المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

ملف العدد

# الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي في سورية

قلمون
لدراسات سورية المعاصرة

KALAMOON
FOR CONTEMPORARY SYRIA STUDIES
A Quarterly Peer-reviewed Journal

فصلية محكمة
يصدرها
المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة

العدد الخامس والثلاثون
المجلد (9)
ربيع 2026

Issue (35) Volume (9)
Spring 2026

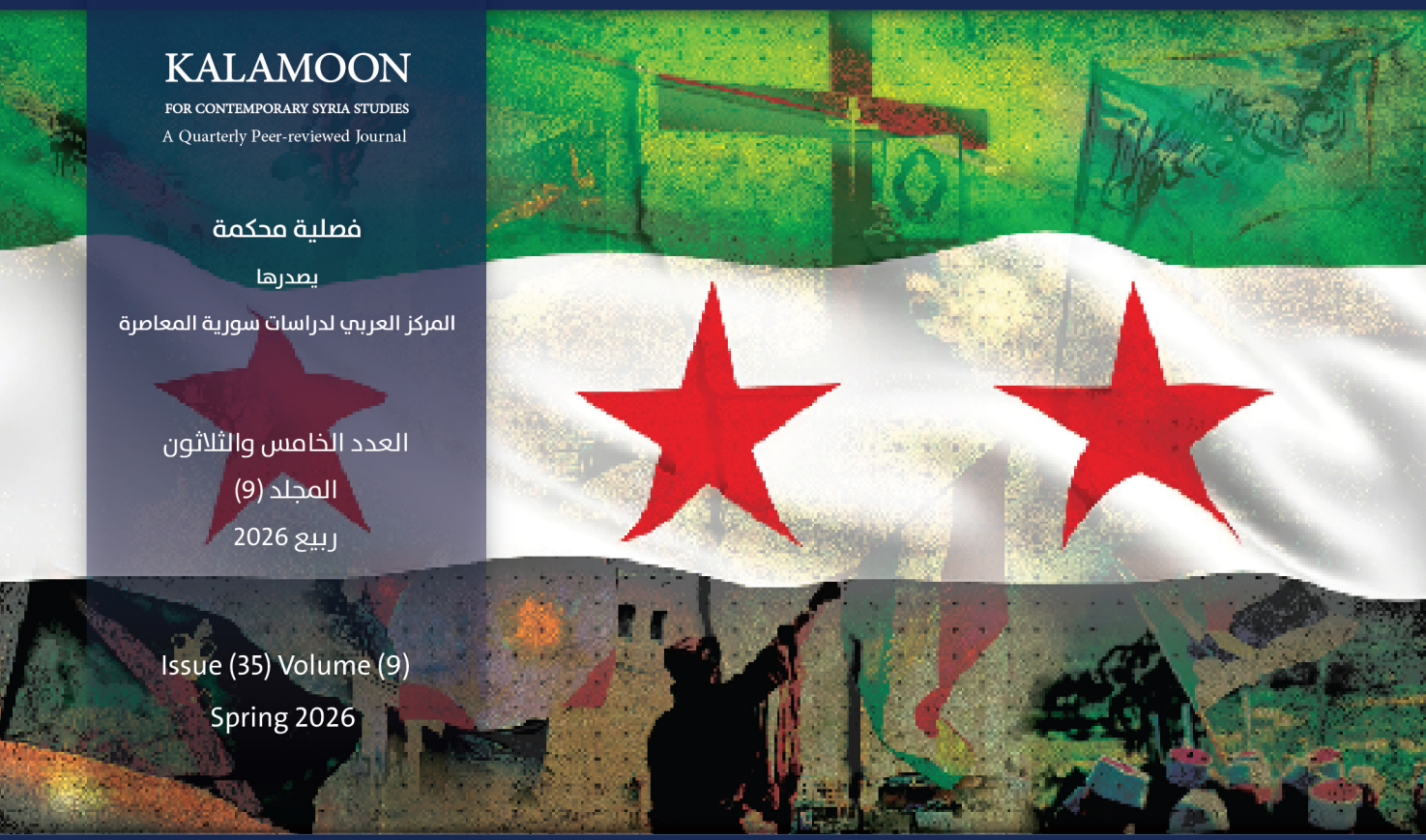

**إياد كلّاس**
غرف الصدى الرقمية وبناء الهوية الوطنية السورية

**أحمد الشمام**
العصبية الطائفية والفعل السياسي في سورية

**فاطمة علي عبود**
الاغتراب والهوية
مقاربة بنيوية في شعر الثورة السورية

**هدى زين**
السياق التحولي الراديكالي والهوية المُعلّقة في الحالة السورية

**شريف شعبان مبروك**
سياسات الاستعمار الفرنسي وإعادة تشكيل الهوية الوطنيةالسورية

## قلمون لدراسات سورية المعاصرة

فصليـة علميـة محكّمـة يصدرهـا المركـز العربي لدراسـات سـورية المعـاصرة، برقـم دولي معيـاري (ISSN:25481339). تُعنـى بمـا له صلة بالشـأن السوري المعاصر، ويتضمن كل عدد منها ملفًا رئيسًا وأبواب ثابتة. تسـتند قلمون إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد نشر معتمدة عالميًا. تجتمع هيئة تحرير قلمون دوريًا لمناقشـة سـبل تطويـر عملها وتقييمه، واقتراح عناويـن ملفـات، وتضـم مختصين بالشـأن السـوري، مـن مجالات أكاديميـة متنوعـة. تطمـح قلمون إلى طـرق أبـواب جديـدة، عبر عملية فكرية بحثية معمقة أساسـها إعمال النقد والمراجعة وإثارة أسئلة وبناء قضايـا. تولي قلمـون التفكير النقدي أهميـة كبيرة، بوصفـه أداة فاعلة لإعادة النظـر في أيديولوجيـات واتجاهات ونظريـات ومنهجيات مختلفة. تهتم قلمون بالمقاربات العابرة للتخصصات، وبناء جسـور بين الأكاديميين والمفكريـن والباحـثين المهتـمين بالشـأن السـوري، وما يرتبط بـه عربيًا وإقليميًا ودوليًا.

المـركـز العـربي لـدراسـات سـورية المعـاصـرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

قلمون
لدراسات سورية المعاصرة

# قلمون لدراسات سورية المعاصرة

فصلية محكمة يصدرها المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة

## ملف العدد

## الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي في سورية

Issue (35) Volume (9) Spring 2026

العدد (35) المجلد (9) ربيع 2026

لا تعبر آراء الكتاب بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة وقلمون

**Kalamoon**

**for Contemporary Syria Studies**

**A Quarterly Peer-reviewed Journal**

**هيئة التحرير**

أحمد قاسم حسين
سوزان كسّاب
سامر بكور
فاتن السهوي
محمد نور النمر

**رئيس التحرير**

رشيد الحاج صالح

**سكرتير التحرير**

محمد عثمان محمود

**الهيئة الاستشارية**

خضر زكريا (رئيسًا)
أحمد برقاوي
بدر الدين عرودكي
جاد الكريم جباعي
خطار أبو دياب
ريمون معلولي
عزيز العظمة
غسان مرتضى
هدى زين
يوسف بريك

**تدقيق لغوي**

محمد المصطفى

**الإخراج الفني**

كاميليا صبان

**الناشر**

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
دمشق
www.damascusinstitute.org

**المراسلات باسم رئيس التحرير**

kalamoon@Damascusinstitute.org

**Kalamoon**

**ISSN: 25481339**

# المحتويات


كلمة العدد | Editorial 5

رشيد الحاج صالح| Rasheed Alhaj Saleh 7

كلمة العدد | Editorial

ملف العدد | Thematic Dossier 13

شريف شعبان مبروك | Sherif Shaaban Mabrouk 15

سياسات الاستعمار الفرنسي وإعادة تشكيل الهوية الوطنية السورية

The Policies of French Colonialism and Reshaping of Syrian National Identity

هدى زين | Huda Zein 37

السياق التحولي الراديكالي والهوية المُعلّقة في الحالة السورية

cal Transformative Context and Suspended Identity in the Syria Case

أحمد الشمام | Ahmad Al Shamam 53

العصبية الطائفية والفعل السياسي في سورية

Sectarianism and Political Action in Syria

إياد كلّاس | Iyad Kallas 73

غرف الصدى الرقمية وبناء الهوية الوطنية السورية

Digital Echo Chambers and the Construction of Syrian National Identity

فاطمة علي عبود | Fatema Ali Abboud 103

الاغتراب والهوية.. مقاربة بنيوية في شعر الثورة السورية

Alienation and Identity.. A Structural Approach to the Poetry of the Syrian Revolution

ترجمات | Translation 121

نور الله منوَّر | Nour A. Munawar - ترجمة: أحمد عيشة | Ahmad Aicha 123

التراث بعد نظام الأسد: إطار متحرر من الاستعمار في مرحلة ما بعد النزاع السوري

Heritage After Assad: A Decolonial Framework for Post-Conflict Syria

دراسات | Articles 174

طلال مصطفى| Talal Mustafa 149

توجهات السوريين بشأن الأحزاب السياسية

Syrians' Orientations towards Political Parties

181 مراجعات كتب | Book reviews

183 فادي عزّو | Fadi Azzo

بدأتْ في دمشق: كيف أعادت الثورة السورية الطويلة تشكيل عالمنا

It Started in Damascus: How the Long Syrian Revolution Reshaped Our World

191 حكمات خضر العبد الرحمن | Hikmat Khidr ALabdulrahman

عندما حكمت البرلمانات الشرق الأوسط العراق وسورية 1946-1963

When Parliaments Ruled the Middle East Iraq and Syria 1946-1963

197 سوريون في جامعات العالم| Syrians in Worldwide Universities

199 أنس ناصر ناصر | Anas Naser Naser

الإسلاموفوبيا وتمثلات المسلمين في الدراما السورية في ظل نظام الأسد

Islamophobia and Muslim Representation in Syrian Drama under the Assad Regime

215 عروض كتب| Book Précis

استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية وفشل المجتمع الدولي

The Assad Regime's Use of Chemical Weapons and International Community's Failure

217 تقويض استقلال القضاء في سورية

Undermining Independence of Judiciary in Syria

219 صيدنايا : شهادات من مدونة سجون الأسد

Saydnaya: Testimonies from the Assad Prisons Blog

221 سورية: تاريخ حديث

Syria: A Modern History

223 نظريات التحوّل الديمقراطي ومؤشرات قياس الديمقراطية

Theories of Democratic Transition and Democracy Indices

225 مدن تتنفس الحرية المؤجلة

Cities Breathe Deferred Freedom

227 سورية مفسّرةً: تاريخ موجز للديكتاتورية والانهيار ولماذا سورية مهمة مرّة أخرى

Syria Explained: A Short History of Dictatorship, Collapse, and Why Syria Matters Again

229

# كلمة العدد | Editorial

رشيد الحاج صالح[1] | Rasheed Alhaj Saleh

# كلمة العدد

# Editorial

تُعدّ مسألة الهوية الوطنية، وعلاقتها بالانتماءات الدينية والطائفية والإثنية في سورية، من أكثر المشكلات تعقيدًا وإثارةً للجدل، ولا سيما في سياق المرحلة الانتقالية الراهنة. وتبين العلوم الاجتماعية المعاصرة أن حدّة المناقشات حول هذا النوع من المشكلات تتصاعد غالبًا في لحظات التحولات الكبرى التي تمر بها المجتمعات، وأهمها الثورات والنزاعات الأهلية والاحتلالات وانهيارات نظم الحكم. في الحالة السورية، تتكثف هذه المشكلات ضمن سياق تاريخي وسياسي واجتماعي شديد التعقيد، إذ تتداخل انتماءات وطنية وما دون وطنية أو متجاوزة لها وتتشابك، ما يجعل من سؤال الهوية والاندماج أحد المفاتيح التفسيرية المركزية لفهم ما جرى ويجري.

تتجلى هذه التعقيدات في التداخل العميق بين الانتماء الوطني والانتماءات الفرعية، إذ تتقاطع الطائفية والإثنية مع محددات سياسية واجتماعية وتاريخية أسهمت في تشكيل وعي الأفراد والجماعات بذواتهم ومواقعهم داخل الدولة. فالمجتمع السوري، بتعدديته الدينية والطائفية والإثنية، لم يكن بمنأى عن توترات مستمرة ومتصلة بأسئلة التمثيل والعدالة والتهميش، وهي توترات غالبًا ما تُوظّف سياسيًا في سياقات إعادة إنتاج السلطة أو فرض السيطرة على المجال العام.

من هنا، تبرز أهمية تناول العلاقة بين هذه الانتماءات والدولة، بوصفها علاقة دينامية تتأثر بالنزاعات وتؤثر في إعادة تشكيلها.

لقد شهدت سورية، منذ انطلاق الثورة عام 2011، تحولات عميقة بفعل النزاع المسلح وما رافقه من أشكال متعددة من العنف المؤسسي وغير المؤسسي، الأمر الذي أفضى إلى إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والسياسية، وتفاقم الانقسامات القائمة أو إعادة إنتاجها في صور جديدة. في هذا السياق، لعبت سياسات النظام السابق دورًا محوريًا في توجيه هذه الانقسامات وتعميقها، سواء أكان من خلال فرض أنماط من الهيمنة السلطوية أم عبر توظيف الانتماءات الدينية والطائفية والإثنية، بوصفها أدوات سيطرة، ما ساعد في إضعاف الروابط الوطنية الجامعة، وتعزيز مشاعر الخوف وانعدام الثقة بين مكونات المجتمع.

وقد أفرزت هذه السياقات جدلًا فكريًا يمكن مقاربته من زاويتين رئيستين: تنطلق الأولى من حسبان أن البنية المجتمعية السورية تتسم بتعدد ديني وإثني وطائفي أصيل، وأن هذه التعددية مثّلت تاريخيًا أحد محددات الصراع وعدم الاستقرار، ما يستدعي الاعتراف بها مدخلًا لفهم الأزمة الراهنة. لا تخلو هذه المقاربة من امتدادات في بعض الأدبيات الاستشراقية، وتجد صداها في عدد من المناقشات الأكاديمية المعاصرة. في المقابل، تؤكد مقاربة ثانية أن المجتمع السوري يمتلك، في جوهره، قدرًا كبيرًا من التجانس التاريخي والثقافي، وأن ما برز من انقسامات إنما هو نتاج مباشر لسياسات استعمارية، ثم تسلطية قائمة على تفكيك المجتمع وإعادة تركيبه وفق معايير السيطرة.

في سياق هذا الجدل، تبرز أسئلة ملحّة تتعلق بدور الدولة السورية في إدارة التعددية، وحدود قدرتها على بناء هوية وطنية جامعة في سياق ما بعد النزاع، إذ

(1) رئيس تحرير قلمون: مجلة دراسات سورية المعاصرة.
rasheed.hajsaleh@damascusinstitute.org

لم تعد المناقشة مقتصرة على توصيف الانقسامات، بل تجاوزتها إلى مساءلة نماذج الدولة الممكنة وآليات إدارة التنوع، وشروط إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس عادلة وشاملة. تتقاطع هنا هذه الأسئلة مع مناقشات نظرية أوسع تتعلق بمستقبل الدولة الوطنية في المجتمعات المنقسمة، وإمكانات الانتقال إلى صيغ سياسية قادرة على استيعاب التعددية، من دون الانزلاق إلى التفكك والتقسيم.

إلى جانب ذلك، يكتسب تحليل الهويات من منظور تقاطعي أهمية متزايدة، إذ لا يمكن اختزال الانتماء في بعد واحد، بل ينبغي فهمه بوصفه نتاج تفاعل معقد بين عوامل متعددة، ومنها الديني والجندري والمناطقي وتجارب الاغتراب والمنفى. يساعد هذا المنظور في تقديم قراءة أكثر عمقًا للتحولات الهوياتية في سورية، خاصةً في ظل ما أفرزته الهجرة والنزوح من إعادة تعريف علاقة السوريين بوطنهم، وتبدلات في أنماط المشاركة والتمثيل الاجتماعي والسياسي.

إن المعالجة الأكاديمية لهذه القضايا لا تقتصر على إثراء المعرفة النظرية، بل تكتسب بعدًا عمليًا واستراتيجيًا، لما توفره من أدوات تحليلية لفهم ديناميات النزاع، واستكشاف إمكانات بناء السلم الأهلي، وإعادة تأسيس الدولة على قواعد أكثر شمولًا وعدالة. في هذا الإطار، يتقاطع الجدل السوري مع أدبيات نظرية عالمية حول إدارة التعددية والهويات، من مثل أعمال ليبهارت حول الديمقراطية التوافقية، وكيمليكا بشأن حقوق الأقليات، وأندرسون حول مفهوم الجماعات المتخيلة، وبشارة حول الطائفة والطائفية في السياق العربي.

ضمن هذا السياق، يأتي ملف العدد الخامس والثلاثين من **قلمون (مجلة دراسات سورية المعاصرة)**، وهو المعنون بـ **الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي في سورية**، سعيًا لإدراج الحالة السورية ضمن أفق تحليلي أوسع يتجاوز الطابع الوصفي والخطابي الذي طغى في كثير من المناقشات، ويفتح المجال أمام مقاربات نقدية معمقة تساعد في فهم التحولات الجارية، واستشراف مسارات إعادة بناء الدولة والمجتمع في سورية

تضمن ملف العدد أبحاثًا متنوعة، من ناحية المقاربات والمناهج وأدوات التحليل والنقد، وقد ناقشت أسئلة الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي في سورية المعاصرة من زوايا مختلفة. في السياق يبحث شريف شعبان مبروك في "سياسات الاستعمار الفرنسي وإعادة تشكيل الهوية الوطنية السورية"، من زاوية إنتاج الانقسامات الطائفية والمناطقية. يسلّط الباحث الضوء على مرحلة الاستعمار الفرنسي لسورية، إذ شهدت البلاد انفصامًا هوياتيًا في التركيبة الاجتماعية وانقسامًا مناطقيًا. يبين البحث أن الاستعمار الفرنسي عمل على تشكيل الدولة السورية، بحدودها الحالية، تشكيلًا جغرافيًا، مستهدفًا اعتياد سكان سورية الطبيعية على ما يفصل بينهم من جغرافيا سياسية.

أما هدى زين، فقد قدمت مقاربة إبستمولوجية لـ "السياق التحولي الراديكالي والهوية المُعلّقة في الحالة السورية"، منطلقةً من افتراض أن أزمة الهوية الوطنية لا يمكن أن تُختزل في ضعف الشعور بالانتماء أو تفكّك البنى السياسية فحسب، لأنها ترتبط بتوتر المفاهيم التي تفسر الاجتماع السياسي في لحظات التحول العنيف. لهذا، اعتمدت الباحثة على مناقشة عدد من الأدبيات السوسيولوجية والفلسفية المعاصرة، من أجل تفكيك العلاقة بين العنف والسياق، وبين الهوية والتموضع، وبين العدالة المؤجلة وتعليق الوطنية. تقترح الباحثة فهم الهوية الوطنية بوصفها علاقة تتشكل في سياق خلل في بنى السلطة في سورية وأطر المعرفة، إذ يعاد إنتاج الانتماء في سياق تحولي يفتقر إلى شروط الاستقرار السياسي والمعرفي معًا. كذلك، تبين الباحثة أن الانتماءات الهوياتية في الحالة السورية تتخذ مواقع داخل فضاء

سياسي متشظٍّ، وهو فضاء تتعدد فيه مراكز القوة، ما يعيق إعادة بناء المجال العام. تنتهي الباحثة إلى تأكيد أن الهوية الوطنية السورية ما زالت قيد التكوّن، أي هوية معلقة وقضية مفتوحة على احتمالات مشروطة بإمكانات تبلورها وقدرة الفاعلين والمؤسسات على تحويل التعدديات والتناقضات الاجتماعية إلى قيمة سياسية مشتركة جامعة للسوريين.

من جهته، سعى أحمد الشمام إلى تحليل العلاقة بين "العصبية الطائفية والفعل السياسي في سورية"، من منظور خلدوني يربط العصبية بفعل سياسي يؤثر في المجتمع والدولة. لقد حاول الباحث سحب هذا المنظور على الطائفة، بما هي جماعة دون الدولة الوطنية في سورية، وناقش العلاقة بين العصبيّة والفعل السياسي لدى الطائفة، من خارج إطار الجماعة، ودرس العصبية لدى الطائفتين العلوية والدرزية، بوصفها أحد الأطر الناظمة للفعل السياسي، بناءً على ما تتسم به الجماعات المتمايزة من محيطها، وفق سرديات مظلومية وتاريخ وثقافة وهوية، وتوظيفاتها في الحقل الاجتماعي، وصولًا إلى الحقل السياسي. يقدم الباحث مقاربة لآليات تكريس العصبية الطائفية وآليات اشتغالها داخل الجماعات الطائفية، وكيفية تحوّلها من رابطة تضامن اجتماعي إلى أداة للتعبئة السياسية وإعادة إنتاج النفوذ والسلطة، عبر شبكات تضامن وفاعليها من ذوي النزوع السياسي، من ضمنها وخارجها وباسمها، مع وجود فاعل دولتي (سلطة الدولة)، وبحضور فاعل خارجي أو غيابه. يناقش البحث أيضًا جملة من الآليات الثقافية والرمزية التي تساعد في ترسيخ العصبية الطائفية، وفي مقدمتها الهوية والثقافة الطائفية والجماعة المتخيلة وسرديات تاريخية للمظلومية، والدين الثقافي الذي يتجاوز الإطار العقائدي، فيصبح عنصرًا في تشكيل الوعي الجمعي. كذلك، يناقش الباحث علاقة هذه الآليات بتشكيل شعور الانتماء داخل الطائفة، بوصفها جماعة رمزية تضمن التعاضد والعصبية والفعل السياسي الذي يدفعها لتكون عابرة للحدود. يخلص الباحث إلى أن العصبية الطائفية، على الرغم من قدرتها على إنتاج صور من التماسك والتضامن داخل الجماعة، فإنها غالبًا ما تؤدي إلى إعادة إنتاج الانقسام المجتمعي وإضعاف المجال الوطني المشترك، إذ تتحول الطائفة إلى إطار رئيس للفاعلية السياسية، فيحدّ ذلك من إمكان تشكّل هوية وطنية جامعة، ويجعل المجال السياسي عرضةً لتفاعلات داخلية وخارجية معقّدة.

في بحثه "غرف الصدى الرقمية وبناء الهوية الوطنية السورية"، يحلل إياد كلاس كيفية إعادة المنصات الرقمية والخوارزميات تشكيل تمثلات الهوية الوطنية السورية والهويات الفرعية، من داخل الفضاءات الرقمية شديدة الاستقطاب. وبالاستناد إلى تحليل سردي وكمي لحوالى 200 ألف من المنشورات والتعليقات، ينتهي الباحث إلى نتائج تفيد بأن المناقشات المرتبطة بالهوية لا تُبنى أساسًا عبر تعريفات نظرية مباشرة، وإنما عبر أساليب الخطاب والتسميات وعناقيد السرديات والقوالب الجاهزة والتفاعل الإشاري وأنماط التضخيم الشبكي التي تتأثر بالترشيح الفقاعي وغرف الصدى. تبيّن المعطيات التي اعتمد عليها الباحث أن الخطاب الهوياتي يتوزع أساسًا بين ضمير الجماعة والحديث عن الآخر أكثر من تمحوره حول الذات الفردية، ما يعكس هيمنة منطق التحيزات على منطق الحوار، وتظهر معسكرات الولاء والمعارضة بوصفها البنية الأقوى في الخطاب. لقد أشارت نتائج البحث إلى حضور قوي لفاعلي غرف الصدى وسلوكياتهم، مع ارتفاع ملحوظ في الحسابات ذات السمات الإشكالية، ووجود موجات تضخيم منسقة حول موضوعات النزاع والانتهاكات والضحايا في سورية. ينتهي الباحث إلى أن ثمة مؤشرات توحي بأن الهوية السورية قد تتجه مستقبلًا نحو ما دعاه بـ"تعدد متوازي" أكثر من اتجاهها نحو اندماج وطني جامع. مع ذلك، تكشف مؤشرات محدودة عن إمكان تطور بعض المناقشات إلى فهم أكثر تعقيدًا لمسائل كثيرة، من مثل المسؤولية الفردية

وتعريف الأكثرية والأقلية. يخلص الباحث إلى أن بناء هوية وطنية سورية جامعة يظل ممكنًا، ولكن ذلك يتطلب تمثيلًا فعليًا، ومواطنة دستورية، وإدارة واعية للتنوع في المجالين الرقمي والعام.

تُعنى فاطمة علي عبود، في سياق ما عنونته بـ "الاغتراب والهوية"، بمقاربة بنيوية في شعر الثورة السورية، مركزةً على جدلية الاغتراب والهوية. تناولت الباحثة شعر الثورة السورية، بوصفه حقلًا لغويًا يتجاوز التعبير الجمالي، ليغدو بنية دلالية تكثّف الوعي الجمعي في مواجهة المحو الوجودي الذي عمل النظام السابق في سورية على تكريسه. من خلال المنهج البنيوي التكويني، تبدّى للباحثة أن النص الشعري يمتلك بنيتان رئيستان: الأولى هي الاغتراب، بما يحمله من تفكّك وفقدان للانتماء، والثانية هي الهوية بوصفها مشروعًا يسعى لإعادة بناء الذات والجماعة. لقد تجلّى هذا التوتر في صورة وعي جمعي مأزوم يدفع الخطاب الشعري إلى الانتقال من الغنائية الفردية إلى ملحمية تتسع لتجربة جماعية شاملة، فتتحوَّل القصيدة إلى مجال لإعادة إنتاج معاناة السوريين ضمن رؤية عميقة تستوعب صدمة الحرب والاقتلاع، وتحوّلها إلى طاقة إبداعية تسعى إلى ترميم الذات وبناء أفق إنساني يتجاوز حدود المحنة. تخلص الباحثة إلى أن شعر الثورة السورية قدّم رؤية قائمة على تحويل الخراب إلى مادة جمالية، والاغتراب إلى محفّز على إعادة بناء هوية دينامية تستمد معناها من التفاعل مع الألم والانفتاح على الآخر.

في القسم المخصص للدراسات، يستقصي طلال مصطفى "توجهات السوريين نحو الأحزاب السياسية"، من خلال دراسة سوسيولوجية لعينة من الناشطين في المجال السياسي. لقد سعى الباحث للتعرّف إلى توجهات السوريين نحو الأحزاب السياسية، في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد (كانون الأول/ ديسمبر 2024)، من منظور سوسيولوجي، مع التركيز على العلاقة بين التجربة الحزبية التاريخية ومستوى الثقة المجتمعية، والإطار القانوني المنظّم للعمل الحزبي. الدراسة استطلاعية وتنطلق من إشكالية مركزية تتمثل في التناقض بين ارتفاع الاهتمام بالشأن السياسي لدى السوريين، ومحدودية انخراطهم الفعلي في الأحزاب السياسية، سعيًا إلى تفسير هذا السلوك في ضوء نظرية الاختيار العقلاني. وتبين نتائج الدراسة أن الاهتمام المرتفع لدى السوريين بالسياسة لا يُترجم إلى انخراط حزبي فاعل وواسع، بسبب تراكم خبرات تاريخية سلبية، وضعف الفاعلية الحزبية، وغياب بيئة قانونية ومؤسسية داعمة. كذلك، تبين الدراسة تراجع جاذبية الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، في مقابل تفضيل متزايد للأحزاب الوطنية غير المؤدلجة ذات الطابع البراغماتي. يخلص الباحث إلى أن العزوف الحزبي يمثل سلوكًا عقلانيًا مسوّغًا في سياق ما بعد الاستبداد، وأن مستقبل الحياة الحزبية في سورية يرتبط بصوغ قانون أحزاب يُعيد بناء الثقة ويعزز مسار التحول الديمقراطي.

يقدم أنس ناصر، في القسم المخصص للباحثين السوريين في جامعات العالم، عرضًا وافيًا لرسالته الأكاديمية التي ناقشها في معهد الدوحة للدراسات العليا، بعنوان "الإسلاموفوبيا وتمثلات المسلمين في الدراما السورية في ظل نظام الأسد"، متخذًا مسلسل "ما ملكت أيمانكم" نموذجًا، ومنطلقًا من نظرية التمثيل عند ستيوارت هول، لتحليل الكيفية التي يُبنى بها المعنى ويوظَّف دراميًا، بصورة سلبية ونمطية. بالاستناد إلى منهج التحليل النصّي، يبين الباحث أن المسلسل يؤسّس تقابلًا قيميًا بين مجتمع مسلم محافظ وآخر علماني أو غير ديني، إذ يربط الشخصيات المتديّنة بسرديات العنف والتطرّف والقسوة والنفاق الأخلاقي والاجتماعي، في حين يمنح الشخصيات العلمانية موقعًا أكثر شرعية وتوازنًا داخل البناء الدرامي. من جانب آخر، تُصوَّر النساء المحجّبات، في المسلسل، بوصفهن خاضعات أو مقيّدات اجتماعيًا، في مقابل نساء غير

محجّبات يُقدَّمن على أنهنّ متعلّمات ومستقلات وأكثر تحررًا. وفي ضوء مفهومَي الإسلاموفوبيا والإسلاموفوبيا الداخلية، يخلص الباحث إلى أن هذه الأنماط لا تقتصر على نقد التطرّف، بل تعيد إنتاج ثنائية "المسلم الجيد" و "المسلم السيّئ"، وترمّز التديّن الظاهر بوصفه قابلًا للانزلاق نحو التهديد والتطرّف، بما يرسّخ قوالب نمطية عن المسلمين داخل سياق سلطوي.

في القسم المخصص للترجمات، يقدم أحمد عيشة ترجمة لدراسة نور الله منور، بعنوان "التراث بعد نظام الأسد". تحلل الدراسة، بطريقة نقدية، تحوّل التراث الثقافي والذاكرة الجمعية إلى موارد رمزية توظّف ضمن نزاعات السلطة وإعادة إنتاج الشرعية. فقد مثّلت الثورة السورية، حتى انهيار نظام الأسد، لحظة مفصلية لإعادة تعريف الحقلين الثقافي والسياسي الوطنيين. استنادًا إلى بحث إثنوغرافي ميداني في طيف واسع من المجتمعات المحلية، شاملًا الأقليات الإثنية والدينية، تقدم الدراسة إطارًا نظريًا يفكك مصفوفة الاستعمار المعرفية، حول التراث في مرحلة ما بعد الأسد، وتجادل بأن الانتقال من المقاربات المحافظة التقليدية، وعملية إعادة الإعمار إلى نماذج تشاركية متمركزة حول الناس، يمثل ضرورة معرفية وسياسية في آنٍ معًا. تعزز هذه المقاربة التأثيرَ المجتمعي للتراث، وتحوّله من كونه أداة للهيمنة والانقسام إلى أساس للمساواة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وترسيخ مسارات تعافٍ مستدامة.

أما قسم مراجعة الكتب، فقد تضمن مراجعة حكمات خضر العبد الرحمن لكتاب ماثيو ري (**عندما حكمت البرلمانات الشرق الأوسط: العراق وسورية 1946-1963**)، ومراجعة فادي عزّو لكتاب ريم علّاف (**بدأت في دمشق: كيف أعادت الثورة السورية الطويلة تشكيل عالمنا**). أخيرًا، تضمن العدد عروضًا لكتب حديثة الصدور وذات صلة مباشرة بالشأن السوري المعاصر.

# Thematic Dossier | ملف العدد

# الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي في سورية

# National Identity and Social Integration in Syria

شريف شعبان مبروك[1] | Sherif Shaaban Mabrouk

# سياسات الاستعمار الفرنسي وإعادة تشكيل الهوية الوطنية السورية
# دراسة في إنتاج الانقسامات الطائفية والمناطقية (1920-1946)

# The Policies of French Colonialism and Reshaping of Syrian National Identity
# A Study about Producing the Sectarian and Regional Fragmentations (1920- 1946)

## ملخص

يسلّط البحث الضوء على نقطة تحول مهمة في تاريخ سورية، وهي مرحلة الاستعمار الفرنسي، إذ شهدت حالة انفصام هوياتي في التركيبة الاجتماعية السورية، وتفتيت جغرافي واجتماعي. يسعى البحث لدراسة الركائز التي مكّنت القوى الاستعمارية الغربية من تجزئة بلاد الشام، ووضع حدود سياسية مصطنعة واضحة المعالم. خلصت الدراسة إلى أن الاستعمار الفرنسي عمل على تشكيل الدولة السورية بحدودها الحالية، تشكيلًا جغرافيًا، من دون مراعاة البعد الاجتماعي والهوياتي. لقد لجأت فرنسا إلى إنشاء الحاميات والثكنات العسكرية، فكانت بمنزلة نقاط حدودية تهدف إلى ترسيخ التقسيم والاعتراف به، والاعتياد على التعامل على أساس الحدود الجديدة. أوجد ذلك مشكلة اجتماعية نتيجة لعدم مراعاة التقسيمات الجديدة للحالة الاجتماعية والتماثل الثقافي بين المجتمعات المقسمة. عند جلاء الفرنسيون التام 1946، تبيّن أن هذا الكيان الجديد كان مرفوضًا من الأغلبية؛ إذ تجاهل الاستعمار الفرنسي كلَّ الأطياف الاجتماعية، والتركيبات البنيوية للمجتمعات، فتشكّلت حالة من العبث في البنية المجتمعية وقواعدها التاريخية وقيمها العريقة والمتجذرة، ذلك أن الجغرافية الجديدة بهذا المفهوم أصبحت أسبق وجوديًا من الشعب السوري.

**كلمات مفتاحية:** سورية، استعمار الفرنسي، انقسامات، هوية وطنية، طائفية، مناطقية

(1) باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. sherifshabaan@gmail.com

## Abstract

This research sought to shed light on the era of French colonialism in Syria, which resulted in a state of identity fragmentation within the Syrian social fabric, as well as its geographical and social division. It also examined the foundations upon which Western colonial powers, under the Ottoman Empire, established and enabled the partitioning of the Levant, drawing clearly defined and artificial political borders and isolating its inhabitants. The study concluded that French colonialism worked to shape the Syrian state within its current borders in a purely geographical manner, without regard for the social and identity dimensions of the communities divided into states. France established garrisons and military barracks, which served as border posts, aiming to solidify the division, gain recognition for it, and normalize interactions based on the new boundaries. This created a social problem due to the disregard for the social conditions and cultural similarities between the divided communities. With the complete withdrawal of French colonialism in 1946, this new entity proved problematic and was rejected by the majority. French colonialism ignored all social groups and the structural compositions of societies, thus creating a state of tampering with this social structure, its historical rules, and its ancient and deeply rooted values, as the new geography in this sense became existentially prior to the existence of the Syrian people.

**Keywords**

Syria, French colonialism, fragmentations, national identity, sectarianism, regionalism

## أولًا. مقدمة

شهدت سورية، في مطلع القرن العشرين، مرحلة مفصلية من تاريخها، إذ خضعت للاستعمار الفرنسي، بعد انهيار الدولة العثمانية وتوزيع مناطق النفوذ وفق اتفاقية سايكس-بيكو، ولم يكن ذلك الاستعمار مجرد سيطرة سياسية وعسكرية، بل امتد أثره إلى البنية الاجتماعية والثقافية، إذ سعى إلى فرض نموذجه الحضاري وإعادة تشكيل الهوية السورية بما يتوافق مع مصالحه الاستعمارية، وقد أنتج هذا التداخل بين الهيمنة الأجنبية ومقاومة المجتمع المحلي صراعًا عميقًا حول مفهوم الهوية. تبرز أهمية البحث في تحليل تلك المرحلة التاريخية، واستجلاء انعكاساتها على الهوية الوطنية السورية في الماضي والحاضر. وتُعدّ دراسة أثر الاستعمار الفرنسي في الهوية السورية من الموضوعات الحيوية لفهم مسار تشكّل الهوية الوطنية؛ إذ لم تكن تلك المرحلة حقبة سياسية عابرة فحسب، بل نقطة تحوّل مهمة في تاريخ سورية، ما ترك بصمات عميقة في البنية الثقافية والاجتماعية والفكرية، وأسهم في بلورة خطاب وطني مقاوم.

انطلاقًا من ذلك، تكمن الإشكالية المطروحة في هذا البحث، في كيفية تأثير الاستعمار الفرنسي في الهوية السورية: هل أدى إلى تفكيكها وإضعاف عناصرها التقليدية، أم أسهم مباشرةً في تعزيزها، عبر دفع السوريين إلى التمسك بخصوصيتهم الثقافية والدينية واللغوية؟ ويمكن صوغ المشكلة البحثية من خلال التساؤل الرئيس: إلى أيّ مدى أدت سياسات الاستعمار الفرنسي إلى إعادة تشكيل الهوية الوطنية وإنتاج الانقسامات الطائفية والمناطقية في سورية؟ ويتفرع عن التساؤل الرئيس المطروح جملة من الأسئلة: كيف كانت الأوضاع العامة لبلاد الشام في أواخر الحكم العثماني؟ ما السياسات التي اتبعتها فرنسا في سورية؟ وما دور تلك السياسات في إنتاج الانقسامات والهويات؟ وكيف أثّرت تلك السياسات في الواقع الاجتماعي والديموغرافي في سورية؟ وكيف أثر الاستعمار الفرنسي في تحديث المجتمع السوري وتغريبه؟. هدف البحث الرئيس هو تشخيص وضع الهوية الوطنية السورية والانقسامات الطائفية والمناطقية التي نتجت خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي (1920-1946)، من خلال دراسة مسألتين: تحليل سياسات الاستعمار الفرنسي في سورية وأثرها في البنية الثقافية والاجتماعية، وتأثير تلك السياسات الاستعمارية في إنتاج الانقسامات والهويات.

## ثانيًا. العلاقة بين الاستعماروهوية المستعمَرين

يجدر الأخذ في الحسبان أن مفهوم الهوية، خلافًا لما قد يبدو عليه من بساطة ووضوح، هو أكثر تعقيدًا وتشعبًّا مما يُظن، وذلك لانتمائه إلى عدة علوم إنسانية واجتماعية مختلفة في مناهجها ، إذ يتناول كل علم من منظوره الخاص، وهو ما يقرره أليكس ميكشللي، بالقول إن "مفهوم الهوية يُوظّف في مجال العلوم الإنسانية كمفهوم شمولي، على نحو متزايد وفقًا لدلالات مجازية بالغة التنوع"[2]. لقد بدأ استخدام لفظ الهوية في الفلسفة، ولكنه شاع في الاستخدام اليومي في العصر الحديث، وأصبح كذلك مصطلحًا في العلوم الاجتماعية، ولم ينتقل مصطلح الهوية من الفلسفة (المنطق ونظرية المعرفة والأنطولوجيا)، إلى المعنى المتضمن في سؤال الهوية فحسب: "مَن؟" (من أنت؟ من هو؟ ... إلخ)، كما في بطاقة الهوية وغيرها من الاستخدامات في اللسان العربي وحده، بل حصل ذلك في لغات عديدة، فاللفظ نفسه يرد في الفلسفة، ومقاربة العلوم الاجتماعية للهوية الفردية والجماعية بالإنكليزية Identity والألمانية Identität ولغات أخرى[3].

(2) أليكس ميكشللي، **الهوية**، ترجمة علي وطفة (دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993)، ص 11.

(3) عزمي بشارة، "تأملات في مسألة الهوية"، **تبيُّن للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، مجلد (11) عدد (41) (صيف 2022)، ص19-20.

حظي مصطلح الهوية بتعريفات كثيرة في الحقول المعرفية المختلفة، ومن أبرزها تعريف صامويل هنتنجتون، إذ عرّفها بأنها إحساس فرد أو جماعة بالذات، ما ينتج من وعي بها (الذات)؛ وإدراك أنني أو نحن نمتلك خصائص مميزة في كيان يميزني منك ويميزنا منهم[4]. وتعرَّف الهوية أيضًا بأنها مزيج من الخصائص الاجتماعية والثقافية التي يشترك فيها الأفراد، ويمكن على أساسها التمييز بين مجموعة وأخرى[5]. وهي تشمل في معناها الواسع اللغة والقيم الأخلاقية والدينية للجماعة والتمثلات وتصوّرات العالم والتعبيرات الفنية، والتقاليد والعادات، أو ما يصطلح على تسميته بالرمزية الاجتماعية[6]. بناء عليه، تجسّد الهوية روح الشعب (لغته، دينه، ثقافته). إنّها أسس كيانه الحضاري الذي يتجدد تكونها عبر التاريخ، لكونها نتاج صيرورة تتولّد منها. ووفقًا لهذا المعيار، ذهب محمد عابد الجابري إلى القول باشتمال الهوية على الماهية (الأنا) والوجود (الكيان والتاريخ)، ورأى أنه حين يتعلق الأمر بالوجود والماهية في المجال البشري (مجال الحياة الاجتماعية)، فإن الماهية ليست معطى نهائيًا، بل هي شيء يتشكل ويصير (يتحوّل)[7]. ويكون ذلك عبر حركية من الانفتاح والتجدد داخل كيان الهوية، بما هي إطار شامل وكلٌّ جامع، ما يعني أنّ التنوع الثقافي يمثل عامل إخصاب وإثراء للهوية[8].

يفرّق حسن حنفي بين مفهوم الهوية، ومفاهيم أخرى تتداخل معه، مثل الماهية، و الجوهر، ويرى أن الهوية تتميز منهما -على الرغم من انتماء هذه المفاهيم إلى جذر معنوي واحد وهو الأصل- بأنّها خاصة بالإنسان والمجتمع، فهي موضوع إنساني خالص، فالإنسان هو الذي ينقسم على نفسه، ويشعر بالمفارقة أو التعالي أو القسمة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون بين الواقع والمثال، بين الحاضر والماضي، وبين الحاضر والمستقبل، وهو الذي يشعر بالفصام، وتنقلب فيه الهوية إلى اغتراب، والإنسان وحده هو الذي يمكن أن يكون على غير ما هو عليه، فالهوية تعبّر عن الحرية الذاتية التي إن وجدت فالوجود ذاتي، وإن غابت فاغتراب[9]. ولكون الاستعمار ظاهرة تتجاوز السيطرة الجغرافية، فإنه يستهدف تفكيك الهوية، ويتلاعب بهويات الشعوب المستعمَرة، مُحدثًا تغييرات عميقة في ثقافاتها ولغاتها وتاريخها. والسبب الأساس في تفكيك هويات الشعوب هو استغلال الموارد الطبيعية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ بغية إضعاف هذه المجتمعات، ومحو هويتها. ومن هنا، فإن الاستعمار ليس مجرد حدث عابر، بل هو مسيرة طويلة ومعقدة تحمل آثارًا عميقة تضرب في صميم المجتمعات المستعمرة، وقد كان طمس الهوية السورية أهمّ أهداف الاستعمار الفرنسي، وعلى رأس أولوياته منذ البداية؛ إذ كان يضمرُ نية الاستدامة في احتلاله، على الرغم من ادّعائه غير ذلك، من مثل حفظ الأمن في البلاد[10].

لم تعرف الدولة السورية الديمقراطيةَ، إلا جزئيًا في مراحل قصيرة شُكّلت في عهد الاستعمار الفرنسي وبعده، إلى أن وصل حزب البعث إلى السلطة عام 1963، وحاول إخضاع المجتمع والدولة، فوظّف فكرة الهوية في سبيل استمراره في السلطة، ومارس سياسية استبدادية، وفق مزاعم القومية العربية، ورفض أي هوية جزئية أو أي اختلاف عن النهج القومي. وأوجد ذلك مشكلات بين الهويات الجزئية (إثنية وعرقية ودينية مختلفة)، وبين الهوية القومية التي باتت هوية السلطة المفروضة. ولم تسهم الهوية القومية في التأسيس لدولة المواطنة الحديثة التي تتجاوز كل

(4) الخضر عبد الباقي محمد، "التطرف وصراع الهويات: الهوية الوطنية مفتاح الحل"، **التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب** (أيلول/ سبتمبر 2023) شوهد في 2026/03/20: https://2h.ae/uyxoL

(5) المرجع نفسه.

(6) محمد سبيلا، **مدارات خطاب الهوية** (تونس: منشورات جامعة الزيتونة، 1993)، ص44.

(7) محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب**، ط2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص10.

(8) عفيف البوني، "في الهوية القومية العربية"، **المستقبل العربي**، عدد (57) (1983)، ص16.

(9) حسن حنفي، **الهوية** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012)، ص11.

(10) جهان بنت إبراهيم شار، الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (1342- 1359هـ/ 1924-1939م)، أطروحة دكتوراه (جامعة أم القرى 2011)، ص 188-189.

الانتماءات بعد أن تستوعبها وتقبل بوجودها في دولة المواطنة التي تحقق للفرد فاعليته، وتعطيه قيمة لوجوده الحاضر، كما نراها تترسخ في العالم المتقدّم، مستندةً إلى قوانين وأنظمة ولوائح حقوق الإنسان، فذلك ما يحقّق جنسية الفرد وانتماءه الهوياتي[11].

## ثالثًا. الأوضاع في سورية قبيل الاستعمار الفرنسي

يتميز المجتمع السوري بتعدّده الديني والمذهبي والإثني واللغوي، ويعود ذلك إلى تاريخ سورية القديم والمعاصر، فسورية تاريخيًا سكنها العديد من الأمم والشعوب، كالفينيقيين والكلدان والأشوريين، وخضعت لسيطرة الإمبراطوريات القديمة كالرومانية والفارسية، وغلب عليها الطابع العربي بعد الفتح الإسلامي، وأصبحت ولاية من ولايات الدولة العثمانية طوال أربعة قرون، وخضعت للاستعمار الفرنسي لما يزيد على 25 عامًا، حتى حصلت على الاستقلال في منتصف أربعينيات القرن الماضي[12]. في ضوء التطورات السياسية التي شهدتها سورية في عهد الدولة العثمانية، أُحدثت تقسيمات إدارية بين عامي 1864و1914، بالاعتماد على نظام الولايات الذي أعلن عام 1864، إضافةً إلى نظام الولايات العمومية الصادر عام 1871. بموجب هذا النظام، قسمت ولاية سورية إلى ألوية تُعرف باسم "سناجق"، وقسمت الألوية بدورها إلى أقضية، والأقضية إلى نواح، ومنها إلى قرى ومحلات ومزارع. والجدير بالذكر أنه بعد عام 1864، ضُمّت إلى ولاية سورية العديد من الألوية، وما لبثت أن فُصلت مثل ألوية القدس الشريف، وألوية طرابلس، وبيروت، وعكا، واللاذقية، ونابلس[13].

لقد تأثرت الحياة الاجتماعية في سورية، في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، بالتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في تلك المرحلة التاريخية المهمة من بلاد الشام الحديث، فانعكس ذلك على الواقع الاجتماعي للسكان المحليين، إذ انقسم المجتمع المحلي إلى طبقات اجتماعية متعددة كان على رأسها الطبقة الحاكمة التي كانت تشمل الولاة وكبار الموظفين وضباط الجيش العثماني والموظفين الحكوميين، بالإضافة إلى ممثلي السلطة الدينية كالقضاة والمفتين، فضلًا عن أعيان المدن ووجهائها[14]. لقد ضمت الطبقة الثانية الفئات المحكومة من العامة، كصغار التجار والحرفيين والفلاحين الذين لم يكن لهم أي دور أو مشاركة فعلية في السلطة، ولكن ما ميز هذه الطبقة، ولا سيما الحرفيين منهم، وجود نظام خاص بهم ومستقلّ عُرف باسم الطوائف الحرفية التي أدّت دورًا مهمّا في تنظيم عمل الحرفين وعلاقتهم بالسلطة، لكن مع نهايات الحكم العثماني تراجع دور هذا التنظيم متأثرًا بعدة عوامل، وأهمها الأزمات المالية التي عاشتها الطوائف الحرفية بسبب المنافسة الشديدة مع البضائع الأوروبية التي غزت الاسواق المحلية بعد قيام الثورة الصناعية وازدهارها في أوروبا[15].

عانى المجتمع المحلي في سورية، في نهايات الحكم العثماني، من أزمات واضطرابات اجتماعية عدة، بسبب تردي الأحوال الاقتصادية لمختلف طبقات المجتمع، وضعف الدولة العثمانية، وازدياد النفوذ الأجنبي في مختلف الولايات العثمانية وخاصة بلاد الشام،ما ساعد الدول الأوروبية في تحقيق أطماعها الاستعمارية في المنطقة لاحقًا، عبر التغلغل بين مختلف فئات المجتمع، للحيلولة دون حدوث نهوض

(11) فاطمة علي عبود، "إشكالية الوعي الهوياتي في بناء الدولة الوطنية في سورية"، **رواق ميسلون**، عدد (12) (ديسمبر 2023)، ص 86.

(12) نضال ماجد محمد أبو عيشة، الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي: سوريا أنموذجًا، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية 2018)، ص 56.

(13) المرجع نفسه، ص 190.

(14) علي سلطان، **تاريخ سورية أواخر الحكم التركي 1908-1918: دراسة اجتماعية و اقتصادية وثقافية**، ج2 (دمشق: د. ن،1991)، ص2-25.

(15) رافق عبد الكريم، "مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني"، في: **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في التاريخ الحديث** (دمشق: د. ن، 1981)، ص 162-167.

اقتصادي[16]. كان الاستعمار الفرنسي قد أرسى ركائزه في سورية قبل الاستعمار بأمد طويل، إذ تعود بدايات النفوذ المعنوي لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط عامة إلى القرن السابع عشر، ومنذ بدايات القرن التاسع عشر أخذت بترسيخ مصالحها الدينية والثقافية، من خلال دعم شبكة من المدارس العلمانية والكاثوليكية والمؤسسات الدينية التي أقبل عليها كلّ من الكاثوليك والموارنة، وغيرهم. وكان لذلك بالغ الأثر في وضع حواجز ثقافية وسياسية استغلتها فرنسا لتفسير أي حراك أو صراع في المنطقة، بما هو صراع طائفي أو إثني، من دون أن تأخذ في الحسبان الصلات الاجتماعية والاقتصادية التي تربط مكونات المجتمع[17].

منذ مطلع القرن العشرين، بدأت مرحلة جديدة، إذ خسرت سوريا الطبيعية مناطق وولايات تعادل مساحتها الحالية بضعفين، فمع انتهاء عهد الدولة العثمانية، ودخول منطقة الشرق الأوسط تحت مسمى الاستعمار البريطاني والفرنسي، قسمت البلاد العربية إلى دول وطنية (قطرية)، ونشأ ما يسمى الدولة السورية الحديثة التي كانت نتيجةً لتبادل المصالح، ومناطق النفوذ في المنطقة العربية، بين فرنسا وبريطانيا، بعد مجموعة من الاتفاقيات والتفاهمات بينهما[18]، ولعل أبرزها اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916، التي رسمت الحدود الحالية لكل دول المنطقة العربية، ما أثّر في بنية المجتمع السوري الاجتماعية والسياسية[19].

شهدت بلاد الشام في عقب سقوط الدولة العثمانية حالةً من عدم الاستقرار، نتيجة الأوضاع الإقليمية والدولية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، وكان ينتظرها مصير غامض تجلّى في الاستعمار الفرنسي والإنجليزي، وكانت سورية على وجه الخصوص ساحةً للعمل السياسي الدؤوب، من أجل الحصول على الاستقلال، وتأسيس دولة عربية موحدة، من خلال سعي الأمير فيصل بن الشريف حسين للنهوض بالدولة السورية، إلا أن فرنسا كانت حاضرة من خلال إجهاض العمل السياسي السوري، وأعلنت بعد معركة ميسلون عام 1920 [20]. ففي إثر انهيار الدولة العثمانية نتيجة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، أعلن الأمير فيصل، في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، تشكيل حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالًا مطلقًا، شاملةً جميع البلاد السورية (بلاد الشام). وقد كان هذا الإعلان تاريخيًا؛ إذ استطاع أن يؤسس قواعد دولة عربية مستقلة عاصمتها دمشق، وأكد أن حكومته تقوم على أساس العدل، وكان أمام هذه الحكومة مهام كبيرة لإعادة تنظيم شؤون البلاد، بسبب ما تركه انسحاب الأتراك من فوضى، ونتيجة لمآسي الحرب. وبادرت السلطات العربية إلى تنظيم الأعمال الحكومية على أنقاض الدولة العثمانية، ووفق قوانينها وتنظيماتها، ولكن بعد تعريبها مع تعديل جزئي تدرّجي.

كان أبرز التحديات التي واجهت سورية، في مطلع القرن العشرين، تحديد هوية الكيان السياسي لإقليمٍ خاضع للدولة العثمانية زهاء أربعة قرون، فقد عمد الأمير فيصل بن الحسين إلى تأسيس نظام ملكي عام 1920، ومن ثم أسست سلطة الاستعمار نظامًا جمهوريًا عام 1932. وعلى الرغم من قصر فترة العهد الفيصلي (1918-1920)، فإن آثاره السياسية كان لها انعكاسات كبيرة خلال فترة الاستعمار، فقد تبنى الأمير فيصل الفكر القومي كأيديولوجية جديدة تضم إليها

(16) أمل ميخائيل بشور، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر** (طرابلس: د. ن، 2003)، ص22-23.

(17) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2012)، ص43-66.

(18) تتمحور هذه الاتفاقيات، على النحو التالي: مؤتمر سان ريمو (أبريل/نيسان 1920) لتحديد الحدود وفق المصالح الفرنسية البريطانية، واتفاقية الحدود السورية-التركية (1921-1923) التي رسمت الحدود الشمالية، وتنازلت بموجبها عن أراضٍ سورية لصالح تركيا، واعتمادها نهائيًا في معاهدة لوزان 1923. ومعاهدة لوزان (يوليو 1923) التي حددت الحدود التركية مع سورية والعراق، واتفاقية الحدود السورية-العراقية (1920-1932)، بناءً على خطوط سايكس-بيكو، وثبتت إداريًا مع نشأة الدولتين، وترسيم الحدود مع فلسطين (1920-1923)، ثم ترسيم الحدود مع فلسطين (تحت الاستعمار البريطاني)، إذ استبعدت مناطق استراتيجية (مثل بحيرة طبريا) من الحدود السورية، لصالح الإدارة البريطانية والاحتلال الصهيوني. يُنظر: "حدود ممزقة: هل تحتفظ سورية بحدودها الإدارية أم باتت من التاريخ"، **شبكة شام** (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016): https://2h.ae/mPnEO

(19) أبو عيشة، المرجع نفسه، ص56.

(20) وحيدة حميدي السعيد، "سورية بين المؤتمر السوري والانتداب الفرنسي 1919-1920"، **مجلة المنافذ الثقافية**، عدد (48) (خريف 2024): https://2h.ae/EumAY

الجماهير العربية، متخذًا من النمط الغربي أساسًا لبناء دولته الحديثة. وركز فيصل في خطابه السياسي على الهوية العربية التي اعتبرها سابقة على انتماء ديني[21]، وعمل على عدم توقف الحياة في البلاد، واستمرار بقايا مؤسسات وأجهزة الدولة الموروثة، بعد رحيل الدولة العثمانية، وقبل الانطلاق لبناء الدولة العربية الموجودة كفكرة مسبقة عند الحركة العربية، قبل تقلّصها إلى دولة الأمر الواقع. ووضعت الحكومة خلال الفترة القصيرة التي عاشتها (22 شهرًا) أسس مهمّة في بناء الدولة، من خلال الرؤية والمؤسسات والقوانين العصرية التي ما زالت حتى اليوم في "سورية: دولة ما تبقى"[22].

مع نجاح الثورة العربية في تحرير دمشق، في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر عام 1918، شاع شيء من التفاؤل داخل البلاد العربية، إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما تلاشى مع تشابك العلاقات البريطانية بين وعودها للعرب ومصالحها مع الحلفاء (خاصةً فرنسا)، فقد خشيت من مغبّة انتصار العرب، ووصول قواتهم إلى شمال سورية، والمناطق الساحلية منها، فسارعت إلى إنزال قواتها في بيروت، واحتلال المناطق الساحلية، من كيليكيا إلى الناقورة. ولقد أصبحت البلاد العربية في عقب الحرب تخضع لإدارات متباينة[23].

## رابعًا. التقسيم الطائفي لسورية بعد الاستعمار الفرنسي

كان السياسيون الفرنسيون في أوائل القرن العشرين بصدد تجزئة سورية إلى دول مستقلة، واحتاج مشروعهم إلى دراسة النسيج الديني الثقافي لهذه المنطقة، وإلى نشر كل ما من شأنه إثارة النزعات العرقية أو الطائفية، إضافةً إلى محاولتها نشر الثقافة الفرنسية ولغتها، وساعدهم المستشرقون في تحقيق أهدافهم لتجزئة بلاد الشام إلى دول مستقلة يمكن أن تسيطر عليها بسهولة، عبر ما قدموه من دراسات وبحوث دقيقة عن الخريطة الإثنية والعرقية والعقائدية في المنطقة، وبما أبرزوه في تلك الدراسات من العوامل التي يمكن استغلالها لزرع بذور الفتنة والشقاق بين الفرق والطوائف المختلفة[24].

فبعد أن انتهت التجربة الوطنية التي عاشها السوريون في عهد المملكة الفيصلية، وفرض الاستعمار الفرنسي وفق معاهدة (سيفر) وإقرار عصبة الأمم المتحدة له، عمل الفرنسيون على التأسيس لبنية متعددة الإدارات الذاتية[25]، فبدأت المناقشة الصريحة حول تجزئة سورية من زاوية مصلحة الاستعمار. ومن خلال البرقيات السريّة، بين الرئيس الفرنسي الكسندر ميليراند (1920-1924)، والمفوض السامي الجنرال فرانسوا كزافييه غورو (1919-1923)، خلال الفترة بين 6 و23 آب/ أغسطس 1920، أُعدّت مشاريع إنشاء "الدول السورية"، ومن تلك الوثائق برقية سرية بعنوان "مخطط لتنظيم الاستعمار الفرنسي في سورية"، وقد وردت فيها دوافع فرنسا في إنهاء الحكم الفيصلي في دمشق[26]. ويقترح فيها ميليراند صيغة بديلة من الملكية كالآتي: "إن النظام الذي يستجيب بصورة أفضل لمصالح سورية ومصالحنا أيضًا هو سلسلة دول مستقلة جمهورية الشكل، وتتناسب مع تنوع الأعراف والديانات والحضارات، وتتحد في فدرالية تحت السلطة العليا للمفوض، على أساس وحدة جمركية ومالية لا إدارية

(21) بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية 1918- 2000: دراسة نقدية** (لندن: دار الجابية، 2008)، ص31.

(22) عمار السمر، "الحكومة العربية وبناء الدولة"، في: **الحكومة العربية في دمشق 1920-1918**، أعمال المؤتمر السنوي السادس للدراسات التاريخية/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت: نيسان/ أبريل 2019)، ص24.

(23) Hanife Uslu, Political Opposition Against the French Rule in Mandate Syria 1920-1946, Master thesis (Middle East Technical University, 2020), pp. 33-34.

(24) علي أكبر ضيائي، "محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفية وأثر المستشرقين فيها"، **مجلة التجديد**، مجلد (13) عدد (26) (2009)، ص87-88.

(25) ستيفن لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص151.

(26) سميحة شريفي، سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام وانعكاساتها 1920-1946، رسالة ماجستير (جامعة محمد بوضياف 2021)، ص25.

مركزية"[27].

كانت وجهة ميليراند تقول بوجوب تقسيم سورية إلى دولٍ عدّة تشكّل أجزاءً من فدرالية مقترحة أو وحدات مستقلة عنها؛ إذ راهن الاستعمار الفرنسي على التنوّع الديني والعرقي، للاستفادة منه في فرض سيطرته على البلاد، معتبرًا أن لكل منطقة خصوصية وطابع خاص يميزها من المناطق الأخرى. ومن ثم عمد إلى تقسيم البلاد إلى دول على أسس طائفية وعرقية، فعَدّ العلويين المقيمين في المنطقة الساحلية الجبلية جماعةً دينيةً مرتبطةً نظريًّا بالإسلام، لكنها في الواقع منفصلة عنه تمامًا، ومن ثم حاول الاستعمار الفرنسي ترويج هذه الفكرة، لإبعاد هذه الفئة عن الارتباط والاندماج بالمسلمين السوريين، مستخدمًا طرقًا عدّة[28]، وكذلك الأمر مع منطقة جبل العرب، حيث يمثل الدروز النسبة الغالبة من السكان، فعمد إلى اتباع الأساليب التي طبّقها في منطقة الساحل، في محاولةٍ منه لإبعاد المنطقتين وسكانهما عن أي روابط مع بقية أفراد الشعب السوري في سائر المناطق[29].

بدأت سلطة الاستعمار تقسيم المنطقة المنتدبة عليها في سورية، لعزل سكّانها عن الحركة القومية العربية، واحتوائها في إنذار غورو في 3 آب/ أغسطس 1920 (القرار رقم 229)، لإنشاء دولة لبنان الكبير، من خلال فصل الأقضية (بعلبك، البقاع، حاصبيا، راشيا) عن سورية، وضمّها إلى جبل لبنان، تمهيدًا لفصل لبنان عن سورية، وذلك لحرمان المدن الداخلية السورية التجارية من منافذها الطبيعية على الساحل السوري، فقد كانت عبر التاريخ صلة الوصل بينها وبين التجارة العالمية[30]. وفضلًا عن ذلك، كان جبل لبنان ذا أكثرية مسيحية تقابلها أكثرية مسلمة في الجزء السوري الذي ضُمّ إلى جبل لبنان، وقد أثار ذلك حفيظة المسلمين ممّن لم يكن لديهم رغبة في أن تكون تبعيتهم لحكم الموارنة المدعومين من فرنسا[31].

أما بالنسبة إلى سورية، فقد سلّط الاستعمار الضوءَ على خصوصية الأقليات الطائفية والعرقية، بأن أضفى عليها سمة الاختلاف واستحالة التعايش فيما بينها، لتبرير قراراته بتقسيم البلاد إلى دول طائفية هي: دولة دمشق بين عامي 1920 - 1925 وتشمل دمشق وحماة، ودولة حلب بين عامي 1920 و1925 وضمت الشمال الشرقي والشرق السوري مع حلب، ودير الزور والحسكة والرقة، ودولة العلويين بين عامي 1920 و1936، وتشمل اللاذقية وطرطوس والسقيلبية وتلكلخ وجسر الشغور، ودولة جبل الدروز بين عامي 1921 و1936 وضمت السويداء، وهو الاسم الذي أُطلق عليها أولًا، في حين ألحق لواء إسكندرون المستقل عام 1920 بدولة حلب، مع الاحتفاظ بالاستقلال الإداري[32]. وبحسب اتفاقية أنقرة بين فرنسا وتركية، في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921، تقرر وضع نظام إداري خاص للمنطقة، مع إعطاء سكانها التسهيلات كافة لممارسة الأعمال الزراعية، وحسبان اللغة التركية لغة رسمية[33]. وفي عام 1939، تخلّت فرنسا لتركيا عن لواء إسكندرون، محاولةً تحييدها إنْ اندلعت الحرب[34].

(27) وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**، ط3 (بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص230-237.

(28) منها إنشاء دويلات وإدارات منفصلة، وسياسات تعليمية وعسكرية واقتصادية مفضّلة، وترويج هوية طائفية منفصلة عبر دراسات وممارسات إدارية. هذه الإجراءات كانت جزءًا من سياسة فرق تسد التي طبّقها الاستعمار الفرنسي في سورية. يُنظر: حليم الصالح، "العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية (الجزء الثاني 1946-1963)"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة** (نيسان/ أبريل 2023) شوهد في 2026/03/15: https://2h.ae/HtHQC

(29) يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ط2 (بيروت: دار النهار، 1991)، ص62-63.

(30) بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس بيكو: قراءة في الخرائط** (بيروت وتونس: جامعة الدول العربية، 2017)، ص143.

(31) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945** (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص84.

(32) كوثراني، المرجع نفسه، ص285-357.

(33)Yücel Güçlü, "The Struggle for Mastery in Cilicia: Turkey, France, and the Ankara Agreement of 1921", **The International History Review**, vol (23) no (3) (September 2001); Yusuf Kodaz, "French mandatory education: the case of sanjak (Hatay)1920-1939", **The Online Journal of Science and Technology**, vol (6) Issue (1) (January 2016), pp.18-20.

(34) Ignacio Gutiérrez de Terán, ***Estado y confesión en Oriente Medio: el caso de Siria, Líbano. Religión, taifa y representatividad*** (Madrid: Cantarabia / UAM, 2003), p.49.

لم تكن إدارة الاستعمار الفرنسي للمناطق النائية من سورية إدارة موحّدة، فبينما وضعت فرنسا، منذ عام 1925، كلًّا من دمشق وحمص وحماة وحلب تحت إدارة واحدة (لاحتواء الضغط الوطني من جهة، ولتقليل التكاليف من جهة أخرى)؛ أبقت كلًّا من لواء إسكندرون وجبل الدروز ومناطق العلويين في العزلة الإدارية عن الإدارة الموحدة للمدن، بدرجات متفاوتة، والهدف إضعاف الحركة الوطنية، من خلال تطويقها ومنع وصولها إلى المناطق المأهولة بالأقليات، وحرمان الحركة الوطنية من قاعدة شعبية متعددة الأطياف وقادرة عند الضرورة على التصدي لسلطة الاستعمار[35].

في المحصّلة، قسم الاستعمار الفرنسي سورية إلى أحزمة مناطقية وكانتونات عرقية، وهي حلب ودمشق ودير الزور وجبل الدروز وجبل العلويين ودولة لبنان الكبير. وحتى يسهل حكم تلك الكيانات، أصدر الجنرال الفرنسي ويغان مرسومًا عام 1924 يقضي بإنشاء دولة اتحادية في سورية، ويستثنى منها لبنان الكبير وبلاد العلويين والدروز[36]. فأدت تلك السياسة التجزيئية إلى تصاعد احتجاجات شعبية، بلغت ذروتها في اندلاع الثورة السورية عام 1925. ولأجل استيعاب الموقف، وافق المندوب الفرنسي على انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورًا للبلاد، فكان دستور عام 1928 الذي نص على تأسيس جمهورية نيابية مستقلة، ويتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس مسلم، مع ضمان المساواة بين المواطنين من جميع الطوائف، وإعطاء حرية ممارسة شعائرهم الدينية[37]. وأثارت المادة التي ارتبطت بدين رئيس الجمهورية سخطًا من ذوي المثقفين ذوي الميول العلمانية والطوائف المسيحية، ولكن في الحقيقة كانت تلك المادة خاضعة لتأثير الأوساط الدينية المتحالفة مع المجتمع المديني، لذا انقاد لها الدستوريون، بوصفهم مرتبطين بذلك التحالف في المدن[38].

بدأ الاستعمار الفرنسي بالفعل في تشكيل نمط من التعامل غير المتوازن مع شبكات المحسوبية المحلية، بما يتجاوز الصلاحيات المعتادة لنظام التقسيمات الإدارية، إذ تجاوزت آليات الترسيم الإداري متطلبات إعادة الهيكلة الإدارية البسيطة، وكان ذلك استراتيجية محسوبة من قبل الإدارة الفرنسية لاستغلال وتعميق الانقسامات الطائفية[39]، عبر سياسات إدارية واقتصادية وثقافية متعمدة، شملت إجراءات عدة: تقسيم البلاد إلى دول طائفية، وتفضيل أقليات في التوظيف والتجنيد، وإنشاء نظم تعليمية وإدارية منفصلة، واستغلال شبكات المحسوبية المحلية لتكريس الفوارق الاجتماعية والسياسية[40]. فمن خلال إعادة رسم الحدود الإدارية، سعت السلطات الاستعمارية إلى التلاعب بالهويات المحلية، وتعزيز سيطرتها وترسيخ نفوذها. لقد ترك هذا النهج بصمةً دائمةً في سورية، ورسخ أنماط الانقسام والتدخل المركزي التي شكلت الديناميات السياسية والهويات المحلية لعقود مقبلة.

## خامسًا. تلاعب الاستعمار الفرنسي بالتركيبة الاجتماعية لإثارة الخلافات البينية والمناطقية

لجأت سلطة الاستعمار إلى ترسيخ التجزئة، وعزل الحركة الوطنية وتأليب سكان الأرياف على سكان "المراكز الوطنية المدينية الأكثر وعيًا. وركزت هذه الاستراتيجية على تغيير قواعد ملكية الأرض التي

(35) خوري، المرجع نفسه، ص86.

(36) المرجع نفسه، ص167.

(37) المرجع نفسه، ص233-234.

(38) المرجع نفسه، ص385.

(39) Edmond Rabbat, ***Unité syrienne et devenir arabe*** (Paris: Librairie Marcel Rivière et Cie, 1937), p. 37.

(40) سايح ليامنة، الآثار السياسية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام 1924-1939، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة 2022)، ص31-39.

كانت أساس الزعامة السياسية المدينية ونفوذها"[41]. لأن جزءًا كبيرًا من النخبة الوطنية كانت تنتمي إلى كبار ملاكي الأراضي[42]، وقد أوقعت هذه السياسة سلطة الاستعمار بحال من الإرباك، لأن سياسة التحوّل في أشكال الملكية الزراعية من خلال إنشاء ملكيات فلاحية، والتحول في العلاقات الاجتماعية من فلاحين ومرابين، اصطدمت بحاجة الإدارة الفرنسية إلى التحالف مع كبار الملاك[43]، الذين كانوا يمثلون شبكة متماسكة من العلاقات الاجتماعية والمالية في وجه انتشار تغييرات بنيوية في نظام ملكية الأراضي، على الرغم من وطنية بعض الملاكين، وميل البعض الآخر إلى التعاون مع حكومة الاستعمار. لكن الاستعمار لم يعدم الوسيلة للتصدي لوطنية هؤلاء، بأن لجأ إلى تحريض المقيمين في الريف من الملاك وشيوخ القبائل ضد أعيان المدن. وفي المقابل تحريض بعض أعيان المدن على البعض الآخر، في الوقت الذي لم يلجأ فيه إلى إثارة الفلاحين حتى لا ينعكس ذلك الوعي بالثورة عليها لاحقًا.

بسبب سوء الإدارة الفرنسية لسورية، وغياب الأمن، اضطرت السلطة الفرنسية إلى أن تبحث عن وسيلة تمكنها من تغطية أسلوبها الاستعماري المرفوض، فلم تجد بدًّا من الاعتماد على النخبة السياسية التقليدية في المدن من ذوي النفوذ في المراكز الوطنية، ليساندوها في التشجيع على احترام فرنسا، وتنفيذ سياستها. وقد وجدت سلطة الاستعمار ضالتها في طبقة ملاكي الأراضي المدينيين، والطبقة البيروقراطية التي هُمّشت واستُبعدت في حكومة دمشق، بسبب ميولها العثمانية، ومنافستها للقوميين[44]، ما منع فيصل من الاعتماد عليها في حكومته[45]. وقد وجدت هذه الفئة في سلطة الاستعمار عودةً إلى مكانتها التقليدية، ولا سيما أنه لم يكن في مقدورها منافسة الزعامة الوطنية على النفوذ في المجتمع السوري، وقد برّرت تعاونها بحاجة سورية إلى قوة خارجية تعيد البلاد إلى حال التوازن التي افتقدتها بانهيار الدولة العثمانية، والأهم من ذلك "أن تشتيت الاستعمار الفرنسي للزعامة القومية بالقوة عام 1920" قد أتاح المجال للأعيان غير القوميين تقديم أنفسهم بوصفهم القيادة المحلية الوحيدة المؤهلة، بمستوى تعليمها وتدريبها ومكانتها، للاستيلاء على الوظائف الإدارية العليا التي ظلت شاغرة بعد مغادرة منافسيهم القوميين فجأةً[46].

أما الفئة الثانية التي اعتمد عليها الاستعمار الفرنسي لبسط سياسته، فكانت أبناء الأقلية المسيحية المتوحدين مع الكنيسة الكاثوليكية، وخصوصًا التجار من الذين كانوا حلقة وصل بين الدولة العثمانية والدول الغربية، وبالأساس ممن تمتعوا بالحماية الفرنسية كرعايا فرنسيين، إذ كان دورهم كبيرًا في أحداث عام 1860 في سورية ولبنان، ولكن الاستعمار الفرنسي لمس سريعًا هشاشة التركيبتين الاجتماعيتين لهاتين الفئتين، لعدم وجود أهداف سياسية واحدة توحدهما، وعدم وجود أرضية مشتركة بينهما، ولا حتى المصلحة (الطبقية) المشتركة، فضلًا عن عدم وجود دافع أيديولوجي يدفع بهما إلى تبوء المركز القيادي، بسبب تغليب المصلحة الفردية على أي مصالح أخرى، ولا سيما أن سلطة الاستعمار نفسها لم تفسح المجال لأي تكتل مهما كانت صفته بالظهور، خوفًا من أن

(41) خوري، المرجع نفسه، ص86.

(42) كوثراني، المرجع نفسه، ص76-86.

(43) خوري، المرجع نفسه، ص87.

(44) كوثراني، المرجع نفسه، ص87؛ خوري، المرجع نفسه، ص95. اتبعت الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية نظام "الملة" الذي منحهم قضاءهم المستقل وإدارتهم الخاصة، واعترفت لهم بحماية قناصل الدول الغربية، وعندما قامت الدولة القومية في العهد الفيصلي، دعت إلى إلغاء هذه الامتيازات ولم تظهر أي مراعاة للخصوصية التي كان يدعمها أبناء الطوائف، ولذلك فإن الكيان السياسي الذي أسسه فيصل بن الحسين لم يكن في حقيقته سوى استبدال للدولة العالمية ذات الطابع التعددي، بالدولة القومية الضيقة في حدودها، ولم تكن هذه السلطة الجديدة قادرة على تقديم بديل ناضج عن النظام العثماني على الرغم من مساوئه، وعلى هذا الأساس فقد كان غالبية المسحيين في سورية ولبنان يرفضون الحكم الفيصلي، ويطالبون بحكم مستقل تحت ظل انتداب فرنسي، ففي مؤتمر السلام عام 1919، جاءت فرنسا برئيس الجمعية السورية المركزية المسيحي شكري غانم، للمطالبة بالاستعمار الفرنسي على سورية الطبيعية، كما طالب وفد مجلس إدارة جبل لبنان، الذي شارك في المؤتمر، بالاعتراف باستقلال جبل لبنان تحت الاستعمار الفرنسي، وبينما كان المسيحيون البروتستانت في سورية يميلون نحو الإنجليز، فقد كان الكاثوليك يفضلون الاستعمار الفرنسي. يُنظر: بشير زين العابدين، المرجع نفسه، ص33-34.

(45) خوري، المرجع نفسه، ص95.

(46) شريفي، المرجع نفسه، ص26-28.

يترجم ضدها في النهاية[47].

تكشفت سياسة الاستعمار الفرنسي في تعاملها مع مكونات المجتمع السوري، خلال انتخابات عام 1931 التي رعاها المندوب السامي هنري بونسو (1926-1933)، بناءً على دستور فرنسا الصادر في عام 1930 والمعدّل عن دستور عام 1928، وقد صدر مرسوم بتوزيع المقاعد النيابية بحسب المناطق الانتخابية والطائفية، فتشكل البرلمان السوري من سبعين عضوًا، من بينهم اثنان وخمسون من أصل سنّي، وأربعة عشر من أبناء الأقليات[48]. وردًّا على سياسة فرنسا، وعجز القيادات السورية الوطنية عن التصدي لها، اندلعت الاحتجاجات والإضرابات في جميع المناطق السورية، وطالب المحتجون بإلغاء نظام الانتخابات في الدستور الجديد، ومنح بلادهم الاستقلال التام[49].

من جانبٍ آخر، كانت الحكومة الفرنسية تتذرّع بأنّها تعمل على حماية الأقليات، تطبيقًا لمبادئ عصبة الأمم، ولجنة الانتدابات فيها، وكانت مطالبات الفرنسيين بحقوق الأقليات السورية لا مبرر لها، لأن الدستور السوري المنظم لعام 1928 قد كفل للطوائف حقوقها جميعًا، وذلك ما نصت عليها ثلاثة مواد هي (6، 28، 37) التي جعلت السوريين سواءً أمام القانون، ومتساوين بالحقوق المدنية والسياسية في ما عليهم من الوجبات والتكاليف العامة، ولا تمييز بينهم من ناحية العرق، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب، وأكدت أن حقوق الأقليات مصانة، وأن لها حق إنشاء المدارس لتعليم أبنائهم بلغاتها، وأن تمثل الأقليات الدينية في المجلس النيابي، وفضلًا عن ذلك كان الوطنيون السوريون أنفسهم قد أكّدوا، في بياناتهم وخططهم، رعاية حقوق الأقليات، وأنهم يحترمون الدستور[50].

كان تقسيم الاستعمار الفرنسي للبلاد تقسيمًا من شأنه ترسيخ الطائفية في البلاد، وجعلها حقيقة ثابتة، ليس من خلال المعايير الإدارية فحسب، بل من خلال القوانين المختلفة، كقانون الطوائف الذي أصدره المندوب السامي داميان دي مارتيل (1933-1939)، في 31 آذار/ مارس عام 1936، وعدّله عام 1938، إذ حدّد الطوائف المعترف بها، وعددها 16 طائفة، وهي: البطريركية المارونية، البطريركية الأرثوذكسية، البطريركية الكاثوليكية الملكية، البطريركية الأرمنية الغريغورية، البطريركية الأرمنية الكاثوليكية، البطريركية السورية الأرثوذكسية، البطريركية الآشورية الكلدانية (النسطورية)، الكنيسة اللاتينية، الأكثرية السُّنيّة، الطائفة الشيعية (الجعفرية)، الطائفة العلوية، الطائفة الإسماعيلية، الطائفة الدرزية، كنيس حلب، كنيس دمشق، كنيس بيروت[51]. وكانت الغاية من هذا الاعتراف إعطاء النظام الشخصي لكل طائفة منها قوة القانون ووضعها تحت حمايته، ومراقبة السلطة العامة[52]. ولكن هذا القانون واجه مقاومة شديدة من الجمعيات الدينية السورية، فاضطر المفوض السامي إلى التراجع عنه وإلغائه[53].

نتج من ذلك، تعمق الصراع الهوياتي، في سياق المنهج الاستعماري الفرنسي، والمصالح الضيقة لبعض النخب الاجتماعية والاقتصادية في سورية. فعلى سبيل المثال، أدى التركيب الاجتماعي والثقافي المعقد (قبائل كردية وعربية وجماعات أشورية وأرمنية مسيحية)،

(47) محمد علي الصالح، **إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (1918-1946): تأثيراتها فيما بعد الاستقلال** (دمشق وبيروت: المعهد الفرنسي، 2020)، الفصل الثاني فقرة 134؛ خوري، المرجع نفسه، ص96.

(48) اثنان للروم الأرثوذكس، وواحد لليهود، وواحد للإسماعيليين، وواحد للأرمن الأرثوذكس، وواحد للروم الكاثوليك، وواحد للسوريين الأرثوذكس، وثلاثة للشيعة، وأربعة للعشائر البدوية. يُنظر: لونغريغ، المرجع نفسه، ص241.

(49) رمضان أحمد العمر، "محطات من تاريخ سورية في ظل الهيمنة الفرنسية 1920-1946: دراسة تحليلية تاريخية"، **مجلة الضاد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد (7) (حزيران/ يونيو 2025)، ص161-187.

(50) يُنظر: دستور الجمعية التأسيسية عام1928، **المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية** (كانون الثاني/ ديسمبر 2021): https://2h.ae/mOBXK

(51) قرار المفوض السامي رقم (146) وتاريخ 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، **الجريدة الرسمية**، عدد (3640) (2 كانون الثاني/ يناير 1939)، ص3446-3449.

(52) قرار المفوض السامي (إقرار نظام الطوائف الدينية) رقم (60)، **الجريدة الرسمية**، عدد (3273) (نيسان/ أبريل 1936)، ص2-6.

(53) مهند البعلي، "مفهوم حرية الاعتقاد في الدستور السوري: دراسة مقارنة"، **رواق ميسلون**، عدد (2) (أيار/ مايو 2021)، ص321-322.

إلى صعوبة إشاعة الاستقرار على الحدود مع تركيا والعراق، فقد كان الانتماء الحقيقي لسكان الجزيرة إما إلى العشائر أو إلى الجماعات الإثنية. وكانت فكرة الانتماء إلى أمّةٍ سوريّة غائبةً عن أذهان جميع سكانها، فظهرت مطالب انفصالية في الجزيرة، وقد تبناها الكُرد والمسيحيون، وبعض العشائر العربية المتحالفة معهم، وبعد عام 1939 نفذت إضرابات في الحسكة، وسُلّحَ الانفصاليون، وطالب بعض الأعيان من ضباط الجيش العثماني سابقًا بإلحاق الجزيرة بجمهورية تركيا، شأنها في ذلك شأن مناطق لواء إسكندرون[54]، إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية لم تسمح لفرنسا بالوقوف مع المساعي الانفصالية، واكتفت بمطالبة حكومة دمشق، وفق معاهدة الاستقلال عام 1936، بدمج أبناء الأقليات في الإدارة والمجالس التمثيلية العامة[55].

## سادسًا. سياسات الاستعمار الفرنسي و أثرها في التركيبة الاجتماعية للجيش

كانت قضية هوية الجيش السوري من أكثر قضايا الهوية الوطنية، التي ظهرت في عهد الاستعمار الفرنسي، خطرًا. فقد كان الجيش مؤلفًا من فرق خاصة تتبع جيش الشرق الفرنسي، وكانت قواعده المجتمعية عبارة عن مركب أقلّوي من أبناء الطبقة الوسطى الريفية العلويين والدروز والشراكسة والأكراد والأرمن، وعلى رأسهم بعض الضباط المرتبطين بفرنسا في المدن الكبرى، وكان الفرنسيون يفضّلون تجنيد أبناء الأقليات في المناطق النائية؛ لأنهم أبعد عن الأيديولوجية السياسية "القومية العربية"، وبالإمكان إغراؤهم ماليًا. وفي مطلع الأربعينيات، اتسع التنافس واشتدّت العداوة بين ضباط الجيش وزعماء الكتلة الوطنية؛ لأن الأخيرين كانوا يرون في تركيبة الجيش الطائفية مجموعات موالية لفرنسا، وليس لها دور في الكفاح الوطني، واكتفوا بإدخال أبنائهم في مجالات المحاماة والعمل التجاري[56].

تشكّلت هوية الجيش السوري في فترة الاستعمار الفرنسي كظاهرة مركبة تجمع بين البُعد المؤسسي والسياسي والاجتماعي، ولم تكن هذه الهوية نتيجة لهيكلة عسكرية أو توزيع وحدات على الخريطة، بل كانت نتاجًا لسياسة استعمارية واعية هدفت إلى خلق قوة مسلحة ذات ولاءات مزدوجة: ولاء وظيفي لمتطلبات الأمن التي تفرضها الإدارة الاستعمارية، وولاء اجتماعي ينبع من خلفيات المجنّدين ومصالحهم المحلية. وأنتج هذا المزج مؤسسة عسكرية تختلف في طبيعتها عن الجيش الوطني الذي يُفترض أن يعكس التماسك الاجتماعي والهوية الجامعة للأمة، وكان هدف الاستعمار الفرنسي أيضًا إنشاء ما عُرف بـ"فرق القوات الخاصة للشرق"، كوحدة مؤسسية محلية تحت إشراف فرنسي، وصُمّمت آليات التجنيد والتدريب لتخدم أهداف الاستعمار الأمنية والسياسية.

هذا البُعد المؤسسي يفسّر لماذا بدا الجيش في تلك المرحلة أقرب إلى امتداد للسلطة الاستعمارية منه إلى تعبير عن مشروع وطني جامع[57]، إذ اعتمدت سياسة الاستعمار الفرنسي على تجنيد فئات محددة من المجتمع الريفي والأقليات الطائفية والعرقية، وبوجود نسب مرتفعة من العلويين والدروز والشركس والأرمن والكُرد في صفوف الرتب الدنيا. خلق ذلك قاعدة اجتماعية مغايرة لتلك التي تمثل النخبة المدنية الحضرية. هذه القاعدة لم تكن محايدة سياسيًا، بل كانت مرتبطة بعلاقات اقتصادية واجتماعية مع الإدارة الفرنسية، ما جعل المؤسسة العسكرية تبدو كشبكة ولاءات محلية ومؤسسية في آن واحد[58].

(54) نضال أبو عيشة وإبراهيم أبو جابر، "الطائفية السياسية والواقع الاجتماعي العربي المأزوم في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد (502) (كانون الأول/ ديسمبر 2020)، ص29-30.

(55) محمد جمال باروت، **التكوّن التاريخي للجزيرة السورية** (بيروت والدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص472-473.

(56) خوري، المرجع نفسه، ص393-394.

(57) إدمون رباط، **تطور سورية السياسي في ظل الانتداب**، ترجمة سليمان رياشي (بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص133.

(58) Jean-David Mizrahi, "ARMÉE, ÉTAT ET NATION AU MOYEN-ORIENT: La

يضاف إلى ذلك أن البُعد المؤسسي والقيادي أضاف طبقة أخرى إلى الهوية، فقادة الجيش كانوا في كثير من الأحيان من ضباط مرتبطين بمراكز المدن أو بعلاقات مع الفرنسيين، ما أنتج فجوة بين القيادة والقاعدة، ولم تكن هذه الفجوة مجرد مسألة كفاءة أو تدريب، بل انعكاسًا لشرخ اجتماعي وسياسي: قيادة ذات امتدادات حضرية ونخبوية، وقاعدة ذات امتدادات ريفية وطائفية. والنتيجة مؤسسّةٌ لا تتماهى بالكامل مع المشروع الوطني الذي كانت تقوده النخب المدنية. وظهرت الولاءات المزدوجة بوضوح في سلوك الجيش ووظائفه، فمن جهة قوة قادرة على فرض النظام المحلي وتنفيذ أوامر الاستعمار، ومن جهة أخرى مؤسسة لم تشارك بفاعلية في مشروع التحرر الوطني أو في التعبئة القومية. هذا التباين في الأدوار جعل الجيش أداة أمنية فعّالة في يد السلطة الاستعمارية، لكنه في الوقت نفسه كان أبعد من أن يكون شريكًا في بناء شرعية وطنية جامعة، لذلك بدا الجيش، لدى كثير من الوطنيين، قوة محلية متعاونة مع الاحتلال، لا قوّة وطنية تحمي مصالح الأمة[59].

التوتر بين الجيش والكتلة الوطنية لم يكن مجرّد صراعٍ على النفوذ، بل كان صراعًا على تعريف الدولة ومصدر شرعيتها، فزعماء الكتلة الوطنية رأوا في تركيبة الجيش تهديدًا لوحدة المشروع الوطني، في حين رأى بعض الضباط أن ولاءهم لمؤسستهم ومصالح مجتمعاتهم أمرٌ مشروعٌ بحد ذاته. ومن ثم أنتج هذا الخلاف ديناميات سياسية أدت إلى تهميش دور الجيش في بعض مراحل النضال الوطني، وإلى بروز مسارات مهنية بديلة للنخبة المدنية، من الناحية المؤسسية. وتركت هذه الهوية إرثًا طويل الأمد على علاقة المدنيين بالجيش بعد الاستقلال، فهي مؤسسة تشكّلت في ظل تدخل أجنبي وتكوين طائفي واجتماعي خاص، ولم تتحوّل إلى جيش وطني محايد، بل استمرت ولاءات وممارسات قديمة تؤثر في سياسات التعيين والترقيات والتحالفات الداخلية. هذا الإرث أسهم في جعل التحوّل إلى جيش مهني وطني موحّد عمليةً معقدةً وطويلةً[60]. وكان الاستعمار الفرنسي يهدف من تمرير ذلك إلى تشكيل قوى محلية غير خاضعة لنفوذ السلطة الوطنية التي تمتّعت بتمثيل كبير في المدن السورية. ولتحقيق ذلك، أنشأ الاستعمار فرقَ القوات الخاصة للشرق، ونسّب أبناءَ الأقليات الطائفية فيها، وعمل في الوقت ذاته على إضعاف مؤسسات الحكم المدني بقدرٍ يسمح لها بالاستمرار في ممارسة نفوذها وحماية مصالحه في المنطقة[61].

وعند جلاء الاستعمار الفرنسي عن سورية عام 1946، استمرت حالة الانفصام بين الجيش والسلطة المركزية، وأدى ذلك إلى وقوع سلسلة انقلابات عسكرية تولى فيها ضباط الجيش مقاليد الحكم، واستمر الصراع بين الحكم المدني والجيش ستة عشر عامًا، حتى وقع انقلاب حزب البعث الذي عمل على دمج المؤسسة العسكرية في كوادر الحزب لتأسيس جيش عقائدي. ولكن هذه السياسة لم تكن كفيلة بنزع فتيل أزمة العلاقة المتوترة بين المدنيين والعسكريين، فتتابعت سلسلة انقلابات ومحاولات انقلابية طوال العقد السادس من القرن العشرين، حتى نجحت محاولة تأسيس نظام حكم أكثر ثباتًا عام 1970، ولكن تكلفة ترسيخ هذا النظام كانت باهظة، وتمثلت في تعزيز الإرث الفرنسي القائم على استخدام العناصر العسكرية-الطائفية، لإخضاع مؤسسات الحكم المدني[62]. في المحصّلة، نجد أن سياسات الاستعمار الفرنسي التي أنتجت هذه الهويةَ استخدمت أدوات متعددة: تجنيد تفضيلي، ووحدات خاصة، وامتيازات مادية، وتدريب

Naissance Des Troupes Spéciales Du Levant à l'époque Du Mandat Français, Syrie 1919-1930", **Guerres Mondiales et Conflits Contemporains**, no (207) (2002).

(59) فايز قوصره، **الثورة العربية في الشمال السوري: ثورة إبراهيم هنانو** (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008)، ص88.

(60) سامي مبيض، "الجيش السوري 1945-2024: كيف بدأ وكيف تلاشى"، **المجلة** (6 شباط/فبراير 2025).

(61) زين العابدين، المرجع نفسه، ص11.

(62) المرجع نفسه، ص11-12.

تحت إشراف أجنبي، واستغلال الفوارق المحلية. إن كل أداة من ذلك لم تكن محايدة، بل جزءًا من استراتيجية متكاملة لإبقاء قوة قادرة على دعم النظام الاستعماري. وإن فهم طبيعة هذه الأدوات وأدوارها يساعد في تفسير سبب بقاء آثارها بعد رحيل الاستعمار، وكيفية تحوّلها إلى ممارسات مؤسسية متجذّرة.

## سابعًا. سياسات الاستعمار الفرنسي التعليمية في سورية

عانت الإدارة التربوية والتعليمية في سورية تقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ابتداءً من نهايات الدولة العثمانية، وبدايات الاستعمار الفرنسي، وظلت تعاني الآثار التعليمية التي ترتبت على ذلك حتى نهاية هذا الاستعمار، ففي 25 تموز/ يوليو عام 1920، دخلت القوات الفرنسية مدينة دمشق، وألغت وزارةَ المعارف، وأوقفت الجهود الحثيثة والمميزة التي بذلتها الحكومة العربية بخطواتها نحو التقدّم والتطوير[63].

ووضع الاستعمار الفرنسي العوائق أمام عجلة التطوير، وعمل جاهدًا للسيطرة على وزارة المعارف وإداراتها ومؤسساتها، وسعى لإضعاف المؤسسات التعليمية من خلال تحويله الوزارة إلى مديريات في الدول التي جزّأت بلاد الشام وفقها. وقد ركز الاستعمار الفرنسي على تهميش المؤسسات الإدارية، والسيطرة التامة عليها، من خلال وضع مستشار فرنسي لإدارات المعارف. وكان هذا المستشار الآمر الناهي في كل القرارات والإجراءات المتخذة، ولم يبق للوزير إلا السلطة الشكلية، واستمر الوضع على ذلك حتى حصول سورية على استقلالها.

(63) العمر، المرجع نفسه، ص11-12.

إبّان الدولة العثمانية، عاشت سورية مراحل اجتماعية قلقة، تركت آثارها الواضحة على المجتمع السوري، فقد كانت الأمية منتشرة بين القرى، بسبب الظروف المعاشية القاسية التي تلزمهم الاهتمام بالأرض وزراعتها بالدرجة الأساس[64]. وكان التعليم يجرى وفق أساليب قديمة تهدف إلى ترسيخ مبادئ الدين والقرآن الكريم وحفظه والإلمام بمبادئ الكتابة والحساب، وهي على نوعين: الأول: تعليم ديني اعتمد بصفة شخصية على رجال الدين وبعض الشخصيات ، وفق الطريقة البدائية القديمة، بمعزل عن سلطة الحكومة المركزية[65]، ويقوم على إدارته أفراد يتقاضون أجرًا عن كل صبيّ يعلّمونه القرآن الكريم، إلى جانب بعض مبادئ الخط والحساب. والثاني: نظام وقفي يجري فيه التعليم من دون مقابل، لأن المدرّس يأخذ راتبه الشهري من الوقف الذي عيّنه لهذا الغرض[66]. ومن جانب آخر، اهتمت المؤسسات الأوروبية، من قنصليات وبعثات ومدارس تبشيرية في ولاية سورية، بنشر الثقافة الأوربية في المجتمع السوري[67]. وقد كان عدد المدارس الأهلية والمدارس التبشيرية التي أشرفت عليها الطوائف المسيحية 28 مدرسة عام 1903 [68].

على الرغم من المشكلات السياسية والاقتصادية التي عانتها الحكومة العربية في دمشق، فإنها لم تغفل مكانة قطاع التعليم وحقّه، بل سعت جاهدة إلى تشجيع العلم، وترقية المعارف، وهذا يدلّ على تقدير الحكومة العربية لقيمة الثقافة، ووعي أهميتها في دعم الحركة القومية، إذ كلّفت في البداية

(64) محمد صالح الزيادي، **سوريا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1933-1939: دراسة تاريخية** (دمشق: دار تموز، 2013)، ص235.

(65) عبد الكريم غرايبة، **سورية في القرن التاسع عشر (1840-1876)** (القاهرة: دار الجيل، 1985)، ص 162؛ سلطان، المرجع نفسه، ص21.

(66) محمد كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب** ج3، ط2 (حلب: دار القلم، 1419 هـ)، ص133-132.

(67) محمد أحمد، "الحياة الثقافية في دمشق"، **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، مجلد (27) عدد (1) (2011)، ص309.

(68) فريد جحا، **الحياة الفكرية في حلب في القرن التاسع عشر** (دمشق: دار الأهالي، 1988)، ص82.

مديرية المعارف مهمة تنظيم المدارس والعناية بأساليب التربية، وقسمت ديوان المعارف قسمَين: الأول هو مجلس المعارف، وعُهد به إلى ساطع الحصري، والثاني هو المجمع العربي، الذي عُني بإصلاح اللغة العربية، وتنشيط التأليف والتعريب، والإشراف على دار الكتب العربية. امتدّ تشجيع التعليم إلى افتتاح المعاهد العليا، فتجلّت في هذا العهد مظاهرُ النشاط الثقافي التي أسهم فيها الأهالي، وشجعتها الحكومة العربية، ممثلةً بوزارة المعارف الأولى التي تطورت عن إدارة المعارف، فحملت هذه الوزارة على عاتقها مهمة بناء العقل السوري وتنويره[69]. ولكن لم يكتب لهذه الأسس التعليمية، التي أرست قواعدها الحكومة العربية، الاستمرار، بسبب مجيء الاحتلال الفرنسي، فأنهى الحكومة العربية في عام 1920، وعمل على إضعاف البلاد، وركز على الإمساك بزمام المؤسسات التربوية والتعليمية، ولم يكتف بذلك، إذ عمل على فرض لغته وثقافته، وهمّش اللغة العربية والتاريخ والحضارة العربية.

ظهرت أهداف الاستعمار الفرنسي وأدواته في سورية من خلال التركيز على إضعاف الهوية العربية لدى السوريين، خاصةً بين النخبة المثقفة، وأدت سياسة التعليم المزدوج التي انتهجها الاستعمار الفرنسي إلى انقسامات اجتماعية، فنشأت فجوة بين نخبة المثقفين الذين يتحدثون الفرنسية، والعامة الذين يتحدثون العربية، فكانت سياسة الاستعمار الفرنسي الثقافية والتعليمية ضد السوريين سياسةً قمعيةً تهدف إلى إضعاف الهوية العربية السورية، وفرض الثقافة الفرنسية[70]. منذ بدايته عمد الاستعمار إلى مناهضة تعليم اللغة العربية وانتشارها، وظهرت في العشرينيات نظريات باطلة تنادي بفقر اللغة العربية وجمودها وعدم تمكّنها من مسايرة النهضة التعليمة في العالم، خصوصًا في المصطلحات والمشتقات. لقد نشأت منازعات فكرية جعلت العرب يشعرون بخطر طمس الهوية العربية، فالمستعمرون حاولوا تجاهل الحضارة العربية الإسلامية التي أشرقت منها شمس العرب والمسلمين على الغرب الأوروبي بأكمله[71].

لقد أدرك الفرنسيون ما للتربية والتعليم من تأثير في تكوين الأجيال، لذلك ساروا خلال المرحلة الأولى على النمط التعليمي العثماني، كما عمدوا إلى سنّ قوانين وتعليمات ضمنت هيمنتهم على شؤون التربية والتعليم[72]. وبذلك بدأ التعليم محكومًا بقانون الإصلاح التعليمي العثماني المؤقت الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1913، الذي تمحور حول إجبارية التعليم الابتدائي[73]. لقد أكثر المستعمر من المدارس الفرنسية الخاصة، وخصص لها معونات، وكان القبول فيها متاحًا للأقليات الدينية والأسر الثرية التي فضّلت ألّا يترعرع أبناؤها في الأوساط الشعبية. وأدار الفرنسيون شؤون التعليم في المدارس العامة مباشرةً، وفرض تعليم اللغة الفرنسية على جميع المراحل، بعد أن قلل من نفقات المدارس الرسمية، إذ كان لكل مدرسة حكومية مدير واحد للدروس الفرنسية التي احتلت مكانًا بارزًا في المناهج، مع أن التعليم كان باللغة العربية[74]. وقسمت الدراسة الابتدائية إلى مرحلتين: أولية وابتدائية، ويترتب على طلاب المرحلة الأولى اجتياز امتحان في غير مدارسهم استعدادًا للعام الخامسة، في حين يتحتم على طلاب المرحلة الأخرى أن يجتازوا امتحانًا شاملًا، لينالوا الشهادة الابتدائية التي تؤهلهم لدخول المدارس الثانوية[75]. ولم يكتف الاستعمار الفرنسي بذلك، بل أهمل فتح المدارس الصناعية، بنوعيها الفني والزراعي،

(69) سيف الدين قنطار، **الأدب العربي السوري بعد الاستقلال** (دمشق: وزارة الثقافة، 1997)، ص37.

(70) الصالح، المرجع نفسه، الفصل الثالث، الفقرات 27، 29، 36، 37.

(71) شربفي، المرجع نفسه، ص55.

(72) حكمت علي إسماعيل، **نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920-1928** (دمشق: دار طلاس، 1998)، ص282.

(73) خالد قرقوش، **التعليم في سورية نشأته وتطوره**، ترجمة نزار أباظة (بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000)، ص61.

(74) الصالح، المرجع نفسه، الفصل الثالث، الفقرة 33.

(75) الزيادي، المرجع نفسه، ص238.

على الرغم من حاجة البلاد إليها، ولم يتوسّع في التعليم الثانوي والعالي[76]، وفضلًا عن ذلك كان في سورية مدارس للمعلّمين، في كل من دمشق وحلب[77].

لقد كانت المدرسة الثانوية تسمى "تجهيزًا"، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات إكمالية تنتهي بالبروفيه، وثلاث سنوات للحصول على البكلوريا التي كانت إما فلسفة أو رياضيات. وكان التعليم باللغة العربية، وجعلت الفرنسية لغة إجبارية، وعمدت سلطات الاستعمار إلى ترسيخ فروقات في التعليم بين الدولة السورية وبقية أجزاء بلاد الشام التي كان فيها كليات خاصة[78]. في ما يخص التعليم العالي، أشرفت الإدارة الجامعية على متابعة مراحل تنظيم قبول الطلاب، ومواعيد التسجيل، وإعداد المناهج، وتهيئة الملكات التدريسية[79]، ثم استُحدث معهد الحقوق في دمشق. لقد كان التعليم العالي في سورية نظريًا وتطبيقيًا، مع رجحان كفة الأول حتى عام 1923، إذ أسست الجامعة السورية بقرار رقم 132 في 15 حزيران/ يونيو 1923، بعد أن ألحق المعهد الطبي والمعهد الحقوقي بوزارة المعارف، وسيطرت الدولة على إدارتهما[80].

لقد عمل الاستعمار الفرنسي جاهدًا لإنشاء المؤسسات التعليمية في سورية، ووجد ذلك ميدانًا واسعًا لنشر المدارس بين الطوائف المسيحية، معتقدًا أنه يفصلها بذلك عن مجتمعها العربي، وأنه يضرب بذلك الهوية القومية والوطنية لسورية. لقد أراد الاستعمار الفرنسي أن يجعل هذه المؤسسات موطئ قدم له لتثبيت نفوذه ومصالحه في المنطقة، متخذًا شعار تطوير التعليم، وإدخال الوسائل العصرية إلى التعليم التقليدي[81].

## ثامنًا. دور الاستعمار الفرنسي و أثره في الهجرة إلى سورية

شهدت سورية إبان الاستعمار الفرنسي موجات هجرة عديدة إليها، بتأثير من العوامل الدولية والإقليمية التي فرضتها التطورات السياسية في المنطقة، وكان للاستعمار الفرنسي دور مؤثر فيها، كموجات الهجرة الأرمنية الثانية في أعقاب توقيع اتفاقية أنقرة عام 1921 بين تركيا وفرنسا. لقد نصت الاتفاقية على تسليم الفرنسيين للأتراك مناطق واسعة في الشمال السوري، فهاجرت الأقليات الموجودة في تلك المناطق، على الرغم من إصدار الجنرال غورو بيانًا مطولًا إلى سكان كيليكيا وعنتاب وكلّس وغيرهما، وهو ما دعاهم فيه إلى عدم الهجرة، مؤكدًا أن تركيا ستلتزم بموجب الاتفاقية ضمان حقوق الأقليات، أي اتفاقية بويون (أو معاهدة أنقرة)[82]. لكن تلك الأقليات لم تعر أي اهتمام لذلك البيان، ولا سيما الأرمن الذين كانت لهم تجارب سابقة سيئة مع الأتراك، فهاجر نحو 30 ألفًا منهم، متوجهين إلى سورية ولبنان[83].

حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية استخدام الأرمن القادمين إلى سورية من مناطق كيليكيا، واستثمارهم في زراعة القطن؛ نظرًا للخبرات الكبيرة التي كانوا يمتلكونها، والرغبة في تحويل سورية إلى مزرعة للقطن في الشرق[84]. وقدرت أعداد الأرمن المهجرين، الذين توافدوا إلى حلب في نهايات الدولة

(76) خالد قوطرش، **مرآة الذكريات** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص40.

(77) إسماعيل، المرجع نفسه، ص286-287.

(78) المرجع نفسه، ص286-287.

(79) يُنظر: نجدة فتحي صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: المجلد الثاني 1916**، ط2 (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص85؛ كاظم نعمة، **الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص16؛ يعقوب يوسف كوريا، **فيصل بن الحسين ملك سورية** (بغداد: شركة الديوان للطباعة، 2001)، ص5.

(80) الزيادي، المرجع نفسه، ص238.

(81) Jennifer M. Dueck, "Educational Conquest: Schools as a Sphere of Politics in French Mandate Syria 1936-1946", **French history**, vol (20) no (4) (2006).

(82) اتفاقية بويون (أو معاهدة أنقرة): وُقعت في تشرين الأول/ أكتوبر 1921، بين فرنسا وحكومة الجمعية الوطنية التركية الكبرى، ممثلة بالدبلوماسي هنري فرانكلين بويون ووزير الخارجية التركي يوسف كمال، أنهت هذه الاتفاقية الحرب الفرنسية التركية في كيليكيا، ورسمت حدودًا جديدة بين سورية وتركيا، ما أدى إلى اقتطاع أجزاء واسعة من الشمال السوري (مثل عينتاب، مرعش، أورفة)، وضمّها إلى تركيا. يُنظر: عبد الباسط سيدا، "آثار اتفاقية سايكس بيكو وتوابعها في رسم حدود الجزيرة السورية"، **قلمون**، عدد (19-20) (تموز/ يوليو 2022)، ص53.

(83) لونغريغ، المرجع نفسه، ص176.

(84) خوري، المرجع نفسه، ص76-77.

العثمانية، وبداية وجود الاستعمار الفرنسي في سورية، بنحو 60 ألف نسمة، في حين قدّر أعداد المهجرين السريان القادمين من مناطق ماردين وأطرافها بنحو 10 آلاف مهاجر[85]. وكان لذلك نتائج سلبية على الوضع العام في سورية، في ظل توافد تلك الأعداد الكبيرة من المهجرين، ولا سيما مع تفاقم أزمة عقارية كبيرة ومزاحمة الوافدين الجدد للعمال، إذ كانوا يقبلون بأي عمل وبأي أجر، بسبب حاجتهم لتأمين متطلبات حياتهم اليومية[86].

لقد خشيت السلطات الاستعمارية الفرنسية من حدوث اضطرابات وتوترات بين السكان المحليين والمهاجرين الجدد، ما يمكن أن ينعكس سلبًا عليها، فعملت على تغيير التوازنات في التركيبة الإثنية والعرقية والسكانية في سورية، عبر منح مزايا عديدة للمهاجرين المسيحيين، وتوطينهم في المدن الكبرى، لموازنة الأكثرية المسلمة المعادية للاستعمار الفرنسي على سورية. لذلك، اقترح المفوض السامي الفرنسي مكسيم ويغان (1923-1924) عام 1924 على السلطات التركية تنظيم الهجرة، عبر عقد اتفاق لتبادل السكان بين مسيحي كيليكيا وأتراك إسكندرون، على غرار الاتفاق الذي عقده الأتراك مع اليونانيين في كانون الثاني/ يناير 1923. لكن الحكومة التركية رفضت ذلك، لأنّ لها أطماعًا في إسكندرون، وكانت تتبع سياسة تقوم على تعزيز وجودها في اللواء، فضلًا عن أنّها لم تكن مضطرةً إلى عقد مثل ذلك الاتفاق، بعد نجاحها في دفع المهجرين المسيحيين من الأرمن والسريان إلى ترك مناطقهم طوعًا أو كرهًا[87].

لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية، بعد ذلك، في باريس إلى ثلاثة حلول للخروج من المعضلات والمشكلات التي خلفتها الموجات الجديدة من المهاجرين المسيحيين الوافدين من تركيا إلى سورية، ويقضي الأول بترحيل عددٍ مماثل من الأتراك المقيمين في سورية بما يوازي عدد المهاجرين القادمين. ويقضي الحل الثاني بطرد المهاجرين وإعادتهم قسرًا إلى تركيا، في حين قضى الحل الثالث برصد اعتمادات مالية كافية لاستيعاب المهاجرين. لكن الحكومة الفرنسية لم تعتمد على أي حلّ من الحلول الثالثة المطروحة، ما أجبر المستعمر على استيعاب المهاجرين، ضمن الإمكانات المالية المتاحة والاعتماد عليهم في زيادة عدد الوحدات العسكرية المحلية الخاصة، والاستفادة من مهارتهم وخبرتهم في رفع الاقتصاد السوري ونموه[88].

في عقب سلخ لواء إسكندرون وضمّه إلى تركيا، عرفت سورية موجات هجرة جديدة من سكانه العرب، إلى مختلف المدن السورية، فعلى الرغم من أنّ صك الاستعمار يجبر الدولة المنتدبة على المحافظة على سلامة ووحدة أراضي الدولة المنتدبة عليها، كما أكدت ذلك المعاهدة الفرنسية السورية التي عُقدت في عام 1936 [89]، فإن واقع الحال كان عكس ذلك، إذ هدفت الحكومة الفرنسية إلى استقطاب الحكومة التركية إلى جانبها في الحرب المقبلة، ولذلك أثارت الحكومة التركية قضية لواء إسكندرون، عبر وزير خارجيتها توفيق رشدي آراس، في اجتماع مجلس عصبة الأمم في جنيف 26 أيلول/ سبتمبر عام 1936، مطالبًا الحكومة الفرنسية بالدخول في مفاوضات لمناقشة قضية اللواء الذي يضم بحسب زعمه أكثرية تركية، ليرد ممثل فرنسا في عصبة الأمم أن الحكومة الفرنسية مستعدة للمفاوضة ضمن اتفاقية أنقرة عام 1921 [90]. في النهاية، تمكنت تركيا من انتزاع اللواء وضمّته إليها، بسبب تواطؤ السلطات الاستعمارية الفرنسية[91].

(85) الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب** ج1، ط2 (حلب: دار القلم، 1419 هـ)، ص325-326.

(86) باروت، المرجع نفسه، ص187.

(87) المرجع نفسه، ص188-189.

(88) المرجع نفسه، ص189.

(89) لم تطبق المعاهدة على أرض الواقع بعد سقوط الحكومة الفرنسية التي كان يرأسها رئيس الوزراء ليون بلوم (1872-1950). رفض مجلس الشيوخ الفرنسي المصادقة على المعاهدة، بحجة الظروف الدولية المستجدة، والمتمثلة في ظهور بوادر حرب عالمية جديدة.

(90) أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر** (جامعة دمشق، 1985)، ص419-420.

(91) محمد سهيل طقوش، **تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر** (بيروت: دار النفائس، 2014)،

في المقابل، شهدت سورية حركة هجرة ونزوح خارجيّة، خاصة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين باتجاه الولايات المتحدة الأميركية والبرازيل والأرجنتين، بتأثير الظروف الاقتصادية الصعبة في ظلّ السياسات الاستعمارية الفرنسية في البلاد، وكان أغلب المهاجرين من المسيحيين[92].

## تاسعًا. دور الاستعمار الفرنسي في تحديث المجتمع السوري وتغريبه

تأثرت ظواهر التحديث والتغريب التي بدأت بالانتشار داخل المجتمع السوري، في أعقاب فرض الاستعمار الفرنسي على البلاد، بالمؤثرات الفرنسية المباشرة، وكانت المدن الكبرى أكثر تأثرًا من المناطق الريفية[93]. وقد حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية، عند مجيئها إلى سورية، أن تعطي انطباعًا عامًا لدى المجتمع السوري عامةً، بأنّ الأهداف الاجتماعية الرامية إلى تحقيقها في البلاد، والمتمثلة في التطوير وتحديث المجتمع والاقتصاد السوريين، بموجب التفويض الممنوح لها من عصبة الأمم، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال فرض سيطرتها الكاملة على القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد[94].

واعتمد الاستعمار الفرنسي، في محاولة تغريب المجتمع السوري، منذ بداياته على وسائل عدة، وأهمها: استخدام الموظفين والإداريين الفرنسيين في الدوائر الحكومية في البلاد، والاعتماد على الموظفين السابقين من ذوي الميول الثقافية الغربية، من الذين كانوا موجودين في السلطة وفي الدوائر الحكومية في البلاد منذ الحكم العثماني. كذلك، عيّنت كثيرًا من الموظفين السوريين من ذوي الثقافة الفرنسية الذين درسوا في مدارس البعثات التبشيرية، إذ كان اعتقادهم هو أن العمل مع السلطات الاستعمارية الفرنسية قد يعجّل من عملية تحديث المجتمع المحلي، للأخذ بالثقافة الغربية، وتطور مجتمعهم. من جانب آخر، أعادت السلطات الاستعمارية الفرنسية افتتاح عدد كبير من مدارس البعثات التبشيرية التي كان قد أغلقها العثمانيون، أثناء الحرب العالمية الأولى، وكل ذلك في سبيل فرض الثقافة الفرنسية الغربية على المجتمع السوري[95].

لعلّ من أبرز مظاهر تحديث المجتمع السوري وتغريبه، التطوير الذي طرأ على القطاع الصحي في سورية، إذ افتتح الفرنسيون، منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي، عددًا كبيرًا من المشافي والمستوصفات، في مختلف أنحاء البلاد، واعتمدت السلطات الاستعمارية النظام الفرنسي في القطاع الصحي، عبر إعادة ترتيب دوائر الصحة المحلية، وزيادة عدد المراقبين الصحيين، ووضع لوائح لمراقبة تجارة الأطعمة وعمل المطاعم والمدارس، وغيرها من المرافق الحكومية العامة[96]. يضاف إلى ذلك قيام الاستعمار الفرنسي بتدريب الكوادر الفنية وتأهيلها في البلاد على النمط الغربي، معتمدًا على الخبراء والمستشارين الفرنسيين الذين كانوا يحصلون على رواتب عالية، مقابل عملهم على رفع مستوى الكوادر المحلية، فتمّت عملية تخريج عدد كبير من المهندسين والفنيين السوريين الذين تخرّج أغلبهم من المعهد الفرنسي للمهندسين التابع للجامعة اليسوعية في بيروت. وامتدت محاولات السلطات الاستعمارية الفرنسية، في سياق تحديث المجتمع السوري وتغريبه، إلى قطاعات الإنتاج، إذ بدأت إدخال الآلات الزراعية والمعدّات الصناعية اللازمة في عمليات الانتاج الزراعي[97]، وفي بعض الصناعات الخفيفة التي

ص56.

(92) لونغريغ، المرجع نفسه، ص357.

(93) لونغريغ، المرجع نفسه، ص 355.

(94) بشور، المرجع نفسه، ص55.

(95) المرجع نفسه، ص360.

(96) المرجع نفسه، ص359.

(97) المرجع نفسه، ص58.

تحتاج إليها، وكان هدفها الأول والأخير من كل ذلك تحقيق مصالحها ومراميها في سورية[98].

## عاشرًا. خاتمة

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ من ينظر إلى النتائج التي خلّفها الاستعمار الفرنسي في سورية، واستمرّت تبعاتها حتى يومنا هذا، استحالة القول إنها أصبحت في ذمّة التاريخ، لأن آثارها ما تزال ماثلة أمام أعيننا حتى الآن، بصفتها نتيجة للآليات التي اعتمدتها سلطة الاستعمار الفرنسي، على الصّعد العسكرية والإداريّة والاقتصادية والثقافية، لترسيخ سلطتها بيد المفوض السامي، إذ تركزت السلطة في يده، فقسَم البلاد إلى مقاطعات إدارية أسماها دولًا، ووضع لكلّ منها جهازًا إداريًا، وعيّن إلى جانب ذلك موظفين ومستشارين وضباط فرنسيين تركزت السلطة الفعلية في أيديهم، فاستطاعوا الدخول إلى كل المفاصل الفاعلة في المجتمع وخلخلتها، ولم تكن تلك الآليات التي اعتمدها الاستعمار آلية آنية التأثير، بل استمرت حتى مرحلة ما بعد الاستعمار، ولا نبالغ إن قلنا إنها مستمرة وظاهرة حتى يومنا هذا.

في المحصلة، عمل الاستعمار الفرنسي على تشكيل الدولة السورية بحدودها الحالية تشكيلًا جغرافيًا (سياسيًا)، من دون مراعاة للبعد الاجتماعي والهوياتي.ولجأت فرنسا إلى إنشاء الحاميات والثكنات العسكرية، فكانت بمنزلة نقاط حدودية تهدف إلى ترسيخ التقسيم، والاعتراف به، والاعتياد على التعامل على أساس الحدود الجديدة. فأوجد ذلك مشكلة اجتماعية، نتيجةً لعدم مراعاة التقسيمات الجديدة للحالة الاجتماعية والتماثل الثقافي بين المجتمعات المقسمة. وبجلاء الاستعمار الفرنسي التام في عام 1946، ظهر أن هذا الكيان الجديد كان إشكاليًا ومرفوضًا من الأغلبية؛ إذ تجاهل الاستعمار الفرنسي كلَّ الأطياف الاجتماعية، والتركيبات البنيوية للمجتمعات، إذ تشكلت حالة من العبث بهذه البنية المجتمعية، وبقواعدها التاريخية، وبقيمها العريقة والمتجذرة، ذلك أن الجغرافية الجديدة بهذا المفهوم أصبحت أسبق وجوديًا على وجود الشعب السوري.

ترافق مع الاضطراب الجغرافي اضطرابُ الهوية الوطنية لدى الشعب السوري، وكان نتيجة سياسة الاستعمار الفرنسي خللٌ في تشكيل هذه الهوية. فالاستعمار لا يصنع هوية وطنية، بل يضع الفواصل والحواجز بين جميع مستلزمات صناعة الهوية الوطنية (المناهج المدرسية، الخدمات الاجتماعية، معادلة الحقوق والواجبات والقانون). لقد شوّه المستعمر الدولة والمجتمع جملةً وتفصيلًا، فلا هوية ولا انتماء، ولا روابط وطنية قويمة. وهنا يظهر التناقض في تكوّن الدولة السورية، فالحدود قيدت تواصل الأفراد، وقسمت المجتمع، وأوجدت تناقضًا بين مفهوم الهوية ومعنى الوطن، فبات الوطن الجديد قيدًا على هوية أفراده. بناءً على ما سبق، يقدّم البحث عددًا من النتائج:

- عملت إدارة الاستعمار على إثارة التفرقة العنصرية بين الطوائف الدينية، وتشجيع الخلافات المذهبية بين السكان، واستغلالها، وتجنيدها لضرب الوحدة، ودعم الفرقة بينها.
- الاستعمار الفرنسي تعمّد تجريد التعليم من محتواه الوطني، بضرب اللغة العربية وإيجاد مناهج تساعد في وضع الأجيال تحت رحمة التأثير الثقافي، بجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية.
- أدّت فرنسا دورًا كبيرًا في إثارة النعرات الطائفية، والمذهبية، والعشائر، حتى لا تتوحد وتكون قوة ضاربة ضدها.

(98) كوثراني، المرجع نفسه، ص129-130.

- تحققت أطماع الاستعمار الفرنسي، التي تمثلت بتقسيم بلاد الشام.
- كان للتوزع الطائفي في سورية الطبيعية أو بلاد الشام عامةً دورٌ في تقسيمها، وقد اعتمد الاستعمار الفرنسي على هذه الأبعاد في تقسيماته الإدارية.

نخلص في نهاية الدراسة إلى القول: شهدت مرحلة الاستعمار الفرنسي فيي سورية حالة انفصام هوياتي في التركيبة الاجتماعية السورية، ما عمّق فيها الانتماءات المحلية، فنشأت ولاءات كثيرة لقوى خارجية أكثر من ولائها للأمة. وعلى الرغم مما بذلَته النخب الوطنية من محاولات لتحقيق الاندماج الوطني، فإن السياسة الاستعمارية، وممارسات بعض الفئات الاجتماعية والاقتصادية، حالت دون تكوين هوية وطنية عميقة جامعة.

## المراجع

### العربية

أبو عيشة، نضال وإبراهيم أبو جابر، "الطائفية السياسية والواقع الاجتماعي العربي المأزوم في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد (502) (كانون الأول/ ديسمبر 2020).

أحمد، محمد. "الحياة الثقافية في دمشق"، **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، مجلد (27) عدد (1) (2011).

إسماعيل، حكمت علي. **نظام الانتداب الفرنسي على سورية 1920- 1928**. دمشق: دار طلاس، 1998.

أكبر ضيائي، علي. "محاولات الاستعمار الفرنسي تجزئة سورية على أسس طائفية وأثر المستشرقين فيها"، **مجلة التجديد**، مجلد (13)، عدد (26) (2009).

باروت، محمد جمال. **التكوّن التاريخي للجزيرة السورية**. بيروت والدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بشارة، عزمي. "تأملات في مسألة الهوية"، **تبيُّن** للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، مجلد (11) عدد (41) (صيف 2022).

بشور، أمل ميخائيل. **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر**. طرابلس: د. ن، 2003.

البعلي، مهند. "مفهوم حرية الاعتقاد في الدستور السوري: دراسة مقارنة"، **رواق ميسلون**، عدد (2) (أيار/ مايو 2021).

البوني، عفيف. **في الهوية القومية العربية، المستقبل العربي**، عدد 57 (1983).

الجابري، محمد عابد. **مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب**، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

جحا، فريد. **الحياة الفكرية في حلب في القرن التاسع عشر**. دمشق: دار الأهالي، 1988.

حنفي، حسن. **الهوية**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012.

خوري، فيليب. **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945**. بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1997.

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، ط 2. بيروت: دار النهار، 2012.

رباط، إدمون. **تطور سورية السياسي في ظل الانتداب**، ترجمة سليمان رياشي. بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

الزيادي، محمد صالح. **سوريا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1933-1939: دراسة تاريخية**. دمشق: دار تموز، 2013.

زين العابدين، بشير. **الجيش والسياسة في سورية 1918-2000: دراسة نقدية** . لندن: دار الجابية، 2008.

سبيلا، محمد. **مدارات خطاب الهوية**. تونس: منشورات جامعة الزيتونة، 1993.

السعيد، وحيدة حميدي. "سورية بين المؤتمر السوري والانتداب الفرنسي 1919-1920"، **مجلة المنافذ الثقافية**، عدد (48) (خريف 2024).

سلطان، علي. **تاريخ سورية أواخر الحكم التركي 1908-1918: دراسة اجتماعية و اقتصادية وثقافية**، ج2. دمشق: د. ن، 1991.

السمر، عمار. "الحكومة العربية وبناء الدولة"، في: **الحكومة العربية في دمشق 1918-1920**، أعمال المؤتمر السنوي السادس للدراسات التاريخية/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت: نيسان/ أبريل 2019).

سيدا، عبد الباسط. "آثار اتفاقية سايكس بيكو وتوابعها في رسم حدود الجزيرة السورية"، **قلمون**، عدد (19-20) (تموز/ يوليو 2022).

الصالح، حليم. "العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية (الجزء الثاني 1946-1963)"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة** (نيسان/ أبريل 2023).

الصالح، محمد علي. **إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (1918-1946): تأثيراتها فيما بعد الاستقلال**. دمشق وبيروت: المعهد الفرنسي، 2020.

صفوة، نجدة فتحي. **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: المجلد الثاني 1916**، ط2. بيروت: دار الساقي، 2001.

طربين، أحمد. **تاريخ المشرق العربي المعاصر**. جامعة دمشق، 1985.

طقوش، محمد سهيل. **تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر**. بيروت: دار النفائس، 2014.

عبد الكريم، رافق. "مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني"، في: **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في التاريخ الحديث**. دمشق: د. ن، 1981.

عبود، فاطمة علي. "إشكالية الوعي الهوياتي في بناء الدولة الوطنية في سورية"، **رواق ميسلون**، عدد 12 (ديسمبر 2023).

العمر، رمضان أحمد. "محطات من تاريخ سورية في ظل الهيمنة الفرنسية 1920-1946: دراسة تحليلية تاريخية"، مجلة الضاد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (7) (حزيران/ يونيو 2025).

غرايبة، عبد الكريم. **سورية في القرن التاسع عشر (1840-1876)**. القاهرة: دار الجيل، 1985.

الغزي، محمد كامل. **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ط2. حلب: دار القلم، 1419 هـ.

قرقوش، خالد. **التعليم في سورية نشأته وتطوره**، ترجمة نزار أباظة. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000.

قنطار، سيف الدين. **الأدب العربي السوري بعد الاستقلال**. دمشق: وزارة الثقافة، 1997.

قوصوه، فايز. **الثورة العربية في الشمال السوري: ثورة إبراهيم هنانو**. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008.

قوطرش، خالد. **مرآة الذكريات**. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

كوثراني، وجيه. **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**، ط3. بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

كوريا، يعقوب يوسف. **فيصل بن الحسين ملك سورية**. بغداد: شركة الديوان للطباعة، 2001.

لونغريغ، ستيفن. **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، 1978.

ليامنة، سايح. الآثار السياسية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام 1924-1939، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة 2022).

مبيض، سامي. "الجيش السوري 1945-2024: كيف بدأ وكيف تلاشى"، **المجلة** (6 شباط/ فبراير 2025).

ميكشللي، أليكس. **الهوية**، ترجمة علي وطفة. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993.

النعماني، بسام عبد القادر. **مائة عام على اتفاقية سايكس بيكو: قراءة في الخرائط**. بيروت وتونس: جامعة الدول العربية، 2017.

نعمة، كاظم. **الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988.

يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ط2. بيروت: دار النهار، 1991.

## الأجنبية

Dueck, Jennifer M. "Educational Conquest: Schools as a Sphere of Politics in French Mandate Syria 1936–1946", **French history**, vol (20) no (4) (2006).

Gómez-Benita, Ignacio Gutiérrez de Terán. ***Estado y confesión en Oriente Medio: el caso de Siria, Líbano. Religión, taifa y representatividad*** (Madrid: Cantarabia / UAM, 2003).

Güçlü, Yücel. "The Struggle for Mastery in Cilicia: Turkey, France, and the Ankara Agreement of 1921", **The International History Review,** vol (23) no (3) (September 2001).

Kodaz, Yusuf. "French mandatory education: the case of sanjak (Hatay)1920-1939", **The Online Journal of Science and Technology**, vol (6) Issue (1) (January 2016).

Mizrahi, Jean-David. "ARMÉE, ÉTAT ET NATION AU MOYEN-ORIENT: La Naissance Des Troupes Spéciales Du Levant à l'époque Du Mandat Français, Syrie 1919-1930", **Guerres Mondiales et Conflits Contemporains**, no (207) (2002).

Rabbat, Edmond. ***Unité syrienne et devenir arabe*** (Paris: Librairie Marcel Rivière et Cie, 1937).

Uslu, Hanife. Political Opposition Against the French Rule in Mandate Syria 1920-1946, Master thesis (Middle East Technical University, 2020).

هدى زين[1] | Huda Zein

# السياق التحولي الراديكالي والهوية المُعلّقة في الحالة السورية
# مقاربة إبستيمولوجية

# Radical Transformative Context and Suspended Identity in the Syria Case
# An Epistemological Approach

## ملخص

تبحث الدراسة في إشكالية الهوية الوطنية في سورية، في سياق تحولي راديكالي راهن، وهو سياق ما زال يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع والانتماء السياسي منذ عام 2011. تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية: إن أزمة الهوية الوطنية لا يمكن أن تُختزل في ضعف الشعور بالانتماء أو تفكّك البنى السياسية فحسب، لأنها ترتبط بتوتر المفاهيم التي تفسر الاجتماع السياسي في لحظات التحول العنيف. لهذا، تعتمد الدراسة مقاربة إبستمولوجية-تحليلية نقدية، وهي مقاربة تستند إلى مناقشة عدد من الأدبيات السوسيولوجية والفلسفية المعاصرة، من أجل تفكيك العلاقة بين العنف والسياق، وبين الهوية والتموضع، وبين العدالة المؤجلة وتعليق الوطنية. تقترح الدراسة فهم الهوية الوطنية بوصفها علاقة تتشكل داخل خلل متداخل في بنى السلطة وأطر المعرفة، إذ يعاد إنتاج الانتماء في سياق تحولي يفتقر إلى شروط الاستقرار السياسي والمعرفي معًا. تبيّن الدراسة أن الانتماءات الهوياتية، في الحالة السورية، تتخذ مواقع داخل فضاء سياسي متشظٍّ، وهو فضاء تتعدد فيه مراكز القوة، ما يعيق إعادة بناء المجال العام. تخلص الدراسة إلى أن الهوية الوطنية السورية مازالت قيد التكوين، أي هوية معلقة وقضية مفتوحة على احتمالات مشروطة ترتبط إمكانات تبلورها بقدرة الفاعلين والمؤسسات على تحويل التعدديات، والتناقضات الاجتماعية، إلى قيمة سياسية مشتركة جامعة للسوريين.

### كلمات مفتاحية

سياق تحولي راديكالي، مقاربة إبستيمولوجية، هوية وطنية معلقة، عدالة مؤجلة، سورية

(1) باحثة وأكاديمية سورية. أستاذة علم الاجتماع في جامعة كولونيا (ألمانيا). hzein@uni-koeln.de

## Abstract

The study examines the national identity in Syria within the context of a current radical transformation, a context that continues to reshape the relationship between the state, society, and political belonging since 2011. The study starts from the following hypothesis: the crisis of national identity in Syria cannot be reduced merely to a weak sense of belonging or the disintegration of political structures, as it is linked to the tension of concepts that explain political society during moments of violent transformation. Therefore, the study adopts a critical epistemological-analytical approach, based on a discussion with contemporary sociological and philosophical literatures, in order to deconstruct the relationship between violence and its context, identity and positioning, the deferred justice and the suspended national identity in Syria. The study proposes understanding national identity as a relationship formed within an intertwined dysfunction in power structures and frameworks of knowledge, where belonging is reproduced in a transformative context lacking the conditions of both political and epistemic stability. The study shows that identity affiliations in the Syrian case occupy positions within a fragmented political space, a space characterized by multiple centers of power, which hinders the reconstruction of the public sphere. The study concludes that the Syrian national identity is still in the process of formation, meaning it is a suspended identity and an open issue with conditional possibilities linked to the ability of actors and institutions to transform social pluralities and contradictions into a shared political value that unites Syrians.

**Keywords**

radical transformational context, epistemological approach, suspended national identity, defera red justice

## أولًا. مقدمة

تضع التحوّلات السورية منذ عام 2011 سؤال الهوية الوطنية في قلب سياق تحولي، لم تعد فيه الدولة الإطار الوحيد للجماعة، ولم يُفض المسار الثوري إلى تشكّل أرضية مستقرة لإعادة التأسيس؛ إذ تتقاطع السيادة المجزأة وتعدد مراكز القوة، وغياب العدالة الانتقالية، وتعطل الاعتراف، وتوزع الذاكرة، وإدارة الخطر اليومي، فتصبح الوطنية مشروعًا معلقًا أكثر مما تتجسد كحصيلة ناجزة. في هذه المرحلة، يتخذ النزاع حول الجماعة الوطنية طابعًا يتجاوز التمثيل السياسي المباشر، ليغدو نزاعًا على شروط تأويل الماضي وإمكانات تخيّل المستقبل وصياغته. هكذا تتحول الهوية الوطنية إلى إمكانية مؤجلة، تنتظر زمنًا سياسيًا قادرًا على وصل التجربة الماضية بمسار تاريخي تتراكم داخله التجربة الجماعية، وعلى معالجة الانكسارات الجمعية والإرث السلبي الثقيل الذي خلّفته الحرب، واستعادة الحسّ الوطني في صيغته المركبة وغير الاختزالية. من هذا المنطلق، لا تنحصر أزمة الهوية الوطنية في سورية في مسألة الانتماء وحدها، كما لا يمكن ردّها إلى مفردات التفكك والانقسام، من دون الوقوع في اختزال معرفي يحجب جوهر الإشكال. وهنا، ينتقل السؤال من قياس قوة الهوية أو ضعفها إلى مساءلة مفهوم الهوية نفسه، ومدى قدرته التحليلية على الإحاطة بالروابط العقدية لمجتمعٍ خرج من سياق تحولي راديكالي أعاد تشكيل شروطَ التجربة الجمعية والانتماء السياسي معًا. يمتد أثر هذا التحول إلى ما يتجاوز انهيار النظام السياسي والمؤسسات، ليشمل الأدوات المفهومية التي يُفترض بها تفسير الاجتماع وصياغة دلالته، فتدخل هي الأخرى منطقة الاهتزاز وعدم الكفاية.

عند هذه النقطة، تكتسب مقولة أدورنو حول تشيّؤ المفاهيم راهنيتها التحليلية. فالمفاهيم لا تفقد فاعليتها بسبب نقص دقتها، بل لأنها تواصل الاشتغال كصيغ جاهزة، تتجمد فيها لحظة الحركة، فتتخثر مواضيعها داخلها، وتنفصل عن الشروط الاجتماعية والتاريخية التي كانت تمنحها حقيقتها أو صلاحيتها النقدية[2]. فحين تنشق المفاهيم عن التناقضات التي نشأت منها، تتحول إلى قوالب صمّاء تسمي الواقع من دون أن تنفذ إلى حركته الداخلية، وتمنح انتظامًا لغويًا لتجربةٍ انفلتت من قابليتها للإدراك المفهومي. وحينئذ، يفقد المفهوم موقعه كوسيط نقدي بين الفكر والواقع، ويغدو جزءًا من آلية إخفاء تنتج شعورًا زائفًا بالاتساق داخل التفكك. بهذا المعنى، تظهر الهوية الوطنية كمفهوم معلّق: حاضر في التداول الخطابي، لكنه عاجز عن أداء وظيفته النقدية في الشروط التي تسمح بإعادة إنتاج الانتماء، وبناء الثقة، وصياغة المشترك السياسي. تعتمد الدراسة مقاربة تحليلية نقدية ذات طابع إبستمولوجي، تنطلق من قراءة مفهومية وسوسيولوجية للأدبيات السوسيولوجية والفلسفية المعاصرة المرتبطة بالهوية والتحوّل السياسي والعنف والعدالة، وتسعى إلى تفكيك المفاهيم داخل سياقاتها التاريخية والاجتماعية، وتتبع تحولات دلالاتها ووظائفها التحليلية، في ظل السياقات الانتقالية الراديكالية. وفي هذا الإطار، يجري توظيف أدوات التحليل النظري والمقارنة المفهومية في مقاربة الحالة السورية، بوصفها حالة كاشفة لإشكاليات إعادة تكوين الاجتماع السياسي في المجتمعات الخارجة من العنف والتحولات العميقة.

## ثانيًا. العنف، السياق، وانهيار شروط الفهم السياسي

لا يمكن مقاربة ما شهدته سورية خلال المرحلة الماضية -بما في ذلك من أشكال العنف الذي طبع مسارها- عبر التعامل مع الأحداث بوصفها وقائع مكتفية بذاتها؛ ذلك أن الحدث لا يستمد دلالته من لحظته المباشرة، وإنما من موقعه داخل شبكة من

(2) ثيودور أدورنو، جدلية سلبية، ترجمة ناجي العونلي (الشارقة وبغداد: منشورات الجمل 2023)، ص135.

الشروط السياسية والاجتماعية والتاريخية التي جعلته ممكنًا. ويؤدي عزل الفعل عن هذه الشروط إلى إنتاج قراءة تبسيطية وغير محايدة، تُحوّل الواقع المركب إلى سرديات تختزل وتُعيد إنتاج الانقسام داخل اللغة نفسها. على هذا الأساس، يعمل السياق كشرط سابق للفهم، لا كإضافة تفسيرية لاحقة، ويتيح مساءلة العنف في علاقته بالبنى التي تنظّمه وتعيد إنتاجه.

يتجلى هذا الخلل بوضوح في مقاربة العنف، حين يُحصَر في دلالاته الأخلاقية أو يُدرَج ضمن منطق الإدانة والتبرير. فعندئذ يتحوّل العنف إلى موقف رمزي أو حالة تحيز، وتتراجع الأسئلة المرتبطة بانهيار المؤسسات، وتفكك العقد الاجتماعي، وتقلص قدرة الدولة على العمل كإطار سياسي ينظم المجال العام. بالطبع، يُقرّ هذا المنظور بالألم ولا يُعفي الفاعلين من المسؤولية، لكنه يُموضع العنف في المجال الرمزي، على نحو يحجب شروط إنتاجه الاجتماعية والسياسية. في المقابل، تسمح المقاربة التي تُخضع العنف لتحليل سياسي بنيوي، ضمن جدليةٍ تربط الألم بالمسؤولية والعدالة، وتفكّر في الشروط التي تتيح كبح دورات إعادة إنتاجه.

تظهر الإزاحة المعرفية نحو الثقافوية بوضوح، في قراءات تُسقط على العنف نماذج من قبيل "طبائع جماعية" أو "قيم متجذّرة" أو "ذهنيات ما قبل حداثية". ينقل هذا النمط من التفسير العنفَ من مجال السياسة، إلى مجال الثقافة، ويحوّله إلى خاصية تُلصَق بالجماعة بوصفها جوهرًا ثابتًا. ومع هذا التحويل، تنحسر الأسئلة المتعلقة بالبنى التي تنظم الفعل وتتيح إمكان العنف. وفي الحالة السورية، تغيب مقاربة تصدّعات أساسات الدولة، وتفكك العقد السياسي، وآليات السيطرة، لتحلّ محلها قراءةٌ تتعامل مع الواقع كمخيال أنثروبولوجي جامد.

يبلغ هذا التفسير "الثقافوي" ذروته، حين يعيد الخطاب السائد قراءة القضايا الراهنة ضمن أطر هوياتية طائفية أو إثنية تتعامل مع الانتماءات كتقسيمات جوهرانية ثابتة، وتضفي عليها طابعًا معياريًا، مع تهميش شروط تشكلها التاريخية والسياسية، وأبعادها الطبقية والمصلحية. ويحوّل هذا المنظور الاختلاف إلى تصنيف مسبق، ويهمّش المسائل المتصلة بالبنى والوسائط التي تدفع الصراع وتعيد تنظيمه، مثل تحولات الدولة، وآليات الحكم، وشبكات المصالح المرتبطة بالعنف، وأشكال إخضاع المجال الاجتماعي. وفي هذا المسار، يضيق الحقل السياسي لصالح "علاقة انتماء/ عداء" تتخيل امتلاك تفسير شامل، فيتحوّل الفاعلون الاجتماعيون إلى ممثلين لهويات مغلقة، فتتراجع المساحة التي يعاد فيها تحديد المصلحة الطبقية، والمسؤولية الوطنية، والموقع السياسي داخل الجماعة.

إبستمولوجيًا، ينتج هذا الاستخدام للهوية معرفة دائرية، تسند إلى العنف وظيفة إثبات الانتماء الطائفي أو الإثني أو العشائري، ثم تعود لتستدل على هذا الانتماء بالعنف ذاته. داخل هذه الدائرة، يصبح المفهوم أداة لترميز الصراع وتنميطه بدلًا من إدماجه في تحليل شروط تشكله التاريخية والسياسية والاجتماعية. وفي الحالة السورية، لا يحيل ما جرى إلى انتقال من جماعة وطنية مكتملة إلى جماعات دنيا، بقدر ما يكشف عن إخفاق الأطر السياسية والاجتماعية، التي يناط بها، في أن تتيح تحويل الاختلاف إلى علاقة قابلة للوساطة والتنظيم. ومع تصدع هذه الأطر وتفكك وسائط الدولة، يتخذ الانتماء وظيفة تموضع عملي داخل مجال غير مستقرّ، ويغدو وسيلةً لتدبير المخاطر اليومية وتأمين الحد الأدنى من الاستمرار الاجتماعي، أكثر مما يتبلور كمشروع هوياتي وطني متكامل.

يقتضي تجاوز القراءة الاختزالية للعنف والهوية الانتقالَ من توصيف الوقائع إلى فهم شروط الفعل الاجتماعي ذاته. ويكتسب مفهوم "الفهم"، عند ماكس فيبر، أهمية تأسيسية في مقاربة التحولات العميقة، إذ لا ينكشف الفعل الاجتماعي كاستجابة لحافز آني ومباشر، وإنما ينكشف كحصيلة تفاعل معقد بين الدوافع والقيود، ومواقع الفاعلين، وبنى السلطة التي يتحركون داخلها. ويوسع "الفهم" بهذا المعنى مفهوم السببية، من دون أن ينقضها، لأنه يعيد بناء المجال الدلالي الذي تنتظم فيه الأفعال داخل سياق سياسي واجتماعي محدد[3]. وفق هذا المنظور، لا يعمل السياق كإطار خارجي تُدرج الوقائع داخله، بل كشرط يحدد ما يكتسب طابعًا تحليليًا وما ينتمي إلى رؤية مرتبطة بصيرورة أوسع. أما الحدث المعزول، فيفقد قدرته التفسيرية، لأنه يفصل الظاهرة عن زمنها وبناها، ويُحولها إلى واقعة صالحة للاستهلاك الخطابي أو الأخلاقي.

في مراحل الاستقرار، يشتغل السياق بوصفه بنية تنظيمية للمعنى، وليس بما هو خلفية محايدة. فهو ينسق الفعل الاجتماعي، ويضبط إمكانات التفاعل، ويمنح الأحداث قابلية الارتباط بمنظومة متوقعة من القواعد والمؤسسات وآليات الضبط. داخل هذا الإطار، يتحول الاختلاف إلى تنافس منظم، وتدار الصراعات ضمن حدود تسمح بإبقائها داخل المجال السياسي، من دون التضحية بالبعد الاجتماعي نفسه. في المقابل، تكشف السياقات التحولية الراديكالية -كما في الحالة السورية- عن تزعزع هذا الدور؛ إذ تتفكك الوسائط الاجتماعية التي ربطت الفعل بمعناه، وتتآكل قدرة المفاهيم التي سمحت بتصور الجماعة ككل سياسي، وينقسم الزمن بين حاضر يستنزف التجربة، ومستقبل يُقصى من أفق الفعل العام. من هذا المنظور، يتغير اشتغال السياق ذاته: من آلية لتنظيم الفعل إلى شرط يعيد توجيه التفكير في المعرفة والانتماء نحو سؤال أكثر جذرية يتعلق بإمكان إعادة بناء الاجتماع السياسي من أساسه.

في مسار هذا التحوّل، يفقد الزمن الاجتماعي -بوصفه الحيّز الذي تتكثف فيه الخبرة الجماعية وتنتظم داخل نسق دلالي سياسي- قدرته على العمل كشرط لتراكم التجربة. وتنزاح التجربة الجمعية نحو حاضر ممتد ومعلّق بلا مسار سياسي مشترك قادر على حملها. في هذا الوضع، تتراجع طاقة المفاهيم على أداء وظيفتها المعرفية والربطية، ليس لندرة الوقائع، بل لعجزها عن الاتساق داخل منظومة تفسيرية جامعة. وعلى الرغم من كثافة التاريخ الاجتماعي السوري بعد 2011، لم يتمكن الزمن الاجتماعي للجماعة السياسية من تحويل هذه الخبرة إلى مسار قابل للتبلور كمشروع وطني، فبقيت الوقائع متراكمة من دون أن تنتظم في حركة قادرة على إنتاج معنى سياسي جامع.

## ثالثًا. الهوية والانتماء في سياق سيّال

في هذه الشروط لا تعمل الانتماءات الهوياتية كمقدمات ثابتة للفعل الاجتماعي أو السياسي، وإنما تتكون داخل سياق يتبدل فيه معنى الانتماء ذاته وحدود الجماعة. تتكثف الهوية هنا في لحظة الفعل نفسها، بصورة تموضع داخل بنية علاقات متصدعة، وليست كخاصية سابقة عليها. ويلتقي هذا التصور مع تفكيك روجر بروباكر لمفهوم الهوية، إذ يفهم الهوية كممارسة سياقية تتشكل عبر عمليات تسمية وتصنيف وتموضع تُستدعى وتُفعّل داخل علاقات قوة محددة، وتكتسب معناها من استعمالها العملي، لا من افتراض جوهر سابق لها[4].

(3) Max Weber, ***Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriss der Sozialökonomik*** (Tübingen: J.C.B. Mohr "Paul Siebeck1922 ,"), S.6-7.

(4) Rogers Brubaker, ***Ethnicity without Groups*** (Harvard University Press, 2006), p.17.

يتقاطع هذا التصور مع قراءة ستيوارت هول للهوية كمشروع غير مكتمل يتبلور في لحظات الانقطاع التاريخي بوصفه تموضعًا داخل فضاء الاختلاف، ونقطة ارتباط مؤقتة تتكون من دون ضمانات، وتظلّ مفتوحة على التحول أكثر مما تستقر على دلالة نهائية؛ إذ يتحدد تشكلها بقدر ما يعجز الحاضر عن تثبيت معناه، وبقدر ما يظل المستقبل خارج الضمان. غير أن هذا التكون يتحرك ضمن فضاء سيّال تتهاوى فيه الأطر القادرة على تثبيت الانتماء والدلالة، في مسار يذكّر بالتحول الذي وصفه زيغمونت باومان، من صيغ صلبة للتنظيم الاجتماعي إلى أنماط هشة من التموضع المؤقت[5]. وتتخذ الهوية، في هذا المسار، شكل مجال متنازع عليه. ويتحول الانتماء الجماعي-السياسي إلى سؤال مفتوح على الاجتماع، في حين تبدو الهوية حصيلة صيرورة متقلبة أكثر من كونها نقطة انطلاق مستقرة.

في السياقات التحولية، تتجلى مسألة الهوية في الكيفية التي تتصدع بها محددات الجماعة السياسية من الداخل. تتكثف أزمة الاجتماع والانتماء في قدرة الجماعة على الاندماج في مجال عمومي مشترك، وبناء ذاتها السياسية، والانخراط في الواقع الفعلي ضمن أطر الحقوق والمسؤولية، فتتشكل الهوية داخل جدلية صراع غير محسوم على شروط تمثيل الكل، والمعنى العملي للمساواة داخل الجماعة. يتيح هذا المنظور القريب من تحليلات إتيان باليبار فهم التحولات الهوياتية، من ناحية أنها تعبير عن انقسام بنيوي داخل الجماعة السياسية نفسها، أكثر من كونها انعكاسًا لتناقضات ثقافية أو طائفية قائمة بذاتها، فالجماعة السياسية لا تتحدد من خلال تطابق داخلي سابق، وإنما تتكون عبر صراعات مستمرة حول من يُحتسب ضمنها، وعلى أي أساس تُرسم حدود المواطنة والانتماء[6]. ويتبدى الانتماء الوطني هنا عبر علاقات متوترة أو صراعية بين الفاعلين، وهي تنشأ في ظل غياب أطر قادرة على تنظيم الصراع داخل فضاء عام مستقر.

في الحالة السورية، تتكثف هذه الجدلية داخل فراغ سياسي متشظٍ انكشفت فيه هشاشة الصيغ التي كانت تنظم الانتماء من دون أن تحوله إلى علاقة مواطنة فعلية. فبدلًا من أن يعمل الوطني كمشروع سياسي لتوسيع المشترك، بات موضع نزاع دائم حول تعيين الجماعة وحدودها ووظائفها. في هذه السيولة، تتعرض تمظهرات الهوية لانزياحات مؤثرة، فتدخل حالة تعليق بنيوي، وتظهر معها كسؤال مفتوح حول إمكان إعادة تكوين الجماعة السياسية نفسها.

## رابعًا. الانتماء الوقائي وتعليق الوطنية

في الفراغ المتشظي الذي أعقب التحولات العنيفة، يتحرك الانتماء خارج المسارات التي راكمت السياسة عبرها آليات التنظيم في مراحل الاستقرار. تنتقل علاقة الانتماء من مجال الفعل العام إلى مستوى الممارسة الاجتماعية التي تتشكل تحت ضغط اضطراب النسيج المجتمعي، والخوف الوجودي، وغياب يقين الأمان. ضمن هذه الاهتزازات المتراكمة، يتخذ الانتماء صيغة وقائية، تتكون في قلب التحول ذاته، وتوجه السلوك اليومي نحو تقليل الخطر وتأمين حد أدنى من الأمان القريب، من دون أن تفتح أفقًا سياسيًا مشتركًا أو تنتج سردية جامعة.

يفضي هذا التحول إلى نمط مؤقت من التماسك الوقائي، وهو يقوم على التقارب والاعتماد المتبادل في المدى القصير، من دون أن يتحول إلى تنظيم سياسي أو تمثيل عام. ويكشف هذا التماسك عن تعثر في بلورة إرادة جمعية قادرة على تركيب التعدد داخل صيغة قيادية تنتج إجماعًا. ويمكن قراءة هذه اللحظة -بلغة غرامشي- كأزمة في القيادة الأخلاقية-السياسية؛ إذ تفقد الكتلة المهيمنة قدرتها على قيادة المجتمع عبر

(5) Zygmunt Bauman, ***Liquid Modernity*** (Cambridge: Polity Press, 2000), pp.3-7.

(6) Étienne Balibar, ***We, the People of Europe? Reflections on Transnational Citizenship*** (Princeton University Press, 2004), pp.1-6.

دمج المصالح المتباينة داخل فضاء مشترك، فتضيق الهيمنة حتى تصير سيطرة مباشرة، في حين تعجز القوى الاجتماعية الأخرى عن إعادة تنظيم نفسها في كتلة تاريخية جديدة تعيد توجيه الصراع داخل المجال العام[7]. عند هذا الحد، يتحول التماسك الوقائي إلى استجابة انتقالية تنشأ في الفراغ الذي يخلفه تعطل الانتظام السياسي، ويبقى معلّقًا على شروط زمنية ومؤسسية لم تنضج بعد، وعلى قدرة الاجتماع على الانتقال من منطق الدفاع إلى أشكال أوسع من الفعل المشترك.

لا يتوقف أثر هذا التعثر عند مستوى القيادة أو الخطاب، بل يمتدّ إلى البنية التي تنظم السلطة ذاتها. في سورية منذ 2011 يتجسد هذا الامتداد في صورة سيادة مجزأة تتوزع بين مراكز قوة متجاورة، من قوى مسلحة إلى اقتصاد حرب وتدخلات خارجية تعيد رسم حدود التحكم والولاء. ومن هذه الزاوية، تكتسب أطروحات تشارلز تيلي معناها التحليلي، إذ يربط تشكل الدولة بقدرتها على تركيز وسائل الإكراه وضبط العنف واستخلاص الموارد ضمن إطار اقليمي محدد[8]. هذه الوظائف لم تتجسد في السياق السوري في صيغة احتكار سيادي مستقر، إنما في بنية احتكار متنازع عليه ويتقاسمه مركز دولتي قائم وقوى موازية تفرض حدودًا على قدرته الهيمنويّة. في ظل هذا التراكب السيادي، يتكون مجال سياسي يفتقر إلى مرجعية موحدة تنظم الصراع وتربط الانتماء بمؤسسات تمتلك القدرة على حمله عبر الزمن.

تتبدى مسألة العدالة المؤجلة، في السياق السوري، كامتداد بنيوي لأزمة تشكل الجماعة الوطنية، فتغدو عنصرًا مكونًا للاجتماع السياسي نفسه، وغير طارئة عليه. وتعمل العدالة، وفق تصور بول ريكور، كآلية تحوّل زمني تُدخل الألم في مسارٍ يسمح له بالانتقال من التجربة إلى الذاكرة، ومن الذاكرة إلى الاعتراف، ومن الاعتراف إلى إمكانية انتظام سياسي مشترك. ويشترط هذا المسار غيابَ وصاية تختصر أزمة الذاكرة أو تصادر صدمتها، لأن تعطيل هذه الأزمة يحرم الجماعة من إعادة امتلاك واعية لماضيها[9].

عندما يتعطل هذا التحول، يفقد الماضي موقعه داخل التعاقب التاريخي، ويتحول إلى مادة خطابية تندرج في شبكة علاقات القوة، على نحو ما حلله فوكو، في تفكيكه لارتباط السلطة بإنتاج أنظمة الحقيقة. فالماضي الذي لا يدخل في مسار اعتراف تحويلي لا يتلاشى، بل يعيد الحاضر ترتيبه ضمن خطابات تحدد ما يُقال عنه، وكيف تتم عملية فهمه، ومن يملك سلطة تعريفه[10]. وعند هذه النقطة، يتراكم الأذى خارج الزمن السياسي، ثم يكون خارج إمكان معالجته سياسيًا، ويستقر في الحاضر كحضور متشيئ ينفصل عن صيرورة التحويل. في الحالة السورية، ظل مطلب العدالة حاضرًا في الخطاب والذاكرة، غير أن المجال السياسي لم يوفر عملية تاريخية تسمح بترجمته إلى مسار بنيوي. وبقي الجرح الجمعي فاعلًا، من دون أن يُدرج في سردية مشتركة قادرة على تحويله سياسيًا، فتحولت المظلومية من إمكانية محتملة لإعادة التكوين السياسي إلى أثر دائم لتعثر التحول، واستقر الألم في الحاضر كزمن معلّق يفتقر إلى إمكان التجاوز.

يكشف الإرث السلبي المتراكم، من عنف وقمع وتمييز في سورية، عن حدود المقاربات التي تراهن على استنهاض الهوية الوطنية وحدها. ويتمثل الإشكال في غياب عملية تاريخية-سياسية تُمكّن من تحويل هذا الإرث من تجربة تعيد إنتاج الانقسام داخل الذاكرة الجمعية إلى عنصر يدخل في إعادة تشكيل الجماعة

(7) أنطونيو غرامشي، **كراسات السجن**، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص229.

(8) See: Charles Tilly, ***Coercion, Capital, and European States, AD*** 990 (1992-Oxford: Blackwell, 1992). p.14.

(9) بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص659.

(10) Michel Foucault, ***Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings*** 1972-1977, Colin Gordon (ed.) (New York: Pantheon Books, 1980), pp.131-132.

السياسية وبناء شروط استمراريتها. في هذا السياق، يبين محمود ممداني أن مقاربة العنف الجماعي، عبر ثنائية الضحية والجاني، وحدها تبقي الانقسام السياسي في صورته الأصلية. فعندما يعاد تعريف الصراع بوصفه جريمة بين أفراد، يظل الإطار السياسي الذي أتاح العنف قائمًا من دون مساءلة. العدالة -في هذا المنظور- تتجاوز الاقتصاص من الأفراد، لأن تفريد الجريمة يعيد تثبيت الشروط السياسية التي نشأت فيها، ويحوّل مسار العدالة إلى حصر للمسؤوليات في نطاق فردي، بدلًا من أن يجعله مدخلًا لإعادة بناء المجال السياسي. ما لم تلامس العدالة بنية السلطة نفسها، فسيبقى الماضي قوة فاعلة داخل الحاضر تعيد إنتاج خطوط الانقسام، بدلًا من فتح إمكانية لإعادة تركيب المجال السياسي[11]. وعندئذ تنفصل العدالة عن وظيفتها التحويلية، وتتحول الذاكرة الجمعية إلى عبء يثقل الحاضر، عوضًا عن أن تعمل كمورد سياسي ينظم العلاقة بين الماضي والمستقبل.

يظهر المستقبل المؤجل هنا كنتيجة مباشرة لتعثر العدالة؛ فالمستقبل لا يتحرّك كامتداد محايد للزمن، وإنما كشرط يمنح الخيال السياسي قابليته للتشكل. عندما يعجز الحاضر عن إدماج الماضي في مسار اعتراف تحويلي، يفقد الزمن وظيفته كأفق للانتقال، ثم يفقدها كوسيط للتجاوز، ويتحول إلى تكرار متواصل للأزمة داخل الحاضر. وعندئذ ينزاح الفعل السياسي نحو تدبير الطوارئ بدلًا من الانخراط في تحول تاريخي فعلي، فتفقد الوطنية قدرتها على الاشتغال كمشروع، وتستقر في صورة أرشيف يحفظ آثار جماعة لم تكتمل شروط تشكلها السياسي. ينعكس هذا التعطل الزمني على مستوى السيادة والإدراك معًا. ويبقى المجال الوطني معلّقًا بين إطار مؤسسي قائم وآليات ضبط سياسي فقدت فاعليتها، في حين تستمر الدولة كجهاز إداري وقانوني، من دون قدرة كافية على تأطير الفضاء العمومي أو استيعاب التعدد أو ضمان توزيع الحقوق بصورة مستقرة. وفي هذا السياق، تعيد مراكز القوة صياغة تعريفاتها الخاصة للجماعة والشرعية والعدو، وتنتج سرديات جزئية تتجاور، من دون أن تتكثف في ذاكرة سياسية مشتركة. ينحصر الزمن السياسي -بوصفه الأفق الذي تنتظم داخله الصراعات والقرارات الجماعية في مسار تاريخي يتشكل- داخل حاضر كثيف يفتقر إلى مسار مستقبلي واضح، وتتقاطع أزمة العدالة، وتعليق الهوية، وتصدّع السيادة، كتجليات متعددة لتعثر القدرة على إعادة تركيب الاجتماع السياسي في صيغة جديدة.

## خامسًا. تماسك الاجتماع في سياق التحول السوري

تتعرّض المفاهيم في السياقات التحولية لضغط يتجاوز حدودها الدلالية، لأن الأرض الاجتماعية التي منحتها مخزونها التفسيري تعيد تشكيل نفسها. وحين تتبدل أنماط الاعتماد بين الأفراد، وتتغير القواعد التي تنظم توقعاتهم المتبادلة، يتغيّر الشرط الذي يجعل الاجتماع ممكنًا من الداخل. هنا يفرض سؤال إنتاج القواعد نفسه: كيف تتشكل المعايير التي تضبط التعامل اليومي؟ ومن يمتلك إمكانية فرضها أو الالتفاف عليها؟

ينبني تماسك المجتمع الحديث على سلاسل اعتماد متبادلة تمرّ عبر بنى ملموسة: القضاء وأجهزة الضبط الإداري، المدرسة والجامعة، السوق والعمل والملكية، منظومات الرعاية والخدمات، النقابات والبلديات وأشكال التمثيل المحلي. كل واحدة من هذه الوسائط ترسم مسارًا معترفًا به للحصول على خدمة أو حماية أو اعتراف إداري. انتظام هذه المسارات يخفض كلفة الامتثال والنزاع، ويحوّل الخلاف إلى عمليةٍ يمكن احتواؤها داخل إطار مؤسسي. يبيّن نوربرت إلياس أن

(11) Mahmood Mamdani, ***When Victims Become Killers**: **Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda*** (Princeton University Press, 2001), pp.267-270.

اتساع شبكات الاعتماد داخل المجتمعات الحديثة يولّد أنماطًا من القيود تنبع من تشابك المصالح ذاته. فالفرد الذي تعتمد معيشته على شبكة واسعة من العلاقات ينخرط في نظام قيود متبادلة يربط سلوكه بسلامة الشبكة التي تمنحه الاستقرار[12]. ومع امتداد هذه الشبكات، تصبح معالجة النزاعات جزءًا من بنية معترف بها، لأن خرق القواعد يهدد موقع الفاعل داخل منظومة الاعتماد التي يستند إليها.

غير أن هذه الشبكات تحتاج إلى قدرة تنسيق تمنحها قدرًا من الاتساق. وهنا يشير جويل ميغدال إلى أن إنتاج القواعد لا يقتصر على الدولة، إذ يتشكل داخل المجتمع مجال تتنافس فيه منظمات متعددة على تعريف السلوك المقبول وتحديد مسارات الامتثال. وتسعى كل منظمة اجتماعية إلى تثبيت قواعدها، بوصفها معيارًا ملزمًا لأعضائها، سواء أكانت مؤسسة رسمية أم شبكة محلية أم فاعلًا اقتصاديًا أم جماعة مسلحة. ويتوقف تماسك المجال العام على قدرة جهة مركزية على تنسيق هذه القواعد المتنافسة، وجعلها تعمل ضمن إطار مرجعي مشترك. وحين تضعف هذه القدرة، تتكاثر مراكز إنتاج القواعد، وتنشأ أنظمة متوازية للضبط والتسيير[13]. في السياق السوري الراهن، يتجلى هذا التحوّل في إعادة توزيع القواعد التي تنظّم الحياة اليومية، وفي تباين مصادر الشرعية بين مركزٍ يسعى إلى تثبيت مرجعيته ومواقع سلطة أخرى تكتسب فاعلية عملية في إدارة التوازنات المحلية وتسوية النزاعات. ولا تعمل القاعدة القانونية والمؤسساتية بكونها مرجعًا واحدًا يحدد مسار التعامل في مختلف البيئات الاجتماعية، ذلك أن طريق الوصول إلى الخدمة أو الحماية أو تسوية النزاع يتحدّد، بدرجة كبيرة، بالموقع الاجتماعي والنفاذ إلى شبكات الوساطة، ويتأثر بتعدد الجهات التي تتولى القانون فعليًا في الميدان. تعمل الوساطة هنا كآلية لإعادة توجيه المسارات: تسرّع معاملة، تحسم نزاعًا صغيرًا، تمنح حماية مؤقتة، أو تعيد ترتيب أولويات داخل مؤسسة قائمة. إلى جانب النص القانوني المكتوب، تتعايش أعراف محلية وترتيبات قائمة على النفوذ ومعايير تفرضها جهات تملك القدرة الفعلية على الإكراه. ومن ثم يصبح الامتثال ممارسة عملية لعبور طبقات القواعد المختلفة، ويتحدد نجاحه بموضع الفاعل داخل شبكة معينة.

عند هذا المستوى، يتغير معنى التماسك الاجتماعي. فبدلًا من أن تتشكل شبكة واسعة من العلاقات التي تسمح للأفراد بالتحرك داخل نسيج اجتماعي واحد نسبيًا، تتشكل مساحات متعددة من التنظيم الاجتماعي، ولكلّ منها مركز ثقل خاص. وداخل تلك المساحات، تبدو العلاقات أكثر قابلية للتنبؤ، لأن موازين القوة واضحة، والجهة التي تشرف على إدارتها معروفة. أما خارجها، فيفقد الأفراد الضمانة نفسها. في الحياة اليومية، يظهر هذا التحوّل في انتقال مركز الثقل من الوسائط العامة إلى مسارات عبور خاصة: معاملة بيروقراطية تُنجز عبر وسيط، نزاع يُسوّى عبر جهة محلية لتجنّب مسار قضائي طويل أو غير مضمون، حماية تُطلب عبر علاقة نفوذ حين تتلكأ الاستجابة الرسمية. ومن ثم تتراكم لدى الأفراد خبرة عملية مفادها أن الوصول إلى الحق لا يتحقق تلقائيًا، وأن تحقيقه يتطلب معرفة دقيقة بخريطة القواعد المتراكبة وبالجهات القادرة على تفعيلها.

ومع اتساع هذا النمط، يتقدّم التفكك كتغيّر في بنية العلاقات نفسها. وينقص التعويل على وسائط يفترض أن تعمل وفق معيار عام، ويزداد الاعتماد على شبكات خاصة تعيد توزيع الحماية والموارد، وفق موازين قوة متحركة. وهكذا يتحول المجال الوطني إلى بنية متعددة المستويات من النظم، ولكلّ مستوى

(12) Elias Norbert, ***The Civilizing Process***, Edmund Jephcott (trans.) (Oxford: Blackwell, 1994), p.381.

(13) Joel S. Migdal, ***State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp.108-110.

تعريفه الخاص للاستحقاق وآلية الحل ودرجة شرعيته. وعندئذ ينحصر التماسك داخل وحدات جزئية، ويضعف الرابط الذي يسمح بإعادة إنتاج المجال المشترك ضمن مرجعية واحدة. يتعلق التماسك بقدرة البنية السياسية على استيعاب تناقضاتها ضمن إطار واحد للوجود المشترك، فتتحول هذه التناقضات إلى قوة دافعة لإعادة تشكيلها. التناقض هنا ليس علاقة طارئة على البنية، إنما هو عنصر ملازم لكل اجتماع حي، وما يمنحه صفة الاستقرار وجود آلية تاريخية تعيد توزيع موازين القوة داخل إطار واحد. وعندما تتغير هذه الموازين، من دون أن ترافقها قدرة مؤسسية على إعادة تكثيفها، تنفصل التناقضات عن مركز يُفترض أن يحتويها ويعيد صياغتها، وتتحول إلى خطوط انقسام مستقلة. فيفقد الاجتماع عندئذ قابليته للتحول الداخلي، وتتعدد صيغ الارتباط من غير أن تتجمع في صورة عامة تستوعب توتراتها. ويكون التفكك -بهذا المعنى- انقطاعًا في القدرة على تحويل التناقض من مصدر ضغط إلى مبدأ لإعادة تركيب. في السياق السوري الراهن، يتجسد هذا الانقطاع في عجز البنية السياسية عن استيعاب التحولات العميقة في موازين القوة ضمن صيغة جامعة تعيد توزيعها داخل كيان واحد.

تتخذ التحولات الراديكالية أحيانًا مسارًا لا يحسم القطيعة ولا ينجز التأسيس، فهي تضخم ما كان قيد التكون وتدفعه إلى حدود غير مستقرة، إذ يتحول الاستثنائي إلى حالة ممتدة، ويغدو التعليق الزمني بيئة للعيش. تصف لوران بيرلان هذا الوضع بالمأزق، فهو استمرار الحياة داخل انسداد تاريخي لم يتحدد اتجاهه. في هذا الإطار، يبقى الوجود راكدًا من دون أن يغرق[14]. في هذا المأزق، تتزايد استراتيجيات التكيّف اليومية بوصفها ممارسات للحياة من داخلها، وتُنجز الأعمال وتُرتّب الشؤون وتُوزّع الجهود بين الممكن والمتاح. غير أن هذا التراكم لا يتكثف في صورة مشروع جامع؛ لأن الأفعال تتوالى من دون أن تتسق في اتجاه تاريخي واضح، ويصبح الحاضر إطارًا دائمًا للحركة، ويبقى تصور المسار العام غير محسوم. هنا، تظهر مسألة أعمق تتصل بما يسمّيه كورنيليوس كاستورياديس الخيالَ الاجتماعي المؤسس. فالمجتمع يقوم أيضًا على قدرة جماعية تولّد تصوّرًا عامًا لذاته، ما يحدد معنى المؤسسات والحقوق والسلطة. وفي زمن التحولات العميقة، تتبعثر هذه القدرة، وتتبعثر معها الرؤية التي تسمح بفهم المجتمع ككل حيّ يحمل تناقضاته ويعيد تشكيلها عبر الزمن. وعندئذ، يفقد الفاعلون الصورة التي تمكّنهم من تجديد موقعهم داخل بنية أوسع، ويصبح الانتماء تجربة تتشكل داخل دوائر جزئية من المعنى[15].

تظهر هذه الحالة بوضوح في المسارات السورية المعاصرة، إذ تتواصل الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية في حركة يومية كثيفة: قرارات اقتصادية متتابعة، وتحوّلات سياسية في مواقع النفوذ، وإعادة ترتيب للعلاقات المؤسسية والمحلية، وتفاوت متزايد في مصادر الشرعية. غير أن ربط هذه الوقائع ضمن تصوّر جامع للمجتمع ما يزال محدودًا، فيجد الأفراد صعوبة في رؤية موقعهم الحالي كامتداد لمسار يمكن أن يشتركوا في بنائه مع آخرين. وعندما يضعف هذا التصور الجامع، ينعكس أثره مباشرة على شروط الاندماج داخل المجتمع نفسه. فالاندماج يفترض قدرة الفرد على وصل تجربته اليومية بمستوى أوسع يمنحه اعترافًا ومكانًا داخل صورة عامة للمجتمع، إذ يرى مصلحته الخاصة جزءًا من حيثيات يمكن الوثوق بها. وعندما تختل مصادر الأمان تحت ضغط التحولات البنيوية في الوسائط والعلاقات، يطوّر الأفراد معرفة عملية بكيفية التحرّك داخل مشهد متعدد المراكز: إلى أين يتوجهون؟ ومن يملك القرار الفعلي؟ وأي مسار يقلل كلفة المخاطرة؟

(14) Lauren Berlant, ***Cruel Optimism*** (Durham: Duke University Press, 2011), p.10.

(15) Cornelius Castoriadis, ***The Imaginary Institution of Society***, Kathleen Blamey (trans.) (Cambridge, MA: MIT Press, 1987), pp.147, 338.

في التجربة السورية، يظهر هذا التحول أيضًا في تغير أنماط التوقع الاجتماعي نفسها، إذ يتعامل الأفراد مع القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية، ومع توزيع الموارد والامتيازات، بوصفها حصيلة توازنات بين مراكز سلطة متعددة، لا كقرارات تصدر عن منظومة مؤسسية واحدة تعمل بالتساوي وفق معيار موحد. وعندئذ، تنمو وحدات حماية صغيرة حول مواقع نفوذ محلية أو مهنية أو خدماتية، وتكتسب تماسكًا داخليًا، لأنها توفر قواعد تعامل مفهومة وحدودًا أوضح للمطالبة والحماية. غير أن العلاقة بين هذه الوحدات تبقى رخوة، لأن ما يربطها بإطار عام مشترك يتضاءل، ولأن خبرة "العبور" بين مراكز القرار تختلف من موضع إلى آخر. وفي هذه المسافة بين استمرار الحياة وتعثر تأسيس صورة جامعة للمجتمع، تتشكل الهوية المعلقة كعلاقة اجتماعية واستراتيجية تموضع، فهي تظهر في صورة انتماءات قابلة للتفعيل داخل نطاقات جزئية تمنح حماية ومعنى، لكنها تبقى عاجزة عن التحول إلى رابطة وطنية تحمل التعدد داخل صيغة سياسية مشتركة.

## سادسًا. الهوية والتموضع السياسي

بعد تتبع مسارات تفكّك الوسائط التي كانت تربط الأفراد بالمجال العام، يبرز سؤال الهوية في موضع مختلف داخل التفكير السياسي. إن الاقتصار على قراءة الهوية من زاوية ثقافية، أو عبر صيغها الرمزية، بوصفها تعبيرًا عن تعريف الذات، يحجب بنيتها الاجتماعية الفعلية. من ثم، تتشكل الهويات الجماعية تاريخيًا داخل علاقات اجتماعية متحركة، ولذلك تعمل كعمليات اجتماعية يتحدد عبرها موقع الفاعلين داخل المجال السياسي وعلاقتهم بغيرهم.

يشير فهم الهوية كـ "عملية" إلى أن الانتماء لا يقوم على معطًى ثابت، وإنما يتشكل عبر تفاعلات مستمرة بين الاعتراف الاجتماعي وتوزيع القوة والسلطة داخل المجتمع. في هذه العملية، تتحدد حدود الجماعة، وتتبلور صورة الآخر، ويتشكل موقع الأفراد داخل شبكة العلاقات السياسية والاجتماعية. وحين تتثبت هذه العلاقات في مراحل استقرار المجتمع، تتخذ الهوية مظهرًا يوحي بالثبات والاستمرارية، فتبدو وكأنها خاصية جوهرية للجماعة. غير أن المظهر المستقرّ يهتزّ، عندما تدخل البنية الاجتماعية مرحلة صراع أو تحول عميق. ففي مثل هذه اللحظات، تتكشف الأبعاد السياسية التي قامت عليها الهوية، لأن مواقع الجماعات داخل المجال السياسي تتعرض لإعادة تموضع. فتظهر الانتماءات كوسائل يستخدمها الفاعلون لتحديد موقعهم داخل الصراع الاجتماعي، وتكتسب الأشكال الطائفية أو الإثنية أو العشائرية حضورًا متقدّمًا داخل المجال العام.

في مثل هذه السياقات التحولية، يزداد حضور الخطاب الهوياتي في المجال العام والتداول السياسي وإنتاج المعرفة. غير أن هذا الحضور يحجب -في كثير من الأحيان- الجذورَ السياسية والاجتماعية التي تمنح هذه الانتماءات معناها الفعلي. فالهوية هنا -في صيغها الانتمائية المتعددة- تتصدر الخطاب وكأنها قناع ظاهر للصراع، وتعمل كصيغة تترجم عبرها الجماعات (والأفراد) موقعها داخل علاقات القوة. وتتحول إلى إطار تعبئة، عندما تشعر مجموعات اجتماعية بأن موقعها مهدد أو مهمش أو يسعى إلى تثبيت نفوذ داخل المجال السياسي. ومع راديكالية التحول وتخلخل البنى والروابط الاجتماعية، تتنامى الانتماءات الفرعية داخل المجتمع، وتتقدم إلى واجهة الصراع، فيبدو أن الانقسام الهوياتي يمثل أصل الأزمة، في حين يشير غالبًا إلى توترات أعمق تتعلق بتوزيع السلطة والاعتراف والمشاركة داخل المجال السياسي.

في المجتمعات الخارجة من الحرب أو من انهيار نظام سياسي طويل -كما الحال في سورية

الراهنة- تتسع هذه العملية، لأن البنية التي كانت تضبط مواقع الفاعلين داخل الدولة تتعرض لإعادة تشكيل واسعة؛ إذ تتحول الهوية إلى تكثيف سياسي للتحوّلات التي تصيب العلاقة بين المجتمع والسلطة، وتصبح الانتماءات المختلفة إحدى الوسائل التي يعاد من خلالها تحديد المواقع داخل المجال السياسي الجديد. وفي هذا الإطار، تتشكل الهوية داخل شبكة من العلاقات التي تمنح بعض المواقع قدرة أكبر على الظهور والتأثير، في حين تدفع مواقع أخرى إلى الهامش. بهذا المعنى، تصبح الهوية عنصرًا مركزيًا في الصراع المجتمعي حول شكل الجماعة السياسية. فهي تمنح الفاعلين لغة للتعبير عن التفاوت والتمييز، وفي الوقت نفسه ترسم خطوطًا جديدة للانقسام، حين تعاد قراءة الاختلافات الاجتماعية بوصفها اختلافات بين جماعات متمايزة قد تصل إلى مستوى التناقض. تزداد حدة هذه العملية عندما يخضع المجال السياسي نفسه لإعادة تشكيل -كما الحال في السياق السوري الراهن- فيصبح رسم حدود الانتماء إلى الجماعة السياسية جزءًا من الصراع على إعادة تكوين المجال العام.

ضمن هذه الشروط تعمل الهوية في المجتمعات التحولية كآلية يعاد عبرها ترسيم خطوط الاجتماع. فهي تختزن تناقضات المجتمع السياسي وتكثّفها في صور انتماء ملموسة تتجسد كثيرًا في تشكيلات هوياتية ما دون وطنية تستمد فاعليتها من مواقع الصراع نفسها. ومع اتساع هذه العملية، تتحول الخلافات الاجتماعية والسياسية إلى حدود فاصلة بين جماعات متقابلة، فتتصلب مواقعها ويتعمق الانقسام بينها. وعندئذ، تتحول الهوية إلى ساحة تتراكم فيها التوترات التي يعجز المجال السياسي عن تحويل تمايزاتها إلى علاقة سياسية مؤطرة داخل إطار مشترك للاجتماع. يتحدد البعد السياسي للهوية حين تدخل الانقسامات الاجتماعية مرحلةً يتعذر فيها احتواء التفاوتات والمصالح المتعارضة داخل قنوات عامة مستقرة. وفي مثل هذه المراحل، تبحث التجارب الاجتماعية المتباعدة عن صيغة تجمعها وتمنحها موقعًا مفهومًا داخل الصراع. وهنا تظهر الهوية كعملية سياسية تنقل موقع الفاعلين داخل بنية القوة الاجتماعية إلى صيغة جماعية فاعلة.

هذا التحول يثير سؤال الكيفية التي تتحول عبرها التوترات الاجتماعية إلى هويات سياسية متقابلة داخل المجال العام. وفي هذا الصدد، تقدّم أعمال لاكلو وموف مدخلًا تفسيريًا مهمًا لهذه المسألة، إذ تربط تشكل الجماعات السياسية بالكيفية التي تنتظم بها المطالب والتجارب الاجتماعية داخل علاقات الصراع. فالمجال الاجتماعي لا يظهر ككل مكتمل الحدود، وإنما يتحدد عبر توترات تكشف النقاط التي يعجز النظام القائم عن استيعابها، وهذا ما يصفه لاكلو وموف بالمعارضة النشطة (Antagonisim): أي اللحظة التي تتحول فيها التوترات الاجتماعية إلى مواقع مواجهة تكشف حدود النظام الاجتماعي ذاته. وهنا، تصبح التجارب المتفرقة قابلة للارتباط داخل سلسلة من علاقات التكافؤ يجمعها اسم أو موقع مشترك. ومن خلال هذا الارتباط، تتشكل هوية سياسية تمنح هذه المطالب حضورًا داخل المجال السياسي، وتعيد في الوقت نفسه رسم الحدود التي تفصلها عن مواقع أخرى داخل المجتمع[16].

من جانب آخر، نجد أن فهم تشكل هذه الهويات يقتضي أيضًا النظر إلى الكيفية التي تعمل بها داخل الممارسة الاجتماعية نفسها. وهنا يلفت بروباكر الانتباه إلى أن ما يسمى "الجماعات" لا يعمل غالبًا ككيانات اجتماعية متماسكة قائمة بذاتها. إنها تتبلور كفئات عملية وتصنيفات اجتماعية تُفعَّل في قلب الصراع السياسي والاجتماعي لتجميع الفاعلين وتوظيف التحيز، إذ تُستدعى الطائفة أو الإثنية أو العشيرة كإطار إدراكي وتنظيمي يعيد رسم مواقع الفاعلين داخل المجتمع. تنبع قوة الهوية هنا من قدرتها على تحويل تجارب متفرقة من التفاوت أو الإقصاء أو

(16) Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, ***Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*** (London: Verso, 2001), pp.134-136.

التهديد، إلى موقع جماعي يمكن التعبئة باسمه داخل المجال السياسي[17]. عندما تتكثف هذه العملية، تتحول التباينات الاجتماعية إلى حدود سياسية واضحة، فتُقرأ المواقع المختلفة داخل بنية السلطة من خلال انتماءات جماعية تمنحها معنًى سياسيًا أكثر استقرارًا. وهنا تتحول الهوية إلى أداة لإعادة تنظيم الصراع داخل المجتمع، إذ تجمع الفاعلين داخل معسكرات محددة، وتمنحهم لغة مشتركة لتفسير تجربتهم، وفي الوقت نفسه ترسم خطوط الانقسام التي يتحرك عبرها الصراع.

في المجتمعات التي تمرّ بتحولات عميقة، تظهر هذه العملية في أشكال انتماء هوياتي تبدو كأنها عائدة إلى اختلافات ثقافية أو اجتماعية راسخة. غير أن هذه الأشكال تعكس صراعات سياسية تتعلق بتوزيع السلطة والموارد ومصادر الشرعية. وعندما يعجز المجال السياسي عن تحويل التفاوت الاجتماعي إلى مشاركة متكافئة في إدارة الشأن العام، تتحول الطائفة أو الإثنية أو العشيرة إلى أطر لترجمة التنافس السياسي على السلطة والتمثيل والاعتراف داخل المجتمع. تظهر هذه الآليات بوضوح في التجربة السورية، بعد سقوط نظام الأسد، إذ دخل المجتمع في مرحلة إعادة تشكل عميقة لمواقع السلطة والشرعية. فقد أدى انهيار البنية السلطوية الاستبدادية التي حكمت البلاد طوال عقود إلى فتح المجال أمام إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، غير أن هذه العملية بدأت داخل فضاء سياسي تتقاطع فيه قوى سياسية متعددة وتنظيمات مسلحة مختلفة وتوازنات اجتماعية متصدعة. في هذا السياق، تعمل الانتماءات الهوياتية كإحدى اللغات الأساسية التي يعاد عبرها تعريف المواقع داخل الصراع على السلطة والتمثيل.

(17) Brubaker, ibid, pp.16-17.

في المرحلة التي أعقبت سقوط النظام، ظهرت هذه العملية في أشكال متعددة من التموضع السياسي. فقد عكست التوترات التي اندلعت بين مجموعات مسلحة ذات خلفيات طائفية أو إثنية مختلفة، والأحداث التي شهدتها مناطق الساحل والسويداء والجزيرة السورية، إعادة تسييس الانتماءات الطائفية والإثنية داخل صراع أوسع حول السيطرة على مؤسسات الدولة. ويتجلى هذا التحول في تعدد أنماط السلطة المحلية وسلطات أمر الواقع التي نشأت خلال المرحلة الانتقالية. فقد ظهرت في مناطق مختلفة أشكال عدة من الإدارة، وهي تجمع بين مجالس محلية وشبكات مدنية وقوى عسكرية تحوّلت تدريجيًا إلى فاعلين سياسيين. وتعمل هذه البنى المختلطة كمساحات يتفاوض داخلها الفاعلون المحليون حول توزيع الموارد والسلطة، وتتحدد قدرة الجماعات على التأثير في المجال السياسي بقدر قدرتها على تحويل موقعها الاجتماعي إلى موقع تفاوضي داخل هذه البنى المتعددة للسلطة. ولهذا تتحول الانتماءات الطائفية أو الإثنية أو العشائرية إلى أدوات لتنظيم التحيز السياسي، لأنها توفر إطارًا يمكن من خلاله تجميع الموارد البشرية والرمزية اللازمة للمشاركة في الصراع على السلطة.

لا يشير هذا الوضع إلى انقسام المجتمع السوري إلى جماعات مغلقة بصورة نهائية. فالواقع يكشف عن عملية مستمرة لإعادة ترسيم الحدود بين الفاعلين، إذ تتقاطع الانتماءات الطائفية والإثنية مع شبكات المصالح الاقتصادية والانتماءات المحلية والتحالفات السياسية والعسكرية. وفي هذا السياق، تعمل الهوية كصيغة عملية لإدارة موقع الجماعات داخل مرحلة تاريخية يعاد فيها تشكيل بنية الدولة نفسها، وتتحول إلى وسيط يترجم التفاوتات الاجتماعية والصراعات السياسية إلى مواقع انتماء يمكن التعبئة من خلالها للمطالبة بالحماية أو الاعتراف أو المشاركة في إعادة توزيع السلطة. تكشف هذه التجربة أن تعدد الانتماءات الهوياتية في المجتمع السوري يعكس

صعوبة تحويل التحولات العميقة، التي أصابت الدولة والمجتمع، إلى إطار سياسي جامع. فكلّما تعثر بناء مؤسسات قادرة على إدارة التعدد داخل قواعد مشتركة، ازداد ميل الفاعلين إلى التموضع داخل هويات مرتبطة ببنى سياسية لم تستقر قواعدها بعد. ولهذا تبدو الهوية الوطنية في الحالة السورية أقرب إلى حالة تعليق تاريخي: فهي حاضرة كأفق جامع لبناء الدولة، لكنها تتحرك داخل مجتمع ما زالت تناقضاته السياسية والاجتماعية تبحث عن صيغة قادرة على احتوائها.

ضمن هذا السياق التحولي، تتوقف إعادة تكوين الجماعة الوطنية إلى حد كبير على الكيفية التي تمارس بها السلطة دورها في إدارة المجال السياسي. فالدولة تعمل هنا كإطار يحدد شروط تحويل التعدد الاجتماعي إلى مشاركة سياسية. وعندما تفتح أجهزة الدولة قنوات تمثيل متكافئة وتثبت قواعد عامة لإدارة الاختلاف، تتحول الانتماءات المتعددة إلى عناصر داخل تعددية سياسية. أما عندما تتركز السلطة داخل توازنات ضيقة أو يحتكر فاعلون محددون إدارة المجال العام، فإن الانقسامات الاجتماعية تميل إلى إعادة إنتاج نفسها في صورة تحيزات هوياتية متصلبة. ترتبط مسألة الهوية الوطنية في المقام الأول بالقدرة السياسية والمؤسسية للدولة على إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالهويات الفرعية، التي ظهرت بقوة خلال مرحلة التحول، تعبّر عن مواقع فعلية داخل الصراع على السلطة والموارد والاعتراف. وتحويل هذه المواقع إلى عناصر، من داخل جماعة وطنية مشتركة، يتطلب إطارًا سياسيًا مؤسساتيًا يربط بينها داخل قواعد عامة للتمثيل والمشاركة. عند هذه الحافة، يتحدّد مسار الهوية الوطنية: هل ستظل معلقة داخل صراع الانتماءات، أم ستتحول إلى صيغة سياسية قادرة على حمل التعدد داخل جماعة سياسية وطنية واحدة؟

## ثامنًا. خاتمة

في ضوء التحليل السابق، تكشف هذه الدراسة أن إعادة تكوين الجماعة السياسية مسألةٌ تتجاوز ترميم مؤسسات متصدعة أو معالجة آثار حرب، بوصفها حدثًا منقضيًا، ذلك أن السياق التحولي الراديكالي يضع البنى السياسية والمفاهيم معًا موضع اختبار، إذ يعيد تحديد شروط عملها داخل واقع اجتماعي يتغيّر بسرعة وتتداخل فيه الصراعات والمطالب والمعارف، فيتبدّل شكل حضور المفهوم تاريخيًا، ويعاد تموضعه داخل علاقات جديدة تفرضها ديناميات المجتمع. ومن ثم، يذهب التحدي إلى مستوًى أعمق يتعلق بقدرة الاجتماع على إعادة صياغة علاقته بذاته، في ظلّ تبدّل عميق في موازين القوة والمعرفة، ويتبدّى السؤال المركزي: كيف تتحوّل الخبرة المتراكمة إلى قدرة فعالة على الفعل؟ وكيف يترجَم هذا الفعل إلى مسار سياسي تتحدد فيه المسؤوليات والغايات، من دون أن يبقى الحاضر أسير إعادة إنتاج الصدع ذاته؟ في السياق السوري، أعادت الثورة السورية والحرب وما تلاهما ترتيب شروط الفعل السياسي ومعايير الشرعية وأنماط إنتاج المعرفة، غير أن هذا التحوّل لم يجد وسيطًا مؤسسيًا يعيد توزيعه داخل المجتمع، ويمنحه شكلًا قابلًا للعمل الجماعي. لقد تحرّكت الذاكرة والعدالة والاعتراف في مسارات متوازية، من دون آلية قادرة على جمعها داخل بنية سياسية واحدة، واشتغلت الذاكرة في نطاق التوثيق والمساءلة، وتوزّعت العدالة بين مطلب أخلاقي وخطاب سياسي، وانحصر الاعتراف في تمثيلات جزئية؛ فظلّ المجال العام عاجزًا عن تحويل هذه العناصر إلى علاقة متبادلة تعيد تعريف معنى الانتماء السياسي في الواقع السوري.

يكشف هذا الوضع خللًا في البنية التي يفترض أن تحوّل الصراع إلى طاقة تأسيس، فحين يتعثر إدماج الماضي في صيغة مشتركة للمسؤولية، ويتحول تصوّر المستقبل إلى معالجة ممتدة للأزمة، ما يضعف

قدرة الفاعلين على الانتقال من رد الفعل إلى الفعل المؤسس، فتفقد الوطنية وزنها كرابطة سياسية تربط الأفراد بالمجتمع، وتصير مفهومًا خطابيًا أكثر من كونها "تجربة معيشة"، في الواقع الاجتماعي للسوريين الذين يعيشون ضمن فضاءات سلطة متعددة ومجالات نفوذ متباينة وشروط حياة غير متكافئة. هذه التجربة تدفع النظرية السياسية إلى إعادة ترتيب أسئلتها، فيبرز سؤال القدرة على بناء أرضية سياسية مشتركة تسمح بحمل التعدّد داخل صيغة قابلة للحياة، إلى جانب الدولة والسيادة والمصالحة، فالجماعة التي تعجز عن نسج علاقة عملية، بين ذاكرتها ومسؤوليتها ومستقبلها، تجد صعوبةً في تحويل الانتماء إلى رابطةٍ تتجاوز حدود الحماية الفئوية أو الجغرافية. وبينما تكتسب الوطنية معناها من قدرتها على تحويل التناقض الاجتماعي إلى علاقة سياسية معترف بها، ومن خلق مساحات يلتقي فيها المختلفون ضمن شروط متكافئة نسبيًا في الحقوق والواجبات، نجد أن هذا الأمر ما يزال موضع اختبار في السياق السوري.

تتجاوز التجربة السورية حدود العنف والألم إلى مستوًى يتعلق بإمكان تحويل التجربة التاريخية إلى وعي مؤسس، ويظل الماضي قوة ضاغطة داخل الحاضر، من دون أن يدخل في صيغة مشروع وطني يقوم على تشاركية المسؤولية، ويمنح الفاعلين موقعًا متكافئًا لصناعة تاريخ مشترك. وتتراكم الخبرة الاجتماعية والسياسية، غير أن تحويلها إلى عامل بنّاء يظلّ رهنًا بإرادة سياسية وبقدرة مؤسسية لم تتبلور بعد. في هذا الإطار، تظهر الهوية الوطنية في سورية علاقة ما تزال قيد التكوين داخل سياق تحوّلي لم يحسم اتجاهه. فهي حاضرة كضرورة سياسية لبناء الدولة، لكنها تتحرك داخل مجتمع ما زالت تناقضاته تبحث عن صيغة قادرة على حملها في نسيج مشترك. ولهذا، تتوقف إمكانات إعادة تكوين الجماعة الوطنية على قدرة الفاعلين والمؤسسات على ربط العدالة بالمسؤولية، والذاكرة بالاعتراف المتبادل، وعلى إنتاج مفاهيم تستمدّ مشروعيتها من تماسّها المباشر مع الواقع السوري المتغيّر. وما دام هذا المسار مفتوحًا، فستبقى الوطنية في سورية عملية تاريخية جارية أكثر من كونها معطًى منجزًا. إنها تتحرك داخل اختبار مستمرّ لقدرة المجتمع على تحويل انقساماته إلى تعددية سياسية قابلة للعيش المشترك، وبناء مجتمع سياسي يستطيع حمل تناقضاتها، من دون أن تتداعى، وأن تصوغ مسارها من داخل شروطها التاريخية الخاصة.

## المراجع

### العربية

أدورنو، تيودور. **جدليّة سلبية**، ترجمة ناجي العوني. الشارقة وبغداد: منشورات الجمل، 2023.

ريكور، بول. **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.

غرامشي، أنطونيو. **كراسات السجن**، ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

### الأجنبية

Balibar, Étienne. ***We, the People of Europe? Reflections on Transnational Citizenship***. Princeton: Princeton University Press, 2004.

Bauman, Zygmunt. ***Liquid Modernity***. Cambridge: Polity Press, 2000.

Berlant, Lauren. ***Cruel Optimism***. Durham: Duke University Press, 2011.

Brubaker, Rogers. ***Ethnicity without Groups***. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

Castoriadis, Cornelius. ***The Imaginary Institution of Society***, trans. Kathleen Blamey. Cambridge, MA: MIT Press, 1987.

Elias, Norbert. ***The Civilizing Process***, Edmund Jephcott (trans.). Oxford: Blackwell, 1994.

Focault, Michel. ***Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977***. Colin Gor-

don (ed.). New York: Pantheon Books, 1980.

Rutherford, Jonathan (ed.). ***Identity: Community, Culture, Difference***. London: Lawrence & Wishart, 1990.

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe. ***Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics.*** London: Verso, 2001.

Mamdani, Mahmood. ***When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda.*** Princeton: Princeton University Press, 2001.

Migdal, Joel S. ***State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another.*** Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Tilly, Charles. ***Coercion, Capital, and European States.*** Oxford: Blackwell, 1992.

Weber, Max. ***Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriss der Sozialökonomik.*** Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1922.

أحمد الشمام[1] | Ahmad Al Shamam

# العصبية الطائفية والفعل السياسي في سورية
# أنماط تفاعل وتأثير متبادل

# Sectarianism and Political Action in Syria
# Patterns of Interaction and Mutual Influence

**ملخص**

يحاول البحث مقاربة موضوع العصبيّة لدى الطائفة في سورية، انطلاقًا من منظور خلدوني، وبين البناء الاجتماعي والتوظيف السياسي. ولأنّ العصبية في منظور الخلدوني ترتبط بفعل سياسي يُفرز دورًا وأثرًا في المجتمع والدولة، لتكريس الانسجام والتعاضد أو التفارق. يحاول البحث سحب هذا المفهوم على الطائفة كجماعة دون الدولة. وقد اقتفت أثر القبيلة في رابط العصبية، ونزوعها إلى تكريس بنيةٍ تتجاوزها في مستوى النفوذ والفعل السياسي. ثم يتوجّه البحث إلى دراسة العلاقة بين العصبيّة والفعل السياسي لدى الطائفة، من خارج إطار ما يَسِم الجماعة من تراحم وتواصل. يدرس البحث العصبيّة لدى الطائفتين العلوية والدرزية، بوصفها أحد الأطر الناظمة للفعل السياسي، بناءً على ما تتسم به الجماعات المتمايزة من محيطها بشأن سرديات ومظلومية وتاريخ وثقافة وصناعة هوية، وتوظيفاتها في الحقل الاجتماعي والثقافي والديني، وصولًا إلى الحقل السياسي. يذهب البحث إلى مقاربة آليات تكريس العصبية الطائفية وآليات اشتغالها داخل الجماعات الطائفية، وكيف تتحوّل من رابطة تضامن اجتماعي، إلى أداة للتعبئة السياسية وإعادة إنتاج النفوذ والسلطة، عبر شبكات التضامن المكرسة وفاعليها من ذوي النزوع السياسي ضمنها وخارجها وباسمها، مع وجود فاعل دولتي (الدولة)، وبحضور فاعل خارجي أو غيابه. يناقش البحث جملة من الآليات الثقافية والرمزية التي تسهم في ترسيخ العصبية الطائفية، وفي مقدمتها الهوية، والثقافة الطائفية، والجماعة المتخيلة، والسرديات التاريخية، والمظلومية، والدين الثقافي الذي يتجاوز الإطار العقائدي ليصبح عنصرًا في تشكيل الوعي الجمعي، ويناقش علاقة تلك الآليات بتشكيل شعور الانتماء داخل الطائفة، بوصفها جماعة رمزية تضمن التعاضد والعصبية والفعل السياسي الذي يدفعها لتكون عابرة للحدود. يخلص البحث إلى أن العصبية الطائفية، على الرغم من قدرتها على إنتاج أشكال من التماسك والتضامن داخل الجماعة، غالبًا ما تؤدي إلى إعادة إنتاج الانقسام المجتمعي وإضعاف المجال الوطني المشترك، إذ تتحول الطائفة في هذا السياق إلى إطار أساس للفاعلية السياسية، فيحدّ ذلك من إمكان تشكّل هوية وطنية جامعة، ويجعل المجال السياسي عرضةً لتفاعلات داخلية وخارجية معقّدة.

**كلمات مفتاحية**

عصبية طائفية، هوية طائفية، أقلية، منظور خلدوني، فعل سياسي، سورية

(1) كاتب وباحث سوري. awsshami@gmail.com

## Abstract

This study examines sectarian partisanship in Syria through a Khaldunian analytical perspective ,focusing on its operation between social Formation and political Instrumentalization .In the thought of Ibn Khaldun ,collective Solidarity constitutes a key Mechanism shaping political Action and influencing the Organization of Society and the State by Fostering Cohesion ,Cooperation ,or Division .Building on this Framework ,the Study extends this analytical lens beyond its classical tribal Context to examine the Sect as a social Collective Capable of Generating Forms of internal Cohesion and political Agency outside the Framework of the State .The Research focuses on the Alawies and Druze Communities as Case Studies through which sectarian Partisanship can be observed as an organizing Framework for political Action .It explores how historical narratives ,collective grievances, cultural Memory ,and processes of Identity Construction contribute to the Consolidation of sectarian Cohesion and its Transformation into a Resource for political Mobilization .The Study further investigates the Mechanisms through which sectarian Partisanship operates within sectarian Communities, transforming from a Form of social Solidarity into a Tool of political Mobilization and the Reproduction of Influence and Power .Particular Attention is given to the cultural and symbolic Processes that reinforce these Dynamics ,including Identity formation ,sectarian Culture ,imagined Community, historical Narratives ,collective Grievance ,and Forms of cultural Religion that shape collective Consciousness and strengthen communal Belonging .The Study concludes that while sectarian Partisanship can generate strong internal Cohesion within sectarian Communities ,it often contributes to the Reproduction of societal Fragmentation and the Weakening of the shared national Sphere .Under such Conditions ,the Sect becomes a primary Framework for political Agency ,limiting the emergence of an inclusive national Identity and exposing the political Movement to complex internal and external Dynamics.

**Keywords**

sectarianism, sectarian identity, minority, Khaldunian perspective, political action, Syria

## أولًا. مقدمة

دفع نمط الحياة المبني على الصراع والتنازع الجماعات إلى نسج شبكة علاقات العصبيّة، سواء أكان على رابط القرابة السلالية، أم النسب المكتسب، أم التعاقد. ومثلما اعتُبِرت العصبيّة أساسًا يضمن التكاتف والتلاحم والتناصر، لقيام الدولة ضمن دعوةٍ تؤطر العصبيات ما دونها، مثّلت العصبية لدى الجماعة فعلًا فطريًا تأطّر ضمن دعوة الجماعة للخروج من نمط العائلة إلى نمط القبيلة، أو الجماعة الدينية، لتجاوز العصبيّات الأصغر منها، وتأطيرها برابط أعلى يضمن تعاضدها وتحشيدها. من ثم، لا بد من أن تلجأ الجماعة إلى حشد أعضائها عبر العصبية، ولا سيما أن وازع الحماية وفضّ النزاعات عبر مؤسسات الدولة التي تحتكر العنف، ما يكون أقوى في المدن ومجتمع الحضر، في حين تؤدي الأعراف والمرجعيات التقليدية دورًا في ضبط مجتمعات البداوة والريف، التي لا تقوى إلا عبر تراتبية وقيادة رمزية لضمان عصبيّة تمثّل ضمانة حماية ونفوذ.

إنْ كان ابن خلدون قد كتب عن الدافع في تكوين الدولة وتغلّبه، فقد انسحب ذلك على وازع محلّي احتاجت إليه الجماعات لأجل تأمين مصالحها في الحماية والنفوذ، بما يضبط اختلاف أجزائها ويؤطر كيانيتها. وكما أن الدين إطارٌ يخفف من شدّة العصبية، ويؤطرها ضمن وعاء أوسع يضمن التعاون والتعاضد لهدف أعلى، فإنّ الطائفة -على الرغم من شهود الدولة الإسلامية، عبر قرون، انخراط الجماعات في مسارها- مثّلت بنية اجتماعية تعتمد على تعاضد أتباعها وتجاوزهم لاختلافات مصالحهم، في إطار موازٍ هو الدعوة الدينية الخاصة، فمثّل الدين الخاص بالجماعة الدعوةَ التي تُؤطِّر أجزاءها المختلفة ضمن إطار واحد، هو الطائفة، بنمط موازٍ لما شكّله الدين كإطار كلي في الدولة.

وقد شهدت المذاهب اختلافًا فقهيًا سرعان ما تحوّل إلى سياسيّ في العصر العباسي، لكن سباق المذاهب في الاستحواذ على تأييد أنصارها أو توسيع رقعتهم اتّسم بممارسة محورية، هي الحوارات والمناظرات أمام العامة، أو في بلاط الحكام، لتبرير منهجها أو تكريسه، فارتبط سلوكها بالمناقشة والحِجاج وطرق للإقناع، من مثل مناظرات المعتزلة والفرق الكلامية الأخرى. ويمثل الحِجاج والمناظرة مؤشران مهمّان للتمييز بين المذهب، وبين تكوين جديد هو الطائفة. فبعد الخلاف السني الشيعي وتبلوره في العصر العباسي، وبدءًا من تكوّن طائفة الحشاشين، ظهر شكل جديد لبنية دينية متمايزة من محيطها الإسلامي العام، وهو الطائفة. لقد اعتمدت الطائفة العملَ السرّي والتعاليم السريّة من دون حجاج ومناظرات، واتبعت أنماط سلوك ذات بعد سياسي وعسكري، وتعمّدت تمييز الجماعة من غيرها، عبر إغلاقها وتمييزها وتكريسها كهوية ذات عصبية.

تاريخيًا، ارتبطت العصبيّة بالسياسة ارتباطًا بلغ درجة يصعب الفصل بينهما، وبات تعريف الطائفة، بدلالة الفعل السياسي، يدفع نحو تجاوز التعريف التقليدي ودلالاته، ممّا ساد في المجال التداولي كجماعة دينية تختص بمذهب، ويحيل إلى التفريق بين الطائفة كجماعة اجتماعية، وبين تحوّلها إلى جماعة سياسية عبر انتقالها من حيز الوجود الاجتماعي إلى حيز الفعل السياسي. من ثم، لا نعد في مجال دراستنا للطوائف في سورية، الإسماعيلية والمرشدية طائفتين، بالمعنى السياسي، بل بالمفهوم الاجتماعي، نسبةً إلى رابط الانتماء الاجتماعي أو الديني، والارتباط بالثقافة وأنماط التواصل التي نشأت من عدم وجود مجاميعها على رقعة جغرافية محددة.

وبناء على ذلك، يمكننا القول إن الطائفة -وفقًا لمنظور بحثنا- هي تلك الجماعة التي تحوّلت تاريخيًا إلى بنية ذات هوية، كرّست عصبيتها القبلية وأطّرتها في إطار ديني خاص، عبر اشتغال لتحويل

الحقل الاجتماعي وعصبيته الاجتماعية إلى ميدان لنزوع سياسي، وفي الحقل الديني، بوصفها جماعةً دينية لها تعاليمها الخاصة وسردياتها، وفي الحقل الثقافي، بوصفها هوية خاصة تتمايز من محيطها، وقد خضعت كلّ حقولها السابقة لما حمله الحقل السياسي ونزوعه إلى تحويلها جماعةً سياسيةً تسعى لتحقيق نفوذ في الحكم والدولة، ضمن محيطها المحلي وخارجه، خلافًا للجماعات التقليدية -كالقبيلة- التي بُنيت على مفهوم التعاضد والغنيمة والنفوذ، ضمن مجالها المحلي، مع ملاحظة أن البحث يدرس السمات قيد الدراسة، ولا يربطها بعموم الجماعات المدروسة، ويتجاوز كتلة مهمّة منها، ما يقع خارج أطر الدراسة، نظرًا لغياب الفعل أو ضعفه في مرحلة بروز العصبية الطائفية، وعدم تشكّل رصيد لتفكيكها.

شغلت الطائفية حيزًا مهمًّا من الدراسات الحديثة خارج أطر الاستشراق، وشغلت المفكّرين في تحليلها وسياقات اشتغالها. وقد حلّل برهان غليون التحوّل الجماعاتي عن هوية الأمة بدافع طائفي، بالإضافة إلى الصراع الطبقي وتبلور كثير من الصراعات المحلية في إهاب ديني وطائفي وأقلوي، وحسبان الطائفية سوقًا سوداء للسياسة، مع حضور الإسلام السياسي والعلمانية في الصراعات السياسية على الدولة والهوية، واعتمادها استثمار العصبيات الطبيعية لتوليد نظم تتجاوزها[2]. وحلّل عزمي بشارة التحوّلات التي شكّلت الطائفة تاريخيًا، وعلى الرغم من انطلاقه في تحليل الطائفية ذات المنشأ السياسي، بدءًا بالاختلاف الشيعي- السني، فإنه ربط تشكل الطائفية بسياق الدولة الحديثة والتدخل الدولي[3]. غير أن بحثنا يختلف في ذاك الربط، من ناحية أن الطائفية أدّت دورًا سياسيًا قبل العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية وحضور الدعم الغربي. ونعتقد أن التدخل الأجنبي مثّل عاملًا مضافًا للمعادلة وقد وفَد على المشرق في إطار حداثي، وإن كان بصورةٍ حامل كولونيالي، ما فتح مجالًا للعمل السياسي للطائفة، بوصفه من أشكال العمل السياسي غير القابل للتخوين، في إطار المطالبة بالتعددية وحقوق الأقليات، إذ لم تكن رؤية الدول الأخرى قبل ذلك لتجد مكانًا في المجتمع وسياسة الدولة، وكانت المطالبة باشتغال سياسي تعدّ خيانة، ولا وجود لعولمة أو حداثة دولية تغطيها.

في هذا الصدد، تذهب بعض الآراء إلى عدّ نزوع الطوائف للتعبير السياسي عن نفسها في المجتمع والدولة أمرًا طبيعيًا، في خضم مرحلة عامة تشهدها المنطقة من بروز الهويات الجزئية والمحلية، مع اشتغال سلطة نظام الأسد على تجيير الطوائف وإعادة تكريسها، في حين ترى آراء أخرى أن المحرك للطائفة هو عصبية محمولة أو مدفوعة بنزوع سياسي أضمرته الطائفة مع تشكل الدولة الحديثة أو قبلها. ومن هنا، تتضح إشكالية بحثنا في دراسة علاقة السياسة بالتكوين العصبوي للطائفة، التي تحولت إلى مفهوم سياسي، وتجاوزت كونها مفهومًا اجتماعيًا أو دينيًا، ويحاول البحث مناقشة سؤال إشكالي محوره آليات تكريس العصبية والفعل السياسي لدى الطائفة.

وهدف البحث هو التعرّف إلى طبيعة الأدوات التي تستخدمها الطائفة لتكريس نفسها في الوعي الاجتماعي، وتفكيك جدليّةِ العلاقة بينها وبين اشتغالات النزوع السياسي في الحقل الاجتماعي والثقافي للطائفة. ولبلوغ ذلك، يسعى البحث لتكوين معرفة تفصيلية تسهم في تغيير الوعي بالطائفة كشكل ديني او اجتماعي، خارج القراءة الدينية التقليدية، وذلك عبر مقاربة العصبية الطائفية، بوصفها انعكاسًا لنزوع سياسي تَحكَّم في دورها عبر عناصر متعددة، ثقافية سياسية ودينية واجتماعية. وتكمن أهمية البحث في محاولة تقديم السياسة كمدخل مفهومي لمقاربة العصبية، عبر محاولة الربط بين سمات تحملها جماعات ما

(2) يُنظر: برهان غليون، **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص20 وما بعدها.

(3) يُنظر: عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 45 وما بعدها.

دون الدولة عمومًا (كالقبيلة)، من عصبية، وهوية، وثقافة خاصة، وذهنية استحواذ على غنيمة ونفوذ، وبين علاقة السياسة بتأطير تلك السمات المختلفة لدى الطائفة، ووجود عامل مضاف هو الدين الخاص بالجماعة. وتكمن أهميته أيضًا في دراسة أثر المرجعيات الدينية والسلطة الرمزية والفاعلين الاجتماعيين، سعيًا لإيجاد مقاربةٍ تفيد برامج تفكيك العصبية عبر تثوير فاعلين جدد، تُظهر إمكان الجماعة في حسم التدافع ضمنها لتحقيق الاندماج الوطني. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، بغية رصد التفاعلات الحالية، محالةً على العوامل التاريخية التي أدّت دورًا في تشكلاتها، ويستخدم البحث أداة المقابلة الشخصية، لتعزيز الوصول إلى قراءات أكثر قربًا من الجماعة وأوساطها البينية.

## ثانيًا. في مفهوم العصبية

تنتمي العصبيّة إلى مرحلة القبيلة كأوّل البنى الاجتماعية التي تعتمد روابط النسب والدم، لتنشئ الرابط التعاضدي الذي تقوم به الجماعة. وقد كتب الغزالي، في عهد سابق لابن خلدون، عن انتقال العصبيّة من الحقل الاجتماعي إلى الديني، وظهور التعصّب للمذهب، وبيّن ذلك بالقول: "فمن وُلد في بلد المعتزلة، أو الأشعرية [...]، انغرس في نفسه منذ صباه التعصّب له، والذبّ دونه، والذمّ لما سواه، ويجري ذلك مجرى تناصر القبيلة بعضهم لبعض"[4]. وربطها بهدف سياسي: "ومبدأ هذا التعصّب حرصُ جماعةٍ على طلب الرئاسة باستتباع العوام [...]، فانقسم الناس فرقًا، وتحرّكت عوامل الحسد والمنافسة، فاشتدّ تعصّبهم واستحكم به تناصرهم"[5].

وعلى الرغم من أن الحِجاج في المجال العام بدأ منذ عهد مبكر في العصر العباسي، فقد تحوّل إلى محاولة إثبات انتصار عبر التعصّب للمذهب من الأتباع والمقلّدين، من دون علم واجتهاد، وقد أرّخ ابن كثير لما تبع التعصّب من فتن واقتتال[6]. وبناء على ذلك، فإن "المقاربة الدينية المجردة للمسالة الطائفية، دون الوقوف عند أبعادها السياسية، لا تُنتج إلا المقولات ذاتها، ونعني بالبعد السياسي عملية الاستثمار في الطائفة، كبديل من الدولة"[7].

ويقودنا الحديث عن العصبيّة ضمن الجماعة الدينية إلى الحديث عن الطائفية كعصبية خارج إطارها الأهلي. وقد ربط ابن خلدون بينهما، وكان "ما يهمّ ابن خلدون في العصبية هو النتائج السياسية التي تترتب عليها في أعلى درجات وجودها، وأرقى مراحل تطورها، أي تلك المرحلة التي تصبح فيها العصبية عبارة عن اتفاق الأهواء على المطالبة"[8]. ويقرّ عبد الإله بلقزيز بعدم التمييز بين الطائفة والطائفية[9]. ومن ثم، يكون القارئ أمام رؤية تعميمية جديرة بالمناقشة، ولا نجد مخرجًا لهذا الطرح سوى حسبان الطائفة كيانًا عصبويًا ذا نزوع سياسي، وهو ما يخرج الطوائف غير الحاملة لذاك النزوع من تعريفها كطائفة، ويتقاطع مع طرحناه من أن الطائفة مفهوم سياسي، لا اجتماعي أو ديني، مع ضرورة عدم إغفال شريحة من أبناء الطوائف ذوي النزوع السياسي، ممن كانوا جزءًا من المحيط الأوسع، اجتماعيًا وسياسيًا، ولم يُعرِّفوا أنفسهم بدلالة الطائفة، ومارسوا نشاطًا سياسيًا انطلاقًا من انتمائهم الأوسع، بدءًا من فخر الدين المعني الثاني وصولًا إلى فارس الخوري.

(4) أبو حامد الغزالي، **ميزان العمل**، تقديم وتحقيق سليمان دنيا (القاهرة: دار المعارف، 1964)، ص406.

(5) المرجع نفسه، ص406.

(6) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج12 (بيروت: منشورات دار المعارف، 1991)، ص61.

(7) حسن النيفي، "التشظيات الراهنة للمسألة الطائفية في سورية"، **المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة** (حزيران/ يونيو 2025)، ص6.

(8) محمد عابد الجابري، **ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص166.

(9) عبد الإله بلقزيز وآخرون، **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص9.

وفي ذلك يقول بلقزيز: "الطائفة لا تكون طائفة، أو هي لا تعرّف نفسها أو يعرّفها غيرها بأنها طائفة، إلا متى كانت مسكونة بوعي طائفي، وعلى مقتضاه تحددت سلوكياتها وتصرّف أفرادها"[10]، في حين يرى الباحث الاجتماعي جوزيف بيكر أن الطائفية تشابه الأصولية في حالات عدَّةٍ، انطلاقًا من المسيحية البروتستانتية، ولكن بقابلية تطبيقية أوسع[11]. وتختلف الطائفية عن الطائفة كانتماء اجتماعي أهلي، في نزوع الأفراد للتعامل مع الآخر والمحيط، انطلاقًا من انتمائهم لجماعة ضمن الدولة الحديثة، وإعلائهم انتماءهم الجماعاتي على الانتماء الوطني، وما يستتبع هذا الانتماء من فعل في الجماعة وخارجها.

## ثالثًا. آليات تكريس العصبية

تظهر علاقة جدلية بين التأسيسي أو التكريسي والغائي، وقد وقعت بها العصبية بين كونها أداة لحماية الجماعة، وكونها آلية للسيطرة والضبط، سعيًا لهدف سياسي. وخضعت العصبية لسياقات تاريخية متباينة، فانخفضت عند قوة الدولة، وارتفعت في حالات النزاع والشعور بالخوف، كما ارتفعت عند ضعف الدولة أو بتأثير فاعل خارجي يوحي لها بحصّة من النفوذ، وهي سمة وفعل أساس للاشتغال ضمن أي بناء اجتماعي، لكنّه خضع لنزوع سياسي تجاوز مجالها المحلي، وأشيدت عليه حقول سياسة وثقافة واجتماع لتحويلها إلى إطار تعبئة وصراع وفقًا للآليات التالية:

### تمييز الجماعة وإغلاقها

لم تحمل المذاهب تمايزًا اجتماعيًا أو سلاليًا، ولم يحمل تطوّرها السياسي تمايزًا في عادات وتقاليد خاصة، منذ مرحلة الخلاف الشيعي السنّي في العهد العباسي، ويشمل ذلك حتى طائفة الحشّاشين بخطها السياسي والعنفي. وأصبح المنتمي إلى الطائفة جزءًا منتميًا إليها دينيًا ثم عرقيًا بعد إغلاقها عبر توحيد النسب، بحصر التزاوج بين أعضائها، وحتى القرن التاسع عشر اشتركت قبائل الدورز القيسية مع العدنانية في عاداتها وتقاليدها، ولم يظهر التباين إلا في مستوى ممارسات الشعائر الدينية والزواج الذي أحيل إلى العقيدة الدينية الخاصة بكل طائفة من الدروز والعلويين، حيث ظهر التمايز والحدود عبر صناعة اللُّحمة والانغلاق. على الرغم من علمانية الطائفة ظاهريًا، نجد أن الثقافة الاجتماعية لدى عموم الطائفة تعدّ من يتزوج من خارج الطائفة خارجًا عن كتلتها، بل تُعاقب الفتاة التي تتزوج من خارجها بالقتل، على الرغم من منع الطائفتين تعليم المرأة الدين[12]. وهذا يعني أن إغلاق الجماعة سلاليًا وتوحيد دمها قام على منشأ ديني، وهو ما يعتقده المؤمن وغير المؤمن، وخضع له الجميع، سواء أكان بالالتزام الديني أم ذهنية الطاعة للجماعة والتأييد الاجتماعي، أم الإذعان لها.

تبدو القبيلة، من ناحية أنها بنية اجتماعية ذات عصبة مستمدة من رابطة الدم وإطار تحشيد وتعاضد، مثالًا اتبعته الجماعة الدينية-الطائفة للاحتذاء به في الدعوة لكيانية خاصة بالجماعة، ويعدّ هذا النهج سمة كل جماعة راغبة في التمايز عن محيطها، حيث تأثرت الجماعات الصوفية بالقبيلة في بناء البنية، عبر ممارسات وتأويلات وشعائر لتكريس تمايزها عن العامة[13]. إن أي جماعة تحدوها الرغبة في التمايز والتفارق عن محيطها، لا بد من أن تبتدع وسائل، وأنماط عمل، وطقوس عبادة، وفنون وتقاليد، تكرّس تمييزها بحدود تعرّفها وتورّثها، بصورة تدرجية تاريخيًا.

(10) المرجع نفسه، ص 10.

(11) Joseph O. Baker, "Christian Sectarianism, Fundamentalism, and Extremism", in: ***Routledge Handbook on Deviance***, Stephen Brown and Ophir Sefiha (eds.). (New York: Routledge. 2018), Pp.187-191.

(12) مقابلة هاتفية للباحث مع مضر الدبس، حول الطائفة الدرزية (19/02/ 2024).

(13) أحمد الشمام ومحمد نور النمر، "القبيلة والطريقة الصوفية: تطابق البنى واختلافها"، **مجلة الإلهيات** (جامعة ريزا)، عدد (28) (نيسان/ أبريل 2025).

إن تكريس مفهوم التماثل والوحدة تجاوز البنى التقليدية -كالقبيلة- لوجود تأويل ديني خاص بها، وقد رافقه صناعة مجال غيبي ورمزي يخص أفرادها، فأخذت من التأويل، السيرة والتاريخ، ومن الفلسفة ما يقوي نزوعها في خلق شخصية مغايرة لمحيطها، إذ نجد تكثيفًا وصناعة وإعادة توليد لرمزيات شعبية ودينية، ضمن مجالها الثقافي والاجتماعي والديني. ومع حضور الجانب الغيبي، تكفلت الطائفة -عبر رجال الدين- بإيجاد تأويلات تخصها، بالتوارث أو بالتلقين والتقليد، لضمان وجود المقدّس الذي يضمن حالة إيمانية خاصة بالجماعة، ويمنح رجالاتها القدرةَ على التسلّح بالدّين، خصوصياته ونصوصه، وبفلسفته التي لم تقف عند حدود الدين الإسلامي، بل تأثرت بالفلسفات والأديان المجاورة، وأخذت منها ومن الصوفية نفسها، واتبعت النمط الديني السائد في الدولة العثمانية من عبادات الطرق الصوفية في تقديس الأولياء والصالحين، واتخذت مزارات ومراقد ومقامات دينية اختلط فيها الدين بالخرافة[14].

من جانب آخر، اختصّت الطوائف بسمة جديدة مضافة هي الباطنية، وإيمانها بوجود ظاهر وباطن، لضمان خصوصية دينية وعقيدة متمايزة عن الإسلام العام، إذ يكون اتّباع الطوائف لمفهوم الباطنية نهجًا اتبعته لضمان سرية تدينها ونصوصها، مثلما أغلقت الدين على انتماء الآخرين له، ومنعته على النساء، وخصت به الرجال مع وجود كفيل. كل ذلك يُثبت احتكار الدين لدى مشيخات الطائفة، و "أن الزّعماء الدينيين يحتفظون بالسيطرة الكاملة على ما يتم إخفاؤه"[15]. نظرًا لعدم انكشاف الكتب الدينية السرية لكل طائفة، لم نجد سوى قراءات متفرقة عنها، تؤكد تمركز الدين لدى الطائفة العلوية والدرزية على التمايز من الإسلام، على الرغم من اعتمادها أرومته، إضافةً إلى نظريات وأفكار مشتقة من الفلسفة اليونانية، مع تأثرها بالأديان المجاورة من مسيحية ويهودية، وتبنيها عقيدة تكرّس خصوصية التفارق مع المحيط المسلم في جزء من العبادات والشعائر[16].

## أنساق السلطة والضبط الاجتماعي

يظهر الضبط الاجتماعي في كلّ المجتمعات، غير أن مجتمع الأقلية الإثنية أو الدينية يمتلك ضبطه الاجتماعي الخاص به، إذ يؤدي الوزن الاجتماعي ورأس المال الديني للشخصيات دورًا في تعزيزه. ومن هنا يذهب الأنثروبولوجي عبد الله حمودي إلى طرحٍ يتجاوز مفهوم أبوية السلطة عبر مفهوم آخر، هو الشيخ والمريد، لتفسير آليات السلطة وأدوات الخضوع. وعند تتبع ذلك، نجد أن الإطار الديني الذي ضمّ القبائل في حاضنة الإسلام في المرحلة العثمانية كان الصوفية، مع تركز القيادة الدينية بيد مشايخ الطرق، إذ أدّوا دورًا في مفهوم الشيخ والقائد غير القبلي والمتجاوز للقبائل[17]. بالتوازي مع ذلك، نجد اتخاذ الطائفة المسار نفسه، مع مفارقة دينية ونصوص محتكرة، لتحقيق عصبة تركّز دورًا سياسيًا تضطلع به الجماعة، إذ أدّت المشيخة الدينية في الطائفة دور المشيخة الصوفية نفسه. وهنا يظهر تميّز واضح اختصت به الطائفة دون البنى الأخرى: مركز ثقل الطائفة توزّع بين المرجعية الدينية، والمرجعية الزمنية المشيخة القبلية/ الوجاهة الإقطاعي/ المقدّم السياسي، فجعلها ذلك أكثر مرونة وقدرة على التحول والدوران حول ذهنيتها، فمن لم يكن تابعًا للمشيخة الدينية ومريدًا لها، كان تابعًا للمشيخة القبلية أو المقدّم والفاعل الاجتماعي، أو كان ساعيًا لوجاهة وفعل سياسي، عبر سلوكه كمريد للجماعة الاجتماعية، بعيدًا من إيمانه بدينها، إلا كإطار عصبة تؤهله للرياسة، والانخراط في لعبة السياسي، الوجيه، المقدّم المدني، والفاعل الاجتماعي.

(14) تشهد منطقة الساحل وجود مقامات كثيرة، ومنها مقام أبو طاقة الذي يذهب إليه العامة لامتحان كذبهم في ما صرّحوا به من اختلاف بينهم، بشأن الخيانة الزوجية أو السرقة وغيرها.

(15) تورشين شورتز وورن، العلويون الخوف والمقاومة كيف بنى العلويون هويتهم الجماعية، ترجمة عبد الكريم يوسف، رسالة ماجستير (جامعة أوسلو، 2007)، ص69.

(16) المرجع نفسه، ص54.

(17) محمد نور النمر (كابلان)، التكايا والسرايا: عن علاقة المتصوّفة بالسلطة عند الترك (أنقرة: دار إلهيات، 2025)، ص37.

تتمثل تلك الشخصيات دورًا بطوليًا أو رمزيًا، ما خضع لعملية تضخيم وأسطرة، وفُرِض الولاء له كشكل من أشكال الانتماء للجماعة والولاء لها، كمقولة شيخ العقل والأمانة الروحية والولاية. وفي المقابل يغدو كل ما يصدر عن الشيخ أو المقدّم أو كليهما ممثلًا لتلك الجماعة، لضمان الطاعة والتبعية، وتأمين الاتساق بين الأعضاء، أو لتعزيز الانطباع على الأقل في مستوى حمل وتصدير شخصية الجماعة. وهو ما يمثّل قوّة ضبطٍ تمارسه الجماعة على أفرادها، بحيث لا يشعر مثقّف الجماعة بتعصّبه. وعلى الرغم من عدم إيمان مثقف الجماعة بمذهب الطائفة ومعتقدها أو الدين كله، فإنه يتبع لمشيخة الطائفة، أو يتبع توجّه الجماعة في موقفها التحشيدي، بعيدًا عن التصريح بتبعية المشيخة الدينية. ويؤكّد ذلك موقفُ كثير من المثقفين الدروز الذين أيّدوا شيخ العقل الدرزي حكمت الهجري، مع أن بعضهم يتبنى موقفًا علمانيًا، وتميّز برؤية إلحادية معلنة، وأيّد الثورة، ومع ذلك لم يعلن موقفًا نقديًا لشيخ العقل (الهجري)، على الرغم من وجود مشيخات عقل مختلفة عن نهجه في التحشيد ودعوى القتال والانفصال. وكذلك كان موقف بعض المثقفين من يسار الطائفة العلوية المؤيدين للثورة، حين وجدت مطالب معيشية شعبية محقة، تم الالتفاف عليها بدعوة رجل الدين غزال غزال، بمطالب إدارة ذاتية وحماية دولية. وعلى الرغم من رفضهم لأي حراك ثوري يخرج من المساجد أو المشيخات الدينية في مرحلة الثورة، أيدوا تلك التظاهرات التي دعا إليها مشايخهم.

إن الاتساق أو الضبط الذي تؤسسه الجماعة يؤدي دورًا في تحديد مواقف الأفراد، إذ إن كلًا منهم مرهون بتعريف نفسه كجزء منها، ويخضع لأنساق تواصلها الرمزي، ومن ثم يصبح المجتمع العام للدولة ضبابيًا وغير مشخص، أو مستحضَرًا بصورته النمطية القارة في هويتها كندّ مغاير ترى الجماعة هويتها بالاختلاف معه، فينخرط فيها تبعًا لتصوراتها عنه واستجاباتها. وقد كرّست تلك الذهنية لدى الجميع مقولات وحدة الدم: "الدم الدرزي على الدرزي حرام"، و"العلوي على العلوي حرام"، وغير ذلك مما كان في أوساط الطائفتين، وفي أوساط الكرد كذلك، على الرغم من أن تاريخ الطائفة شهد انتفاضات وقتالًا داخليًا في ثورات محلية، واختلاف الفاعلين، تأييدًا للدولة، إزاء من يدفعها عكس ذلك. وكان نظام الأسد قد أدى دورًا في تفتيت المرجعيات الدينية، للإبقاء على مرجعيته كحام ومعبّر عن الطائفة داخليًا، إذ "أعدم حافظ الأسد المعارضين له عند إمساكه بالسلطة، وفتّك بالمرجعيات الدينية الوازنة، وأعدم الشيخ يوسف صارم بريف الحفة، في أعقاب انتفاضة النقابات المهنية، والدكتور الشيخ مهلب حسن، ليصفي أعداءه ويتهم الإخوان المسلمين لتجيير الطائفة"[18].

من جانب آخر، أدى الضبط الاجتماعي دورًا في تحشيد الجماعة خلف نظام الأسد في مرحلة الثورة السورية، لدرجة تشكيل قوى أهلية بُنيت على أساس طائفي، وعندما سقط النظام، مثّلت جموع التحشيد في الطائفة -عبر شركاء النظام السابقين ومنتفعيه- موجة الكتلة الاعتبارية التي مارست تقييدًا وحجرًا على ظهور مواقف مغايرة لدى بعض مثقفيها وقواعدها البسيطة من العامة، فعانى مؤيدو الدولة الجديدة حالة عزل اجتماعي ونبذ، إلى درجة أنه "في مجتمع فقير لا يملك تكلفة الإنترنت ويعتبر الراديو متيسرًا ومجّانيًا، ما عاد أحد يسمع الإذاعة السورية الجديدة في وسائل النقل العامة والأماكن العامة، إلا في البيوت وجلسات الأصدقاء"[19].

## رابعًا. الاشتغال السياسي وآلياته

تُعدّ السّلطة والقيادة والتنافس عليها فعلًا سياسيًا تمارسه الجماعة عبر أنساق وتراتبية في داخلها،

(18) مقابلة هاتفية للباحث مع نصر داهود سعيد، حول العصبية الطائفية (28/02/2026).
(19) المرجع نفسه.

ما يمثل تداخلًا بين الاجتماعي والسياسي، وعلى الرغم من أن ذلك الفعل أدّى دورًا في تحويل موقف الجماعة بين اندماج أو تفارق مع محيطها، فإن الأفق الأعلى للنزوع إليه أو تكريسه كان الاشتغال السياسي لتأطيره، وجعله بنية سياسية تمثّل مرجعية لأفراد الجماعة، بوسائل ناعمة أو حادة، في تبني تصور وموقف تجاه الدولة. ولفهم هذه المسألة، لا بد من تتبع آليات ذاك الاشتغال السياسي ودراسة النقاط التالية:

## السردية والذاكرة الجمعية: المظلومية والخوف

تحتفظ كل جماعة اجتماعية بسردية خاصة لها، وتعتمد تاريخًا خاصًا لتكريس ذهنيتها وعصبتها، وتتضمن تلك السردية تاريخًا لنشوئها، وتعتمد على الذاكرة الجمعية التي تنهل من تاريخ شفاهي في الغالب، أو مدوّن بتدوينات خاصة لديها، في حالة تتبع تلقينية المنهج الديني لديها. وتمتاز الجماعة الأقلوية أو الدينية (الطائفة) بحضور مظلومية في سردياتها، إذ تعتمد تأبيد أحداث معيّنة وإعلائها لبثّ عقيدة الخوف، وتوكيد قيمة العصبية في حفظ الجماعة. ويدفعها إلى ذلك قيمة الإخلاص لأسلافها من ضحايا، وتوكيد سمات التنافر مع محيطها. ويختلف مصدر المعرفة بين اتجاهين تاريخي علمي، وذاكرة جمعية حوّرها السرد والتناقل الشفاهي عبر الأجيال، وهو ما يسم كثيرًا من المجتمعات، ويكون لذلك السّرد قوة وحضور وظيفي لدى الجماعات ما دون الدولة. في الذاكرة الجمعية، يكون التحكّم مزدوجًا: يتحكم اللاوعي الجمعي في الجماعة، وتتحكم هي فيه لجعله تابعًا لتلك الرؤى المرسومة بثقافة متوارثة. ويؤدي تكريس الذاكرة دورًا في تأطير الذهنية الجماعية، وفي توجيه كتلتها الاعتبارية ومتخيلها وثقافتها، لأن "الجماعة حينما تتمثل ماضيها فإن ذاكرتها وليس تاريخها هو ما يحتل الصدارة"[20].

أما المظلومية، فتظهر بطبيعة الحال من ناحية أن أغلب الجماعات قد خاضت حروبًا بينية مع جماعات أخرى، أو مع الدولة، ولعل مرحلة المماليك كانت أكثر المراحل بطشًا بالأقليات، لكن تناول المظلومية -على الرغم من وجودها في سرديات الطوائف ومظلومياتها- لا يتّفق مع مفهوم تشخيص الآخر المسلم، ولا يتفق مع الهوية الأخيرة للدولة الإسلامية التي ضمت الجميع، وهي الدولة العثمانية، التي مثّلت الخزان الأكبر في تصويرها ضمن ذاكرة الجماعات كمرحلة ظلم للجماعات الطائفية. ولا يمكن عمومًا محاكمة تلك المرحلة وفقًا لمقاييس الدولة الحديثة، لكن الأولى التمييز بين المَظلَمة التي تحدث لجماعة، وبين آلية تأبيدها وتفسيرها المحلي ضمن الجماعة لتحويلها إلى مظلومية، مع الفرق بين المَظلمة والمظلومية التي تعني إضمار عقدة من جملة أحداث تؤدي بالجماعة إلى حمل عقيدة العداء تجاه الطرف الآخر، ومحاولة تأطيره وتنميطه، بشخوصه وتحولاته، بقراءة ثابتة ومصنوعة وظيفيًا، وحسبان كلّ من ينكر المظلومية وما تنتجه من مطالب انتقامية وثأرية عدوًا، ومن يؤيدها صديقًا، ولو كان ظالمًا.

وردًّا على الصورة النمطية عن الدولة العثمانية في تغوّلها على الأقليات فقد اتّسمت بالنظام الإمبراطوري، الذي لم يصطدم بالخصوصيات الاجتماعية والمذهبية والدينية واختلاف الثقافات، بشرط المحافظة على الولاء للدولة، إذ اتبعت السلطة فيه نظام الهبات والعطايا والإقطاعات لكلّ جماعةٍ، لضمان ولائها، مع ترك المجال لقياداتها المحلية -سواء أكانت قبلية أم طائفية- أن تدير شؤونها بما لا يتعارض مع نظام السلطنة حتى بداية عهد التنظيمات، مقابل الجباية والجندية. وفي هذا السياق، اشتركت بعض الطوائف في حروبٍ لصدّ هجمات قبائل البدو على جنوب سورية (تحوّلوا إلى أكثرية سنية، كما يحضر في سردياتها الخاصة)، تنفيذًا لسياسة الدولة العثمانية، في ضبط وتأمين المناطق التابعة للدولة، بعيدًا من

(20) موريس هالبواش، **الذاكرة الجمعية**، ترجمة نسرين الزهر (بيروت، بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2016)، ص104.

التاريخ الطويل لإمارة فخر الدين المعني وشراكتها الدولة العثمانية.

وتظهر الأخبار أن الطائفة العلوية استفادت من البيئة الجبلية، في مراحل معينة، لتجاوز الجندية والجباية، كما في السويداء. ويظهر ذلك في الحروب التي خضعت لها الطائفة -باستثناء الحروب التي أخرجتها إلى الجبال في بدايات مرحلة السلطنة- وتحضر أيضًا أخبار مقتلة للعلويين، بعد معركة مرج دابق التي انتصر فيها العثمانيون، بقيادة السطان سليم، على المماليك، وتمكّنوا من الاستيلاء على دمشق والساحل. وفي المقابل أثبتت مصادر ودراسات تاريخية اعتمدت على وثائق السلطنة[21]عدم تغيّر العلاقة بين السلطنة والأقليات، وأن القيادات العلوية في الساحل، مثل آل خيربك، تحوّلت بولائها إلى السلطنة العثمانية، وسهّلت الدخول العثماني بلا قتال، واحتفلت به. لكنّ ظهور التمرّد العلوي على الجندية والضرائب، في بعض قرى الساحل، كان وراء قتالهم وإخضاعهم للقانون، مع استحضار لنصوص تكفيرهم، و "تظهر نيّة العثمانيين اتباع سياسة مختلفة حيال سكان الجبال، بدلًا من محاربة العلويين كلهم [...] وهذه المرة الأولى في مصادرنا التي يتم فيها تحديد العلويين بمسمّى عشائري، بدلًا من المسمى ذي الدلالة المذهبية"[22].

ما يلاحظ ضمن سردية المظلومية غيابُ الحقائق التاريخية التي تُثبت شراكة آل خيربك مع الدولة العثمانية فيما بعد، وتحوّلهم إلى نسق إقطاعي قامت عليه ثورات محلية، وكذلك ظهور إسماعيل الأطرش، كقائد ثورة فلاحين ضد الإقطاع، واستغلال إبراهيم الأطرش علاقته مع السلطنة لسلب المشيخة من آل حمدان واستلامه قيادة الدورز ووجاهتهم[23].

وعلى العكس من العلويين، كان الدروز أكثر شراكة للعثمانيين، وشهدوا اقتتالًا أكثر في ما بينهم للوجاهة والسلطة، وكانت السلطنة تقبل بمن يثبت ثقله ويؤمن الطاعة وضريبتها، وما كان لمشيخة أن تثبت شرعيتها دون موافقة من السلطنة[24].

لقد اشتغلت العصبية وحَمَلتُها على سمة الخوف، ولا يُنكَر حضور مقولات تأطير الآخر عند كل خلاف، وتصاعدها في الحروب، لتصبح تنميطًا وشيطنة للآخر بالتبادل، كجزء من تحشيدات القتال بين الأطراف، فضلًا عن أن التصورات الفقهية بين الجماعات الدينية شائعة بين الأديان والمذاهب في تكفير بعضها بعضًا. ويشار هنا إلى أن تكفير العلويين ارتكبه الشيعة أنفسهم، فمفتي فلسطين السنّي هو من أفتى عام 1936 بأن العلويين مسلمين، في حين أن الاثني عشرية التي انتسبوا إليها، والشيعة في العراق وإيران، لم يدعموا مطلب العلويين حينها[25]. غالبًا ما تستحضر في السردية الطائفية فتوى ابن تيمية، من خارج سياقها التاريخي والسياسي، وهو التعامل مع الصليبيين كقوة غازية، إذ "كانت العلاقة بين الصليبيين والعلويين علاقة تعاون متبادل. يمثل هذا التعاون بداية علاقة تاريخية طويلة ومتينة، بين المسيحيين والعلويين، إذ جرى تزاوج على نطاق واسع[26]. من جانب آخر، نرى أن الخوف، على الرغم من حضوره تاريخيًا في صراع الجماعات، قد غاب عن تلك الجماعات في مفاصل مهمة من العمل الوطني السوري، ما يعني أن محاولة استدعائه مصطنعة ومتوارثة، لضمان التحشيد تجاه الآخر لهدف سياسي، بدليل غيابه عن أقليات أخرى في المشهد السوري، وأن ما شهدناه بعد التحرير ناجمٌ عن الشعور بالقوة عبر العصبية، مدفوعًا بإمكان تحقيق سلطة محلية وحصة من سلطة الدولة.

(21) ستيفان ونتر، **تاريخ العلويين من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**، ترجمة نذير أتاسي ونذير وطفة (إسطنبول: دار ميسلون للطباعة والنشر، 2018)، ص130-14.

(22) المرجع نفسه، ص135.

(23) بيرجيت شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850-1949** (بيروت، دار النهار، 2003)، ص99.

(24) المرجع نفسه، ص62.

(25) وورن، المرجع نفسه، ص56.

(26) المرجع نفسه، ص17.

### الهوية وتموضعها والجماعة المتخيلة

أُلِّفت الإمبراطورية العثمانية من "المجموعات المحلية العشائرية واللغوية والدينية التي تمثّل في مجموعها جاليات مغلقة، وقد كان كل منها بمنزلة عالم يقتصر على أعضائه ويطالبهم بولائهم الطلق، وقد تلامست هذه العوالم دون أن تختلط ببعضها البعض، فكان كل منها ينظر إلى الآخر بعين الشك. والريبة، وربما الكراهية"[27]، ولا يغيب دور التدخل الاستعماري في تشجيع بروز الأقليات، كبنى سياسية وهويات مستقلة، وإبعادها عن الشعور القومي العربي المنتشر آنذاك، وعن الشعور الشعبي السوري، عبر إحداث حكم ذاتي لها. إن السياق التاريخي والعامل السياسي شجّعا البنى الهوياتية الضيقة، بالتوازي مع وجود بنى هوياتية أوسع ومتشاركة في كثير من آفاقها. فأثرت في كل فرد وجماعة متوازية أو بصورة طبقات من الانتماء تظهر بحسب الظروف الموضوعية، أو الظروف الذاتية التي تُغلّف بالموضوعية، تبعًا لاشتغال سياسي اعتمد تظهير المفارق على المشترك. وقد استُثمر ذلك في البنى الثقافية المستقرة في تلك الهويات، "فالهوية تعبّر عن تشابك كثير من الانتماءات والوشائج والعلاقات المتبادلة بدرجات متفاوتة مع أفراد آخرين [...] شيء هجين لا يمكن إحداث فصل جراحي بين مكوناته"[28].

تُعلى هوية الجماعة في مقابل هوية الدولة العامة، باستنادها إلى تاريخ سابق يرسّخ شخصيتها، سواء أكان عبر تأصيل ديني أم تاريخ سياسي، بحيث يُفهم الحاضر من خلال تمثلات الماضي. وتُعدّ هذه سمة شائعة لدى الجماعات الدينية، حتى عند العامة، على الرغم من تصورهم لأنفسهم كأمة، وفقًا لما طرحه ياسين الحافظ. وأسهمت فكرة الجماعة المتخيلة المرتبطة بماضٍ عريق في تشكيل هذه الهويات وتمثلاتها لدى الأفراد، سواء أكان ذلك في الخطاب المعلَن أم الضمني، على الرغم من تطور المدونات الدينية لبعض الطوائف وتأثرها ببيئاتها الدينية المجاورة، فحين تتفكك جماعة الانتماء المباشر، "تقوم الجماعة المتخيلة بالمهمتين: المهمة التعويضية عن الجماعات الحميمية الأهلية التي اندثرت، وإقامة جماعة سياسية تسعى نحو الوحدة والسيادة بتأسيس الكيانية السياسية [...] وهي ليست خيالية، بل حقيقية وواقعية، لا لأن فعلها وتأثيرها واقعي فحسب، بل لأن تخيلها يجري بأدوات واقعية"[29].

يعد الأمر جزءًا من آليات هَوينَة -من الهويّة- الجماعة كجزء من نسق المفاصلة مع الآخر السني، إذ لم تُبنَ على التمايز من الآخر فحسب، بل في موضعة تلك الهوية في مقابل هوية أكبر، فتُتمثَّل الهوية بدلالة آخر مختلف، وهو الأمة والدولة ذات الهوية المسلمة تاريخيًا، لتصبح (نحن) الشكل المناظر لـ (هم)، وتتضح صورة الآخر وفقًا لصورة مستدعاة من حوادث متفرقة في الماضي، بما يضمن تكرّسها قبالة آخر حُيِّدَت عنه كل سمات الشراكة التي تخفف من حدتها. وقد أثبت ذلك تصورات كثير من العلويين عن المجال العام وعن الأمة[30]، انطلاقًا من منظور متصلب ثبت لحظة النزاع السياسي، بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، ليُصوَّر تاريخ الأمة وحاضرها كامتداد سُنّي لدولة معاوية ضد عليّ بن أبي طالب. وقد فُسّر الواقع من منظور صراعي بحت، بعيدا عن الإسلام وتشكلاته الحضارية التي مثلت الإسلام بشتى أطواره. وهذا يشير إلى أن "تشكيل الحدود لهويتهم يتم من خلال الصراع مع العام، [وهم...] الخارج التكويني للعلويين، ويمثلون كل ما لا يمثله العلويون. هذا الخارج التكويني [...] معادٍ للعلويين، وهذا يحدد العداء الواضح لأنه يمثل انسداد

(27) نيقولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص19-20.

(28) إميل بدارين، "الطائفة والسياسة: من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية"، في: مجموعة مؤلفين، **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي** (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص139-127.

(29) بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب (بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص14.

(30) المرجع نفسه، ص95 وما بعدها.

الهويات"[31]. وإنْ ظهر تساؤل حول انخراط الأفراد في عصبيتها، ممن لم يروا أنفسهم وفقًا لذلك، فستحيلنا الإجابة على ضغط الجماعة، وإحالة أي مشكلة تعترضها من محيطها على تلك الهوية المستهدفة، التي تعود عناصرها للظهور عبر شخصياتها وفاعليها المستثمرين في إعادة توليدها من الماضي وبثها من جديد. لتصبح الهوية "سابقة على الفرد الذي ليس له إلا أن ينخرط فيها، وإلا واجَه مصيره المهمش"[32].

## الدين الثقافي: السياسة والتحالفات

على الرغم من استناد الدين، في الديانات السماوية الثلاث، على أصل ونص ثابت، مع تأويلات وتفاسير قابلة للتداول والمناقشة العامة والنقد، فقد جعلت الطائفة الدينَ وعاءً للتأطير وتكريس الهوية والعصبية والفعل السياسي، عبر تحويله إلى ثقافة، وضمنت سريته عن الأعضاء غير المتعلمين الذين سمتهم الطائفة جُهَّالًا، وتبعية المتعلمين الذين سمتهم عُقَّالًا[33]، عبر مفهوم الكفيل الذي يرشح الراغب في التعلم ويكفله، ويعيد إلى الأذهان وساطة الكهنوت بين الفرد وربه، لتعاد حلقة الشيخ والمريد في تكريس ذهنية الاتباع والتقليد، ما يمنع المناقشة والنقد. وتظهر ملاحظة آلية أخرى في سياسة اكتساب الشرعية والقوة بمحاكاة أنماط القوى السائدة، عبر التموضع في الواقع وتحولاته السياسية والثقافية، سواء أكان ذلك بالسلوك أم المرونة في اكتساب ما تضمره أديان أخرى، كما أسلفنا، إعلاءً لسمة الاختلاف مع العام، الأمر الذي يوصلنا إلى قيادة النزوع السياسي لمسيرتها في التقارب مع كلّ ما هو مختلف مع الآخر (الأكثري السني)، أو عبر الاستجابة لمصالح القوى المؤثرة، ومع نصوص الأديان التي حاولت محاكاتها بما يضمن كتلة الجماعة ومصالحها، لتكريس التزام عصبوي بالجماعة بعيدًا عن الالتزام بالعقيدة الدينية الخاصة بالجماعة أو حتى معرفة نصوصها الدينية.

إن هشاشة الدّين لدى الطائفة قبالة المواجهة الحِجاجية الداخلية، وهشاشة تديّن المؤمنين بالطائفة خارج أتباع التقليد، أوجدتا مسافة بين ابن الطائفة ومعتقدها، ما اختزل انتماءه للجماعة ثقافيًا وسياسيًا، دون الحاجة إلى التدين. و"الإلزام ذو المنشأ الديني الطابع يوكل تنفيذه للثقافي قبل الديني، ويكون هذا الثقافي المسؤول عن تنفيذه بصرامة [...]، العادات والتقاليد والقيم المجتمعية تلزم العلماني الرجل والعلمانية الأنثى أن يُشرعنوا زواجهم لدى الشيوخ [...] وكأن الثقافة هنا لم تكن نسّاءةَ الدين بقدر ما كانت متواطئة معه [...]، وما أرى الدين المفرغ من بعده الديني كليًا إلا ثقافة تواطأت مع دين أو دين بدون ثقافة"[34].

من ثم، ضمن تحويل الدين إلى ثقافة استكمالَ البناء الاجتماعي الخاص بالطائفة، بالتآزر مع ما تكرّس من هوية، ومن نُتَف مجتَزأة تغيب وتحضر من نص ديني محتكر، وعُصبة كُرّست كتلتها عبر ممارسات سياسية، إذ وضعت نفسها، كما الهوية، في حالة تموضع مقابلة لعناصر ثقافية لدى الجماعة التاريخية الكبرى التي ضمتها ولم تُقصِها في مستوى التعايش والتنوع الثقافي. تلك الموضعة المدفوعة بدافع سياسي يرى في الجماعة ندًّا للآخر الذي مثَّل وعاء حاضنًا، وضَعَتها في موقع الاصطدام مع الهوية التاريخية للشعب والأمة والدولة، و "إن كنا نعترف أن هناك أقليات، فلأننا نعترف بأن داخل الجماعة الكبرى جماعات لها -فعلًا- تقاليد متميزة نسبيًا عن الجماعة الكبرى، وليس لنا أن نطالبها بالتخلي عن هذا التمايز الثقافي، من دون أن نلغي حقنا في أن يكون لدينا ذاتية ثقافية. لا نستطيع إذن أن نلغي التاريخ بالإيمان بضرورة قومية أو سياسية [...]، تبدأ المشكلة الحقيقية عندما يصبح لهذا التمايز الثقافي

(31) المرجع نفسه، ص61-96.

(32) محمد نور الدين أفاية، **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه** (بيروت: منتدى المعارف، 2013) ص30.

(33) يسمي الدروز المتعلمين دينيًا "عُقّالًا" (جمع عاقل)، وغير المتعلّمين "جُهّالًا".

(34)مضر رياض الدبس، **عقل الجهالة وجهل العقلاء- في المقدس والثقافة وإشكالية العلاقة بينهما: المجتمع الدرزي نموذجًا**(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2014)، ص67.

وجود سياسي مميز، أي تصبح الأقلية أو الطائفة حزبًا سياسيًا وقناة للسلطة"[35].

إن تحوّل الدين إلى ثقافة أو دين ثقافي مرتبط بالجماعة هوياتيًا، كما قاربه مضر الدبس، مكّن الطائفة من امتلاك رأسمال رمزي قابل للتدوير والتحول إلى رأسمال اجتماعي وثقافي وسياسي. إن تماهي الدين مع ثقافة الطائفة مكّنها من إعادة إنتاج عصبيتها الدينية في أطر سياسية ومدنية، ما يفسر تقاطع بعض نخبها مع العلمانية، مع أن علمانيتها لم تكن منفصلة عن العقيدة الدينية المتحولة لعقيدة سياسية في مواجهة الإسلام، إذ اتخذت العلمانية وعدم الالتزام الديني غطاءً لتغطية أصوليتها كبنى مضادة للإسلام السني، وهي بذلك واكبت موجة العلمنة بالتوازي مع الحرب على الإسلام، كرصيد أخير لشعوب مقهورة عانت الاحتلال، فمارست العلمانية كنزعة أو كعقيدة مناظرة للعقيدة الإسلامية،"وترى الأكثر عنفًا في الحرب الطائفية والأكثر حماسة لها، هم أولئك الذين ينكرون الدين [...] ليس لديهم أوهام كبيرة، ويعرفون أن ما يقومون به هو سياسة محض، وأن الدين ورقة يمكن لعبها"[36].

من هنا، تبدو العلمانية التي تبنّتها أجزاءٌ من نخب الطوائف لعبة سياسية لمحاكاة الواقع الجديد، فحاربت نص الآخر الذي لا تملكه ولا تملك قدرة تمكينه، عبر أصولية مقابلة ضد كلّ ما هو نصي، فصارت أيديولوجيا بلا نصوص ولا مرجعية فكرية تعرف نفسها بها خارج عصبيتها، إضافة إلى أنها كانت الطرح الذي يُفرّغ الأكثرية من كونها الحامل التاريخي للتغيير، ومن قوتها ومساهمتها كحامل حضاري لذات الأمة أو هوية الدولة. ونتيجة لعدم التزام هذه النخب دينيًا، وبعدها عن الدين، دأبت على مطالبة الآخر بتجاوز دينه، بدعوى الحداثة والعلمانية، و"إنَّ دعوى عدم التَّديُّن لدى معظَم العلمانيّين العرب، وأنَّهُم قد خرجوا عن رُؤى طوائفِهِم في النَّظرة الدّينيّة إلى العالم، لا تنفي مَسألة (العصبيّة) في معناها الخلدونيّ لديهِم، فخُروج مُعظَم علمانيّي الأقلّيّات -على سبيل التَّحديد- عن عقائد طوائفِهِم وعدم الالتزام بالتَّديُّن على طُرُقِها، لا يعني أنَّهُم تخلَّصوا من عصبيّة الانتماء إلى هذه الطَّوائِف، بوصفِه انتماءً إلى (أيديولوجيا طائفيّة) مَسكوت عنها أو مُموَّهة في أعماقِهِم وفي خطاباتِهِم المُتدثِّرة بغطاء العلمانيّة"[37].

ويشير ارتباط العصبية بالسياسة من منظور خلدوني إلى اشتغال العصبية ضمن الطائفة بنمط مشابه، مع تأصيل ثقافي مواز، وكأنها بنى موازية أو مستقلة تحذو حذو نمط الثقافة والسياسة على صعيد الدولة، فـ"الطائفة بوصفها جماعة متخيلة متجانسة [...]، تسقط على التبعية للدين مصطلحات القومية وتعابيرها وأدواتها. ويتحول الدين والقومية سوية، إلى فعل سياسي في داخل الطائفة[38]. إنّ الفعل السياسي لدى الطائفة انطلاقًا من كونها بنية اجتماعية ذات هوية وتاريخ وثقافة ودين دفعها للبحث عن مسارات تحقيق نفوذ يتجاوز حجمها الاجتماعي، وارتكزت فيه حديثًا على مبدأ حماية الأقليات دوليًا، لتظفر بعوامل دعم لترتفع بنزوعها إلى مستوى الامتيازات -وليس الحقوق- ضمن الدولة، عبر التحالفات العابرة للحدود استنادًا إلى القوى الدولية، أو إلى أجزائها خارج الدولة، للقيام بدور سياسي متجاوز لمفهوم الدولة الوطنية وحدودها، كما حدث في استعانة الأسد بالمليشيات الشيعية في لبنان والعراق وأفغانستان وعلويين من تركيا، واستعانة الهجري بدروز إسرائيل.

ولعلّ دراسة مواقف اليسار السوري، وهو قائم في كتلته على مثقفين من أبناء الطوائف، تكشف كثيرًا من انتمائها الفكري وتحجره من جهة، كما تكشف

(35) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.)، ص38-39.

(36) المرجع نفسه، ص104.

(37) مازن أكثم سليمان، "بين القضية الطائفية والعلمانية"، **شبكة جيرون الإعلامية** (06/2017//01) شوهد في (25.03.2026): https://bit.ly/4rY73sY

(38) مجموعة مؤلفين، المرجع نفسه (**المسألة الطائفية..**)، ص38.

تشنج اليسار التقليدي من الإسلام، انطلاقًا من نوازع طائفية لم يكتشفها حملتها من المثقفين والناشطين، فـ "العلماني اليساري السوري ابن الطائفة مؤيد لحزب الله الطائفي في لبنان، ومتفق مع استبداد الأسد ومؤيد لإيران. إن كثيرًا من منتسبي حزب العمل الشيوعي من العلويين اتجهوا إلى العلمانية عداءً للإسلام ، وبعد خروج أغلبهم من اعتقال طويل في سجون الأسد، وقفوا ضد الثورة، فأقام فاتح جاموس ندوات مع العلوي التركي علي كيالي، وهو صاحب المذابح بحق السوريين، مثلما نشط كثير ممن تبنى الثورة من مثقفي يسارنا في المهجر ضد الإسلام ولم يكتبوا، أو يحللوا موقف مشايخ الأسد الذين اشتغلوا لتجنيد الطائفة وما اشتغلوا لتفكيك سردياتها الطائفية"[39].

إن الخصوصية الثقافية والهويّة والذات والتعبير عنها عوامل مثّلت قوة استقرّت في أذهان كثيرين، من ناحية أنها تمثّل استقلالية وكيانية تخوّلها أن تضع نفسها قبالة غيرها ككيان سياسي له حصّته في الدور السياسي، وتساعدها في محاولة استملاك ما لا تملكه. ومن ثم اتخذت هذه العوامل مسارًا حَكَمهُ النزوع السياسي لنخب الطائفة التقليدية ولجزء من مثقفيها، و "أصبح تأكيد الذات، لدى الطوائف غير المسلمة، يأخذ شكل هجوم على الذاتية السياسية الإسلامية المؤكدة بقوّة في الدولة، وظهرت الدولة العلمانية كتنازل متبادل عن الذاتية، ويقوم على إلغاء الطابع الديني للدولة الإسلامية [...] ومنذ ذلك الوقت، لم تكفّ مسألة الأقليات عن الارتباط بالمسألة السياسية"[40].

هكذا، مثّلت السياسة فاعلًا مؤثرًا امتدّ اشتغاله في كلّ من الحقل الاجتماعي والديني والثقافي، وتبادل معها التأثير، إنْ لم يكن قد أسّسها، وأعاد تشكيل سلوك الأفراد والجماعات ضمن الطائفة، فما عاشته بحيزها الاجتماعي قاد إلى فعل سياسي، وكذلك ما عايشته في الحقل الديني والثقافي، وما كرّسته في الهوية والجماعة المتخيلة، ما أحدث في السياسة تأطيرًا له وتعبيرًا عن تصوّره.

## الطائفة عندما تستحوذ على السلطة

مفهوم استحواذ الطائفة على السّلطة ملتبس بعض الشيء ويخضع لكثير من التعميم، لكنّ تحديده أمرٌ محوري لفهم الواقع السوري. ودراسة هذا المفهوم، في إطار أنساق السلطة ضمن الطائفة ونخبها وتحولاتها إبان استلامها مقاليد الحكم، ذات إفرازات كثيرة، سواء أكان ذلك بما ترسمه السلطة الحاكمة من برامج، أم ما تضمره ذهنية بعض قواعدها من نزوع داخلي لتحويل الدولة إلى غنيمة، أسوةً بذهنية الاستحواذ والنفوذ وحتى النكاية التي تكتنف الجماعات الاجتماعية في تنافسها وصراعاتها البينية.

اعتمدت سلطة الدولة المشرقية النمطَ النيوباتريمونيالي الذي تتخادم فيه الأجهزة البيروقراطية للدولة مع البنى التقليدية[41]، وهو متطوّر عن النمط السلطاني والزبائنية، إذ تُكرّس السلطة عبر علاقات شاقولية في المجتمع المشرقي، لدمج العلاقات بشبكات الولاء النفعي المرتبطة بالسلطة وتشكيل أنساقها، لكن المعضلة التي تنشأ في مجتمعٍ يضمّ بنى اجتماعية متعددة تكمن في استناد السلطة إلى أولى شبكات الولاء، لتكون الحامل لهذا النمط، سواء أكان بالتوظّف والاشتراك في الاستفادة من المال العام، أم بتأدية دور الوساطة بشأن من يدخل في نسق السلطة، ومن يخدمها من خارج بنيتها الطائفية.

وعند النظر إلى الفقر المدقع في الأرياف وما

(39) مقابلة هاتفية للباحث مع نصر داهود سعيد، حول العلمانية الطائفية (28/02/2026).

(40) غليون، المرجع نفسه، ص27.

(41) الباتريمونيالية: طرحها ماكس فيبر على أنها النمط الزبائني الذي تقوم فيه السلطة (الراعي)، بتوزيع موارد خاصة إلى العميل الذي يوزعها بدوره لمن يقدم الولاء، ولكن النمط الجديد النيوباتيمونيالي هو توزيع المال العام من الراعي عبر وسيط يتحوّل إلى راع أدنى، لإيصاله إلى جملة عملاء لضمان الولاء.

يوجبه من تعاون حقيقي وتشارك، كما ظهر في ثورات التحرّر الوطني، مقابل بقاء الفئات المسحوقة انكفائية في ما يمثّل إزاحة لدور التشابك المجتمعي؛ لا بد من تتبع تجليات هذا الانكفاء بعد استلام الأسد السلطة. وفي سياق تفسير تماسك الطائفة، يظهر دور السلطة التي نمَّطت الدولة ومناصبها في نمط نيوباتيمونيالي كغنيمة، وما كان لهذه الغنيمة أن تكرّس وتزداد لولا تشكيل شبكات أقلوية تحمل العصبية، وإعادة تسويق نفسها كمعبر سياسي، مع ضمان فائض وظيفي لأبنائها أو أتباعها برعاية الأسد، عبر تأمين وظائف في محافظات أخرى، كمشروع حوض الفرات، والشركة السورية للنفط في الجزيرة السورية. فضلًا عن تحطيم بذور الطبقية التي يفترض أن تنشأ في البيئات الفقيرة ضمن الطائفة، عبر تفريغها بمسارب نفعية، كالتوظيف والعسكرة والجيش، ما يضمن له اكتساح بنية المدن الكبرى كدمشق وحمص، وانتهاك فضاء المدينة التقليدي ونخبها. ويضاف إلى ذلك انتهاك الجامعة وطلبتها ومؤسساتها ودوائرها، عبر التسجيل البعثي والشبيبي ودورات المظليين ومنحهم معاملات تفضيلية، إذ أنشأ كل ذلك تأطيرًا أولى دلائله اختلاف نمط التفاعل الاجتماعي لدى الوافدين من الطائفة مع محيطهم، عن نمط اندماج عاشه العلويون الأقدم بدمشق.

ويمكن الاستنتاج أن جعل نظام الأسد الدولةَ مجالًا لنهب المال العام، وتحكّمه في توزيعه، كان عملية توريط للفقراء من أبناء الطائفة، إذ أشعرهم بأنه المنقذ والباني لحياتهم، لضمان ولائهم له وتأطيرهم، وقد حدث ذلك بالتوازي مع وجود عناصر من الأكثرية اشتغلوا لتلميع صورته عبر نهج التنفّع، وعملوا تحت سطوة شخصيات من الطائفة التي خضعت لتأطير ضمن نسقٍ سياسي. لقد مثّل ذلك ما يُفترض تسميته اصطلاحًا النظام الاجتماعي الخاص بالجماعة، لشرعنة السلطة في المجال المدني المحيط بها، إذ يسير ذلك النظام لضبط وظيفة كل من هو داخله، ويُخرج من كان معارضًا له، ولو كان من منبتها. ومع طرح مقولة "العلوية السياسية"، نجد أن الأكثر قربًا في المستوى الاجتماعي المصنوع بدوافع السلطة هو العلوية الوظيفية التي أنشأت نظامًا اجتماعيًا خاصًا بالجماعة ونابعًا من العلوية السياسية، ومرتبط وظيفيًا بالفئة الحاكمة ومن يتبعها من وسطاء وأتباع وخدم وظيفيين، بحيث يضمّ هذا النظام الاجتماعي علويين من الثقاة المعدين لحماية السلطة، مع توريط قسم آخر عبر الوظائف، لضرب الميول الطبقية بإنشاء كتلة مدنية وظيفية تكرّس السلطة.

وهنا، يظهر تعريف مهمّ وجديد يقول إن العصبية هي "قوة الدعم أو التأييد الفعلية أو الكامنة التي تحملها جماعة مؤيدة لسلالة حاكمة أو دولة"[(42)]، ما يحيلنا على مرحلة تسلّم الأسد السلطة، إذ غالبًا ما تُحال الطائفية إلى نظامه -وإن نشط في تفعيلها- من دون الاعتراف بوجودها، كرافعة للتعبير عن مصلحة سياسية لنخبها ورموزها المتعصبة. ولعل هذا الأمر يحيل على التساؤل حول مرحلة لم تنجز فيها مؤسسات الدولة الوطنية وثقافتها بالمفهوم الحديث، بشأن إمكان قدرة الطائفة، المسكونة بذهنية الأقلية والعصبية والمظلومية، على أن تنجز دولةً ومجتمعًا عضويًا يكون فيه الحكم مؤسسيًا (سلطة العقل) بالمفهوم الخلدوني، بدلًا من الملك البدائي (شرعنة السلطة بالقوة).

لقد كتب ميشيل سورا عن تقدّم الطائفة كقوة بداوة أو قوة عصبية، لتأمين حكم الأسد، مستعيرًا بذلك مفهوم "النوموس"، أي القوة القادمة من عصبية الريف -البداوة بالمفهوم الخلدوني- لتسيطر على المدينة والدولة، وتشكيل طبقتها المسيطرة، على الرغم من احتوائها الصوري على أبناء بيئات اجتماعية مغايرة. فالمدينة رمزت تاريخيًا للحضارة، "بصفتها نتاج مجتمع عضوي لا تتوافق مع الحمية العصبية التي وحدها تمنح السلطة [...] ومن ثم فالمدينة واقعة تحت سلطة الجماعة والعصبية. ففي مقابل أمنها وازدهارها، تدفع إتاوة للمحاربين البدو، وهم من يطلق

(42) ليون غولد سميث، **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، ترجمة عامر شيخوني (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص67.

عليهم اسم النوموس"[43]. ويثير هذا التحليل اعتقادًا بعجز الطائفة عن بناء الدولة، من خلال الذهنية والضبط الذي تمارسه على نخبها، أو سعي نخبها للسلطة وتكريسها عبر استثمار العصبية الطائفية، وتحويلها إلى ما يشبه المارونية السياسية في لبنان، وفق ما تداوله سوريون بنسخة محلية لتوصيف تأطير الطائفة، وهو مفهوم "العلوية السياسية".

لا يمكن بطبيعة الحال الاعتقاد بعطالة جوهرانية في الجماعة الطائفية عن الاندماج، بل بإمكان السياسة ضمنها أن تستولد مفاهيم النفوذ والغلبة السابقة على الدولة، وتعيد تكريسها كمصلحة لسلطةٍ ذات توجه طائفي، ما يتقاطع مع ما ذهب إليه مصطفى حجازي، في أن العصبيات لا يمكنها الخروج من ذهنية الجماعة إلى ثقافة الدولة، فـ "العصبيات يمكنها بناء سلطات، ولكنها لا تبني وطنًا يتجاوزها، ذلك أن مفهومها للمجال الحيوي لا يعدو عن كونه مناطق نفوذ وصراعًا على الموارد والنفوذ [...] تبحث هذه العصبيات عن حلفاء أو حماة خارجيين في حربها مع سواها في الداخل"[44].

وفي هذا السياق، يطرح ليون غولد سميث منظورًا مكملًا لنظرية ابن خلدون، في تفسير بقاء النظام السوري: إن الخوف هو ما جعل الطائفة تسهم في تثبيت الأسد وسلطته عبر عصبية الخوف. ويسرد رسالة العلويين إلى فرنسا: "إن العلويين يرفضون الانضمام إلى سورية المسلمة، لأن الدين الرسمي للدولة في سورية هو الإسلام"[45]. ويبدو هذا الخوف مبررًا أو قابلًا للإقناع في صفوف حَمَلة هذا التفكير النمطي لدى الجماعة والتنميط المقابل لها، غير أن ما يدحض التنميط المقابل هو الاشتراك بثورات التحرير، ولا يحمله جزء من أبناء الطائفة في عهد الدولة الحديثة، ودليل ذلك موقف مثقفين من الطائفة بقوا تحت سطوة النظام وعارضوه سرًّا، ثم أيدوا السلطة الجديدة، واشتغلوا ضد التحشيد الطائفي، كما دأب نفرٌ من ناشطي الحراك الوطني لأبناء السويداء قبل سقوط النظام، من الذين اكتشفوا استغلال الهجري لحراك ساحة الكرامة، وخططوا للتغيير بما يضمن الشراكة الوطنية[46]. ومن ثم، تطورت مقاربة عصبية الطائفة في عهد الأسد، بناءً على مفهوم النوموس الذي شكلت الدعوة القومية لحزب البعث إطارًا يضمن انخراط الأكثرية فيه، وضمان استرخائها كأكثرية، واستيعابها لتقدّم شخصيات أقلوية، وصولًا إلى اعتماد النظام على شبيبة الثورة وغيرها من منظمات الحزب وعسكرته، لتحويلهم إلى ما سميّناه نظامًا اجتماعيًا، كميدان يُسيّس وفقًا لنسق سلطة تقوده نواة طائفية.

لقد كرّس التأطير الذي اتبعه نظام الأسد فاعلين اجتماعيين يتّسقون مع سلطته، وقد أدّوا دور الوسيط بين السلطة ومجتمع الطائفة، لاستيلاد كل ما من شأنه شدّ عصبها، منعًا لأي تغيير في موازين القوى ضمنها وما من شأنه ألّا يحفظ مركزية قوة الطائفة تجاه مجتمع الدولة والأكثرية، حتى أن ناشطين ممن عارضوا الأسد كانوا مؤمنين بضرورة أن يحدث التغيير ضمن الطائفة، خوفًا من خسران مكتسباتها، وسعوا إلى إحباط أي قوى سياسية بديلة[47]. إن الثورة السورية أحدثت انشقاقًا شاقوليًا للموقف من النظام في البنية الاجتماعية ذات العصبية الأكثر صلابة ظاهريا (القبيلة)، وشمل الانشقاق الأسرة والبيت في المجتمع السوري، لكن الانشقاق في الطائفة كان نخبويًا غير ذي أهمية كبيرة، ولم تنجز الأقلية عمومًا ثورتها المواكبة لثورة الشعب السوري، إذ بدت قدرة الناشطين المؤيدين للثورة ضعيفة، وفقًا لما شهدته الساحة السورية حديثًا، ما يُثبت صعوبة التعويل على قدرتهم على الانعتاق من ضبط الجماعة وهويتها، أو قدرتهم على السير بها لتفكيك هذه العصبية ومسارات تكريسها، ويستدعي

(43) سورا، المرجع ذاته، ص38.

(44) مصطفى حجازي، **العصبيات و آفاتها: هدر الأوطان واستلاب الإنسان** (الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، 2019)، ص14-13.

(45) وورن، المرجع نفسه، ص54.

(46) أدرك قسم من ثوار السويداء التفاف الهجري على حراك ساحة الكرامة، فخططوا لحراك من مكان آخر، ولكن سقوط النظام داهمهم، وكان للباحث دور في التواصل بين ناشطي الحراك.

(47) فان دام، مرجع سابق، ص 92

اشتغالهم في بيئاتهم المحلية ضمن برامج مدعومة من الدولة للارتقاء بها.

## خامسًا. خاتمة

مارست الجماعة الطائفية تحكّمًا غير مباشر على أفرادها، عبر آليات متعددة ومجالات مختلفة، كالدين والثقافة والهوية، فتحوّلت إلى هوية آمرة تهدف إلى تجنيد المجتمع الأهلي، بمدنيّيه ومثقفيه ونخبه التقليدية الناجزة أو الصاعدة من مثقفين ونشطاء، وإلى تخوين من يخرج عنها. وبقيت عناصر تكريس العصبية، من ثقافة وهوية ودين وسردية، بصورة بنيات معرفية متخيلة كامنة قابلة للاشتغال عليها تبعًا لتحولات الاستثمار التي تتعرض لها أي جماعة، وكان الفاعل الاجتماعي أداةً وحاملًا لها. تمثل دراسة هذا الموضوع سبيلًا لحل معضلة التنوع في مواقف الطائفة، ما بين مواقف وطنية وأخرى ما دون الدولة، مع إمكان غياب العامل الخارجي، وبقاء الفاعل كأداة، أو بقاء البنى السردية الثاوية في ذاكرة الجماعة، ويمكن استيلادها من فاعل ما، قبالة دور آخر للفاعل الاجتماعي يظهر بتوجه وطني، فمشروع الدولة الوطنية والثورات ضد المستعمر لاقى مشاركة وازنة أيضًا. من ثم، فإن الطائفة تضمّ كلا النمطين من الفاعلين، وظهرت المحصّلة تبعًا للوزن الاعتباري وقوة النزوع والاستثمار بين طرفي المعادلة، في مواقف ونتائج سياسية، ومن خلال ما قدّمه كل من القطبين: الخارجي المشتغل على مصلحة بأدوات ووسائل، والداخلي (الوطني نظريًا) بأدوات ووسائل قد تكون قاصرة بذاتها أو ضعيفة أمام أدوات الفاعل الخارجي.

ثم كانت النتيجة مرتبطة بمستوى الدعم، مقترنًا بالظروف الموضوعية التي يمكن أن ترجح طرفًا على آخر، مع ضرورة الأخذ بالحسبان أن الدراسات التي تتناول الطائفة تغفل بعدًا اجتماعيًا مهمًا، هو فئة العامّة التي تتبع النخبة، أيًّا كان توجهها، ومحافظتها على ذخيرة تعايش أهلي مع جوارها، وتمثل رصيدًا لأي عمل دولتي. وبناء على ذلك، لا يمكن القبول بما يسوّق عن الطائفة بكليتها أنها بنية ضد المحيط عمومًا، مثلما لا يمكن القبول بمقولة تسوقها الطائفة، بأنها مندمجة بالمعنى الحقيقي، مع استمرار تصديرها لنفسها كوسيط بين الفرد والدولة.

إن العلاقة الجدلية بين العصبية والسياسة تتحكم في الجماعات، وتسهم في تحويل الرابط المقدّس إلى إطار سياسي وأيديولوجي يبني حدودًا ضمن الدولة ويعبر حدودها كذلك. وقد وجدنا أن الثقافة الخاصة بالجماعة لا يمكن أن تؤمن اندماجًا لأفرادها، ما دامت تستولد سردياتها الخاصة والمفارقة. وإن تنوّع العادات والتقاليد واختلافها بين الجماعات لا يُمثل خطرًا على الدولة ومسيرة الاندماج، ولا سيما أنها سائدة بين القبائل والمجتمعات المدينية والريفية وفي مختلف الدول، كما أن اختلاف المذاهب والأديان لم يمثّل تاريخيًا معضلة في قبولها الاجتماعي والدولتي في المشرق. ويحيل هذا الاستنتاج إلى أن تمظهرات السياسة في إطار ديني وهوياتي، لدى جزء من الجماعة الطائفية، يطرحها كإطار سياسي، ويقدّم نفسه كوسيط بين الفرد والدولة، ما يمثّل المعضلة.

وإن الخوف -على الرغم من وجوده تاريخيًا في صراع الجماعات، ومن غيابه عن الجماعات نفسها ذات العصبية في مفاصل مهمة من العمل الوطني السوري- هو أمر خاضع لمحاولة استدعاء مصطنعة ومتوارثة، لضمان التحشيد تجاه الآخر لهدف سياسي. ويدلّ على ذلك غيابه عن أقليات أخرى في المشهد السوري، وهو ناجم عن الشعور بالقوة عبر العصبية ومدفوع بإمكان تحقيق سلطة محلية وحصّة من سلطة الدولة، ويؤكد ذلك أن ما شهدناه في الحدث السوري من تحشيد كان لدى الأقليات القوية العصبية، وليس لدى المندمجة ضعيفة العصبة الطائفية، كالإسماعيلية والمرشدية.

ولذلك، ظهرت أهمية الجماعة الإسماعيلية كعيّنةٍ يظهر فيها الأثر الإيجابي المتعلق بالثقافة ودور المثقف والاندماج، مع ضرورة التذكير بحضور مؤثّر آخر مهمّ، وهو غياب المجال الجغرافي الخاص بالجماعة، إذ تناوب عاملا الثقافة والانتشار الديموغرافي على رقعة جغرافية التأثير في الجماعة.

ودرءًا للتأطير الجمعي، لا بدّ من إجراء مقاربة موضوعية لتنابذ المواقف ضمنها، عبر الاقتراب من الموقف الذي نشهده من شريحة، من المثقفين الدروز والعلويين، التي مثّلت الطرحَ الوطني الخارج من إطار التفكير الطائفي وذهنية الجماعة، فتلقّت الإدانة والإساءة من مثقفين وناشطين آخرين. ويحيلنا هذا إلى محاولة التقرّب من المواقف التي كانت ضحية ذاك التجنيد والقسر، بوصفها خارجة عن إطار العصبية الطائفية، وتستحق توثيق وجودها ودعمه، والاستفادة منه لتفكيك الآليات التي حللتها دراستنا. يدخل هنا عاملان مهمان، وأولهما يمكن اشتقاقه من مفهومَي المجال التواصلي والشبكة، بتأويل مبسّط ضمن عالم الجماعة، وهو إحساس المثقف بأن رصيده الاجتماعي هو الجماعة، وليس المجتمع السوري ككل، وهذا أمرٌ يجب تصويبه والاشتغال عليه، لأنه يفتح آفاق الشراكة على فاعلين جدد.

العامل الثاني هو دخول افتراق مهمّ وجديد يبدو معطِّلًا -ما لم يتم استيعابه- وهو الموقف الأيديولوجي من وجود قيادة إسلامية في السلطة، على الرغم من ضمّها شخصيات وفعاليات من خارج الطوائف (خارج نطاق بحثنا)، إذ ركّز الناشط على معارضة السلطة، فاندفع للبحث عمن يتفق معه في مواقف محقّة في نقد السلطة الجديدة، فتورّط في نشاط شعبوي، عبر بحثه -في غمرة ترهل الأحزاب- عن تأييد شعبي وقع في محاباته والانجرار خلفه، وتراجع إلى قواعد الجماعة البسيطة، وأصبح في نسق يقع خلفه بخطوات، أي نسق التوجه الطائفي ضد الإسلام العام المُشتَغل عليه ضمن فاعلي الجماعة والمشيخة الدينية الخاصة بالجماعة. ومن ثم تماهى أو توازى الموقف الأيديولوجي العلماني أو اليساري المتشنج من الإسلام، مع الموقف الديني الطائفي، وصارا حزمة واحدة، وهي الخطوة التي جعلته يُستغرق فيها وموقفها وتحشيدها، ويتداول مقولاتها، وأصبح متأثرًا بكتلتها وبات رهن تصوّرها عنه، بدلًا من تصوره الشخصي لذاته، فخسر استقلاليته.

الخلاص من هذه الحال يعتمد على اشتراط عدم تورط الشخص في فكرة أنه نخبة الجماعة وممثلها، فيقع في خطأ خفض مطالبه السياسية إلى مستوى مطالبها، بما هي جماعة، إذ عليه الارتقاء برؤيته حول ذاته، بوصفه نخبة اجتماعية تنشد دولة المواطنة والشراكة الوطنية. لعل ذلك يطرح بعدًا معياريًا حول ضرورة عدم الانخراط في التحشيد، بشرط أن يكون المجتمع -الأكثرية- وعاءً مضادًا للتحشيد المقابل، وصوتًا للمظلومين، أيًّا كان انتماؤهم. في المقابل، ظهرت أصواتٌ لا ينكر أثرها، وهي مؤيدة السلطة الجديدة (العربية المسلمة السنية)، من قبل المثقف العلوي والإسماعيلي والمسيحي، وتؤيد مرحلة البناء، لا كسلطة يطلب منها الشراكة مع المختلف معها أيديولوجيًا، بالتوازي مع إدانة جزء من مجتمع الأكثرية للجرائم التي حصلت بحق الأبرياء من الأقليات في غمرة التحشيد المضاد. وبناء على ذلك، لا يمكن اختزال الطائفة في كونها بنية منغلقة أو معادية لمحيطها، كما لا يصحّ التسليم بادعاءات الاندماج الكامل، في ظل استمرار نزوع هوياتي يستند إلى سرديات المظلومية التاريخية. فقد بقيت هذه السرديات، بعد زوال القوى التي أسهمت في إنتاجها، كامنةً في الذاكرة الجمعية وقابلة لإعادة الاستدعاء، وتتكفل بعض النخب والفاعلين الاجتماعيين بإعادة إنتاجها وتوظيفها في سياقات الصراع والتحشيد.

لا بد من تحويل الهوية والثقافة والذاكرة الجمعية إلى أنماط مرنة، عبر الثقافة الرصينة التي

تعتمد الحقيقة التاريخية لا الذاكرة الجمعية وشطبها، وتظهير المشترك الوطني العام، ودمج الهويات الجزئية في أطر الثقافة الوطنية والهوية الجامعة، ودعوة المثقفين من أبناء الأقليات لتفكيك سرديات جماعاتهم، ودعمهم من المجتمع والدولة لرفض كل التحشيدات الشعبوية المضادة. وبما أن الثورة فعل جذري هدفه بناء مجتمع أفضل، وهي واردة في نصوص قومية ودينية وليبرالية وماركسية، فإن السؤال المفترض: (لماذا لم تثر الأقليات؟) لا بد من أن يبقى ماثلًا أمام نخبها، بعيدًا عن التبرير والتسويف، للوصول إلى الاعتراف بالعصبية الواجب تفكيكها، بالتوازي مع زرع روح المواطنة وبناء الدولة على أسس الدولة الوطنية الحديثة ومؤسساتها، وفصل السلطات، مع ضرورة تبني السلطة الحاكمة برامج ثقافية واجتماعية وسياسية، وتثقيل دور المثقف الخارج من محدّدات العصبية الطائفية، والاهتمام بتحقيق ثورته في بيئته المحلية قبل المجال العام.

## المراجع

### العربية

ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**، تحقيق خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار. بيروت: دار الفكر، 2001.

ابن كثير. **البداية والنهاية**، ج12. بيروت: منشورات دار المعارف، 1991.

أفاية، محمد نور الدين. **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه**. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

أندرسون، بندكت. **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

بشارة، عزمي. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

بلقزيز، عبد الإله وآخرون. **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

الجابري، محمد عابد. **ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط6. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

حجازي، مصطفى. **العصبيات وآفاتها: هدر الأوطان واستلاب الإنسان**. الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، 2019.

الدبس، مضر رياض. **عقل الجهالة وجهل العقلاء- في المقدس والثقافة وإشكالية العلاقة بينهما: المجتمع الدرزي نموذجًا**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2014.

سورا، ميشيل. **سورية: الدولة المتوحشة**. ترجمة أمل سارة ومارك بيالو. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

شيبلر، بيرجيت. **انتفاضات جبل الدروز- حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال -1850 1949**. بيروت: دار النهار، 2003.

الغزالي، أبو حامد. **ميزان العمل**، تقديم وتحقيق سليمان دنيا. القاهرة: دار المعارف، 1964.

غليون، برهان. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

---------- **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999.

غولدسميث، ليون ت. **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، ترجمة عامر شيخوني. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

فان دام، نيقولاس. **الصراع على السلطة في سوريا**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

مجموعة مؤلفين. **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**. بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات 2017.

النمر (كابلان)، محمد نور. **التكايا والسرايا: عن علاقة المتصوّفة بالسلطة عند الترك**. أنقرة: دار إلهيات، 2025.

هالبواش، موريس. **الذاكرة الجمعية**، ترجمة نسرين الزهر. بيروت: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2016.

ونتر، ستيفان. **تاريخ العلويين: من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**، ترجمة نذير أتاسي ونذير وطفة. إسطنبول: دار ميسلون للطباعة والنشر، 2018.

## الأجنبية

Brown, Stephen and Ophir Sefiha (eds.). ***Routledge Handbook on Deviance***. New York: Routledge, 2018.

إياد كلّاس[1] | Iyad Kallas

# غرف الصدى الرقمية وبناء الهوية الوطنية السورية
# تحليل سردي وكمي لخطاب التحيزات الهوياتية في الفضاءات الرقمية

# Digital Echo Chambers and the Construction of Syrian National Identity
# A Narrative and Quantitative Analysis of Identity Bias Discourse in Digital Spaces

**ملخص**

يحلل البحث كيفية إعادة المنصّات الرقمية والخوارزميات تشكيل تمثلات الهوية الوطنية السورية والهويات الفرعية، من داخل الفضاءات الرقمية شديدة الاستقطاب، بالاستناد إلى تحليل كمّي ونوعيّ لنحو 200 ألف منشور وتعليق، إذ تظهر النتائج أن المناقشات المرتبطة بالهوية لا تُبنى أساسًا عبر تعريفات نظرية مباشرة، بل عبر أساليب الخطاب والتسميات وعناقيد السرديات والقوالب الجاهزة، والتفاعل الإشاري وأنماط التضخيم الشبكي، وهي تتأثر بالترشيح الفقاعي وغرف الصدى. تبيّن المعطيات أن الخطاب الهوياتي يتوزع أساسًا بين ضمير الجماعة والحديث عن الآخر، أكثر من تمحوره حول الذات الفردية، ما يعكس هيمنة منطق التحيزات على منطق الحوار. وتظهر معسكرات الولاء والمعارضة بوصفها البنية الأقوى في الخطاب، إذ تمثل 58.3 بالمئة من المناقشات الهوياتية، متقدّمة على ثنائية المهجر والداخل 13.1 بالمئة، والانتماء العرقي والعشائري 12.2 بالمئة، والديني والطائفي 6.1 بالمئة. وتشير النتائج أيضًا إلى حضور قوي لفاعلي غرف الصدى وسلوكياتهم، مع ارتفاع ملحوظ في الحسابات ذات السمات الإشكالية، ووجود موجات تضخيم منسّقة حول موضوعات الصراع والانتهاكات والضحايا. وتؤكد أن 38.7 بالمئة من الحسابات أظهرت سلوكيات إشكالية مرتبطة بفاعلي غرف الصدى، مع 4.4 بالمئة حسابات عالية الخطر، و7.3 بالمئة متوسطة الخطر، و11.3 بالمئة من المستخدمين الذين أظهروا سلوكًا شبيهًا بالكريرات أو المشاكسين، ضمن كامل عينة التحليل. توحي الدراسة بأن الهويّة السورية قد تتجّه مستقبلًا نحو "تعدّد متوازٍ" أكثر من التوجّه نحو اندماج وطني جامع. ومع ذلك، تظهر مؤشرات محدودة على إمكان تطوّر بعض المناقشات نحو فهم أكثر تعقيدًا لمسائل مثل الفدرالية والمسؤولية الفردية، وتعريف الأكثرية والأقلية. ويظلّ بناء هوية وطنية سورية جامعة ممكنًا، لكن ذلك يتطلب تمثيلًا فعليًا، ومواطنة دستورية، وإدارة واعية للتنوع داخل المجالين الرقمي والعام.

**كلمات مفتاحية**

سورية، هوية وطنية، غرف صدى رقمية، فضاءات رقمية، تحيزات هوياتية

(1) استشاري بناء السلام وحل النزاعات، بالابتكار الرقمي، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصةً. مبتكر منصة MAC-CRV لمكافحة التطرف العنيف. contact@ikallas.com

## Abstract

This study examines how digital platforms and algorithms are reshaping representations of Syrian national identity and subnational identities within highly polarized digital spaces. Drawing on a quantitative and qualitative analysis of approximately 200.000 social media posts and comments, the findings show that identity-related discussions are not primarily constructed through direct theoretical definitions, but rather through discursive styles, labels, narrative clusters, ready-made templates, signal-based interaction, and patterns of networked amplification, all of which are further shaped by filter bubbles and echo chambers. The data indicate that identity discourse is structured primarily around collective we-ness and talk about the "other," more than around the individual self, reflecting the dominance of alignment logic over dialogic exchange. Loyalty and opposition camps emerge as the strongest organizing structure in the discourse, accounting for 58.3 % of identity-related discussions, followed by the dynamic of the Syrian diaspora versus Syrian-based residents at 13.1%, ethnic and tribal affiliation at 12.2 %, and religious and sectarian affiliation at 6.1%. The findings also point to a strong presence of echo chamber actors and their associated behaviors, with a notable prevalence of accounts displaying problematic traits, as well as coordinated amplification waves around topics related to conflict, violations, and victims. Overall, 38.7 % of accounts exhibited problematic behaviors associated with echo chamber actors, including 4.4 % high-risk accounts and 7.3 % medium-risk accounts, while 11.3 % of users across the full analytical sample displayed bot-like or troll-like behavior. More broadly, the study suggests that Syrian identity may be moving toward a form of "parallel plurality" rather than toward an inclusive national integration. At the same time, limited indicators point to the possibility that some discussions are evolving toward more complex understandings of issues such as federalism, individual responsibility, and the definitions of majority and minority. The construction of an inclusive Syrian national identity remains possible, but it requires meaningful representation, constitutional citizenship, and a conscious management of diversity across both the digital and public spheres.

**Keywords**

Syria, national identity, digital echo chambers, digital spaces, discourse, identities, Biases

## أولًا. مقدمة

### الهوية السوريّة بين الحيّزين الرقمي والواقعي

تُعدّ الهويّة السورية بنيةَ انتماءٍ وطنية، ثقافية، سياسية اجتماعية مركّبةً ومتنازعًا عليها. وقد تشكّلت تاريخيًا بين مشروع الدولة الحديثة وتكوينات المجتمع المحلية، وما راكمته تحوّلات السلطة والصراع، ولا سيما في المرحلة الحالية التالية لسقوط نظام الأسد، ما أضعف رسوخ "هوية وطنية جامعة"، بالمقارنة مع سياقات أكثر استقرارًا[2]. في الفضاءات الافتراضية السورية، لا تمثّل الهوية المفصح عنها رقميًا، بالضرورة، انعكاسًا مباشرًا للواقع الاجتماعي، لأنها قد تتكون من رموز ودلالات وممارسات تعريف ذاتي لا تتطابق مع "الهوية الواقعية" للفرد أو الجماعة، وقد تتأثر بمنطق التداول الشبكي والتفاعل السريع[3]. يضاف إلى ذلك أن "الفقاعات الترشيحية"[4] الناتجة عن التخصيص الخوارزمي تُعَزز إعادة إنتاج التفضيلات والتحيزات وتقييد التعرّض للاختلاف، ما يخلق تمثلات رقمية غير متوازنة عن المجتمع.

في كثير من السياقات الدولية، تميل الهوية الرقمية إلى أن تكون امتدادًا لمجال عام واقعي قائم ومؤسسات وسيطة مستقرة، فتبدو أقرب إلى مرآة جزئية للواقع. أما في سورية، فتظهر خصوصية بنيوية خلال نحو خمسة عشر عامًا: التحوّل القسري بفعل الحرب والتهجير وتحجيم دور المجال العام، ما جعل المنصات الرقمية "ساحة أساسية"، لإنتاج المعنى السياسي والاجتماعي وحفظ الذاكرة، حتى الأرشفة المجتمعية للمادة التوثيقية. وفي مرحلة ما بعد الأسد، يبدو أن تصوّر الهوية الوطنية يعاد بناؤه على مستويين: جماعي وفردي، ضمن مناقشات إعادة الدولة، في حين تستمرّ الهوية الرقمية في كثير من أنماطها السابقة (قوالب، تحيزات، تفاعل إشاري)، بسبب قصور ذاتي للشبكات والخوارزميات. ولذلك، لا تُدرس هذه المقاربة "الهوية الرقمية السورية" ككيان مستقل، بل تدرس عملية تشكيل الهوية السورية، وكيفية تجلها في الفضاءات الرقمية بوصفها نافذة على ديناميات الانتماء والذاكرة والاستقطاب.

### أبعاد الدراسة في السياق السوري

تعمل خوارزميات المنصّات على تضخيم المحتوى العالي التفاعل، وغالبًا ما يكون ذلك المحتوى عاطفيًا واستفزازيًا، ما يدفع المستخدمين إلى المساهمة المباشرة في تشكيل غرف صدى وفقاعات ترشيح. هذه الدينامية تعزل المستخدمين عن روايات السلام البديلة، وتغذي الاستقطاب والانقسام الهوياتي، وتُضعف المجال العام المشترك، وتُحوّل الخلاف السياسي إلى عداء شعوري. وهكذا، تسهم عوامل كثيرة في دفع الجماهير إلى تفضيل الإثارة على الدقة، خصوصًا في المجتمعات الرقمية حديثة النشأة، كما هي الحال في سورية.

من جهة ثانية، يبرز الأرشيف الرقمي بوصفه أداة مقاومة للمحو وحفظ للذاكرة. وتمثّل العديد من المبادرات السوريّة قدرة التوثيق الجماعي على صون شهادات حقوق الإنسان، وإنتاج أدلة قابلة للاستخدام في العدالة الانتقالية، بما يحمي السرديات الفردية والجماعية من الإزالة أو التلاعب. وفي مناطق النزاع، تصبح سياسات الإشراف على المحتوى عاملًا حاسمًا: قد يؤدي الحذف الآلي أو التطبيق الصارم للسياسات إلى "محو الذاكرة" وإضعاف التوثيق، في حين يؤدي

(2) بدر الدين عرودكي، "الهوية الوطنية السورية بين الإشكالية والالتباس"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، (2020/11/02) شوهد في (2026/03/20): https://2u.pw/5ZVy84

(3)كلثوم بيبيمون، "السياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، (2016/03/21) شوهد في (2026/03/20): https://2u.pw/4rrbjU

(4) حالة الانعزال ضمن فضاء معلوماتي يتم اختياره من الخوارزميات، بحسب الانحيازيات التفضيلية للمستخدم، وفق إيلي باريزر:

Eli Pariser, ***The Filter Bubble: What the Internet is Hiding from You*** (New York: Penguin Press, 2011), pp.47,109 -113.

التراخي في تطبيق القواعد في بعض المجتمعات الرقمية (مثل مجموعات وصفحات الفيسبوك) إلى انتشار الأخبار الكاذبة، وخطاب الكراهية والمحتوى الهدّام.

على الرغم من خصوصية الوضع السوري، فإنه ليس بعيدًا عن الواقع الرقمي العالمي، ولا سيما ما يتعلق بالانتقال المتزايد نحو تطبيقات مراسلة أقل رقابة، وتصاعد "القبلية الرقمية"، إذ يعاد إنتاج الصراع رقميًا، حتى خارج الحدود السوريّة بعد سقوط نظام الأسد، بالترابط مع أحداث عالمية، ويسهم ذلك في تفاقم الأثر، بسبب الفراغ المعلوماتي وانهيار منظومات ضبط الرواية الرسمية، ويفتح المجالَ أمام حملات تضليل تعتمد على "تسليح الذاكرة"، عبر إعادة تدوير مواد قديمة وتقديمها كأحداث آنية، بغية إشعال العنف أو التأثير في السرديات المؤثرة في تشكّل الهويات.

### إطار تحليلي وأهداف وأسئلة رئيسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تجليات الهوية السورية في الفضاءات الرقمية، من خلال مقاربةٍ تجمع بين التحليل الكمي والنوعي للخطاب، ودراسة السرديات، وفهم آليات الانتشار والاستقطاب، ورصد المشاعر والتموضعات داخل المناقشات العامة. لا تفترض الدراسة أن الفضاء الرقمي يعكس الواقع مباشرة، بل تعدّه ساحةً يعاد فيها بناء الانتماء وتضخيم بعض أشكال التحيز وإعادة تعريف العلاقة بين الذات والجماعة والآخر. أما الأبعاد الرئيسة للتحليل، فهي:

- البعد الخطابي واللغوي: الضمائر، والتسميات، والمفردات، وصيغ تعريف الذات والآخر.
- البعد السردي والدلالي: الموضوعات والسرديات المرتبطة بالشرعية، والمظلومية، والسلطة، والهوية.
- البعد التفاعلي والمنصاتي: القوالب، والتفاعل الإشاري، والتضخيم، وغرف الصدى.
- البعد السلوكي والشبكي: أدوار الفاعلين المؤثرين، والحسابات الإشكالية، والعلاقات الشبكية.
- البعد السياسي الاجتماعي: علاقة الهويات الفرعية بالهوية الوطنية، والمواطنة، والتمثيل، وإدارة التنوع.

والأسئلة الرئيسة هي: كيف تتجلى الهوية السورية والهويات الفرعية رقميًا عبر اللغة والسرد؟ وما السرديات الأكثر حضورًا وتأثيرًا في المناقشات الهوياتية؟ وكيف تسهم غرف الصدى وآليات التضخيم في تعميق الاستقطاب؟ وما دور الفاعلين الرقميين والحسابات الإشكالية في توجيه الخطاب؟ وهل يفتح الفضاء الرقمي المجالَ لبناء هوية وطنية جامعة، أم يعيد إنتاج تعدّد متوازٍ من الهويات المتنافسة؟

من خلال الإطار المشار إليه أعلاه، تعتمد الدراسة على أدوات التكنولوجيا بهدف التحليل، مع الابتعاد قدر الإمكان عن الانحيازات المعرفية والحكم القيمي على السرديات المعنية بالتحليل، إذ تتم عملية تحليل البيانات من النواحي الإحصائية، واللغوية، والسلوكية، بحسبانها عاملًا اجتماعيًا-سياسيًا قادرًا على التغيير أو تكوين الرأي العام. تتمثل منهجية هذا العمل في ربط السرديات الهوياتية بغرف صداها وعوامل انتشارها، عبر تحليل البيانات الرقمية (الكمية والنوعية). تقدّم الدراسة مقترحات وتوصيات عملية بشأن دور الوعي المجتمعي التكنولوجي لكيفية تشكّل التحيزات السياسواجتماعية، خاصةً في حالة مجتمعات ما بعد الحرب.

## ثانيًا. إطار نظري ومفاهيمي

### هوية الإنترنت (Internet Identity, IID)

تُعدّ هوية الإنترنت هوية اجتماعية شبكية تتشكل من العرض الذاتي، واللغة، والعلاقات، والتفاعل، والصور، والانتماءات المعلنة أو المستنتجة رقميًا. وهي ليست مجرد ملف شخصي، بل بنية متغيرة يعاد تشكيلها داخل الفضاء الشبكي. وترتبط هذه الهوية بالتقاطعية اجتماعيًا، لأن الفرد لا يدخل المنصّة ببعد واحد، بل بحزمة مواقع متداخلة، مثل الدين، والإثنية، والمكان، والطبقة، والجيل، والوضع السياسي أو اللجوئي.

### سياسات الهوية (Identity Politics)

تشير سياسات الهوية إلى أشكال الفعل السياسي التي تنطلق من خبرات جماعية مشتركة في الظلم أو التهميش أو المطالبة بالاعتراف. وفي البيئات الرقمية المستقطبة، قد تتحول سياسات الهوية إلى آليةٍ لإغلاق الجماعة على نفسها، وربط السياسة بالانتماء الثابت. ويرتبط ذلك بمفاهيم مثل كبش الفداء (scape-goating)، أي تحميل جماعة بعينها مسؤولية الأزمات، والجهل التعددي (pluralistic ignorance)، حين يظنّ الأفراد أن الموقف المتطرف هو السائد بسبب الضجيج الرقمي، والاستقطاب العاطفي (affective polariza-tion)، إذ يصبح الخلاف محكومًا بكراهية الآخر، لا بالاختلاف معه فحسب.

### الكريرات (Bots) والمشاكسون (Trolls)

الكريرات هي حسابات آلية أو شبه آلية تضخّم الرسائل والتفاعل والوسوم، والمشاكسون هم فاعلون بشريون يستخدمون الاستفزاز والتشويش والسخرية والجرّ إلى ردود انفعالية. ويرتبط ذلك بفكرة الذوات المقسمة، أي أن المستخدم قد يتصرّف رقميًا، وكأن ذاته الشبكية منفصلةٌ عن ذاته الواقعية، إذ يضعف الإحساس بالمساءلة ويزيد الانفلات السلوكي.

### غرف الصدى (Echo Chambers)

غرف الصدى ليست فضاءات متجانسة فحسب، بل بيئات تُنزع فيها الثقة عن الأصوات الخارجية، ويعاد فيها تأكيد السرديات الداخلية. وهي ترتبط بآليات الفيروسية، وبالمجتمعات الدقيقة والثقافات الفرعية، وبالمهاجمات الجماعية المنسّقة (مثل brigading وfirestorms)، وبالتضخيم الخوارزمي للجدل والمحتوى العدائي. لهذا، فهي لا تعني مجرد نقص التعرّض للرأي الآخر، بل إعادة تنظيم الثقة والشرعية داخل فضاء مغلق نسبيًا. يرتبط بها أحيانًا مفهوم "الفقاعة الترشيحية"، وهي بيئة يتلقى فيها المستخدم محتوًى متوافقًا مع تفضيلاته السابقة، بفعل التخصيص.

### مراجعة أدبيات ونماذج نظرية ذات صلة

معظم الأدبيات العربية حول الهوية في سورية تشتغل في مستوى التاريخ السياسي، وبناء الدولة والشرعية وتوترات "الهوية الوطنية" مع الانقسامات، ما ينتج تفسيرات معيارية أو تاريخية بشأن شروط تشكّل الهوية وتصدعاتها. وتضيف بعض التحليلات المؤسسية بعدًا راهنًا يتعلق بتحديات بناء الدولة وإعادة تعريف العقد الاجتماعي في المرحلة الانتقالية. مقاربة البحث لا تستبدل هذه الأدبيات، بل تضيف طبقة قياس من الناحية الرقمية، فهي تدرس "تشكل الهوية السورية"، عبر آثار سردياتها اللغوية في الفضاءات الرقمية (قوالب تكرار، تحيزات، لغات ذاكرة، مؤشرات تخوين، تمجيد،

تفاعل إشاري)، ما يسمح بتحويل فرضيات تاريخية كبرى إلى مؤشرات قابلة للرصد داخل التداول اليومي، من دون الادعاء بأن الرقمي يساوي الواقع. هنا، تتقاطع المقاربة أيضًا مع الأدبيات العربية التي تؤكد أن الهوية الرقمية قد لا تطابق الهوية الواقعية، وأنها تتشكل ضمن شروط المجتمع الشبكي[5].

في العموم، يتقاطع تحليل المجال الرقمي السوري، بخصوص الهوية الوطنية، مع أربعة نماذج نظرية من أدبيات مرجعية مهمة: النموذج الأول هو كتاب "الجماعات المتخيلة"[6]، الذي يفسّر كيفية استمرار الإحساس بالانتماء الوطني، على الرغم من التشتت الهويّاتي، عبر رموز وخطابات مشتركة تعاد صياغتها رقميًا. والثاني هو منظور "المجتمعات العابرة للحدود"[7]، الذي يوضح أن أفراد الشتات (حتى في حالته الافتراضية وليس الجغرافية) يعيشون علاقات وهوية متعددة المستويات عبر أكثر من دولة وحالة، ما يجعل علاقة الانتماء إلى الوطن مرتبكة ومشوشة. والثالث هو نموذج "الصراع والسلام"، الذي يتيح قراءة الخطاب الرقمي بوصفه إعادة إنتاج للعنف الرمزي، أو مسارًا نحو سلام إيجابي قائم على العدالة، مع الاستفادة من التمييز بين السلام السلبي والإيجابي[8]. أما النموذج الرابع فهو "مجتمع الشبكات"[9]، الذي يفسّر تشكل السرديات والتعبئة عبر الشبكات الرقمية، ويساعد "فقاعة الترشيح"[10] في فهم أثر التخصيص الخوارزمي في تكوين غرف صدى تعمق الاستقطاب.

(5) بييمون، المرجع نفسه.

(6) Benedict Anderson, ***Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of*** (London and New York: Verso, 1983), pp.9-14.

(7)Steven Vertovec, ***Transnationalism*** (London: Routledge, 2009), pp.27-31.

(8)Johan Galtung, "Violence, Peace, and Peace Research", **Journal of Peace Research**, vol (6) no (3) (1969).

(9) Manuel Castells, ***The Rise of the Network Society*** (Oxford: Blakwell Pub, 2000), pp.358-359.

(10) Pariser, ibid. p.137.

وأخيرًا، يقدّم "أماكن الذاكرة"[11] بوصفها إطارًا لفهم الأرشفة التشاركية، كحامل لهوية وذاكرة جمعية حين تتراجع البيئات المادية للذاكرة، ما ينطبق على مبادرات التوثيق السورية.

## المنهجية البحثية

تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا متعدد الأدوات، وهو يدمج بين الرصد اللغوي والسلوكي للفضاءات الرقمية السورية، باستخدام أدوات تقنية للمسح والتحليل. والهدف الأساس من التحليل هو فهم التجليات والأسئلة المتعلقة بأبعاد الهويّة السورية في الفضاء الرقمي، وقد استُخدمت مجموعة من وسائل تبدأ من مراجعة الأدبيات والمصادر المتاحة، وتصل إلى تحليل كمّي وكيفي للمحتوى المنشور في وسائل التواصل الاجتماعي. وجُمعت البيانات من منصات مختارة، وحُللت باستخدام أدوات لغوية وإحصائية متخصصة، لرسم صورة أقرب ما تكون من الدقة حول الأنماط الخطابية والسلوكية التي تطرح أشكالًا متباينة من التعبير الهويّاتي.

واعتمدت الدراسة على منصّتين رئيستين، لكل منهما وظيفة مختلفة في بناء متن البحث؛ وقد استُخدمت منصة (فيسبوك) لرصد الخطاب الاجتماعي السياسي ومتعدد الأطراف المرتبط بأسئلة الهوية والانتماء، نظرًا إلى كثافة التفاعل فيه واتساع حضوره بين المستخدمين السوريين. واستُخدمت منصة (إكس) -تويتر سابقًا- لرصد خطاب أكثر بنيوية ومباشرة في التعبير عن المواقف، وأكثر ميلًا إلى السجال المفهومي والسياسي حول قضايا الهوية، والشرعية، والتمثيل، وأشكال الحكم. ولم تعتمد الدراسة منصات مثل (تلغرام) أو (تيكتوك) أو (إنستغرام)، ضمن العينة الأساسية، لصعوبة الوصول المنهجي إلى البيانات التي

(11)Pierre Nora (ed.), ***Les Lieux de mémoire: La République*** (Paris : Gallimard, 1997), pp. xvii-xix.

فيها، ولهيمنة المحتوى البصري عليها، وهما أمران يجعلان تلك المنصّات أقل ملاءمة لهذا النوع من التحليل النصي المركز.

### المراجعة الوثائقية والتحضير الأوّلي

بدأت الدراسة بمراجعة وثائقية للأدبيات المتاحة حول الهوية السورية، الهوية الرقمية والهوية الوطنية، والاستقطاب الرقمي، وغرف الصدى، ودور المنصات في إعادة تشكيل الانتماء. وهدفت هذه المرحلة إلى صقل الفهم النظري للموضوع، وتحديد الكلمات المفتاحية والثيمات والسرديات التي يفترض تتبعها داخل البيانات الرقمية. ولم تُستخدم مجموعات بيانات مفتوحة المصدر كمادة تحليلية مباشرة في هذه الدراسة، بسبب عدم توافر مجموعات مناسبة لهذا الموضوع تحديدًا، لكن استُفيد منها بصورة استئناسية للمساعدة في تحديد مفردات البحث ومؤشراته الأولية.

### جمع البيانات الرقمية

اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات جُمعت خصيصًا لهذا البحث، بين 01. كانون الأول/ ديسمبر 2025 و01. آذار/ مارس 2026، من منصّتين رئيستين:

**فيسبوك**: استُخدم لجمع المنشورات والتعليقات العامة المرتبطة بالخطاب الاجتماعي السياسي حول الهوية. وقد جُمعت بياناته باستخدام منصة Phoenix التابعة لـ How to Build Up، وهي أداة تتيح استخراج المحتوى العام من الصفحات المختارة وتنظيمه وتحضيره للتحليل، مع إمكانات مفيدة في التعامل مع النصوص العربية وتتبع أنماط التفاعل الخطابية.

**إكس** (تويتر سابقًا): استُخدم لرصد المناقشات الأكثر بنيوية ومفهومية، حول الهوية الوطنية والهويات الفرعية. وقد جُمعت بياناته وحُللت باستخدام منصة Comprehentia التابعة لـ The What If Organisation، وهي منصة تحليل نصي وشبكي تساعد في تتبع الكلمات المفتاحية، والعناقيد الموضوعية، وبعض مؤشرات التشابه والتنسيق بين المضامين المتداولة.

اختيرت مصادر البيانات على أساس أن تكون مساحات حوارية بين السوريين، وأن تضمّ جمهورًا فعّالًا ومتنوعًا نسبيًا، سياسيًّا واجتماعيًا، وأن تُستخدم في الوقت نفسه مصدرًا للمعلومات ومجالًا للتعبير عن الرأي. واعتمدت الدراسة على فرضية أن الخطاب نفسه هو المدخل الأساس لفهم السرديات المؤثرة في تعريف الهوية السورية وتداولها.

### تنظيف البيانات وترميزها

بعد الجمع، خضعت البيانات لعمليات تنظيف وتطبيع نصي، شملت إزالة التشويش، وتوحيد بعض الصيغ الكتابية، ومعالجة التكرار والرموز والامتدادات اللغوية، بما يسمح بتحليل أكثر اتساقًا للنصوص العربية. ثم رُمزت البيانات بصورة منهجية، استنادًا إلى محاور التحليل المعتمدة في البحث، مثل الضمائر، والتسميات الهوياتية، وأنماط التحيز، والعناقيد السردية، والسلوكيات التفاعلية، وأدوات التضخيم. وكان الهدف من ذلك الحدَّ من الانحياز التفسيري ورفع درجة الاتساق بين القراءات الكمية والنوعية.

### تحليل المحتوى والخطاب

اعتمد البحث على مزيج من التحليل الكمي والنوعي. فمن جهة، استُخدمت أدوات معالجة اللغة الطبيعية لرصد تكرار المفردات، والضمائر، والصيغ

الجمعية، والتسميات، وبعض مؤشرات المشاعر والانفعال. ومن جهة أخرى، استُخدم تحليل الخطاب والسرد لتحليل كيفية بناء الذات والجماعة والآخر، وكيفية تنقّل الكلمات من مستوى التسمية إلى مستوى الموضوعات، ثم إلى مستوى السرديات. واستُخدمت لذلك تقنيات تحليل المشاعر، ونمذجة الموضوعات، وتحليل الاتجاهات، لكن بعد تكييفها لتخدم سؤال الهوية الوطنية السورية وآليات إعادة تشكيلها رقميًا.

### تحليل الشبكات والاتجاهات

وُظفت أدوات التحليل البصري والشبكي لرصد اتجاهات الخطاب، والعلاقات بين الفاعلين المركزيين والشبكات المحيطة بهم، وموجات التفاعل المرتفعة، وبعض مؤشرات السلوك المنسق أو شبه المنسق. وفي بعض المسارات التحليلية، خاصة تلك المتعلقة بالعواصف التفاعلية أو أنماط التعليقات أو السلوكيات المتشابهة زمنيًا، جرى استخدام عينات فرعية من البيانات في حالات استثنائية، لأن الحجم الكلّي للبيانات كبير جدًا في بعض أنواع الفحص الدقيق. وقد استُخدمت هذه العيّنات عندما كان تحليل كامل القاعدة غير عملي منهجيًا، مع المحافظة على اتساق النتائج مع الاتجاهات العامة للعينة الكبرى.

### دراسات الحالة وتحليل السرديات

ركزت الدراسة على موجات مناقشة وسرديات بارزة خلال فترة الرصد نفسها، خاصة تلك المرتبطة بالهوية الوطنية، والتمثيل، والفدرالية، والشرعية، والانتهاكات، والضحايا، والانقسام بين الداخل والمهجر. وتتبعت السرديات التي غذّت الاستقطاب أو سعت إلى كبحه، سواء أكان عبر خطاب المظلومية، أم إعادة تعريف الأكثرية والأقلية، أم الدعوات إلى هوية سورية جامعة.

### توضيح منهجي رقمي

تعتمد هذه الدراسة مقاربة مختلطة متعددة الأدوات، ولا تقتصر على تحليل المضمون التقليدي بوصفه الأداة الوحيدة. وقد جرى التعامل مع متن البحث بوصفه قاعدة بيانات رقمية نصية، تتكون من نحو 200 ألف منشور وتعليق جُمعت من (فيسبوك) و(إكس) خلال الفترة المحددة للدراسة، ثم خضعت لسلسلة من الخطوات الإجرائية المتتابعة تقليديًا في حالة دراسة البيانات النصية، في سياقات علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع معرفيّ الاستخراج. وتضمنت العملية هذه الخطوات: تنظيف البيانات، والتطبيع النصي، والترميز، والتحليل الكمي، ثم التحليل النوعي التفسيري.

استخدمت الدراسة منصة Phoenix لاستخراج المحتوى العام من فيسبوك وتنظيمه، ومنصة Comprehentia لاستخراج بيانات إكس وتحليلها، بما في ذلك تتبع الكلمات المفتاحية، والعناقيد الموضوعية، والأنماط الزمنية، وبعض مؤشرات التشابه والتضخيم. وتعتمد المنصتان على أدوات تحليل معتمدة من المؤسسات الدولية العاملة في مجال بناء السلام. وتعتمد منهجيات المنصات على معالجة اللغة الطبيعية لرصد التكرارات. وقد استخدمتها الدراسة لرصد الضمائر، والتسميات، والتجاورات اللفظية، وأنماط التفاعل، مع توظيف تحليل الخطاب والسرديات لقراءة البنية الدلالية والتفسيرية للخطاب الهوياتي. واستخدمت الدراسة، في بعض المسارات التحليلية، عينات فرعية من المتن الكلي، وذلك عندما يكون الفحص اليدوي أو السلوكي الدقيق غير ممكن على كامل القاعدة.

### البيانات الخاضعة للتحليل

البيانات التي جمعتها وحللتها واستخدمتها الدراسة اعتمدت ثلاثة مصادر: المصدر الأول والأساس لبيانات البحث هو قاعدة البيانات الرئيسة التي جُمعت خصيصًا لهذه الدراسة، وفقًا للإجراءات الموضحة في قسم المنهجية. وتتكون قاعدة البيانات هذه من أكثر من 200 ألف منشور وتعليق، وقد جمعت كلها من منصتي فيسبوك وتويتر، وتمت عملية معالجتها على منصات تحليل بيانات مخصصة.

المصدر الثاني هو قوائم كلمات مفتاحية مستخرجة من سرديات بناء سلام وهويات جمعية، من تدريب مع مجموعة من أمناء الفضاءات الرقمية في سورية، في شباط/ فبراير 2026. أما المصدر الثالث، فهو مصادر بيانات أخرى مستخدمة في البحث المكتبي، مأخوذة من مراجع مفتوحة المصدر.

يشار هنا إلى أن المجتمع المدروس لا يتمثل في جميع السوريين رقميًا، بل في المحتوى العام المتصل بأسئلة الهوية السورية، على المنصتين محل الدراسة. ولذلك اعتمد البحث عيّنة قصدية تحليلية، من صفحات وحسابات ومساحات مناقشة عامة، اختيرت بناء على صلتها المباشرة بالموضوع، وكثافة التفاعل فيها، وتنوعها النسبي. وعليه، فإن الدراسة تقدّم تحليلًا رقميًا تفسيريًا منظمًا لفضاء تداولي ذي صلة عالية بسؤال البحث، لا مسحًا تمثيليًا إحصائيًا للمجتمع الرقمي السوري بأكمله.

### منهج اختيار نقاط مصادر البيانات بوصفه مرآة للسرديات

تعتمد الدراسة على رصد تحليلي لطبيعة الخطاب الرقمي، وكيفية تكونه وانتشاره ضمن منصات التواصل، وقد اختيرت مصادر البيانات بناءً على فرضية مفادها أن الخطاب هو البنية الأساس للفهم، ومنه تتشكل السرديات المؤثرة في الهوية. وبناءً على ذلك، مُسحت البيانات لفهم طبيعة التفاعل الخطابي ومضامينه وتحولاته، وذلك بعد مراجعة صفحات سورية ذات تأثير كبير (في فيسبوك)، وإجراء مسح شامل بحسب كلمات مفتاحية (عبر منصة إكس).

اختارت الدراسة نقاط مصادر بيانات مختلفة للمسح، بناءً على معايير رئيسة، وأهمها: أن تكون مساحات حوارية بين السوريين أنفسهم (صانعو محتوى ومشاركون في مناقشته)، أن تتمتع بجمهور فعّال ومتنوع، سياسيًا واجتماعيًا، أن يستخدمها متابعون، بوصفها مصدر معلومات ومكانًا لإبداء الرأي في الوقت نفسه. وعند مراجعة الطابع العام للصفحات المختارة، تبيّن أن السواد الأعظم منها يعود لصنّاع اتجاهات (trendsetters) ذوي توجهات سياسية واجتماعية متباينة بصورة كبيرة، مع الاعتماد على مركزية محور مساهمتهم في تشكيل سرديات مختلفة، في ما يتعلق بالأسئلة الجوهرية المؤثرة في تعريف الهوية السورية.

### المعايير الأخلاقية للاختيار

التزمت الدراسة بالعمل على المحتوى المتاح علنًا فحسب، من دون استخدام بيانات خاصة أو معلومات شخصية قد تعرّض الأفراد للخطر. وعومل المحتوى بحذر تحليلي يراعي الحساسية السياسية والاجتماعية للموضوع، ويتجنّب إعادة إنتاج خطاب الكراهية أو تضخيمه، من خلال الاقتباس غير الضروري أو الإشهار بالحسابات. ما يعني أن الحسابات لم تُعامل كأفراد مستهدفين بحد ذاتهم، بل بوصفها وحدات تحليل داخل بنية أوسع من السلوك الخطابي والمنصاتي.

## ثالثًا. تحليل إحصائي ولغوي

### تحليل نصي لعينة المنشورات المرتبطة بالهوية

يبيّن تحليل المحتوى النصيّ في عينة المنشورات والتعليقات أن التعبير عن الهوية لا يظهر، بصورة أساسية، عبر موقع المتكلم داخل الجملة وطريقة تعريفه لنفسه وجماعته والآخرين. ومن هنا، تبدو الضمائر أداة مهمة لفهم موضع الفاعلين رقميًا داخل الخطاب الهوياتي، لأنها تكشف عمّن يتحدث، وباسم مَن، وإلى مَن يوجَّه الخطاب، وكيف تُرسم حدود الانتماء والاختلاف.

تشير المعطيات إلى أن المناقشات الهوياتية في العينة تتوزع على ثلاث كتل متقاربة نسبيًا. تمثل الهوية الفردية المرتبطة بضمير المتكلم المفرد 30.5 بالمئة، وتمثل الهوية الجمعية المرتبطة بضمير المتكلم الجمعي 34.4 بالمئة، في حين تحتل الصيغة الأكثر حضورًا، بفارق طفيف، الحديثَ عن الآخرين أو مخاطبتهم بصيغ، مثل "أنتم" و "هم"، بنسبة 35.2 بالمئة. ويشير هذا التوزع إلى أن الخطاب الهوياتي في الفضاء الرقمي السوري لا يتمحور أساسًا حول تقديم الذات الفردية، بل حول منطقين متجاورين: التحدث باسم الجماعة، أو التحدث عن جماعة أخرى.

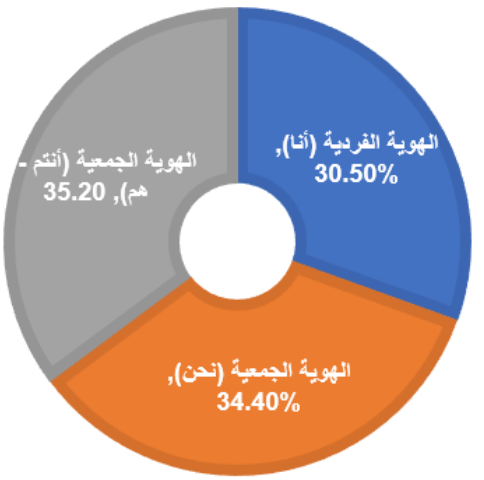


### ضمير المتكلم الفردي بوصفه تموضعًا تفاوضيًا للهوية

تكشف فئة ضمير المتكلم الفردي عن نمطٍ من التعبير يقترب من التموضع الذاتي داخل المناقشة الهوياتية، أكثر من كونه ادعاء تمثيل لجماعة كاملة. وتظهر هذه الصيغة في تعبيرات مثل: "أنا"، "برأيي"، "أظن"، "أريد"، "أتمنى". ويتميز هذا النمط بارتباط أوضح بين الهوية الفردية والخبرة الشخصية، وبقدرة أكبر على استيعاب التعقيد أو إبراز عناصر متقاطعة في تعريف الذات، مثل الجمع بين الانتماء المناطقي أو الديني والموقف السياسي أو التجربة الشخصية. لا يعني ذلك غياب التوتر أو العدائية، لكنه يظل غالبًا متمركزًا حول "موقفي أنا"، لا حول "إرادة جماعتنا" أو "جوهر الآخرين". وهذه نقطة مهمة، لأن الانتقال من "أنا أرى"، إلى "نحن نريد" أو "هم يفعلون"، هو انتقال من التجربة الشخصية إلى التعميم الهوياتي. لذلك يمكن حسبان كثافة هذا الضمير مؤشرًا جزئيًا على بقاء هامش من التفريد داخل المناقشة. وتوحي هذه الصيغة بانفتاح نسبي أكبر على الحوار، لأن المتكلم يربط موقفه بذاته، لا بسلطة تمثيل جماعي شامل. في سياق دراسة غرف الصدى وبناء الهوية، تكتسب هذه الفئة أهمية خاصة، لأنها قد تعكس مساحات أقل عرضة للاستقطاب الصلب، أو أكثر قابلية للمراجعة والتمييز داخل المناقشة.

### ضمير المتكلم الجمعي بوصفه أداة لتكثيف الهوية الجمعية

تمثل فئة "نحن" تحولًا نوعيًا في البنية الخطابية، لأن المتكلم لا يعبّر عن نفسه فحسب، بل يتحدث بوصفه جزءًا من جماعة أو ممثلًا لها. وعلى الرغم من تقاربها العددي مع صيغة "أنا"، فإنها تحمل ديناميات مختلفة بوضوح. فهي تميل إلى اختزال

الجماعة في عنصر هوياتي واحد، ثم تقدّمه كأساس كافٍ لتوحيد الموقف أو الذاكرة أو المصلحة أو الشعور بالتهديد. وهكذا، تصبح "نحن" أداة لبناء كتلة رمزية متماسكة، حتى حين تكون الجماعة في الواقع متعددة ومتناقضة داخليًا. ضمن هذا النمط، تتحول الهوية من توصيف إلى تعبئة. فالخطاب لا يكتفي بالإشارة إلى الجماعة، بل يعيد إنتاجها بوصفها ذاتًا متجانسة، ولها رأي واحد ومظلومية واحدة وموقف واحد من الآخرين. لذلك ترتبط هذه الفئة بوضوح أكبر بالنزعات الاستقطابية، إذ يسهّل التحدّث باسم الجماعة رسم حدود صلبة بين "نحن" و"غيرنا"، ويتيح إسناد صفات أو مطالب عامة إلى جماعة كاملة، من دون الالتفات إلى الفروق الداخلية. عليه، لا يكون ضمير الجمع مجرد علامة نحوية، بل أداة لإعادة تركيب الهوية على أساس تمثيلي صلب. وهذا ينسجم مع فرضية البحث التي ترى أن الفضاءات الرقمية لا تعزز التعبير عن الانتماء فحسب، بل تشجّع أيضًا على تبسيطه وإعادة إنتاجه في صيغ جماعية أكثر قابلية للتعبئة والتحيز.

### ضمائر الآخرين الجمعية بوصفها مؤشرًا مباشرًا على الاستقطاب

إنْ كانت "نحن" ترسم حدود الجماعة من الداخل، فإن "أنتم" و "هم" ترسمانها من الخارج. لذلك تبدو هذه الفئة أكثر الفئات دلالة على شدة الاستقطاب، لا لأنها الأكبر عددًا فحسب، بل لأنها تُظهر خطابًا يركز على تعريف الآخر بصورة تعميمية أكثر من تعريف الذات. وفي هذا النمط، تُقدَّم الجماعة المخاطبة أو التي تُعدّ وحدة متجانسة تختزل في سمة واحدة أو موقع سياسي وأخلاقي ثابت، من دون انتباه واضح إلى اختلافات الأفراد أو تقاطعاتهم. يعكس هذا الاستخدام بنية "تصيير إلى آخر"، داخل الخطاب الهوياتي. فالمتكلم لا يثبت هوية جماعته فحسب، بل يفعل ذلك غالبًا عبر نفي الآخر أو عزله أو تحميله صفات كلية. وتُعدّ هذه الضمائر من أبرز المؤشرات اللغوية على تشكّل غرف الصدى، لأنها تعكس بيئة خطابية تُتداول فيها الجماعات بوصفها وحدات متقابلة ومغلقة، لا أطرافًا قابلة للتواصل أو التعقيد الاجتماعي.

### محدودية ضمير المخاطب المفرد في المناقشات الهوياتية

تشير الملاحظة إلى أن مخاطبة الآخر بصيغة المفرد قليلة، نسبيًا، في المناقشات المتعلقة بالهوية. وهذه دلالة مهمة، لأنها توحي بأن هذه المناقشة لا تميل إلى محاورة الفرد بوصفه فردًا، بل إلى إدراجه داخل جماعة مسبقة التعريف. وحتى حين تُستخدم صيغة "أنت"، فإنها غالبًا لا تشير إلى شخص مستقل، بل إلى فرد يُعدّ ممثلًا لجماعته أو امتدادًا لها.

ويتماشى هذا الغياب النسبي لفردنة الآخر مع منطق الاستقطاب الهوياتي والعاطفي، إذ تتراجع المسافة بين الشخص وجماعته، ويصبح الفرد قابلًا للاختزال في وسم جمعي واحد. وهذا يعزز فرضية أن المناقشات المتعلقة بالهوية داخل البيئات الرقمية السورية لا تجري غالبًا بين ذوات فردية متحاورة، بل بين تمثلات جمعية متقابلة.

| | الحصة من الخطاب الهوياتي (بالمئة) | الحصة من كامل الخطاب (بالمئة) |
|---|---|---|
| الهوية الفردية (أنا) | 30.5 | 5.4 |
| الهوية الجمعية (نحن) | 34.4 | 6.1 |
| الهوية الجمعية (أنتم، هم) | 35.2 | 6.2 |

### تحليل المصطلحات: أبعاد الهوية والأفعال المرتبطة بها

يكشف التحليل اقتران أبعاد الهوية بأفعال، مثل التأييد والرفض والمطالبة والاتهام والتخوين والدفاع، وأن المناقشات الهوياتية في العينة لا تجري في مستوى وصفي محايد، بل في مستوى صراعي يربط الهوية بالمواطنة والانتماء والشرعية. لذلك لا تظهر الهوية كفئة اجتماعية عامة فحسب، بل كأداة تموضع داخل نزاع حول من يمثل سورية، ومن يُقصى عنها، رمزيًا أو سياسيًا. تظهر المعطيات هيمنة واضحة لمعسكرات الولاء والمعارضة، بنسبة 58.3 بالمئة من المناقشات الهوياتية، تليها ثنائية المهجر وأهل الداخل 13.1 بالمئة، ثم الانتماء العرقي والعشائري 12.2 بالمئة، ثم الديني والطائفي 6.1 بالمئة، فالتفاوت بين الأجيال 4.5 بالمئة، ثم ثنائية المدن الكبرى وغيرها 4.2 بالمئة، وأخيرًا التنوع الجندري 1.6 بالمئة. ويشير هذا التوزيع إلى أن الخطاب الهوياتي في الفضاء الرقمي السوري يُعيد إدراج معظم الفروقات الاجتماعية داخل بنية أوسع من التحيز السياسي.

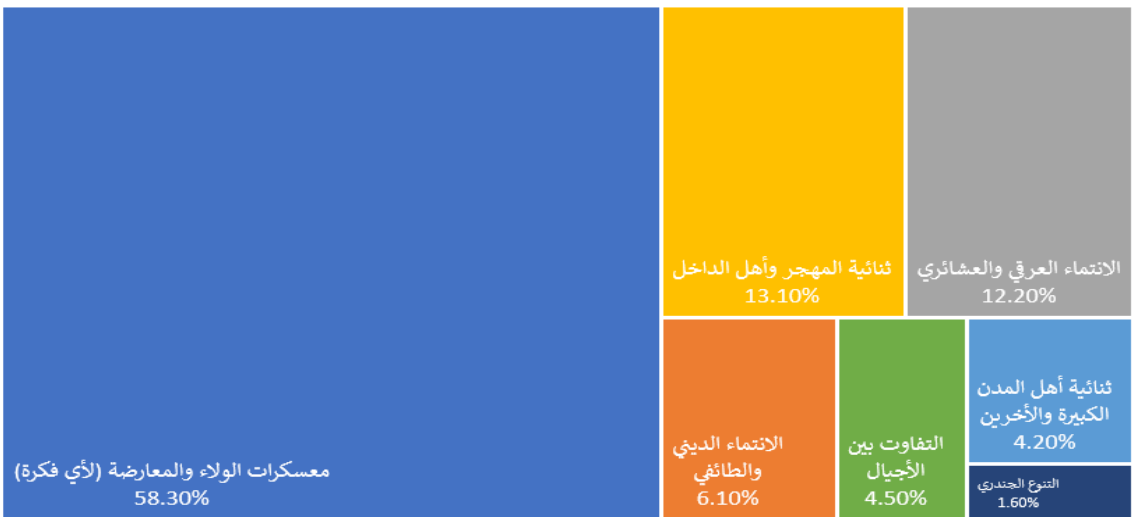


### الولاء والمعارضة بوصفهما البنية المهيمنة

تمثل هذه الفئة الإطار الأوسع الذي يعاد من خلاله تفسير بقية الهويات. فالهوية الوطنية أو الدينية أو الإثنية أو المحلية لا تظهر غالبًا بمعزل عن سؤال: مع مَن تقف، وضدّ من. وهكذا تغدو الوطنية نفسها موضوعًا للتنازع، لا إطارًا جامعًا. وهذا يعني أن الاستقطاب لا ينظم الرأي السياسي فحسب، بل يعيد ترتيب بقية الهويات تحته، ويختزل أسئلة المواطنة والانتماء في ثنائيات حادة من التأييد والرفض.

### الديني والطائفي بين المعنى والتطييف

يعمل الانتماء الديني هنا كمصدر معنى أو مرجعية ثقافية، كما يعمل كأداة لتفسير التحيزات وموازين القوة. فالإشارات الروحية قد تؤدي وظيفة وجدانية أو أخلاقية، في حين تُستخدم المصطلحات الطائفية غالبًا في تفسير مواقع الجماعات داخل المجتمع والدولة والصراع. لذلك لا يعكس حضورها التديّن فحسب، بل استمرار التطييف كآلية لفهم العلاقات الاجتماعية والسياسية.

### العرقي والعشائري بوصفه مجالًا للصراع على الموارد والاعتراف

يظهر هذا البعد أكثر ارتباطًا بالموارد والتمثيل السياسي والحق في الأرض والموقع داخل الدولة والاقتصاد. لذلك لا يعمل الانتماء العرقي أو العشائري كوسم اجتماعي فحسب، بل كمدخل إلى مناقشات حول الإقصاء والامتياز والمظلومية والاستحقاق. ويشير بروزه إلى أن سؤال الهوية الوطنية السورية يرتبط أيضًا بصراع المركز والأطراف وموقع الجماعات التاريخية والمحلية داخل الكيان الوطني.

### المهجرون والباقون في الداخل

تعكس هذه الثنائية انقسامًا داخل الجماعة الوطنية نفسها، يقوم على اختلاف الخبرة المعيشية المرتبطة بالحرب والتهجير والمكان. وهي تكشف تنافسًا حول من عاش التجربة الحقيقية، ومن دفع الثمن الأكبر، ومن يملك شرعية الكلام باسم البلد. وبذلك تظهر الهوية الوطنية السورية موزعة بين سرديات متوازية في الداخل والخارج، لا داخل الحدود فحسب.

### المدن الكبرى وغيرها بوصفها أثرًا للمركزية

تكشف هذه الفئة أن الجغرافيا ليست مجرد مكان، بل مورد هوياتي يرتبط بالمكانة والتمثيل والاعتراف. فالتوتر بين المدن الكبرى والمناطق المهمّشة يعكس تفاوتات تاريخية في النفوذ والرأسمال الرمزي، وتفاوتات معاناة من آثار الحرب في الفترة الأخيرة، ويعيد إنتاج هذه التفاوتات داخل المناقشة الرقمية، عبر اللغة والتوصيف والسخرية والتحقير.

### الجيل بوصفه جماعة ذاكرة واستحقاق

يشير البعد المرتبط بالأجيال إلى أن الخلاف بين الأجيال يتعدّى الخلاف في الأسلوب إلى الخلاف في فهم الهوية الوطنية وتقييم كلفة الصراع. وتتمحور هذه المناقشات حول سؤال من دفع الثمن الأكبر، ومن يملك شرعية أعلى في تفسير الحاضر أو المطالبة بالمستقبل. وهنا يظهر الجيل بما هو جماعة تجربة وذاكرة، لا فئة عمرية فحسب.

### الجندر وحدود حضوره

يُعدّ التنوع الجندري أضعف النقاط حضورًا في العينة، ما يشير إلى محدودية إدماجه في مناقشات الهوية الوطنية. وهذا لا يعني غيابه من الواقع، إنما يدل على أن هذا المجال الخطابي ما يزال محكومًا بإطارات أكثر تقليدية، تهيمن فيها قضايا الأمة والصراع والولاء، من دون أخذ قضايا الجندر والتمثيل الاجتماعي في الحسبان.

### التحليل التقاطعي والترابطي: من تصنيف الجماعات إلى التحشيد وتغذية غرف الصدى

يُظهر التحليل أن المناقشات الهوياتية في الفضاء الرقمي السوري لا تقوم على تسمية فئات الانتماء فحسب، بل على ربطها بالتصنيف والأفعال والاستقطاب. فالطائفة تتداخل مع السياسة، والإثنية مع الموارد، والمكان مع الشرعية، والجيل مع المظلومية، داخل بيئة خوارزمية تكافئ الصيغ الأشد حدة.

تتكرر ثنائية "الأكثرية" و"الأقلية" بوظيفتين أساسيتين: تحويل الموقع العددي إلى رصيد رمزي في سرديات المظلومية والاستحقاق، وحشر الأفراد والجماعات داخل خانات جاهزة تختزلهم وتجمّد الفروق

الداخلية بينهم. وهكذا، تصبح الفئة قفصًا تفسيريًا، ما يضعف الحوار ويقوي التعميم والاتهام ونزع الشرعية. ويظهر هذا المنطق خصوصًا في الخطاب الجمعي، أكثر منه في الصيغ الفردية. يكشف اقتران الهوية بالأفعال عن أن المناقشات ليست تعريفية فحسب، بل مشحونة بالموقف والإلزام، فصيغة "أنا" ترتبط غالبًا بأفعال مثل "أرى" و"أعتقد"، ما يترك هامشًا للتفاوض ويؤطر الموقف بإطار رأي شخصي. أما صيغة "نحن"، فترتبط بأفعال مثل "نريد" و"بدنا"، فتمنح الجماعة إرادة جمعية وتربط الهوية بالمطالبة. في المقابل، ترتبط "أنتم" و "هم" بأفعال معيارية، مثل "يجب أن" و "بتستاهلو"، ما يحوّل الهوية إلى أداة حكم على الآخر وتوزيع للشرعية والاستحقاق. وعلى الرغم من مركزية البعد الطائفي في السرديات الإعلامية حول سورية، تظهر البيانات المحللة صورة أكثر تعقيدًا. فالطائفية حاضرة، لكنها ليست البعد الوحيد أو الأكثر حسمًا، إذ تنافسها بوضوح معسكرات الولاء والمعارضة، وثنائية الداخل والمهجر، والانتماءات العرقية والعشائرية. وهذا يعني أنّ الاستقطاب الرقمي السوري محكوم بخطوط توتر متوازية، لا بتفسير واحد.

تنتشر هذه الأنماط بسهولة داخل غرف الصدى، لأنها تبسّط الواقع في ثنائيات قابلة للتداول، وتشحنه بأفعال وجدانية ومعيارية تحفز التفاعل، وتسهّل تصديق التصوّرات المسبقة عن الجماعات. ويضاف إلى ذلك أن الخطاب القائم على "نحن نريد" و "هم يجب" يجذب ردودًا من النوع نفسه، فيعيد إنتاج التصنيف والاستقطاب داخل فضاء مغلق نسبيًا. من جانب آخر، يسهّل الحشر التصنيفي (pigeonholing) عمل غرف الصدى، من ناحية البنية المعرفية. فحين يُختزل الأفراد داخل خانات جاهزة، تقل الحاجة إلى اختبار المعلومات أو مراجعة الفروق الداخلية أو الإنصات إلى التجربة الفردية. ويصبح المتلقي أكثر استعدادًا لتصديق الرسائل التي تنسجم مع الصورة المسبقة عن جماعته أو عن الجماعات الأخرى. ما يخلق حلقة إعادة تأكيد مستمرة: المنصة تعرض ما يشبه ما سبق أن تفاعل معه المستخدم، والخطاب بدوره يقدّم له جماعات مصنفة مسبقًا، فيزداد تماسك التصوّر الثنائي المسطّح للعالم.

## تحليل مفردات الهوية بين التسمية المباشرة والاستقطاب

حجم الكلمات على الخارطة يوازي نسبة التكرار في النص (الألوان لا دلالة لها سوى التباين البصري)

تكشف النتائج أن أكثر المصطلحات استخدامًا في المناقشات الدائرة تكون مباشرة وصريحة، ما يشير إلى أن الهوية تُطرح في هذه الفضاءات بوصفها أداة تصنيف وتموضع وصراع أحيانًا، وأداة هيمنة في حالات أخرى. فضلًا عن المفردات التي تُحدّد أبعاد الهوية، يظهر أيضًا حقل واسع من التوصيفات السلبية والمشحونة المرافقة، مثل: عميل، خاين، انفصالي، مرتهن، مطبل، إرهاب، عبيد، منتفع. وهذا يدلّ على أن المناقشة الهوياتية تنتقل بسهولة، من التسمية إلى نزع الشرعية والوصم والتعبئة السلبية ضد جماعات محددة. وتؤكد هذه النتيجة أن الهوية تُناقش في كثير من الأحيان بوصفها علاقة قوة وتهديد، لا بوصفها تنوعًا اجتماعيًا قابلًا للتفاوض. تكشف سحابة الكلمات أيضًا أن الثنائيات ليست ثابتة دائمًا. ففي بعض السياقات، تُستخدم كلمات مثل "سني" أو "أموي"، كبدائل خطابية عن "الأكثرية"، في مقابل أي جماعة تُدرج ضمن "الأقليات". وهذا يعني أن مفردات الأكثرية والأقلية لا تُستخدم دائمًا بدقة وصفية، بل بوصفها أدوات لإعادة ترتيب الجماعات داخل سردية القوة والمظلومية.

من النتائج الملفتة ظهور كلمات هجينة تهكمية، مثل "سوركي" و"سورماني"، وهي ألفاظ تختزل الانتماء وتشكك فيه، وتمنحه بعدًا ساخرًا أو إقصائيًا. ويظهر أيضًا استعمال مفردات الحب مثل "بحب" و"منحب"، عند الحديث عن مؤسسات الدولة أو بعض القيادات، وهو ما يوحي بدرجة من التماهي العاطفي المرتبط بالاستقطاب أو بإعادة بناء الشرعية. كذلك تؤدي صيغ مثل "نحنا هيك بدنا" وظيفةَ ترهيب رمزي، لأنها تربط الإرادة الجمعية بادعاء التفوق العددي

أو المعنوي. وتظهر البيانات أيضًا استخدام تسميات معممة وغير متكيفة، مثل "قسدي" لكل كردي، أو "تبع الهجري" لكل درزي، أو "فلول" لكل علوي، في بعض السياقات. وهذا يكشف آلية اختزال تلغي التعدد داخل الجماعات وتربطها تلقائيًا بموقف سياسي واحد. وفي المقابل، تظلّ الكلمات الإيجابية الجامعة، مثل "سوري"و"مواطن" و"مدني"، أقل حضورًا من المعجم السلبي، ويشير ذلك إلى أن الهوية الوطنية المدنية أضعف تداولًا من مفردات الوصم والانقسام، ما يعزز فرضية أن غرف الصدى لا تعكس الانقسام فحسب، بل تساعد في إعادة إنتاج مفرداته في صيغ أقصر، أشد، وأكثر قابلية للانتشار.

## رابعًا. تحليل السرديات المرتبطة بموضوع الهوية

### الأنماط الخطابية: القوالب، الإشارات، واستمرار التحيز

يكشف التحليل أن جزءًا مهمًا من بناء المعنى في الفضاء الرقمي السوري يُنتج بقوالب جاهزة لا بمناقشة تفسيرية. ففي التعليقات، بلغ تكرار القوالب الجاهزية 6.3 بالمئة (من كلمات وتعابير وإيموجي مكررة بصورة كاملة)، وشبه التكرار 6.6 بالمئة (صيغ شبيهة في الشكل والمعنى)، في حين ارتفعت النسب في المنشورات إلى 19.8 بالمئة، و20.1 بالمئة. وهذا يدل على أن المنشورات خصوصًا تميل إلى إعادة تدوير صيغ جاهزة تؤدي وظيفة التعبئة وتأكيد الانتماء أكثر من إنتاج معنى جديد، ما يرفع احتمالية وجود تنسيق عال بين أصحاب الصفحات العامة ذات الوصول العالي بهدف نشر سردية ما. وكانت أعلى قوالب التعليقات هي الإيموجي ثم الهاشتاغ. وهذا النوع من المشاركة في الغالب لا يضيف مضمونًا تفسيريًا، بل يعمل كإعلان موقع داخل الجماعة. وبذلك، تسهم المنصة في تضخيم أي سردية عبر إشارات سريعة قابلة للتكرار، ما ينسجم مع منطق الحشد الخوارزمي.

كذلك يظهر استدعاء الماضي بوصفه إطارًا للشرعية أو الوصم، أو لإعادة تعريف من هو الأصيل ومن هو الدخيل. وفي المقابل، يظهر تداول واسع للهويات الفرعية ومفردات الجماعة والطائفة والخيانة والمكان، مع حضور أقل لمفردات تدل على هوية جامعة أكبر (سوري، مواطن، إلخ)، وهذا يعني أن الهوية تُبنى عمليًا عبر الحدود والتسميات والتصنيف، لا عبر تعريفات نظرية مباشرة. على صعيد آخر، تظهر مؤشرات قوية على الاستقطاب اللغوي، من خلال التعميم والتخوين ونزع الشرعية، إذ يبدو إطار الخيانة والشرعية أكثر الإطارات اقترانًا باللغة الهجومية. ويبرز أيضًا الحضور الكبير للجغرافيا بصورة هوية جاهزة وسريعة الاستدعاء. فالمكان لا يُستخدم بوصفه موقعًا فحسب، بل بوصفه اختزالًا للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بحيث يصبح اسم المدينة أو المنطقة مؤشرًا على الموقف والانتماء والاتهام.

### من المفردات والأنماط إلى الموضوعات ثم السرديات

لا يكفي في هذه الدراسة الوقوف عند مستوى الكلمات المفردة أو تكرارها، لأن الكلمات وحدها لا تشرح كيف يُبنى المعنى، ولا كيف تنتقل الهوية من مجرد تسمية إلى موقع سياسي أو عاطفي أو صراعي. ومن ثم تعاملت الدراسة مع المادة النصية على ثلاث طبقات مترابطة: استخراج الكلمات المفتاحية الأكثر تكرارًا وارتباطًا بالمناقشات الهوياتية؛ ثم تجميعها في عناقيد دلالية عبر تقنيات التجميع النصي لاستخراج الموضوعات الرئيسة؛ ثم قراءة تفاعل هذه الموضوعات داخل المناقشات المتبادلة لاستخلاص السرديات المهيمنة والمتنافسة. وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من أن السردية لا تتحدد بما يقال فحسب، بل أيضًا بكيفية ربط الكلمات بموضوعات أوسع، وبالطريقة التي تتنازع

بها وجهات النظر المختلفة داخل السجال نفسه. وفي البيئات المستقطبة، لا تكون السرديات مجرد روايات تفسيرية، بل تغدو مساحات تعبئة وتثبيت هوية وتوزيع شرعية. والعمل على عنقدة السرديات يساعد في فهمها بصورة أعمق، وفي فهم آليات انتشارها عبر غرف الصدى الرقمية.

### سردية المواطنة بين الفدرالية والمركزية

يكشف التحليل عن عدد من السرديات البارزة التي تبدو قوية من ناحية الحضور، وأكثر قوة من ناحية قابلية التضخيم داخل غرف الصدى والفقاعات الترشيحية. أول هذه السرديات هي تلك المرتبطة بالاندماج المواطني، الدولة المركزية، الوحدة الوطنية، الفدرالية، وأشكال الحكم. هذه السرديات تقع في قلب السؤال السوري الراهن، لأنها تتصل مباشرة بتعريف الدولة المقبلة وحدود الجماعة الوطنية ومنطق توزيع السلطة. وعلى الرغم من أن بعض المناقشات يتخذ صيغة حوارية أو تفاوضية، فإن الغالب عليها هو الشحن العاطفي، والتحيز المسبق، والانزلاق السريع إلى الصراع. ويُستدعى فيها رصيد الحرب وخسائرها، بصورة رصيد استحقاقي أو حجة لإثبات أحقية نموذج على آخر. ويتفرع عن هذه السردية مساران فرعيان مهمان، يتعلقان بموقع الكرد والدروز داخل الديناميات السورية الراهنة. والملاحظ هنا أن المناقشة السياسية حول أشكال الحكم تختلط أحيانًا بالتصنيف الطائفي أو الإثني، بحيث تُقرأ المواقف من الفدرالية أو المركزية لا بوصفها خيارات سياسية فحسب، بل أيضًا بوصفها امتدادًا لانتماءات جماعية مسبقة. وهذا الاختلاط يزيد من قابلية السردية للتضخيم داخل غرف الصدى، لأن المنصة تعيد عرض المواقف بما يعزز صورة الجماعات بوصفها كتل متجانسة سياسيًا.

### سردية الدولة الأموية وعاصمتها الدمشقية

السردية الثانية تتمثل في تمجيد المركزية المدينية، خصوصًا مركزية دمشق، مع بروز واضح للحمولة الأموية بوصفها بديلًا رمزيًا من المرجعية البعثية السابقة. في هذا السياق، لا تظهر دمشق عاصمة سياسية فحسب، بل تغدو مركزًا رمزيًا للشرعية، وللأصالة التاريخية، ولإعادة تعريف هوية الدولة. تعبيرات مكررة بصورة كبيرة من قبيل "دمشق أموية إلى يوم القيامة" لا تؤدي وظيفة بلاغية عابرة، بل تعكس محاولة لبناء مرجعية تاريخية جديدة تستند إلى إرث أموي متخيل أو معاد توظيفه، بما يمنح الدولة الراهنة جذرًا رمزيًا يتجاوز البعث، وفي الوقت نفسه يعيد تمركز الشرعية حول المدينة الكبرى والهوية السنية المركزية، كما يتصورها بعض الفاعلين، وهي رمزية تتجاوز الحدود السورية إلى المنطقة والعالم. وترافق هذه السردية نزعة إلى تمجيد أفعال الحكومة الحالية، مع خلط ملحوظ بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة، بحيث يصبح دعم الحكومة مرادفًا تقريبًا لدعم الدولة نفسها. وعلى الطرف المقابل، تظهر سردية مضادة تسخر من وزن سورية الإقليمي والدولي، أو تقلل من قدرتها الاستراتيجية، فتنتقل من نقد السلطة إلى تقزيم الدولة ذاتها. وبين هذين القطبين، تُعاد صياغة الهوية الوطنية بين تضخيم رمزي مفرط وتقليل عدمي مفرط، وكلاهما يضعف إمكان تصور مدني ومتوازن للوطنية.

### استحقاق لقب "الشهداء" وحالة التعاطف

أما السردية الثالثة، فتتمحور حول أحداث الانتهاكات والضحايا، منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى اليوم، وهي من أكثر السرديات استقطابا وحدّة. هنا تحتدم المنافسة بين سرديتين متقابلتين تسعى كلٌّ منهما إلى احتكار موقع الضحية واحتكار تفسير العنف. وفي هذا المجال تحديدًا، يبدو أن القسم الأكبر من اللغة الطائفية والإثنية العنيفة يتركز، لأن المناقشة لا تدور حول الوقائع فحسب، بل حول من يملك الحقّ في تعريف الجريمة، ومن يملك الشرعية الأخلاقية

في تمثيل الألم، ومن الذي يُعدّ الجلاد المطلق. وتدفع غرف الصدى هذه السردية نحو أقصى درجاتها، لأن الخوارزميات تكافئ المحتوى الذي يجمع بين المظلومية والغضب والاتهام، ما يخلق دوائر إعادة تأكيد متبادلة، تجعل كل جماعة ترى نفسها الضحية الحصرية والآخر مصدر الشر كله.

### صعوبة الظروف المعيشية

السردية الرابعة تتعلق بالظروف الاقتصادية والمعيشية الراهنة. وهي لا ترتبط مباشرة، في ظاهرها، بمستقبل الهوية الوطنية السورية، لكنها تبدو جزءًا مهمًا من الذاكرة الجمعية الجارية، ومن الإحساس اليومي بالمواطنة أو بانهيارها. وتشغل هذه السردية مساحة واسعة من المناقشات السورية، مع درجة أقل من الاستقطاب، مقارنةً بالسرديات السياسية والهوياتية الصلبة. وفي هذا المجال، تظهر أحيانًا البنى نفسها التي رأيناها سابقًا: التخوين، والاتهام، والتعميم، وردّ الأزمات إلى جماعات أو مناطق أو سلطات بعينها. ولذلك فالسردية الاقتصادية ليست هامشية، بل قد تكون إحدى القنوات التي تتقاطع فيها الخبرة المعيشية مع الإحساس بالانتماء أو الغبن أو الإقصاء.

### سرديات فرعية مترابطة

تظهر سرديات فرعية أقل استقطابًا وأضعف، من ناحية الشحنة العاطفية، لكنها مهمة تحليليًا. من بينها سرديات "وطنية الدولة" في مقابل "وطنية المجتمع"، إذ يتنازع الفاعلون حول الوطنية: هل تقاس بالانضباط للدولة ومؤسساتها أم بالولاء لمجتمع متخيل أوسع من السلطة؟ كما تظهر سرديات الخيانة والولاء، بوصفها إحدى أكثر البنى رسوخًا في توزيع الشرعية، وسرديات الشتات والاغتراب التي تعكس الانقسام بين الداخل والخارج لا بوصفه اختلاف مكان فحسب، بل اختلافًا في الحق في الكلام والتمثيل. وتبرز أيضًا سرديات الكرامة والإهانة، إذ تتداخل التجربة السياسية مع اللغة الوجدانية، إضافة إلى سرديات المؤامرة الخارجية التي تعيد تفسير الأحداث السورية، من خلال فاعلين إقليميين ودوليين، وتمنح الفاعلين المحليين أحيانًا موقعًا ثانويًا داخل تفسير الصراع، قد يتجاوز بعضها الإطار الحالي للوصول إلى ربط هوية السوريين بنبوءات عقائدية، بعضها قد يكون ذاتية التحقق.

### سرديات مضادة للحفظ التاريخي

تظهر سرديات أصغر حجمًا تتعلق بإعادة تشكيل الذاكرة الجمعية أو تعديل بعض عناصرها، وذلك عن طريق تقديم محتويات بديلة لوقائع تاريخية ولذواكر شعبية، ولا سيما المتعلقة بالسنوات الأخيرة. ومن الصعب الجزم عن طريق التحليل الحالي بطبيعة هذا الفعل: أهو فعل منظّم أم مجرد نتيجة تراكمية لفوضى التداول وإعادة التأطير؟ لكن وجود هذه المحاولات يشير إلى أن الذاكرة نفسها أصبحت مجال تنازع سردي. وهذا مهم في سياق البحث، لأن بناء الهوية الوطنية بعد الصراع لا يجري عبر الاتفاق على المستقبل فحسب، بل أيضًا عبر الصراع على ما يجب تذكره وما يجب نسيانه، ومن يملك حق تثبيت الرواية المشروعة عن الماضي. نُوى هذه السرديات لم تكن معزولة عن البنى نفسها. وهذا يعزز الفرضية الأساسية للبحث: أن الهوية السورية في الفضاء الرقمي لا تُبنى عبر مفهوم مجرد، بل عبر سرديات متنافسة تُضخمها غرف الصدى، وتعيد عبرها المنصات تشكيل حدود الجماعة الوطنية، وموقع الهويات الفرعية داخلها.

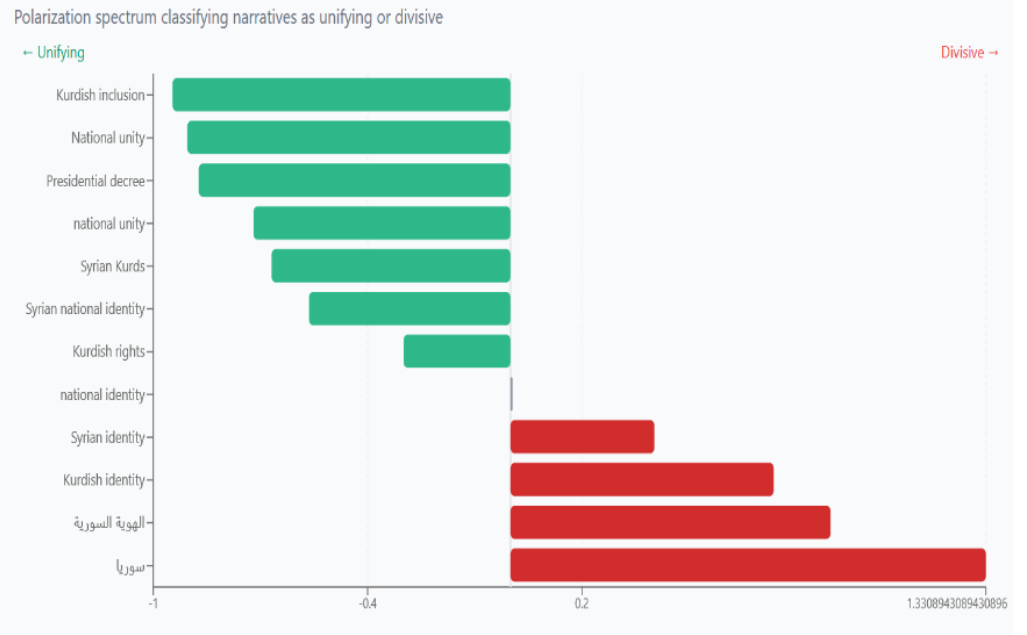


تحليل رقمي للسرديات التي تحتوي نقاط ترابط أو تفرقة

## تحليل المشاعر المرافقة للسرديات

تُظهر نتائج تحليل المشاعر هيمنة واضحة للمشاعر السلبية في العينة، إذ بلغت 78 بالمئة، مقابل 18 بالمئة للمشاعر الإيجابية، و4 بالمئة للمشاعر المختلطة أو الصعبة التفسير. ويتصدر الغضب المشهد بنسبة 36 بالمئة، يليه القرف بنسبة 28 بالمئة، ثم الحزن بنسبة 8 بالمئة، والخوف بنسبة 6 بالمئة. أما المشاعر الإيجابية، فتتوزع بين الترقب والفرح بنسبة 6 بالمئة لكل منهما، والفخر بنسبة 4 بالمئة. تشير هذه البنية الانفعالية إلى أن التفاعل في العينة لا يتحرك ضمن فضاء تداولي محايد، بل داخل مناخ مشحون يغلب عليه التوتر والانقسام. وتنسجم هذه النتيجة مع الإطار النظري للبحث، لأن غرف الصدى والبيئات الرقمية المستقطبة تميل إلى تضخيم الانفعالات عالية الشدة، ولا سيما تلك القادرة على تحفيز التفاعل السريع وإعادة إنتاج الحدود بين الجماعات.

يكتسب الغضب دلالة مركزية في هذا السياق، لأنه يرتبط بخطابات الرفض والاتهام والتخوين والمطالبة، أي بالأشكال التعبيرية الأكثر قابلية للتحول إلى تعبئة جماعية. وإن ارتفاع "القرف" (أو الاشمئزاز) مهمّ تحليليًا، لأنه لا يعكس مجرد اعتراض على موقف أو سلوك، بل يدلّ على نفور أخلاقي ورمزي من الآخر، بما يقرّب الخطاب من منطق الوصم ونزع الشرعية. ومن ثم، فإن سيطرة هذين الشعورين يدعم فرضية القائلة إن جزءًا كبيرًا من المناقشة لا يقتصر على الاختلاف، بل يتجه نحو الإقصاء الرمزي وإعادة رسم حدود الانتماء الهويّاتي الوطني والأخلاقي. في المقابل، يبدو الحزن والخوف أقلّ حضورًا، ما يوحي بأن الخطاب لا يتمحور أساسًا حول الفقد أو الهشاشة، بل حول المواجهة والتقويم وإسناد المسؤولية. أما المشاعر الإيجابية، على محدوديتها، فلا تشير بالضرورة إلى تماسك جامع، إذ يمكن أن يرتبط الفرح والفخر بتأكيدات داخل الجماعة، أكثر من ارتباطهما بأفق

وطني مشترك، في حين يعكس الترقّب حالة انتظار مفتوحة على احتمالات متباينة، أكثر من كونه تعبيرًا عن استقرار وجداني.

## خامسًا. التحليل السلوكي

لا يقتصر هذا الجزء من البحث على تحليل اللغة المستخدمة في المناقشات الهوياتية، بل يمتدّ إلى تحليل أنماط السلوك الرقمي المرتبطة بها. ذلك أن التعبير عن الهوية على الإنترنت يظهر في الكلمات والمفردات والسرديات، ويظهر أيضًا في طرق التفاعل مع الحوار نفسه: من يطلق المناقشة، من يعيد تضخيمها، من يهاجم بصورة منسقة، من يكتفي بإشارات سريعة، ومن يحوّل التعليق إلى أداة تعبئة أو تشويش أو ترهيب رمزي. ومن ثم، يجمع هذا المستوى من التحليل بين إدراك الهوية في البيئة الرقمية، وبين الوسائل التقنية والسلوكية التي تسهم في نشر السرديات، ولا سيما داخل غرف الصدى والفقاعات الترشيحية. يستند هذا التحليل إلى قراءة سلوكية للمحتوى العام، تأخذ في الحسبان أنماط التكرار، والتزامن، وكثافة التفاعل، وتشابه التعليقات، وعلاقات الانتشار بين الحسابات المؤثرة والشبكات المحيطة بها. وليست الغاية هنا معرفة ماذا يُقال فحسب، بل كيف يُدفع هذا القول إلى التداول، ومن خلال أي أنماط من الفاعلين والسلوكيات.

### تعريفات: السلوكيات والفاعلون في تضخيم السرديات

#### الكريرات والمشاكسون

من المهم التمييز بين الكريرات (Internet Bots) والمشاكسين (Trolls)، لأنهما قد يؤديان أدوارًا متشابهة في تضخيم الاستقطاب، لكنهما لا يعملان بالطريقة نفسها. فالكريرات هي حسابات آلية أو شبه آلية، تُستخدم لتكرار رسائل معينة، أو تضخيم محتوى محدد، أو إغراق المناقشة بإشارات وتفاعلات متشابهة، أو خلق انطباع زائف بوجود إجماع أو زخم واسع حول فكرة أو سردية معينة. وفي السياق العربي، يرتبط هذا النمط أحيانًا بما يسمى "الذباب الإلكتروني"، خاصة عندما تكون الغاية هي الدفع المنسق لسردية أو مهاجمة جهة أو رفع ظهور منشور أو وسم معين. وقد لا تكون كل الكريرات آلية بالكامل، إذ توجد أيضًا حسابات هجينة تجمع بين التدخل البشري المحدود والتشغيل شبه الآلي، لكن أغلبها حسابات شبه وهمية، مدفوعة نقديًا بهدف الإغراق والتشويش. أما المشاكس، فهو غالبًا في الأصل فاعل بشري، فردًا كان أو جزءًا من مجموعة، يتدخل في المناقشة بهدف الاستفزاز، أو التشويش، أو جرّ الحوار إلى صدام، أو دفع الآخرين إلى ردود انفعالية، أو كسر توازن المناقشة. وقد يكون هذا السلوك فرديًا ناتجًا عن قناعة أو رغبة في الاستفزاز، وقد يكون جزءًا من تعبئة اجتماعية أو هندسة تأثير، وقد يتخذ شكل هجمات منسقة أو "عواصف" رقمية، أو مجموعات تدفع إلى التفاعل الإشاري الجماعي، مثل إغراق منشورات معينة بإيموجي الضحك أو الغضب، بقصد نزع الجدية أو تقويض الشرعية أو إعطاء انطباع جماعي بالسخرية أو الرفض.

في الفضاءات السورية الرقمية، لا يظهر الفارق دائمًا بصورة حادة بين الفئتين. فبعض الحسابات تملك وظائف تكرارية أقرب إلى الكريرات، على الرغم من أنها مدارة من أشخاص عاديين، وبعض السلوكيات البشرية الجماعية قد تعمل وظيفيًا مثل الأنظمة الآلية، من ناحية إعادة إنتاج الرسالة نفسها، بسرعة وتزامن وكثافة. وإلى جانب هذين النمطين، يمكن ملاحظة فاعلين آخرين للفوضى الرقمية، مثل الحسابات الوهمية غير الآلية، أو الحسابات التي تُنشأ خصيصًا للتضخيم الموسمي، أو مجموعات التعبئة المؤقتة التي تتدخل في لحظة معينة لدفع وسم أو مهاجمة رواية أو شخص. ما يجمع هذه الفئات ليس الشكل التقني

وحده، بل دورها في رفع الضجيج، وتقليص مساحة المناقشة الفعلية، وتحويل الحوار إلى ساحة تحيز وتكرار.

### حدود التصنيف في هذه الدراسة

لا يمكن ضمن هذه الدراسة تصنيف كل حساب بدقة نهائية، لأن ذلك يحتاج إلى بيانات تقنية إضافية تتجاوز النصوص العامة. ولذلك تبقى النتائج هنا مؤشرات سلوكية ولا تكون أحكامًا قطعية. والمعطى المتاح هو أن 11.3 بالمئة من المستخدمين في صفحات المناقشة العامة المدروسة أظهروا سلوكًا شبيها بالكريرات أو المشاكسين. وهذه النسبة لا تثبت أن جميع هذه الحسابات آلية أو مدفوعة، لكنها تدلّ على حضور ملموس لسلوكيات تضخيم وتشويش داخل المناقشة الهوياتية.

### صنّاع الاتجاهات الحقيقيون وشبكاتهم

تُظهر البيانات أن رؤوس الشبكات ومراكز غرف الصدى هم في كثير من الحالات صنّاع اتجاهات معروفون بهويات حقيقية، وبعضهم صحفيون أو عاملون في الإعلام. لكن كثيرًا من سلوكياتهم التي تدفع انتشار السرديات لا تنسجم مع الأخلاقيات الصحفية، من ناحية التوازن والتحقق وضبط الانفعال، بل تبدو أقرب لتصرفات فردية غير مسؤولة، على الرغم من انتفاعهم بالاستحقاقية المستمدة من عملهم في المجال الإعلامي. ويكون الوضع أكثر تعقيدًا مع أصحاب التأثير الواسع الذين يعملون عبر هويات غير موثوقة أو غير حقيقية، لأنهم يجمعون بين النفوذ والغموض وقلة المساءلة.

### العلاقة بين صنّاع الاتجاهات والشبكات التابعة

تشير البيانات إلى علاقة قوية بين صناع الاتجاهات والشبكات المحيطة بهم. فثمة اتجاه واضح لتقاطع معطيات مختلفة في منشورات صادرة عن مؤلفين مختلفين، بما يوحي بوجود بنية شبكية تسهم في إعادة تدوير الموضوعات والسرديات نفسها. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود تنسيق صارم في كل الحالات، لكنه يشير إلى أن تضخيم السرديات لا يكون بصورة عفوية بالكامل، بل عبر مراكز تأثير يعاد حولها إنتاج الخطاب.

### الفئات الرئيسة للسلوكيات الصادرة عن فاعلي غرف الصدى

تُظهر البيانات أن غرف الصّدى، فضلًا عن أنها تضخّم السرديات، تُنتج أنماطًا سلوكية متكررة داخل التعليقات والمنشورات. أكثر هذه السلوكيات بروزًا هو سلوك المشاكسة والإزعاج، بنسبة 5.8 بالمئة من كامل الخطاب، يليه السلوك التفخيخي والإغراقي بنسبة 2.8 بالمئة، ثم خطاب تكرير المظلوميات بنسبة 1.6 بالمئة، وأخيرًا المغالطات المنطقية بنسبة 1.2 بالمئة. وتدلّ هذه الفئات على أن جزءًا من المناقشة لا يهدف إلى الحوار، بقدر ما يهدف إلى التشويش أو الحشد أو نزع الشرعية.

### سلوك المشاكسة والإزعاج

يشمل هذا السلوك الاستفزاز المتعمّد، والسخرية، والتنمّر، والتحرّش، والاستهزاء، والجرّ إلى ردود انفعالية. وهو يرتبط بسلوك المشاكس (Troll)، سواء أكان فرديًا أم منسقًا أم مدفوعًا من صناع محتوى مؤثرين. وظيفته الأساسية نقل المناقشة من الفكرة إلى الانفعال. ويظهر هذا النمط حتى تجاه المنشورات المتوازنة أو الدعوات إلى هوية سورية جامعة، لأن الخطاب التوحيدي قد يُعدّ داخل البيئات المستقطبة تهديدًا لحدود التحيز القائمة.

### السلوك التفخيخي والإغراقي

يقوم هذا السلوك على إغراق المناقشة بالإيموجيات، والميمات، والهاشتاغات، والتعليقات غير المرتبطة بالمحتوى الأصلي، كاستخدام وسم (#كلاب_الهجري) على أيّ منشور يتكلّم عن جبل العرب، على سبيل المثال. وقد يكون هذا السلوك عضويًا من جمهور مؤدلج واسع، أو شبه منسق عبر مجموعات متحمسة أو مدفوعة من صناع اتجاهات ومؤثرين. وفي بعض الحالات، يتخذ شكل "عاصفة" رقمية، هدفها التشويش وإظهار رفض جماعي ساحق أكثر من تقديم حجة فعلية.

### خطاب تكرار المظلوميات

يعيد هذا السلوك إنتاج المظلومية بصورة رصيد تنافسي. ويظهر غالبًا في التفاعل مع الدعوات إلى العدالة والمحاسبة، إذ تتحول المناقشة إلى مقارنة بين الخسائر والضحايا، بدلًا من مساءلة الفعل نفسه. وبهذا المعنى، يستخدم الألم لتبرير الانتقام أو الفوضى أو نزع شرعية الآخرين، لا لبناء عدالة مشتركة. ويعتمد هذا الخطاب على أنماط مكررة من نمط "يستحملونا ندبحهم 14 عام متل ما دبحونا"، بالإشارة إلى الفترة الزمنية الممتدة للثورة وحرب نظام الأسد الإبادية ضد بعض المدن والقرى.

### المغالطات المنطقية والـ"ماذاعنية"

هذا السلوك شائع داخل الفئات السابقة أو بصورة مستقلة. ويقصد به نقل المناقشة من موضوعه، إلى موضوع آخر، بقصد التشتيت أو الموازنة الزائفة. ما يضعف الصلابة الحجاجية للسرديات، وقد يتحول في بيئات ما بعد الصراع إلى أداة لتفريغ المناقشة من معناها أو تعطيل المساءلة. وسيأتي تفصيل المغالطات المنطقية في القسم التالي.

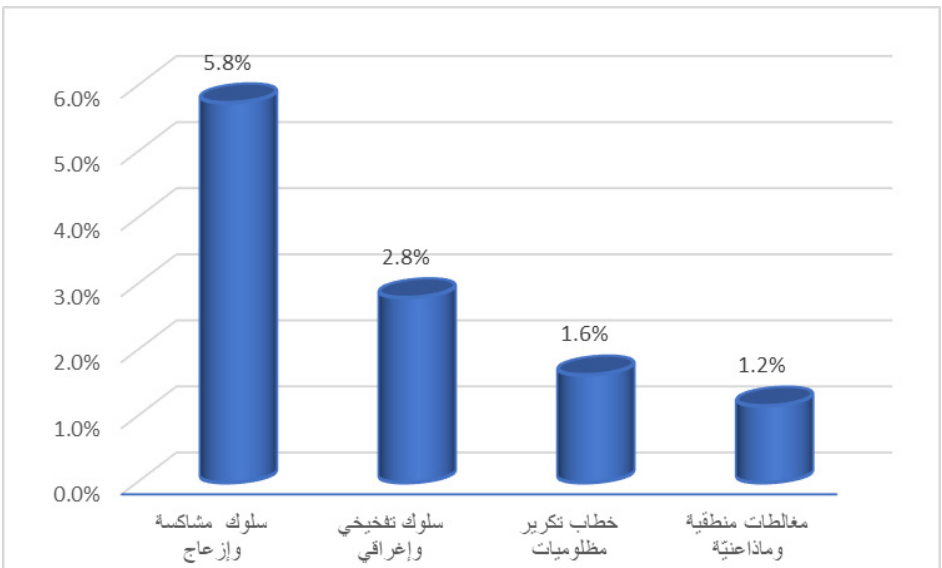

### أدوات فاعلي غرف الصدى

تعمل غرف الصّدى عبر الفاعلين أو أنماط السلوك، وكذلك عبر أدوات خطابية ومعرفية تساعد في تثبيت السرديات، وتوجيه الانفعال، وإضعاف المناقشة النقدية. والمهمّ أن هذه الأدوات لا تستخدم دائمًا بصورة واعية أو منظمة، بل قد يوظفها بعض الفاعلين قصدًا لتحقيق أثر تعبوي، في حين يعيد آخرون إنتاجها تلقائيًا داخل بيئة رقمية تميل أصلًا إلى الاختزال والتأكيد المتبادل.

### الخطاب القائم على الانحيازات المعرفية والمغالطات المنطقية

تمثل هذه الفئة الحضور الأكبر في المادة، إذ تظهر في نحو 53.2 بالمئة من المحتوى. وهذه نسبة مرتفعة جدًا، لأنها تعني أن جزءًا كبيرًا من الخطاب لا يقوم على برهنة متماسكة، بل على آليات ذهنية وخطابية تعزز التحيز وتدعم ما يريد المتلقي تصديقه سلفًا. من أبرز هذه الأدوات ما يسمّى الـ "ماذاعنية"، إذ يجري الرد على انتهاك أو اتهام أو مطالبة بالعدالة، عبر تحويل المناقشة إلى مظلومية أخرى أو حدث آخر. وفي السياق السوري، قد تتحوّل المناقشة حول انتهاك وقع بعد 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 إلى ردّ من نوع: "وماذا عن الجرائم السابقة التي تعرّضت لها جماعتنا؟"، أو "ماذا عن صمتكم في مرحلة أخرى؟". وهنا لا تُناقش القضية الأصلية، بل يُفرّغ المناقشة من موضوعها، عبر نقله إلى مقارنة غير متكافئة، أو إلى محكمة انتقائية للذاكرة. وتنجح هذه الأداة داخل غرف الصدى، لأنها تسمح لكل جماعة بالمحافظة على براءتها السردية.

يظهر أيضًا انحياز التأكيد، أي الميل إلى تداول ما ينسجم مع الموقف المسبق وتجاهل ما يناقضه. وفي الحالة السورية الرقمية، يظهر هذا مثلًا في افتراض أن "كل كردي مرتبط تنظيميًا بفاعل سياسي واحد"، أو أن "كل درزي يحمل بالضرورة موقفًا متطابقًا مع شخصية دينية أو سياسية بعينها"، أو أن "كل خطاب صادر من دمشق يعبّر عن هوية سنية مركزية واحدة". وهذا الانحياز لا يحتاج إلى كذب صريح، بل يكفيه الانتقاء والتحيز في التفسير. ومن الأدوات الشائعة أيضًا الاحتكامُ إلى الأكثرية. ويظهر ذلك عندما تُمنح شرعية موقف ما، لأنه موقف "الأغلبية" أو "الأكثرية"، لا لأنه يستند إلى الحجة أو القانون أو الحقوق. وقد ظهر ذلك في صيغ مثل: "نحنا هيك بدنا"، أو "هيك عاجبنا". وخطورة هذه الأداة أنها تنقل المناقشة، من مبدأ المواطنة المتساوية، إلى منطق عددي يستبطن التفوّق والاستحقاق. أما الاحتكام إلى السلطة، فيظهر حين تستخدم شخصية أو مراجع دينية، أو إعلامية أو سياسية، أو حتى صفحة ذات نفوذ واسع، بوصفها دليلًا كافيًا على صحة الموقف. وفي السياق السوري الحالي، قد يتحول تأييد شخصية مؤثرة للحكومة أو معارضتها إلى مبرر كاف لتبني جمهور واسع الموقف نفسه، من دون تمحيص، خاصة داخل الشبكات التي تدور حول مراكز تأثير معروفة.

### التضليل بوصفه أداة من أدوات غرف الصدى

تظهر فئة التضليل في نحو 12.6 بالمئة من المحتوى، وهي نسبة مهمّة، ولا سيما في بيئة ما بعد الصراع وما بعد التحول السياسي، إذ يكثر الفراغ المعلوماتي وتضعف المرجعيات المستقرة. ولا ينبغي فهم التضليل هنا بمعنى الخبر الكاذب الكامل فحسب، بل بوصفه طيفًا من الممارسات. ويشمل ذلك إعادة تدوير محتوى قديم وإظهاره جديدًا، واقتطاع مقطع من سياقه، ونسب تصريح إلى جماعة كاملة انطلاقًا من فرد واحد، واستخدام صورة أو حدث لإثبات ادعاء مختلف، وتعميم حالات شاذة على جماعات واسعة، أو الدمج بين الوقائع والتفسير، بما يوهم أن التفسير نفسه حقيقة. في السياق السوري، قد يُعاد نشر مقطع عنيف أو صورة أرشيفية، على أنها من حدث راهن، أو يُقدَّم سلوك فردي بوصفه دليلًا على "حقيقة" جماعة

بكاملها، أو يجري خلط الرأي السياسي بالانتماء الطائفي أو الإثني لإنتاج استنتاجات مضللة. وكذلك قد تستخدم العناوين الموجهة أو اللغة الموحية لتأطير الحدث قبل التحقق منه. وتزداد خطورة هذه الممارسات عندما تدخل إلى بيئات جاهزة لتصديقها بسبب انحياز التأكيد أو شدة الاستقطاب. من منظور غرف الصدى، لا يحتاج التضليل إلى أن يكون معقدًا أو احترافيًا. يكفي أحيانًا أن يكون مناسبًا لمزاج الجماعة، أو أن يعزز شعورها بالمظلومية أو التهديد أو الانتصار. ولذلك ترتبط قابليته للانتشار بمدى توافقه مع السردية السائدة أكثر من ارتباطها بقيمته الخبرية الفعلية.

### التهكّم والصفحات الساخرة كأداة للتطبيع مع الاستقطاب

تبدو السخرية والصفحات الساخرة فاعلًا مهمًا في بيئة غرف الصدى، ليس لأنها تنتج دائمًا السرديات المركزية، بل لأنها تمنح الاستقطاب شكلًا خفيفًا وسريع الانتشار وقليل الكلفة الأخلاقية. فالسخرية تستطيع أن تؤدي في الوقت نفسه وظائف التهكم، والتصنيف، والتجريد، والتطبيع مع الإهانة، وأحيانًا التطبيع مع العنف الرمزي نفسه. وتفيد المعطيات بأن نحو 2.51 بالمئة من مجمل النصوص المحللة تضمّنت نصًا أو إيموجيات تدل على الضحك. وهذه النسبة لا تبدو كبيرة ظاهريًا، لكنها مهمّة نوعيًا، لأن الضحك في السياقات الهوياتية لا يعدّ رد فعل عفوي، بل قد يكون أداة لنزع الجدية عن معاناة جماعة، أو لتحويل خصم سياسي أو هوياتي إلى مادة استهزاء جماعي، أو لتقويض شرعية دعوة إلى العدالة أو التهدئة أو الهوية الجامعة. في الحالة السورية الرقمية، تؤدي السخرية أحيانًا وظيفة الحشر التصنيفي، إذ تختزل جماعات كاملة في صورة نمطية سهلة التداول. وقد تعمل كأداة تطبيع مع العنف، حين تجعل خطاب الإقصاء أو الإهانة يبدو خفيفًا أو "مجرد مزحة". ومن هنا، يمكن أن يُعدّ المحتوى الساخر والصفحات الساخرة أحد الممرات التي تشرعن الاستقطاب، لا لأنها تعلن ذلك صراحة، بل لأنها تحول "الآخر" إلى موضوع مشروع للسخرية الجماعية، بما يسهل لاحقًا تقبل خطاب أشد عدائية بحقّه.

### فاعلو غرف الصدى: الحسابات الإشكالية

تُظهر المعطيات أن 38.7 بالمئة من مجمل الحسابات المحللة أبدت سلوكيات إشكالية، تتقاطع مع أنماط فاعلي غرف الصدى. وهذه نسبة مرتفعة، لأنها تشير إلى أن السلوك غير البنّاء أو غير الطبيعي ليس هامشيًا داخل المناقشات العامة. لكن هذه النسبة لا تعني أن جميع هذه الحسابات تنتمي إلى المستوى نفسه من الخطورة. فعند استخدام الأدوات التحليلية للذكاء الصّناعي، في منصة Comprehen-tia، تبين أن الحسابات ضمن تصنيف الخطر المرتفع تمثل 4.4 بالمئة من مجموع الحسابات، في حين تمثل الحسابات ذات الخطر المتوسط 7.3 بالمئة. وهذا يعني أن الشريحة الأكثر إشكالية -بالمعنى التقني الصارم- أصغر من مجمل الفئة الواسعة، لكنها ما تزال ذات وزن مؤثر داخل ديناميات الانتشار. توضح الفجوة بين نسبة الحسابات الإشكالية عمومًا، ونسبة الحسابات متوسطة أو عالية الخطر، أن غرف الصدى لا تقوم على حسابات "خطرة" بالمعنى الضيق فحسب، بل تقوم أيضًا على طيف أوسع من السلوكيات البشرية وشبه الآلية التي تسهم مجتمعة في تكثيف الاستقطاب. وتدعم النصوص المرفقة هذه القراءة من خلال ظهور تعليقات متشابهة وتدخلات سريعة وعالية الانفعال.

اعتمد تصنيف الحسابات على مقاربة مركبة متعددة المؤشرات، لا على سمة منفردة، أي أن الحساب لا يُصنّف بوصفه عاليًا أو متوسط الخطورة بسبب عنصر واحد فحسب، بل من خلال درجة خطر مركبة ناتجة عن تجميع مؤشرات نصية، وزمنية، وشبكية، وسلوكية، داخل نموذج ترجيحي موحّد، وقد

بُني التقدير على أربعة مستويات رئيسة:

- المؤشرات النصية: وتشمل كثافة اللغة العدائية أو التحقيرية، وتكرار الصيغ المتشابهة، واستعمال القوالب الجاهزة، بوصفها أدوات تعبئة أو إغراق. وتمثل هذه الفئة قرابة 30 بالمئة من الوزن التقييمي داخل النموذج.

- المؤشرات الزمنية: وتشمل التكرار العالي خلال نوافذ زمنية ضيقة، والمشاركة المتزامنة في موجات تفاعل متقاربة جدًا، وسرعة إعادة إنتاج الرسالة نفسها. وتمثل هذه الفئة نحو 20 بالمئة من الوزن التقييمي.

- مؤشرات التشابه والتنسيق: وتشمل ارتفاع درجة التشابه النصي أو الموضوعي بين حسابات مختلفة، خاصة عندما يتجاوز التشابه 70 بالمئة داخل نافذة زمنية تقلّ عن ساعة واحدة، وهو المعيار الذي استُخدم أيضا لرصد العواصف المنسقة. وتمثل هذه المؤشرات نحو 25% بالمئة من الوزن التقييمي.

- المؤشرات الشبكية والسلوكية: وتشمل التمركز حول عقد مؤثرة، أو التفاعل شبه الحصري داخل شبكات مستقطبة، أو إعادة تدوير السرديات نفسها بكثافة. وتمثل هذه الفئة نحو 25 بالمئة من الوزن التقييمي.

بعد احتساب هذه المؤشرات، يُمنح كل حساب درجة خطر كلّية، من 0 إلى 100. وعلى هذا الأساس، كان التصنيف على النحو الآتي: خطر منخفض أقل من 40 نقطة، خطر متوسط من 40 إلى 69 نقطة، وخطر مرتفع 70 نقطة فأكثر.

## الأنماط السلوكية والسمات البارزة لفاعلي غرف الصدى

لا يمثل فاعلو غرف الصدى كتلة واحدة، إذ إن ظهور سلوك معيّن لا يعني تلقائيًا أن صاحبه فاعل منظم. ثم إن بعض هذه الأنماط قد يكون عضويًا داخل البيئات المستقطبة، وليس كلّ الفاعلين يحملون جميع السمات نفسها. ومع ذلك، تظهر في المادة مجموعة من الخصائص المتكررة التي تساعد في فهم اشتغالهم في السياق السوري. يبدو أن جزءًا كبيرًا من السلوك التعبوي ينطلق من عُقد مركزية داخل الشبكة، أي من حسابات تدفع الآخرين إلى التفاعل والتكرار والتصعيد، ويصعب الجزم في طبيعة هذا التنسيق: أهو تنسيق عضوي أم مصمّم؟ وهناك أيضًا أسماء حسابات غير واقعية أو أسماء عائلية ومناطقية وطائفية، تُستخدم لتأكيد عنصر الهوية أو لاستدعاء موقع رمزي سريع داخل المناقشة. من السمات المهمة أيضًا، حداثة إنشاء بعض الحسابات، ووجود حسابات مؤثرة لا تقيم داخل سورية، ما يعكس طابع المناقشة السورية العابرة للحدود. كذلك يظهر تكرار العبارات والميمات والصيغ الجاهزة، وهو أمر يوحي بوجود قوالب يجري تدويرها داخل الشبكة لتطبيع السرديات وتعزيز انتشارها.

يبرز أيضًا اختطاف الترند (trend hijack-ing)، أي استغلال حدث رائج أو مناقشة واسعة، وتحويلهما إلى ساحة لإعادة إنتاج خطاب الهوية أو التخوين أو الطائفة، حتى لو لم يكن ذلك موضوعَ الحدث أصلًا. وتظهر ممارسات قائمة على التضليل والانحياز، خصوصًا في القضايا المؤيدة والمعارضة وفي التأطير الطائفي للمواقف السياسية. ويلجأ فاعلو غرف الصدى الرقمية إلى آليات الاستقطاب العاطفي، ومنهج كبش الفداء، بهدف تسهيل التحشيد المجتمعي حولهم. ومن السّمات المركزية تعميق اللغة التحقيرية وتطبيعها عبر التكرار، ودفع السرديات نفسها، بغض النظر عن موضوع المناقشة الأصلية، واستخدام

السلطة والمعارضة كهوية أو مظلومية الطائفة كهوية. ويرتبط بذلك ارتفاع لغة المظلومية ممزوجة بالعدائية، بحيث تتحول المعاناة إلى أداة اتهام وتعبئة، لا إلى مدخل للعدالة المتبادلة. يمكن أيضًا إضافة سمات أخرى، مثل التعميم على الجماعات، واستخدام الضحك والإيموجيات لنزع الجدية، والاعتماد على التفاعل الإشاري أكثر من المناقشة، ومهاجمة الخطاب الداعي إلى هوية سورية جامعة. وتؤكد النصوص المرفقة وجود جزء من هذه السمات نوعيًا، خاصة في التكرار، والتخوين، والمظلومية التنافسية، وإعادة توجيه المناقشة نحو التحيز.

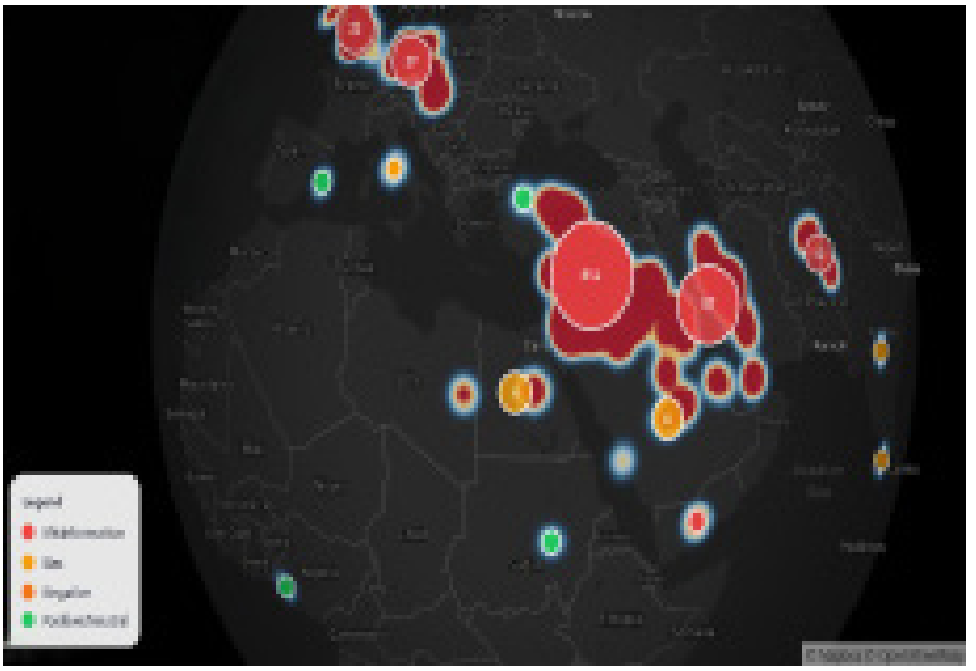

خريطة للتوزع الجغرافي لفاعلي غرف الصدى مع ارتباطهم بالتضليل الإعاتي والانحياز المعرفي

### تذبذب نشاط غرف الصدى الرقمية السورية

لا يظهر السلوك المنسق المرتبط بغرف الصدى بصورة ثابتة، بل يتصاعد تدريجيًا، ولا سيما في سياقات النزاع، والانتهاكات، والضحايا، والخسائر البشرية، أي عندما تكون الموضوعات مشحونة بالمظلومية والاتهام والذاكرة. في هذه اللحظات، ترتفع قابلية الجمهور للتفاعل الانفعالي والاستقطاب العاطفي، كما ترتفع فرص التخوين، والتعميم، والتفاعل الإشاري، واحتكار موقع الضحية. وفي المقابل، ينخفض هذا السلوك نسبيًا في المناقشات التي تكون أقل اتصالًا بالهوية الصّلبة أو بالعنف المباشر، مثل بعض الموضوعات الخدمية أو الاقتصادية، مع بقاء هذا الانخفاض نسبيًا ومؤقتًا. على سبيل المثال، من خلال منصة Comprehentia، جرى تتبع احتمالات وجود عواصف منسّقة عبر رصد موضوعات مشتركة متعلقة بأحداث الشيخ مقصود، في حلب في كانون الثاني/ يناير 2026. وتوضح النتيجة وجود سرديات

عالية التحيّز وتحتوي على التضليل، تم نشرها داخل نوافذ زمنية تقلّ عن ساعة واحدة (بعد زمني بين بعضها)، مع درجة تشابه أعلى من 70 بالمئة (من ناحية المحتوى). وأظهر هذا التحليل وجود ثلاث عناقيد منسقة أساسية. وكانت مراكز هذه العناقيد صفحات أو حسابات ذات وصول مرتفع، ومحتوى خلافي، وحضور قوي لسلوكيات فاعلي غرف الصدى.

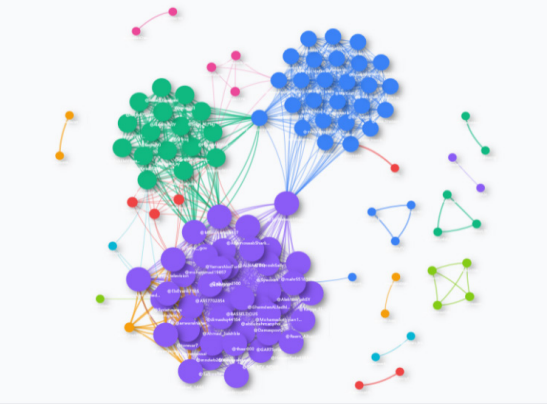

تشير هذه النتيجة إلى أن التصعيد لا ينتج عن حساسية الحدث وحدها، بل أيضًا عن وجود عقد شبكية قادرة على التقاطه وتحويله إلى موجة متسارعة من التفاعل المتشابه. ولا يُثبت ذلك بالضرورة وجود تنسيق مركزي صارم في كل حالة، لكنّه يدلّ بوضوح على استجابات جماعية كثيفة ومتماثلة، زمنيًا ومضمونيًا. ويتقوى هذا السلوك عندما تجتمع ثلاثة عناصر: حدث صادم أو قابل للتأطير العاطفي، وإطار تفسيري جاهز (مثل الخيانة أو المظلومية أو الأكثرية والأقلية)، وفاعل شبكي مركزي قادر على تعبئة جمهوره. وفي هذه اللحظات، تميل اللغة إلى أن تصبح أكثر اختزالًا وتكرارًا، وأكثر اعتمادًا على الوسوم والإيموجيات والعبارات الجاهزة، وأقلّ ميلًا إلى المناقشة التفسيرية.

## مؤشرات محتملة على تحول أو انزياح بعض المناقشات

لا تسمح هذه الدراسة بإثبات تحوّل زمني صارم في الخطاب Topic Shift Analysis، لذلك يُقدَّم هذا القسم بوصفه قراءة استكشافية لمؤشرات توحي بوجود بعض التغيّر في طريقة تناول قضايا معينة. ولا يعني ذلك تراجعًا عامًّا في الاستقطاب، أو حكمًا قيميًا على آليات المناقشة، إنما يعني أن بعض المناقشات بدأت تعكس قدرًا أعلى من التفكيك أو التعقيد في فهم بعض الموضوعات. من أبرز هذه المؤشرات ظهورُ خطابٍ يحاول نزع الهوية الطائفية عن المجرمين والفاعلين العنيفين، بما يقلل من التعميم على جماعات أوسع. وهذا ينقل المناقشة، في بعض الحالات، من منطق "الجماعة ارتكبت" إلى منطق "فاعلون محددون ارتكبوا"، وهو تحوّل قد يُضعف آلية الإسناد الجماعي التي تغذّي الاستقطاب. ومنها أيضًا ظهور إعادة نظر في مفهومي الأكثرية والأقلية، مع طرح يقول إن ما يسمّى "الأكثرية" ليس كتلة متجانسة، وإن جماعات مثل العرب تتوزع داخليًا بحسب المكان، والطبقة، والسياسة، والجيل، والتجربة. وهذا يعطي للمناقشة بعدًا تقاطعيًا أوسع، ويحدّ من استعمال التصنيفات العددية بوصفها حقائق صلبة.

تتأرجح بعض التوترات بوصفها صراعًا بين مظلوميات أو دفاعًا عن مكتسبات، أكثر من كونها صراعًا بين هويات جوهرية. وهذه القراءة لا تلغي الانقسام، لكنها تنقل تفسيره من الهوية الخالصة إلى الخوف على المكانة أو الضمانات أو الخسائر. وتوحي بعض المناقشات أيضًا بوجود فهم أعمق للفدرالية في سورية، بحيث لا تُختزل دائمًا في معنى التقسيم أو الانفصال، بل تُناقش أحيانًا من زاوية شكل الدولة، وتوزيع السلطة، والحقوق المحلية. ولا يعني ذلك أن هذا الفهم أصبح سائدًا، لكنه يمثّل إشارة إلى ارتفاع نسبي في تعقيد المناقشة حول هذا المفهوم. أما من الناحية

السلوكية، فيُلاحظ وجود انزياح في طريقة استخدام الأسماء الحركية غير الحقيقية للحسابات الرقمية بين مرحلة حكم الأسد وما تلاها، إذ انتقل سلوك أصحاب الأسماء الوهمية، من سلوك نضالي (تغييب الأسماء بهدف الحماية من أجهزة النظام السوري الأمنية)، إلى سلوك حسابات مشاكسة وذباب إلكتروني (تغييب الأسماء بهدف مهاجمة الآخر دون التزام أي حدود أخلاقية أو قيمية في المناقشات).

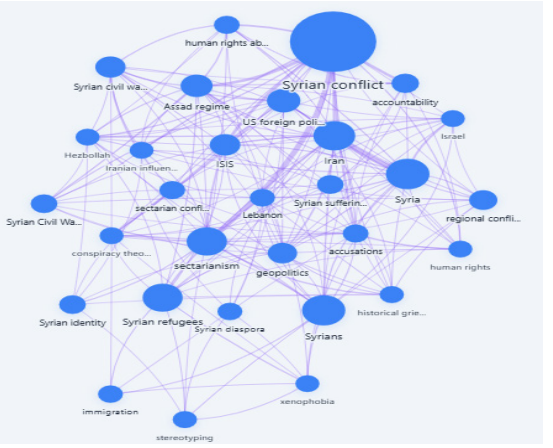


تمثيل بصري لتقاطع وارتباطات المناقشات المطروحة حول الهوية السورية

## سادسًا. خاتمة

يشير التحليل السابق إلى أن الفضاء الرقمي السوري لا يعكس الانقسامات فحسب، بل يعيد تنظيمها في صورة سرديات وموجات تفاعل تجعل الهوية الوطنية أضعف من أن تعمل كإطار جامع مستقرّ. فغلبة الضمائر الجمعية، وهيمنة معسكرات الولاء والمعارضة، وكثافة التخوين والتصنيف، والتفاعل الإشاري، والعواصف المنسّقة حول الضحايا والانتهاكات، كلها تدل على أن الانتماء الوطني ما يزال يُدار بوصفه نزاعًا على الشرعية والتمثيل أكثر من كونه ولاءً مشتركًا لجماعة سياسية سورية. ووفق التعريف المفاهيمي المعتمد، فإن ما يظهر في البيانات هو أقرب إلى "تعدد متوازٍ"، منه إلى هوية وطنية مندمجة. وتدعم الأبحاث المقارنة هذا الاستنتاج مع بعض التحفظ، إذ نرى في الأدبيات الدولية تشابهًا كبيرًا في دول ما بعد النزاع، مثل رواندا، حيث ثبت أن العداء للآخر يحقق تفاعلًا أعلى على المنصات، وأن إعادة ترتيب المحتوى، بما يزيد أو يقلّل حضور هذا العداء، يمكن أن تغيّر مستويات الاستقطاب الوجداني، لكن دون وجود قاعدة عامة حول تلك التغيرات. ولذلك لا ينبغي تفسير الحالة السورية بأنّ المنصّة تصنع الانقسام من العدم، بل بأنها تسرّع انقسامات موجودة وتكافئ صيغها القابلية للتكرار. تفيد المقارنة[12] أنّ المنصات في البيئات ما بعد الصراع قد تؤدي دورًا مزدوجًا؛ فخلال إحياء ذكرى سربرنيتسا، أظهرت تجربة ميدانية أن إيقاف (فيسبوك) لم يُحسّن النظرة إلى المجموعات الأخرى، بل خفضها لدى بعض المستخدمين، ما يعني أن المنصة قد تعمل أحيانًا كمساحة تماس ضعيف، حين تكون البيئة الواقعية أكثر عزلة. في حين تظهر المقارنة برواندا[13]، هذا الازدواج، إذ وجدت بعض الدراسات الحديثة أثرًا إيجابيًا للإعلام الرقمي في دعم الحوار والمصالحة، لكن أدبيات نقدية نبّهت إلى أن الوحدة الوطنية، حين تُدار من أعلى من دون تفاوض كاف، قد تُصبح وحدة منضبطة أكثر منها جامعة.

### توصيات ومقترحات

تشير النتائج إلى أن المشكلة لا تكمن في وجود خطاب مستقطب فحسب، بل في وجود بيئة رقمية، تعيد مكافأته وتمنحه انتشارًا أعلى من الخطاب الأهدأ والأكثر تركيبًا في قبول شعبي وغياب رادع

(12)Nejla Asimovic et al., "Testing the Effects of Facebook Usage in an Ethnically Polarized Setting", **Proceedings of the National Academy of Sciences**, vol (118) no (25) (June 2021).

(13)Theodore Ishimwe et al., "Contribution of New Media in the Reconciliation of Post-genocide Rwanda: A Case Study of Selected Non-governmental Organizations", **African Journal of Empirical Research**, vol (5) no (4) (Oct- Dec 2024).

قانوني. ولذلك ينبغي أن تستهدف التوصيات القوانين، والمؤسسات الوسيطة، والتربية الرقمية، والبحث العلمي، لا المحتوى وحده.

### لصنّاع القرار وواضعي السياسات

هناك حاجة إلى سنّ قوانين أكثر وضوحًا وصرامة لمكافحة الجريمة السيبرانية، ولا سيما الحسابات الآلية التخريبية، والهجمات المنسقة التحريضية، والسلوك الإغراقي الضار، من دون تحويل ذلك إلى أداة لتقييد التعبير المشروع. ويجب تجريم خطاب الكراهية والعنف الرقمي بصورة أكثر حزمًا، مع إعلان آليات واضحة للتمييز بين النقد السياسي والعنف الخطابي ضد الجماعات. ويجب أيضًا إنشاء مساحات مناقشة عامة أكثر صلابة، رقمية وهجينة، تسمح بحوار أبطأ وأقل خضوعًا لمنطق المنصة والخوارزميات. ومن المهم كذلك الفصل الخطابي والمؤسسي بين الدولة والحكومة، وإنشاء آليات مستقلة للرصد المبكر لموجات العنف الرقمي والتحريض عليه من خلال غرف الصدى، إلى جانب تحسين التعاون مع المنصات، لزيادة الشفافية وإتاحة البيانات للباحثين والجهات المستقلة.

### للتربويين وبناة السلام والمجتمع المدني

ينبغي تعميق فهم السياقات التي تتحرك فيها المناقشات الهوياتية، وعدم اختزالها في مجرد خطاب كراهية لغوي. ويجب تخصيص موارد أكبر لبناء سرديات سلام، ولأرشفة الذاكرة الجمعية بصورة مهنية وغير منحازة. وتعدّ مبادرات الثقافة الإعلامية والرقمية أولوية، خاصة تلك التي تشرح الانحيازات المعرفية، والحشر التصنيفي، والتفاعل الإشاري، وآليات التضخيم. ومن المهم أيضًا الاستثمار في مبادرات تؤثر في التصنيف الخوارزمي بصورة غير مباشرة، عبر بناء شبكات محتوى مضاد أقل عدائية وأكثر قابلية للانتشار، وتوظيف التكنولوجيا في تحليل اللغة والفونيمات والأنماط الخطابية. ويجب توسيع نطاق العمل ليشمل المؤثرين ومديري الصفحات وصنّاع المحتوى الساخر، وعدم الاقتصار على الفاعلين المدنيين التقليديين.

### للباحثين

تحتاج المرحلة المقبلة إلى بحوث أعمق تجمع بين التحليل الرقمي، ومجموعات المناقشة، والمقابلات، وتجارب التفاعل الميداني. ومن الأسئلة المهمة في هذا الصدد: متى تتحوّل الهوية إلى قالب بدلًا من حجة؟ كيف تُستخدم الذاكرة كمسار عدالة أم كأداة تعبئة؟ ما علاقة الجغرافيا بالطائفية في اللغة؟ وهل يرتفع التفاعل الإشاري بصورة أكبر مع محتوى الشرعية والخيانة منه مع محتوى الدولة والمجتمع؟ وينبغي للباحثين دراسة دور الأدوات البديلة، مثل الميمات، والصور، والفيديوهات، والرموز البصرية في الحسابات، لأنها تبدو من محركات المناقشة الأساسية. وأخيرًا، هناك حاجة إلى إجراء مقارنات أعمق بين الداخل والشتات، وبين المنصات المختلفة، وإلى دراسات شبكية أدق حول صناع الاتجاهات والعناقيد المنسقة.

أخيرًا، إن بناء هوية وطنية سورية جامعة يظلّ أمرًا ممكنًا، ولكنه يحتاج إلى مرتكزات، وهي: التمثيل لا الامتثال، والمواطنة الدستورية لا الاحتكام العددي أو المظلومية، وإدارة التنوع عبر الإعلام والتعليم والثقافة. هنا، تظهر أهمية آلية التعليم والتربية (Bildung) الألمانية (التثقيف الذاتي لتحقيق تناغم بين عقل الفرد وقلبه، في توحيد بين النفس والهوية داخل إطار المجتمع الأكثر اتساعًا)، بوصفها تكوينًا نقديًا طويل الأمد، ما يساعد في مقاومة الحشر التصنيفي والخلط بين المجرم الفردي والجماعة التي ينتمي إليها وبين الحكومة والدول، وما إلى ذلك من تعريفات نابعة من سرديات مركّبة.

# المراجع

## العربية

بييمون، كلثوم. "السياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية"، **مركز دراسات الوحدة العربية** (2016/03/21).

عرودكي، بدر الدين. "الهوية الوطنية السورية بين الإشكالية والالتباس"، **مركز حرمون** (المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة) (2020/11/02).

## الأجنبية

Anderson, Benedict. ***Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of***. London and New York: Verso, 1983.

Asimovic, Nejla et al., "Testing the Effects of Facebook Usage in an Ethnically Polarized Setting", **Proceedings of the National Academy of Sciences**, vol (118) no (25) (June 2021).

Castells, Manuel. ***The Rise of the Network Society.*** Oxford: Blakwell Pub, 2000.

Galtung, Johan. "Violence, Peace, and Peace Research", **Journal of Peace Research**, vol (6) no (3) (1969).

Ishimwe, Theodore et al., "Contribution of New Media in the Reconciliation of Post-genocide Rwanda: A Case Study of Selected Non-governmental Organizations", **African Journal of Empirical Research**, vol (5) no (4) (Oct- Dec 2024).

Nora, Pierre (ed.). ***Les Lieux de Mémoire: La République.*** Paris : Gallimard, 1997.

Pariser, Eli. ***The Filter Bubble: What the Internet is Hiding from You***. New York: Penguin Press, 2011.

Vertovec, Steven. ***Transnationalism***. London: Routledge, 2009.

فاطمة علي عبود[1] | Fatema Ali Abboud

# الاغتراب والهوية
# مقاربة بنيوية في شعر الثورة السورية

# Alienation and Identity
# A Structural Approach to the Poetry of the Syrian Revolution

## ملخص

تضيء هذه الدراسة على شعر الثورة السورية، بوصفه حقلًا لغويًا يتجاوز التعبير الجمالي، ليغدو بنية دلالية تكثِّف الوعي الجمعي في مواجهة المحو الوجودي الذي عمل النظام الاستبدادي في سورية على تكريسه. ومن خلال المنهج البنيوي التكويني، تتبدَّى في النص الشعري بنيتان أساسيتان؛ الأولى هي الاغتراب بما يحمله من تفكّك وفقدان للانتماء، والثانية هي الهوية بوصفها مشروعًا يسعى إلى إعادة بناء الذات والجماعة. ويتجلَّى هذا التوتر في صورة وعي جمعي مأزوم، يدفع الخطاب الشعري إلى الانتقال من الغنائية الفردية إلى ملحمية تتَّسع لتجربة جماعية شاملة، فتتحوَّل القصيدة إلى مجال لإعادة إنتاج معاناة السوريين ضمن رؤية عميقة، تستوعب صدمة الحرب والاقتلاع، وتحوّلها إلى طاقة إبداعية تسعى إلى ترميم الذات وبناء أفق إنساني يتجاوز حدود المحنة. تخلص الدراسة إلى أنَّ شعر الثورة قدَّم رؤية للعالم قائمة على تحويل الخراب إلى مادة جمالية، والاغتراب إلى محفِّز لإعادة بناء هوية دينامية تستمدُّ معناها من التفاعل مع الألم والانفتاح على الآخر.

### كلمات مفتاحية

سورية، شعر، الثورة السورية، اغتراب، هوية، مقاربة بنيوية

(1) ناقدة سورية، وأستاذة اللغة العربية في جامعة سلجوق (تركيا). fatemaaboud28@gmail.com

## Abstract

This study sheds light on the poetry of the Syrian revolution as a linguistic field that transcends aesthetic expression to become a semantic structure encapsulating collective consciousness in the face of the existential erasure imposed by the authoritarian regime in Syria. Adopting the genetic structuralist approach, the analysis reveals two fundamental dimensions within the poetic text: alienation, marked by disintegration and the loss of belonging, and identity, conceived as a dynamic project that seeks to reconstruct both the self and the community. This tension emerges as a form of collective awareness in crisis, propelling the poetic discourse from individual lyricism toward a broader epic mode that embraces the communal experience. The poem thus becomes a space for reconfiguring Syrian suffering within a profound vision capable of absorbing the trauma of war and displacement, and of transforming it into a creative energy aimed at restoring the self and envisioning a human horizon that transcends the limits of affliction. The study concludes that the poetry of the revolution articulates a worldview that transforms destruction into aesthetic substance and alienation into a catalyst for the reconstruction of a dynamic identity, one that derives its meaning from engaging with pain while remaining open to the Other.

**Keywords**

Syria, poetry, syrian revolution, alienation, identity, structural approach

## أولًا. مقدمة

يمثل الشّعر واحدًا من أكثر الأجناس الأدبية قدرةً على التقاط التحولات الكبرى في التاريخ الإنساني، لما يتمتع به من كثافة لغوية ورمزية، ولما يمتلكه من طاقة إيحائية تتيح له أن يكون انعكاسًا لتجربة المجتمعات في أشد لحظاتها توترًا وانكسارًا. وإن كان الأدب -عمومًا- يعدُّ تعبيرًا عن الوعي الجمعي في لحظة تاريخية معينة، فإنَّ الشعر، بصفته بنية جمالية ودلالية، يُظهر على نحو أوضح طبيعة العلاقة بين الذات والعالم، ويكشف عن عمق الأزمات التي تعصف بالإنسان في مواجهة السلطة والاغتراب وفقدان الانتماء.

إنَّ التجربة السورية في سياق الثورة والحرب تطرح على الدرس النقدي أسئلة جذرية حول موقع الإبداع في مواجهة المحو والعنف، فهي تجربة لا تُخْتَزَل في بعدها السياسي المباشر، بل تتجاوز ذلك لتكشف عن معاناة وجودية متشابكة الأبعاد. فالنصوص التي نشأت في ظلِّ هذا السياق هي تمثيلات جمالية تصوغ من عمق المأساة رؤية جديدة للعالم، رؤية مشبعة بصدى إنساني يتجاوز حدود المكان الضيق إلى فضاء كوني شامل. ولا يمكننا فهم هذه الرؤية إلا إنْ فهمنا جدليتها المركَّبة التي تستوعب الانكسار، ثمَّ تقوم بتحويله إلى فعل إبداعي مقاوم؛ ليغدو الشعر فضاءً حيويًا لإعادة إنتاج الذات الممزقة، وإيجاد صياغة لهوية تبحث عن توازنها في عالم فقد انسجامه.

ويتجلَّى الطابع الإشكالي لهذه النصوص في انفتاحها على مفهومين متلازمين: الاغتراب والهوية. فالأول يعكس انهيار البنى الاجتماعية والسياسية وما يرافقه من فقدان للأمن الوجودي، ويكشف عن الشعور بالانفصال والتمزُّق والاقتلاع من الجذور، في حين يتبدَّى الثاني بوصفه مشروعًا يسعى إلى إعادة بناء الذات والجماعة في مواجهة التفكُّك، مشروعًا لا ينغلق على الماضي، إنَّما يمدُّ جسورًا نحو المستقبل. ومن خلال العلاقة الجدلية بينهما تتشكَّل رؤية للعالم تحتضن المأساة وتحوِّلها إلى خطاب جمالي قادر على منح التجربة بعدًا إنسانيًا كونيًا، مشبعًا بطاقة جماعية، تنقل الوعي من دائرة الخصوصية الضيقة إلى أفق أكثر رحابة، يستوعب المعاناة ويحوِّلها إلى دلالات ذات معنى تعيد للإنسان السوري حضوره في عالم يهدِّده الزوال.

يقوم هذا البحث على اختيار مجموعة محدودة من التجارب الشعرية التي برزت في سياق الثورة السورية، وقد جرى انتقاء هذه النماذج وفق معايير منهجية تراعي التنوُّع الجندري، وتباين الخلفيات الاجتماعية، وتعدُّد تيارات الكتابة الشعرية بين الداخل والمنفى. وقد جاء هذا الاختيار لتحقيق قراءة معمَّقة قابلة للضبط المنهجي، مع الالتزام بتمثيل البنية الدلالية العامة التي عبَّرت عنها التجربة الشعرية الثورية. فالاقتصار على هذه النماذج يهدف إلى كشف البنية الذهنية الجماعية، ويمنح التحليل القدرة على إبراز العلاقات الجدلية بين الاغتراب وتشكُّل الهوية، بوصفهما مركز الثقل في هذه المقاربة البنيوية التكوينية.

## ثانيًا. المنهج البنيوي التكويني ومفهوما الاغتراب والهوية

يعدُّ المنهج البنيوي التكويني من أبرز المناهج النقدية الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ارتبط باسم الفيلسوف وعالم الاجتماع المجري لوسيان غولدمان، وهو منهج يسعى إلى الجمع بين التحليل البنيوي للنص بوصفه بنية لغوية مستقلة، وبين التحليل التكويني الذي يتجاوز النص إلى ربطه بسياقه الاجتماعي والتاريخي. إنَّ "مشروع غولدمان يتميز بكونه اتَّخذ النقد الأدبي مجالًا أساسا لبلورة منهج ينطلق من العمل الأدبي ذاته، مستعملًا منهجية سوسيولوجية وفلسفية، لإضاءة البنيات الدالة وتحديد مستويات إنتاج المعنى عبر

أنماط من الرؤية للعالم"[2]. وبهذا، يبتعد المنهج عن النزعة الشكلانية الخالصة التي ترى النص منغلقًا على ذاته، كما يبتعد عن الطرح السوسيولوجي التقليدي الذي يذيب النص في محدِّداته الاجتماعية.

وعلى الرغم من اعتماد المنهج البنيوي التكويني إطارًا نظريًا رئيسًا في هذه الدراسة، فقد استعان البحث ببعض الأدوات التحليلية المساندة، مثل التحليل السياقي والتأويل الدلالي والنفسي، من دون الخروج عن نسق المنهج البنيوي التكويني. ولذلك ظلَّت رؤية العالم، بحسب تصور غولدمان، هي المحور الذي تنتظم حوله القراءة، بحيث يبقى الارتباط بين النص وسياقه الاجتماعي هو الأساس الذي تُردُّ إليه جميع المقاربات، من دون أن تتحوَّل هذه الأدوات إلى بديل عن المنهج أو إلى انحراف عنه، فهي تساعد في الكشف عن البنية الدالة وتمثُّلاتها داخل النصوص المدروسة.

يقوم هذا المنهج على مبدأ أساس يتمثَّل في أنَّ الإبداع الأدبي أو الفكري تعبيرٌ عن بنية ذهنية جماعية مرتبطة بطبقة أو فئة اجتماعية معينة، والمبدع هو لسان حال جماعة تعبِّر من خلاله عن رؤيتها للعالم، فـ "الإبداع هو في الأصل للجماعية، أمَّا دور الفرد فيكمن في الصياغة لهذا المكوِّن المجهول"[3]. وهذا الفهم للعلاقة بين المبدع والجماعة الاجتماعية لا يقلِّل من أهمية المبدع الذي يعدُّ شخصية عبقرية واستثنائية استطاعت أن تصعِّد الوعي الممكن المختزن في البنية الذهنية للمجتمع للوصول إلى رؤية العالم، ولذلك فإنَّ اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة يكشف كيف تتجسَّد هذه المفاهيم في بنية النصوص الأدبية، ومن جهة أخرى يفسِّر ارتباطها بالظروف الاجتماعية والسياسية التي عاشها المبدع وجماعته.

ومن خلال هذا التصوُّر، يتَّضح أنَّ المنهج البنيوي التكويني يتعامل مع الاغتراب بوصفه بنيةً دالة تعكس أزمة جماعية، فالاغتراب الذي يظهر في النصوص هو في الحقيقة صورة مكثَّفة لوعي جماعة اجتماعية فقدت توازنها في ظلِّ تحولات تاريخية أو صراعات طبقية، فالاغتراب يعني "فقدان الحرية والتلقائية والحيوية، وغير ذلك من مظاهر سلبية تتعارض مع الحرية، وتحول دون أن يكون الإنسان واحدًا، أي متناغمًا، مع نفسه ومع العالم"[4]. والمبدع، بصفته الوسيط بين الفرد والجماعة، يلتقط تفاصيل التجربة التي تمرُّ بها الجماعة، ويعيد صياغتها في نص قادر على تحويل المأزق الاجتماعي إلى بنية جمالية تكشف عن خلل العلاقات بين الإنسان ومحيطه، إذ تتداخل فيه مستويات الدلالة، وتتفاعل البنية الجمالية مع المرجعيات التاريخية والاجتماعية، ليكتسب النص الأدبي بذلك طابعه المزدوج؛ فهو من جهة شهادة على أزمة الإنسان وعلاقاته المتوترة مع محيطه، ومن جهة أخرى نصٌّ جمالي ذو رؤية فنية متماسكة.

وإنْ كان الاغتراب يكشف عن انكسارات الذات في مواجهة واقع مأزوم، فإنَّ الهوية تمثِّل الوجه المقابل لهذه التجربة، إذ يتيح المنهج البنيوي التكويني مقاربتها من زاوية دينامية، بوصفها بناءً متغيرًا يتشكَّل على الدوام تحت ضغط التحولات الاجتماعية والتاريخية، إذ "ينطوي الشعور بالهوية على مجموعة من المشاعر المختلفة، كالشعور بالوحدة والتكامل والانتماء والقيمة والاستقلال والشعور بالثقة المبنية على أساس من إرادة الوجود"[5]، والنصوص التي تعكس صراع الهوية تكشف في العمق عن محاولة جماعية لإعادة إنتاج الانتماء في زمن التغيرات العاصفة، ومن هنا تصبح الهوية في المنظور البنيوي التكويني مشروعًا يُبنى ويُعاد بناؤه في تفاعل مستمر مع التحولات الاجتماعية

(2) لوسيان غولدمان وآخرون، **البنيوية التكوينية والنقد الأدبي**، ترجمة محمد سبيلا (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)، ص9.

(3) نور الدين صدار، **البنيوية التكوينية في المقاربات النقدية المعاصرة** (عمان: عالم الكتب الحديث، 2018)، ص24.

(4) محمود رجب، **الاغتراب: سيرة مصطلح**، ط3 (القاهرة: دار المعارف، 1988)، ص13.

(5) اليكس ميكشللي، **الهوية**، ترجمة علي وطفة (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993)، ص15.

والتاريخية، بحيث يغدو النص الأدبي فضاءً للتعبير عن سعي الجماعة إلى ترسيخ وجودها وإعادة تعريف ذاتها وصياغة رؤيتها للعالم.

وبالانتقال إلى مستوى أعمق، نجد أنَّ العلاقة الجدلية بين الاغتراب والهوية تقود في النهاية إلى تشكُّل رؤية للعالم تعبِّر عن جماعة اجتماعية في لحظة تاريخية محدَّدة. فالرؤية للعالم، كما صاغها غولدمان، "هي بالتحديد هذا المجموع من التطلُّعات والأحاسيس والأفكار التي توحِّد أعضاء مجموعة معينة، وفي الأغلب، طبقة اجتماعية، وتجعلهم في تعارض مع المجموعات الأخرى"[6]. وإن كان الاغتراب يكشف عن حدود الواقع وانكساراته، فإنَّ الهوية تمثِّل محاولة إعادة بناء الذات في مواجهة ذلك الواقع، وهكذا يصبح النص الأدبي فضاءً تتجسَّد فيه أزمات المجتمع وآماله، ويغدو التحليل البنيوي التكويني أداة علمية لفهم العلاقة العضوية بين البنية النصية والبنية الاجتماعية، أي بين وعي الكاتب ورؤية العالم التي تختزنها طبقته أو جماعته.

## ثالثًا. تجلِّيات الاغتراب الوجودي في شعر الثورة السورية

شكَّل الاغتراب الوجودي سمة مهمّة من سمات التجربة الشعرية التي رافقت الثورة في سورية منذ اندلاعها، وما صاحبها من حرب دمَّرت البشر والحجر، وتهجير أوصل شتات السوريين إلى أصقاع العالم. ولم يصدر النص الشعري الذي برز في تلك الحقبة الزمنية عن غنائية تعبِّر عن قلق الذات الشعرية واغترابها فحسب، بل تجاوزها ليتبنَّى وعيًا جمعيًا مأزومًا، يتجاوز مصالح الذات الفردية لمنفعة الجماعة التي ينتمي إليها، فالشاعر بوصفه فاعلًا جماعيًا هو القادر على ترجمة القهر والقمع والظلم الذي عاشه أبناء شعبه، إذ "لا وجود لأيّ إبداع يخرج عن نطاق الجماعة الاجتماعية التي تعدُّ مصدر رؤيته للعالم"[7]. إنَّ هذه العلاقة الجدلية بين الذاتي والموضوعي جعلت النص الشعري ينتقل في هذه المرحلة، بصورة واضحة، من غنائية تعنى بالذات الشعرية المفردة إلى ملحمية تتمثَّل بالمأساة الجماعية للشعب السوري الذي تعرَّض للانتهاك الوجودي الممنهج.

تتماهى الذات الشعرية في قصيدة لرشا عمران مع المدينة التي حطّمتها يد الحرب، بوصفها حيزًا مكانيًا شاهدًا على معاناة الجماعة، فتحمل عبر هذا التشييء معنى الاغتراب الوجودي الذي يتسرَّب بوحشيته من الفضاء العام (مدينة مهجورة) إلى ما هو خاص وحميمي (الأسرَّة الفارغة)، تقول:

"وحيدة تمامًا

كمدينةٍ مهجورةٍ

لم يبقَ من أثرِ سكَّانها شيءٌ

غيرُ الدموعِ التي تركوها في دروبِ رحيلِهم

وغيرُ بقايا روائحِهم على الأسرَّة الفارغة

بينما يحتلُّ كوابيسَها الغزاة"[8]

يصل الاغتراب الوجودي إلى ذروته، حين يتضاعف الاحتلال وتتعمَّق السطوة، فالغزاة يسيطرون على المكان الذي لا يملكونه، ويتغلغلون في لاوعي سكَّانه، في محاولة منهم لاستبدال ما تبقَّى من جمال عالق بالذاكرة بالقبيح والمشوَّه. ومن خلال هذه البنى المتصدِّعة، تعمل الذاكرة على رأب الشرخ الذي يهدِّد هوية السوري من خلال ما تبقَّى من أثر إنساني،

(6) لوسيان غولدمان، **العلوم الإنسانية والفلسفة**، ترجمة يوسف الأنطكي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1996)، ص16.

(7) محمد الأمين بحري، **البنيوية التكوينية: من الأصول الفلسفية إلى الفصول المنهجية** (بيروت: كلمة للنشر والتوزيع، 2015)، ص99.

(8) رشا عمران، **زوجة سرية للغياب** (ميلانو: منشورات المتوسط، 2020)، ص117.

على الرغم ممَّا تعانيه الذات الشعرية من شعور حادٍّ بالاغتراب، قد يصل في بعض الأحيان إلى السقوط في هاوية العدم.

وفي نص آخر لرشا عمران، تتشارك الذات الشعرية مع المكان الانهيارَ التامَّ، على الرغم من محاولاتها الدؤوبة لاستدعاء مظاهر الحياة وبهجتها، تقول:

"قلتُ: سأفتحُ النوافذَ..

سأشعلُ كلَّ ما لديَّ من الشموع..

سأرفعُ صوتَ الموسيقا التي أحبُّ..

سأوقدُ العطورَ في المباخرِ..

لكنَّي، ما إنْ هممْتُ بالوقوفِ

حتَّى تفكَّكتُ كدميةٍ بلاستيكيةٍ متروكةٍ قربَ جدارٍ تهدَّمَ للتو"[9]

يحتوي النص على مجموعة من الأفعال المسبوقة بسين الاستقبال: (سأفتح/ سأشعل/ سأرفع/ سأوقد)، ما يدلُّ على أنَّ هذه الأفعال تحمل ما هو إيجابي، وتحيل على الأمل بوجود مستقبل لممارسة طقس يومي اعتيادي، تفعله معظم النساء السوريات في بيوتهنَّ، ولكنَّ هذه الرغبة سرعان ما تصطدم بالواقع القائم، واقع الحرب بما يحتويه من خراب ودمار، فتستحيل الذات إلى كائن هشٍّ ضعيف غير قادر على المقاومة، وغير قادر على الاحتماء بظلِّ جدار هدَّمته الحرب، أي أنَّ البنى الدلالية التي تتضمَّن معاني الهشاشة والسقوط تؤكِّد الاغتراب المادي والمعنوي الذي تعيشه الذات الشعرية، وبالمعنى الهيجلي للاغتراب، فإنَّ الذات الشعرية الفردية ما استطاعت أن تحقَّق وجودها من خلال اندماجها مع الكلي ،"أي أنَّ الاغتراب يحدث عندما يشعر الفرد بأنَّ هناك انفصالًا بينه وبين البناء الاجتماعي [...] يشعر الفرد بالاغتراب لأنَّه يفتقد الكلية"[10]، وهنا لا نقصد المجموعة التي ينتمي إليها، إنَّما النظام الحاكم الذي استبدَّ بشعبه وحاول تجريده من إنسانيته.

ويستحضر نوري الجراح من التراث الديني حادثة القتل الأولى، حين استحلَّ قابيل دمَّ أخيه مؤذنًا ببداية العنف البشري، من خلال إسقاطه على الواقع السوري الذي تجلَّى فيه الانقسام بأشكاله كلِّها، فيسلط الضوء على تلك المأساة قائلًا:

"ها إنَّ يدكَ التي كبُرتْ واخشوشنتْ

تتلطَّخُ بدمِي

أخرجُ من بابٍ وتخرجُ من بابٍ

لا أكونُ صورتَك ولا تكونُ صورتِي

وأناديكَ:

تعالَ وخذْ ما أخذتَ

وباليدِ البلهاءِ، أودعِ البلطةَ في الظهرِ والعتمةِ في هاويةِ القلبِ"[11]

تبرز في هذا المقطع ثنائية ضديَّة، تجمع بين "الأنا" الضحية وبين "الآخر" القاتل، وتحيل على الخيبة الناتجة عن تحوُّل مسارات الوعي الجمعي القائم على التشارك والثقة، وإعادة إنتاجه على نحو يعمِّق معاني الغدر والخيانة، ما ينتج هويتين متناحرتين غير قادرتين على التعايش والاستمرار. ويمكن أن نلاحظ مراحل تحوُّل اليد من براءة الطفولة إلى اليد المخشوشنة بالعمل والإنتاج، ثمَّ إلى اليد القاتلة المتمرسة بالغدر

(9) رشا عمران، **بانوراما الموت والوحشة** (القاهرة: دار نون للنشر والتوزيع، 2014)، ص11.

(10) طارق بن موسى العتيبي، **الاغتراب: دراسة تأصيلية فلسفية علمية** (الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2018)، ص33.

(11) نوري الجراح، **يوم قابيل** (دبي: دار الصدى للصحافة والنشر والتوزيع، 2013)، ص52-53.

والانصياع، ما يعيدنا إلى مفهوم "تفاهة الشر"، كما طرحته حنَّة آرنت، فالشرّ -كما تقول- لا يُرتكب دائمًا بدافع الكراهية أو الوحشية المرضية، بل يمكن أن يُنتج عن خضوع بيروقراطي أعمى لأوامر السلطة، من دون وعي أخلاقي أو مساءلة داخلية[12]. ويعمّق هذا التحوُّل معنى اغتراب الذات عن الآخر، ويحوّل النص من بنيته الجمالية إلى بنية دالة تعبّر عن رؤية مأساوية للعالم.

وفي نص لفراس سليمان، توحي الأفعال المتعاقبة بتقدُّم الحدث السردي وبفاعلية منتجة، إلا أنَّها في الحقيقة تؤكّد سقوط الذات في دائرة سردية مغلقة، تنتهي بسؤال وجودي يكثّف بنية عبثية وجودية لا تنتهي بانتهاء النص ولا تفتح أفقًا جديدًا للخلاص، إذ يبقى السؤال عالقًا داخل دوّامة من اللاجدوى باحثًا عن إجابة ما، يقول:

يسافرُ ثمَّ يعودُ

ثمَّ يحرّكُ عقاربَ ساعةِ مخيّلتِه

ثمَّ يكبسُ زرَّ عاطفتهِ ليرى لا أحد

ثمَّ يطعِمُ حيواناتِ أفكارِه البريَّة ما تبقَّى من لحمِ الزمان

ثمَّ...

يبكي لأنَّه دائمًا يُنهي كلَّ ذلك بالسؤالِ نفسِه: (ماذا أفعلُ هنا؟)"[13]

بينما تبحث الذات الشعرية عن الآخر في رحلة اغترابها، تفقد السيطرة على عالمها الداخلي، لتجد نفسها في عالم غرائبي لا يخضع لمنطق الواقع، إذ تتحوَّل الذات إلى كائن متوحّش، أو إلى آلة فاقدة للمشاعر (يكبسُ زرَّ عاطفتهِ/ يطعِمُ حيواناتِ أفكارِه البريَّة)، ما يعكس جوهر المسخ الكافكاوي الذي يبدأ عند الإنسان من داخله، ومنذ شعوره باليأس والإحباط، والمعاناة من الاستلاب. هذا الرمز المرعب يؤكّد عزلة الذات واغترابها، ويشير إلى العنف المادي من خلال تشييئ الذات وفقدها لملامح إنسانيتها، "وفقدها الإحساس بهويتها، إذ يطغى عليها الشّعور بأنَّها مقتلعة من جذورها التي تربطها بالواقع"[14]. لذلك يمكن أن نقرأ هذا التحوُّل في سياقه الاجتماعي والتاريخي كونه يعكس مأساة السوريين في منفاهم، فالسفر لا يقدِّم خلاصًا، والعودة لا ترمّم الانكسار، فتنسحق الذات مقهورة أمام السؤال الوجودي الذي يراود النازحين كلَّ يوم: (ماذا أفعلُ هنا؟).

إنَّ الاغتراب الوجودي في شعر الثورة السورية لم يكن حالة فردية معزولة، بقدر ما كان تجليًا لتجربة جماعية عاشها السوريون في مواجهة الحرب والدمار. فقد مثّل النص الشعري فضاءً قادرًا على استيعاب المأساة وتمثيلها، فغدا الشعر انعكاسًا لاغتراب السوري عن ذاته وعن محيطه، وشهادةً على عمق الاغتراب الوجودي الذي خلّفته الحرب في الذاكرة والوجدان.

## رابعًا. استراتيجيات تجاوز الاغتراب في الخطاب الشعري

جسَّد الشعر المناهض للنظام الاستبدادي في سورية الاغتراب الوجودي بأبعاده المختلفة، لكنَّه في الوقت ذاته أنتج العديد من آليات مقاومة الانسحاق الوجودي، إذ رأى عددٌ من الشعراء أنَّ الاغتراب لا يمكن أن يكون القَدَر النهائي الذي يطبع الخطاب الشعري الثوري، لذلك حاولوا، على الرغم من المأساة التي يعيشونها، أن يتمرَّدوا على اغترابهم، وطرحوا رؤًى

(12) حنة أرندت، **إيخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر**، ترجمة نادرة السنوسي (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014)، ص187.

(13) فراس سليمان، **كاميرا قديمة ما زالت تعمل** (بودابست: محترف أوكسجين للنشر، 2023)، ص66.

(14) يُنظر: عبد اللطيف محمد خليفة، **دراسات في سيكولوجية الاغتراب** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص43.

بديلة تتيح للذات، وللجماعة التي تنتمي إليها: العبور من الهشاشة إلى التماسك، "فالشخصية المتمرّدة هنا تعي أسباب اغترابها وتخوض صراعات، محاولة خلالها التغلُّب على هذه الأسباب، وتجاوز حالة اغترابها، بغضّ النظر عن نجاحها أو فشلها في ذلك"[15]. إنَّ محاولة تحويل الألم إلى طاقة إبداع لغوية تسعى إلى تفكيك الخطاب العدمي وتنشد تغيير الواقع القائم برؤية محمَّلة بما هو ممكن، وبذلك يتحوَّل الشعر من كونه انعكاسًا للأزمة إلى أداة لتجاوزها.

تستخدم رشا عمران الكتابة بوصفها استراتيجية للتسامي على الواقع، إذ تتحوَّل الآلام والأوجاع التي تعانيها الذات أمام مشاهد الموت الفجائعية إلى قيمة منتجة، وبدلًا من أن تسقط القصيدة سقوطًا تراجيديًا، تستعيد دورها البطولي المقاوم لكلِّ محاولات الهدم والإلغاء، تقول:

أفكِّرُ كلَّ صباحٍ بكتابةِ قصيدةٍ عن الموتِ

كمراسلةِ حربٍ تكتشفُ، كلَّ صباحٍ، أنَّها جثةٌ مجهولةٌ ملقاةٌ بينَ

جثثِ آخرِ معركةٍ حدثَتْ بالأمسِ

لكنَّني بعدَ قليلٍ أنسى ما فكَّرتُ بهِ

وأكتبُ قصيدةً عن الحياةِ[16]

ينهض هذا المقطع على ثنائية بنيوية دالة متضادة، تتمثَّل في (الموت/الحياة)، هذه الثنائية لا تحيل على التقابل المعجمي بقدر ما تحيل على التحولات الدلالية التي تؤكِّد رغبة الذات في مواجهة مصيرها العدمي، فالذات الشعرية تمرُّ بسلسلة من الانكسارات التي تعمِّق شعور الاغتراب الوجودي، لكنَّها ترفض -بوصفها فاعلًا جماعيًا- الاستسلام لمنطق التهميش من خلال ممارسة دورها الفاعل المنتج، إذ تبدأ الذات الشعرية أولًا بممارسة طقوس اعتيادية من خلال الفعل الدال على الاستمرارية: (أفكِّر)، وذلك لمقاومة العدم وإثبات الحضور الفعلي، فهي شاهدة على الخراب (مراسلة حرب)، وتستطيع من موقعها إثبات حقيقة القتل الذي نزل بالشعب السوري في كلِّ مكان، من خلال ممارسة فعل الكلام، إلا أنَّها تنتقل من موقع الشهود إلى موقع الضحية، حين تصبح جثة ملقاة بين الجثث، لتتعطَّل فاعلية الكلام وتتحوَّل للصمت، ممَّا يعمِّق اغترابها أمام الاستلاب والإلغاء التعسفي، غير أنَّ الطاقة الهائلة التي تشعرها بالعجز والامِّحاء هي نفسها الآلية التحويلية التي ستدفعها للنهوض من رماد الواقع القائم، والعبور من الموت المؤكَّد إلى ضفة الحياة، من خلال فعل الكتابة الذي يعيد للذات الشعرية موقعها الفاعل، فالكتابة التي يلجأ إليها الشعراء هي إحدى أهم الاستراتيجيات التي تستطيع فتح أفق جديد للاستمرار، على الرغم من الشعور الطاغي بالاغتراب. ويتقاطع هذا التحوُّل في البنية الأدبية مع البنية الاجتماعية، فالشعب السوري الذي يستهدفه النظام الأسدي المستبد، بأشكال الموت كافَّة، يمارس الطقوس ذاتها، بصورة يومية، لكنَّه يحاول أن يلمَّ جراحاته ليقف مجددًا لاستعادة وجوده ورفض الظلم المحيق به.

وتحاول هالا محمد مقاومة الاغتراب الوجودي الذي يعمل على تشظِّي الزمن بين الماضي والمستقبل، ذلك لأنَّ الزمن الحاضر زمن معطَّل بفعل الصدمة التي خلَّفتها الحرب وما يرافقها من شعور بالانسحاب من مظاهر الحياة، فـ "الزمن بوصفه قوة فاعلة مؤثِّرة في الإنسان... يمثل محورًا أساسًا في تشكيل ظاهرة الاغتراب الإنساني، وذلك من خلال فقدان التوافق النفسي، والانسجام الذاتي مع اللحظة التي يحياها الفرد"[17]. لذلك تبقى الذات الشعرية معلَّقة بين

(15) أيمن حماد، **الاغتراب في الرواية العربية المعاصرة (1952-2000)** (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2021)، ص43.

(16) عمران، المرجع نفسه، ص140.

(17) أحمد علي الفلاحي، **الاغتراب في الشعر العربي في القرن السابع الهجري: دراسة اجتماعية نفسية** (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013)، ص75.

ذكريات الماضي وآمال المستقبل، تقول:

"سأمدُّ يدي في هذا الكون،

سأفتحُ بابَ البيتِ، سيفيقُ الغُبارْ

يَرتَمي في حضني

سنبكي أنا والوحشةْ

سأدخلُ البيتَ بهدوءٍ

سأراهُ كما لم أرهُ في عُمري

ستتنهَّدُ الحيطانُ الصّابرةْ

سأتصوَّرُ معَ كلِّ ذرَّةِ حياةْ

سأوثِّقُها كما لو كانتْ ثورة"[18]

تحاول الذات الشاعرة في هذا المقطع ترميم الفراغ الزمني، عبر حركتين متقاطعتين: الأولى تعود نستالوجيًا إلى الماضي بما يحمله من عبق الذكريات ودفء البيت الغائب، والثانية تتَّجه إلى المستقبل بوصفه أفقًا مفتوحًا على إمكانية التغيير. غير أنَّ ما يميز استراتيجية هالا محمد هو أنَّها لا تستسلم لتعطيل الحاضر، بل تسعى إلى إعادة تفعيله عبر الكتابة نفسها؛ فالقصيدة تتحوَّل إلى وسيلة لإحياء الزمن المفقود، إذ تجعل من لحظة الدخول إلى البيت حدثًا شعريًا مشبعًا بالحياة، يعيد للحاضر قيمته الوجودية. ولأجل ذلك، تتحدث الشاعرة باسم المكان، فالحيطان تتنهَّد، والغبار يفيق، والبيت يستعيد حضوره وكأنَّه كائن حيّ يشارك الذات أحزانها وأشواقها. إنَّ هذه الاستراتيجية ترتبط على نحو وثيق بالبنية الاجتماعية التاريخية التي أفرزتها الحرب السورية، إذ تحوَّل البيت من فضاء حميمي إلى رمز للخراب والفقد، فصار استحضاره في الشعر فعلًا يتجاوز الخصوصية الفردية إلى تمثيل تجربة جماعية يعيشها ملايين المهجَّرين والمنفيين.

وفي نص لنوري الجراح، تقوم البنية الدلالية على جدلية علائقية، بين الرصاص الأعمى الذي يسلب أرواح الكائنات بجنون القتل المحموم، وبين إرادة الاستمرار بالعيش لممارسة الأعمال اليومية، لتكون الهدنة المنعقدة بين الموت والحياة أشبه بفسحات زمنية ضيقة تحاول إعادة إيقاع الحياة إلى طبيعته المشتهاة. يقول:

قلْ للرَّصاصِ أنْ يهدأَ قليلًا

ريثمَا يكتب الشَّاعرُ قصيدتَهُ ويفتح نوافذَها

ويحمل الأسى إلى جسدِه المسجَّى.

ريثما تجمع امرأةٌ غسيلَها،

ريثما يعود طائرٌ من غابةٍ

وتَتَنَزَّهُ العينُ نظرتَها في جسدِ النَّهارِ الحيّ "[19]

يرى الشاعر أنَّ الحرب التي تدور رحاها من دون توقُّف عطَّلت كلَّ معنى للحياة، فهي أولًا أصابت الحياة الثقافية في العمق، وأدَّت إلى تدمير البنية التحتية للمجتمع، ما أضعف النشاط الفكري والإبداعي، الأمر الذي انعكس بالضرورة على البنى الذهنية والقدرة على إنتاج المعرفة. وثانيًا، أثَّرت في تفاصيل الحياة الاجتماعية اليومية، فتعطَّلت العلاقات الإنسانية البسيطة التي تمنح الفرد شعورًا بالانتماء والاستقرار لممارسة أبسط تفاصيل الحياة. وثالثًا، أجهزت على المظاهر الجمالية التي تعطي للوجود قيمته، فغابت فسحة التأمُّل التي تمكِّن الإنسان من الإبداع وإعادة إنتاج ذاته. أمام هذا الخراب الشامل، تتحوَّل الكتابة إلى ممارسة وجودية، وإلى أداة استراتيجية لتجاوز الاغتراب، وإلى مشروع

(18) هالا محمد، أعرني النافذة يا غريب (ميلانو: منشورات المتوسط، 207)، ص9-10.

(19) الجراح، المرجع نفسه، ص45-46.

مقاومة للعدم؛ لأنَّها لا تكتفي بتشخيص الاغتراب، بل تبحث عن آليات لاستعادة التوازن الإنساني في أبعاده الثقافية والاجتماعية والجمالية والمعرفية.

إنَّ التجربة الشعرية السورية خلال الثورة في سورية تجاوزت توثيق المأساة إلى بناء استراتيجيات جمالية ومعرفية، تسعى إلى مقاومة الاغتراب واستعادة فاعلية الذات في مواجهة تعطيل الحياة. وبذلك، تتجلَّى الكتابة الشعرية بوصفها فعلًا مضادًا للعدم، قادرًا على تحويل الجراح الفردية إلى وعي جمعي يعيد ربط الإنسان ببنيته الاجتماعية والثقافية، فمواجهة الاغتراب تعني تحويل الغياب إلى حضور، والكتابة إلى فضاء مقاومة ينهض من قلب التجربة المأساوية نفسها. إذ تكشف القراءة النقدية أنَّ الاغتراب يتبدَّى في التجارب الشعرية المختارة بصور متعدِّدة تتفاوت في حدِّتها ومظاهرها، لكنَّه يحافظ على جوهر بنيوي واحد يُعبِّر عن وعيٍ جماعي مأزوم. فعلى الرغم من اختلاف تمثُّلاته بين شاعر وآخر، يبقى الاغتراب خيطًا ناظمًا يكشف رؤية مشتركة للعالم، وقد تشكَّلت في ظلِّ العنف والتهجير والتحوُّلات التي رافقت الثورة السورية.

## خامسًا. بناء الهوية الشعرية في سياق المنفى والشتات

يُعدُّ المنفى واحدًا من أكثر التجارب قسوة في التاريخ الإنساني، لما يتركه من أثر عميق على الذات الفردية والجماعية معًا، فهو كما يقول إدوارد سعيد "عزلة تُعاش خارج الجماعة بإحساس بالغ الحدَّة، إذ يُشعَر بضروب الحرمان؛ لعدم وجود المرء مع الآخرين في الموطن المشترك"[20]. ولذلك لم يكن غريبًا أن يتحوَّل الشعر السوري الذي رافق الثورة إلى فضاء لإعادة صياغة الهوية، إذ وجد الشاعر نفسه في مواجهة فراغ وجودي يفرض عليه البحث عن بدائل تعيد للذات توازنها المفقود، فغدا الإبداع الشعري أداةً لمقاومة المحو والتلاشي، ووسيلة لإنتاج هوية جديدة تعيد ترتيب علاقة الفرد بذاته وبالعالم من حوله.

تقوم هذه الدراسة على فهم الهوية بوصفها عملية تشكُّل مستمرة، وفق ما تقدِّمه التصوُّرات الحديثة، كما لدى ستيوارت هول الذي يرى أنَّ "الهوية الثقافية تتعين تاريخيًّا لا بيولوجيًّا، فتتخذ الذات هويات مختلفة باختلاف الأزمنة أي أنَّها متزحزحة على الدوام"[21]. فالهوية تتولَّد من تفاعل الذاكرة مع صدمات التاريخ، ومن التحوُّلات الاجتماعية التي تعيد صياغة وعي الجماعة بذاتها. ويتيح هذا الفهم قراءة التجارب الشعرية بوصفها إنتاجًا لهويات انتقالية تتحرك بين أثر الانتماء الأول ومقتضيات الوجود الجديد.

وقد كانت تجربة اللجوء التي خاضها السوريون عبر البحر من أكثر التجارب مأساوية، ذلك لأنَّ خوضها كان عبارة عن مقامرة أكثر منها مغامرة، قد تصيب وقد تخطئ، فقد كانت القوارب المطاطية وكأنَّها نعوش محتملة، إذ حملت الأجساد في عبابها المظلم بين ضفَّتين؛ ضفَّة ماضٍ مهدَّم، وضفَّة مستقبلٍ مجهول، وجعلت من البحر فضاءً لامتحان الهوية والوجود، إذ يتقاطع الخوف بالرجاء، والفقد بالبحث عن ولادة جديدة، لتتضاعف مأساة السوريين بين وطنٍ يخرجون منه قسرًا وبحرٍ لا يرحمهم موجه المتلاطم، يقول نوري الجراح في هذا السياق:

شُكرًا لكمْ

شُكرًا لهذا البحرِ

شُكرًا لأَزْمِيرَ الحزينةِ

شُكرًا لتلكَ الموجةِ العذراءِ

(20) إدوارد سعيد، **تأملات حول المنفى ومقالات أخرى**، ترجمة ثائر ديب، ط2 (بيروت: دار الآداب، 2007)، ص121.

(21) مروة مختار، "ستيورات هول وتشكّل الهوية الثقافية"، **مجلة الفيصل**، عدد (511-512) (أيار/ مايو 2019).

حَمَلَتْنِي من يَدَيْ أُمِّي

لتُعيدَ الأرضَ لِي

لِتكونَ الأرضُ، كلُّ الأرضِ، منذُ اليومَ، قبرِي"

يعتمد الشاعر على التكرار في النص السابق، فيكرر (شكرًا) أربع مرات، وذلك ليشدَّ الانتباه إلى أنَّ هذا الشكر لم يكن امتنانًا بقدر ما كان سخرية سوداء تكشف عن عمق الألم الذي تعاني منه الذات الشعرية أمام مصير السوريين الذين ركبوا البحر أملًا بالنجاة من الموت، فتكرار الشكر في هذا المقطع ينساب بإيقاعه الصاخب والمحتدم، وكأنَّه طقس جنائزي لهوية السوري الممزقة، وما يزيد من وطأة المأساة أنَّ عناصر الطبيعة شاركت في كتابة مصير السوريين، ويعزّز هذا المعنى الصورة الشعرية التي يقدّمها الشاعر في قوله (الموجة العذراء/ حَمَلَتْنِي من يَدَيْ أُمِّي/ لتُعيدَ الأرضَ لِي)، ذلك لأنَّ فعل الولادة المتخيَّل في عرض البحر يكشف عن مفارقة مأساوية حادة، إذ تتحوَّل لحظة الميلاد إلى مصير للفناء؛ لأنَّ الموجة لم تمنحه حياةً ثانية، بل سلبت منه الحياة في ميلاده الجديد، ما يعكس تفكُّك الهوية في سياق المنفى في مفارقة مأساوية تعيد تشكيل معنى الانتماء نفسه، إذ يعلن الشاعر في نهاية القصيدة بوعي مأساوي أنَّ الأرض لم تعد فضاءً للانتماء، فكلُّ الأمكنة باتت تحمل معنى واحدًا هو الموت، ما يجعل هويته في المنفى هوية تتَّسم بالانكسار واللاجدوى.

وقد تغدو المفارقة التي تنسجها الذات الشعرية، بين صورة الوطن المختزنة في الذاكرة وصورة المنفى الحاضرة في الواقع القائم، سببًا في تفاقم الشعور بفقدان الهوية والعجز عن بناء هوية جديدة، "إنَّ ثمة منظورًا مزدوجًا لا يقدر مطلقًا على رؤية الأشياء بمعزل عن بعضها، فكلُّ مشهد أو وضع في الموطن الجديد يستحضر بالضرورة نظيره في الموطن القديم"[22]. وهذا ما يمكن أن نقرأه في نصّ لعلي سفر، إذ يقول:

"الشَّوارع الَّتي هجرَها الحبُّ

الصَّباحات المُنقضِية على عَجَلٍ

دونَ أصواتِ العصافير ..

الوَجَعُ ذاتُه، لا يُعالجُه العرَّافونَ وراءَ الحدود

ولا ينفعُكَ البوحُ به ..

الذَّاكرةُ مرضٌ عُضال .."

يبدو المنفى في هذا النص فضاءً مكانيًا فاقدًا لمعنى الحياة وعمق العلاقات الإنسانية، ويغدو الزمن أسيرًا لإيقاع قاسٍ يفرضه واقع العمل والبحث عن البقاء، ففي الحياة اليومية في المنفى لا يحمل الصباح معنى التجدُّد والأمل أو التفكير والتأمُّل، كما في الذاكرة الأولى المرتبطة بالوطن، إنَّما يتحوَّل الصباح إلى بداية متكررة لسلسلة من الأعمال الروتينية المرهقة، وينقضي الوقت بالانشغال المستمر بتأمين أساسيات العيش. (الوجع ذاته) يتكرَّر كلَّ يوم حتى يستعصي، فلا تنفع معه أشكال التعويض أو الترميم، وتبلغ المأساة ذروتها في السطر الأخير: (الذاكرةُ مرضٌ عضالٌ). فالذاكرة التي يفترض أن تكون مستودع الهوية وحافظة الانتماء تتحوَّل هنا إلى نقمة، إذ إنَّ المنفى يجعل الذاكرة عبئًا دائمًا، وبهذا المعنى، تغدو الهوية المنفية هوية متألمة، مُعلَّقة بين الذاكرة والتجربة التي يعيشها السوريون في المنفى.

وقد يتحوَّل الاغتراب الذي تعانيه الذات الشعرية في المنفى إلى قوّة دافعة تُحرِّر الإنسان من ثقل الماضي وتحفِّزه على صياغة هوية أكثر مرونة وانفتاحًا على العالم، وذلك عندما يمتلك حريته، "فالهوية تعبير عن الحرية"[23]. ويمكن أن تتطوَّر هذه العملية إلى وعي بالذات أكثر عمقًا، وإلى رغبة في تحويل التشتُّت

(22) إدوارد سعيد، **صور المثقَّف**، ترجمة غسان غصن (بيروت: دار النهار، 1996)، ص68.

(23) حسن حنفي، **الهوية** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012)، ص11.

إلى طاقة إبداعية تُعبّر عن الحرية وتؤكّد الانتماء إلى العالم بعيدًا عن الحدود الضيقة. وبهذا تنتج الذات الشعرية هوية جديدة قادرة على المصالحة بين الماضي والمستقبل، وعلى تحويل المنفى من فضاء للمعاناة إلى دافع للخلق والفعل الإيجابي، ومن هذا المنطلق، يقول مازن أكثم سليمان:

هُوِيَّتي الصِّراعُ المَسعورُ دائمًا على حافَّةِ هاويةِ المُسَبَّقاتِ:

الهُوِيَّةُ سَلْبٌ لإيديولوجيا "الأصلِ"، ولسلطَةِ "المُنجَزِ" القطعيِّ،

وارتماءٌ -نحوَ- المجهولِ والمُغايِرِ،

ورهانٌ عدوانيٌّ يُحرِّضُ على كُلِّ مستقبَلٍ لا يخونُ ماضيهِ،

ورقصٌ ثُمَّ رقصٌ ثُمَّ رقصٌ،

حتَّى ينبسِطَ شيطانُ التَّشتُّتِ في أجملِ حُلَّةٍ عبرَ كينونةِ الوجودِ الحُرِّ -في- العالَمِ"[24]

يمثل هذا المقطع بيانًا شعريًا فلسفيًا، يعيد تعريف الهوية في سياق المنفى بناء على صراعٍ واعٍ مع الموروثات التي تحاول تقييد الذات. في هذا السياق، يغدو المنفى أو الاغتراب فرصة إيجابية لإعادة تشكيل الوعي بالهوية، إذ يتحوَّل المنفى من تجربة سلبية إلى فعل إرادي يقوم على الانفتاح على المغاير، أي على الجرأة في استقبال المجهول وعدّه ساحةً لبناء وجود جديد. هذا الانفتاح على الآخر لا يلغي الماضي، بل يقيم توازنًا بين الذاكرة والمستقبل، بحيث يغدو الحاضر مساحة ابتكار تتّكئ على الذاكرة من دون أن تنغلق عليها.

وفي قوله (رقصٌ ثُمَّ رقصٌ ثُمَّ رقصٌ)، تكرار يرسّخ فكرة أنَّ الهوية ليست معطى ثابتًا بل حركة مستمرة، تحافظ على ديناميتها عبر الفعل الجسدي الطقسي، فالرقص هنا وسيلة لتفريغ التوتر وتحويله إلى إيقاع منتظم، يقيم جسرًا بين التفكك الداخلي والنظام الجمالي، ليغدو طاقة إبداعية وعنصرًا جماليًا يتيح صوغ هوية مفتوحة على احتمالات لا نهائية. بهذه الرؤية، يؤكّد أكثم سليمان أنَّ الاغتراب يمكن أن يكون شرطًا تأسيسيًا لهوية جديدة، أكثر قدرة على التعايش مع العالم، وأكثر استعدادًا للخلق والحرية.

يمكن القول إنَّ تجربة المنفى، على قسوتها وما تخلّفه من تمزُّق في الذاكرة والوجود، قد تحوَّلت في الشعر السوري الثوري إلى فضاء مزدوج: فضاء للمأساة والانكسار، وفضاء للخلق وإعادة البناء. فالمنفى لا يقتصر على فقدان الوطن والانتماء، بل يتيح للشاعر أيضًا إمكانية إعادة صياغة الهوية عبر الانفتاح على المغاير، وتحويل التشتت إلى طاقة إبداعية قادرة على مقاومة النسيان. وهكذا يغدو الشعر وسيلةً للمصالحة بين الماضي والمستقبل، ومنبرًا يعلن أنَّ الاغتراب ليس نهاية مصيرية، بل يمكن أن يكون بداية لهوية جديدة أكثر رحابة وأكثر ارتباطًا بالإنسانية جمعاء.

## سادسًا. ملامح رؤية العالم بين الاغتراب وتشكيل الهوية

تقوم رؤية العالم في شعر الثورة السورية على وعي مأساوي، يتشكَّل من خلال جدلية العلاقة بين النص الشعري والواقع الاجتماعي-التاريخي الذي أفرزه سياق الحرب وما رافقها من قمع وتهجير وانقسام داخلي. فالنص الشعري الذي ضارع هذه المرحلة الزمنية تجاوز البعد الفردي، وتحوَّل إلى فضاء يعكس أزمة جماعية عاشها السوريون بكلّ تفاصيلها، إذ أصبح الشاعر فاعلًا جماعيًا ينطق بلسان جماعته، ويجّسد في نصه الانكسار الوجودي الذي أصابها، من خلال بنية النص

(24) مازن أكثم سليمان، "واهويتاه"، **Ultra صوت**، (2017/06/29) شوهد في (2026/02/01): https://urli.info/1rAt6

الملحمية التي تحمل ملامح مأساة وطن بأكمله.

وتتجلَّى هذه الرؤية من خلال تصوُّر الاغتراب الوجودي، بوصفه نتاجًا مباشرًا للبنية الاجتماعية المتصدِّعة، إذ لم يكن الاغتراب نتيجة إحساس داخلي بالعزلة أو القلق فحسب، فالاغتراب الذي تعانيه الذات الشعرية كان نتيجة لانهيار البنى السياسية والأخلاقية التي كانت تعطي للفرد معنى وجوده، فقد تسرَّب الخراب من الفضاء العام: (المدينة، الوطن، الجماعة)، إلى الحيز الخاص: (البيت، الجسد، الذاكرة)، ليحوِّل الكيان الإنساني إلى كيان هش، وهكذا يصبح الانتماء ذاته مصدرًا للانقسام، حين تتحوَّل الروابط الاجتماعية من عامل تضامن إلى أداة قطيعة وعداء، ما يضاعف الشعور بالاغتراب عن الذات وعن الآخر في آن معًا. ويكشف النص الشعري عن هذا الوعي المأساوي في أشد صوره قسوة، حين تتحوَّل الذات إلى كيان منفصل فتعلن فناءها الوجودي بوصفه نتيجة مباشرة للانهيار التام:

"أكتبُ لكم من عالمٍ آخرَ،

أنا ميِّتٌ منذُ ساعاتِ الفجر،

أنا لستُ شهيدًا ..

أنا كائنٌ، ماتَ لأسبابٍ إنسانيَّة ..!"

إنَّ رؤية العالم التي تصوغها النصوص الشعرية تكشف عن وعي جمعي مأزوم، يرى الوجود الإنساني مهددًا بالاندثار، ويصوِّر الذات في مواجهة قوة عاتية تجرِّدها من إنسانيتها وتدفعها نحو المسخ والعدم، وهي رؤية تتأسَّس على إدراك عميق للاجتماعي في بعده التراجيدي، إذ يصبح الشعر شهادة وجودية على مأساة شعب فقد أواصره وانخلع من جذوره، وفي الوقت نفسه كان يبحث بحثًا مضنيًا عن هويته في عالم فقد انسجامه وتوازنه.

كما تتجلَّى رؤية العالم عبر تحويل الكتابة إلى فعل مضاد للعدم، وأداة لاستعادة التوازن الإنساني، فالنصوص الشعرية الناتجة عن سياق اجتماعي-تاريخي مثقل بالعنف والدمار والتهجير تنبني على استراتيجية واعية تتوخَّى إعادة بناء الذات الممزقة والجماعة المفكَّكة من داخل التجربة نفسها، ذلك أنَّ الشعراء، وهم يلامسون قاع العدم، يرفضون الانسحاق تحت وطأة الخراب، ويؤكِّدون أنَّ الألم ليس النهاية، إذ يمكن أن يتحوَّل إلى طاقة منتجة قادرة على إعادة صياغة الوجود في بعديه الفردي والجماعي:

أنا لا أكتبُ قصيدةً لكنني أَشُمُّ القميصَ لأُبصِرَ[25]

وتقوم هذه الرؤية على جدلية أساسية بين (الموت/ الحياة)، (الغياب/ الحضور)، إذ يشتغل النص على تفكيك الخطاب العدمي، وإعادة تشكيله في صورة بدائل تتيح للذات عبور أزمتها، فالشعراء يوظفون اللغة لتجاوز الانكسار، صحيح أنَّ الكتابة أصبحت مرآة للخراب، لكنَّها في الوقت نفسه وسيلة لإعادة إنتاج معنى جديد للحياة، إذ تنقل الذات من موقع الضحية الصامتة إلى موقع الفاعل المقاوم، وهذا التحوُّل لا يقتصر على البنية الأدبية، بل يوازيه تحوُّل اجتماعي-تاريخي؛ لأنَّ السوريين الذين استهدفوا بالموت والاقتلاع يمارسون بدورهم طقوس الصمود اليومية، محاولين لملمة جراحهم والتمسك بحدٍّ أدنى من الاستمرارية في وجه العدم.

وتكشف هذه الرؤية عن محاولة لإعادة ترميم الزمن الممزَّق بفعل الحرب. فإن كان الحاضر معطلًا ومشبعًا بالصدمة، فإنَّ الشعراء يستحضرون الماضي بوصفه خزَّانًا للذاكرة والدفء، ويستشرفون المستقبل بوصفه أفقًا للتحقُّق والانبعاث، حين يسعون إلى إعادة تفعيل الحاضر عبر الكتابة ذاتها. وتتحوَّل القصيدة إلى حدث

(25) الجراح، المرجع نفسه، ص74.

يضخُّ الحياة في اللحظة الراهنة، ويمنحها قيمة وجودية. ومن هنا يصبح الزمن الشعري بديلًا عن الزمن الواقعي المعطَّل، ويغدو النص مجالًا لإحياء العلاقة بين الذات والعالم من جديد.

"كلَّ صباحٍ أصحو هناكَ وأصحو هنا

الزمنُ يتركُ الباب مواربًا للزمنِ فتعبرُ في فارقِ التوقيت الذاكرةْ

تَمسحُ الغُبارَ بإصبعها، تمحو ما تراكمَ من مسافاتٍ بيننا، تُداري رمدَ المرايا"[26]

ويوازي ذلك نعمة المكان واستعادته ككيان حيٍّ يشارك الذات أحزانها وأحلامها، فيغدو البيت، الذي تحوَّل في الواقع إلى رمز للفقد والخراب، فضاءً شعريًا يفتح أفقًا للعودة والانتماء، ويعيد صياغة العلاقة بين الفرد والجماعة. ويشتغل النص على استعادة تفاصيل الحياة اليومية الأكثر بساطة بوصفها علامات مقاومة للانكسار، وممارسات تمنح الذات شعورًا بالتماسك والانتماء حتى وسط الموت والدمار. إنَّ رؤية العالم التي تشكِّلها هذه النصوص تقوم على رفض الاستسلام للاغتراب، والسعي إلى بناء بدائل تستمد معناها من داخل التجربة المأساوية ذاتها، إذ تتحوَّل الكتابة إلى وسيلة لمواجهة الفقد والخراب، وإلى طاقة قادرة على تحويل الغياب إلى حضور، واليأس إلى أفق مفتوح على الحياة. إنَّها رؤية تتأسس على قناعة بأنَّ الإبداع الشعري يمكن أن يكون مشروعًا للمقاومة في أبعادها الوجودية والاجتماعية، وأنَّ الذات المهدَّدة بالاندثار قادرة، من خلال الشعر، على أن تعيد صلتها بجماعتها وبالعالم، فتجعل من النص فضاءً مضادًا للفناء، شاهدًا على المأساة ومجسدًا لإرادة الاستمرار في آن واحد.

وتتجاوز رؤية العالم في النصوص الشعرية الثورية حدودَ التجربة الفردية، لتلامس أسئلة كبرى عن الكينونة والهوية والمصير الإنساني. فالعالم في هذه التجربة لا يُختزل في المكان الضيق الذي غادره الشاعر قسرًا، ولا في الحدود الجديدة التي وجد نفسه داخلها، بل يتحوَّل إلى فضاء مأزوم يتقاطع فيه الموت مع الحياة، والذاكرة مع الحاضر، والحرية مع القيود. إنَّه عالم متشظٍّ قائم على مفارقات قاسية: فالبحر الذي يفترض أن يكون معبرًا للخلاص يغدو مقبرة مفتوحة، والذاكرة التي يُفترض أن تكون ملاذًا للأمان تتحوَّل إلى عبء سرطاني يقاوم كلَّ محاولات النسيان أو التعويض، والوطن الذي كان يمثِّل مركز الانتماء يصبح غيابًا دائمًا، وفراغًا يتناسل في الروح.

أحملُ هَويتي على ظهريْ

وأمضيْ

أرميها فتاتًا للطيرِ

في بلادِ الله الواسعةْ"[27]

ومع ذلك، لا تقتصر هذه الرؤية على تسجيل المأساة والانكسار، بل تحمل بعدًا فلسفيًا يُعيد تعريف العلاقة بين الذات والعالم. فالهوية هنا لم تعد معطًى جاهزًا يستمدُّ معناه من المكان الأول، وإنَّما هي سيرورة دينامية تنبني في لحظة الاغتراب ومواجهة المجهول. إنَّها رؤية ترى في المنفى إمكانية لإعادة ابتكار الوجود، إذ يصبح التشتت مادة إبداعية، والانكسار شرطًا لإعادة البناء، والاختلاف بوابة لانفتاح الذات على الإنسانية جميعها. لذلك فالعالم الشعري الذي يتشكَّل في هذه النصوص هو عالم مأساوي–إبداعي في آنٍ معًا؛ مأساوي لأنَّه يفضح هشاشة الكينونة أمام الموت والاقتلاع، وإبداعي لأنَّه يحوِّل هذا الهشاشة نفسها إلى قوة خلاقة، تعلن أنَّ الشعر قادر على إعادة صياغة العالم من رماده.

"هُوِيَّتي: سوريَّتي

(26) محمد، المرجع نفسه، ص60.

(27) المرجع نفسه، ص16.

عُروبَتي/ إنسانيَّتي الكونيَّةِ...

انقلابُ فراشاتِ الذّاتِ المُتشظِّيةِ على وحشِ الجوهرانيَّةِ المُفترِسِ"[28]

بهذا المعنى، فإنَّ رؤية العالم التي تفرزها تجربة الشعر السوري في المنفى رؤية مزدوجة: فهي من ناحية تشهد على انكسار عميق يُفقد الإنسان استقراره الوجودي، ومن ناحية أخرى تفتح أفقًا لإنسانية أكثر رحابة، إنسانية لا تنغلق على جغرافيا أو قومية أو ذاكرة محدودة، بل تعلن أنَّ الانتماء الحقيقي هو للحرية، وأنَّ الهوية الممكنة في عالم ممزَّق هي تلك الهوية المتحركة، القادرة على تحويل الألم إلى معنى، والضياع إلى إمكان، والغياب إلى حضور شعري مقاوم للنسيان.

## سابعًا. خاتمة

كشفت التجربة الشعرية السورية التي انبثقت في سياق الثورة والحرب عن تحوّل جوهري في وظيفة الشعر، إذ لم يعد النصّ فضاءً جماليًا معزولًا عن الممارسة الوجودية التي تحمل ملامح الذاكرة الجماعية، وتعيد للإنسان موقعه في عالم مهدّد بالزوال، فقد تحوَّلت القصيدة إلى أفق للمقاومة، حين واجهت الكلمةُ العدمَ بالفعل الإبداعي الخلّاق، وشكَّلت حضورًا إنسانيًا يعاند المحو بأشكاله كلِّها.

وفي قلب هذه التجربة، برزت جدلية الاغتراب والهوية بوصفها المحرّك الأساس للرؤية الشعرية، وكشف الاغتراب انهيار البنى الاجتماعية والسياسية، وصاغ شعورًا بالانفصال عن الذات والعالم، غير أنَّ هذا الاغتراب عمل بوصفه آلية كاشفة فجَّرت الطاقة الشعرية، فحوَّلت الإحساس بالانكسار إلى وعي نقدي يُعرّي جذور العنف والاستلاب. أمَّا الهوية فقد برزت بوصفها مشروعًا يسعى إلى ترميم الذات وإعادة بناء الانتماء على أسس جديدة تستند إلى الحرية والانفتاح، ومن تفاعل هذين البعدين، تشكَّلت رؤية للعالم ترى في التجربة المأساوية فرصة لاكتشاف إمكانات أخرى للوجود.

إنَّ الشعر الذي كُتب في هذه اللحظة التاريخية تجاوز مهمة تسجيل آثار الحرب ليصوغ إمكانًا إنسانيًا جديدًا، وذلك عندما حمل صوت المنفى والشتات، وأعاد بناء الذاكرة الجمعية من رماد المدن المدمرة، ومن جراح الأجساد الممزقة. فاستعادت الذات الشعرية في القصيدة حضورها عبر إعادة صياغة العلاقة مع العالم بلغة تتَّسع للآخر، وتحوّل المأساة إلى خطاب مشترك. وبهذا، غدت الكتابة فعلًا مضادًا للعدم، يؤكِّد أنَّ الإنسان قادر على إنتاج معنى لوجوده حتى في أقسى ظروف الانكسار.

ولا تتعلَّق الآفاق التي تفتحها هذه التجربة بالمشهد السوري وحده، بل تمتدُّ إلى المجال الإنساني الأوسع، فالشعر الذي نشأ في مواجهة العنف والاستلاب قدَّم نموذجًا لدور الإبداع في إعادة صياغة الهوية في زمن الأزمات، وهو نموذج يشير إلى أنَّ الهوية، حين تواجه خطر المحو، تنفتح على إمكانات جديدة للحرية والكونية، وهذه الرؤية تحمل دلالات استشرافية مهمة، إذ إنَّها تجعل من الشعر السوري تجربة قادرة على إثراء الحوار العالمي حول قضايا المنفى والاغتراب والبحث عن المعنى الوجودي في عالم مأزوم. إنَّ الرؤية التي تبنيها النصوص تنشأ من حركة مزدوجة، تجمع بين تخلخل الذات من جهة، وسعيها إلى استحداث شكل جديد للانتماء من جهة أخرى، فيغدو الاغتراب عنصرًا كاشفًا لحقيقة التجربة، فيما تتبلور الهوية بوصفها مشروعًا مفتوحًا يتكوَّن تدريجيًا من داخل ما تراكم من جراحات المنفى والعنف والتحوُّلات التاريخية.

يمكن القول إنَّ القيمة الكبرى لهذه التجربة تكمن في قدرتها على تحويل المأساة إلى طاقة إبداعية، والخراب

(28) سليمان، المرجع نفسه.

إلى مادة جمالية، والمحو إلى حافز لبناء هوية أكثر رحابة، ذلك لأنَّ الشعر ممارسة مقاومة تعيد للإنسان صلته بذاته وبجماعته، وتؤكِّد أنّ الوجود يمكن أن يتجدَّد من قلب المحنة. إنَّ هذا البعد الاستشرافي هو ما يجعل الشعر السوري في زمن الثورة شاهدًا على المأساة، وفي الوقت ذاته مشروعًا مفتوحًا للخلق وإعادة البناء، إذ يمكن لتوسيع المتن الشعري في دراسات لاحقة، ومقارنة النماذج المدروسة بتجارب أخرى من داخل البلاد وخارجها، أن يكشف رؤى جديدة في تحوُّل الوعي الشعري السوري وفي طرائق تشكُّله تحت ضغط الثورة والمنفى، إذ تتحول الكلمة إلى وعد بالحرية، وإلى علامة على أنَّ الحياة قادرة دائمًا على أن تنتصر على العدم.

## المراجع

أرندت، حنة. **إيخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر**، ترجمة نادرة السنوسي. بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014.

بحري، محمد الأمين. **البنيوية التكوينية: من الأصول الفلسفية إلى الفصول المنهجية**. بيروت: كلمة للنشر والتوزيع، 2015.

الجراح، نوري. **قارب إلى لسبوس: مرثية بنات نعش وقصائد أخرى**. ميلانو: منشورات المتوسط، 2016.

---------- **يوم قابيل**. دبي: دار الصدى للصحافة والنشر والتوزيع، 2013.

حماد، أيمن. **الاغتراب في الرواية العربية المعاصرة (1952-2000)**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2021.

حنفي، حسن. **الهوية**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012.

خليفة، عبد اللطيف محمد. **دراسات في سيكولوجية الاغتراب**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

رجب، محمود. **الاغتراب: سيرة مصطلح**، ط3. القاهرة: دار المعارف، 1988.

سعيد، إدوارد. **تأملات حول المنفى ومقالات أخرى**، ترجمة ثائر ديب، ط2. بيروت: دار الآداب، 2007.

---------- **صور المثقَّف**. ترجمة غسان غصن. بيروت: دار النهار، 1996.

سفر، علي. **الفهرس السوري**. ميلانو: منشورات المتوسط، 2018.

سليمان، فراس. **كاميرا قديمة ما زالت تعمل**. بودابست: محترف أوكسجين للنشر، 2023.

صدار، نور الدين. **البنيوية التكوينية في المقاربات النقدية المعاصرة**. عمان: عالم الكتب الحديث، 2018.

العتيبي، طارق بن موسى. **الاغتراب: دراسة تأصيلية فلسفية علمية**. الرياض: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 2018.

عمران، رشا. **زوجة سرية للغياب**. ميلانو: منشورات المتوسط، 2020.

---------- **بانوراما الموت والوحشة**. القاهرة: دار نون للنشر والتوزيع، 2014.

غولدمان، لوسيان. **العلوم الإنسانية والفلسفة**، ترجمة يوسف الأنطكي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1996.

---------- وآخرون. **البنيوية التكوينية والنقد الأدبي**، ترجمة محمد سبيلا. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.

الفلاحي، أحمد علي. **الاغتراب في الشعر العربي في القرن السابع الهجري: دراسة اجتماعية نفسية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013.

محمد، هالا. **أعرني النافذة يا غريب**. ميلانو: منشورات المتوسط، 2017.

- ميكشللي، أليكس. **الهوية**، ترجمة علي وطفة. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993.

# ترجمات

# Translation

نورالله منوَّر[1]| Nour A. Munawar

ترجمة: أحمد عيشة[2]| Ahmad Aicha

# التراث بعد نظام الأسد
# إطار متحرر من الاستعمار في مرحلة ما بعد النزاع السوري

# Heritage After Assad
# A Decolonial Framework for Post-Conflict Syria[3]

**ملخص**

في بيئات النزاع وما بعده، يتحوّل التراث الثقافي والذاكرة الجمعية إلى موارد رمزية، تُسخَّر ضمن صراعات السلطة وإعادة إنتاج الشرعية. تُحلّل هذه الدراسة بطريقة نقدية هذا التحوّل في السياق السوري، إذ مثّلت الثورة السورية (2011-2024) وانهيار نظام البعث لحظة مفصلية لإعادة تعريف الحقلين الثقافي والسياسي الوطنيين. واستنادًا إلى بحث إثنوغرافي ميداني في طيف واسع من المجتمعات المحلية، شمل الأقليات الإثنية والدينية، تقدّم الدراسة إطارًا نظريًا يفكك مصفوفة الاستعمار المعرفية، حول التراث في مرحلة ما بعد الأسد، وتجادل بأن الانتقال من مقاربات الحفظ التقليدية وعملية إعادة الإعمار، إلى نماذج تشاركية متمركزة حول الناس، يمثل ضرورة معرفية وسياسية في آنٍ معًا. تعزز مثل هذه المقاربة التي تفكك مصفوفة البنى الاستعمارية التأثيرَ المجتمعي للتراث، وتحوّله من كونه أداة للهيمنة والتحيز إلى أساس للمساواة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وترسيخ مسارات تعافٍ مستدامة.

**كلمات مفتاحية**

نظرية التحرر من الاستعمار، تراث ثقافي، ذاكرة، سورية، ما بعد النزاع، ما بعد الأسد

---

(1) باحث أول في مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، وزميل أبحاث ما بعد الدكتوراه في معهد الدوحة للدراسات العليا. خبير لدى اليونسكو في التراث الوثائقي وحماية التراث الثقافي السوري. عمل باحثًا في جامعة أمستردام.

(2) كاتب ومترجم.

(3) Nour A. Munawar, **"**Heritage After Assad: A Decolonial Framework for Post-Conflict Syria**", Journal of Field Archaeology,** vol (51) issue (2) (January 2026): 94-106.

يصرّح الباحث بأن الدراسة جزء من مشروع "مستقبل تفكيك الاستعمار: التراث والذاكرة والسرديات قيد التكوين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، برقم مرجعي [VI. Veni. 221F. 016]، ضمن البرنامج البحثي NWO-Talentprogramma2022، وحلقة المناقشة "الفلسفة والعلوم التاريخية والدين". موله مجلس البحوث الهولندي (NWO) بموجب المنحة رقم [177220].

## Abstract

In conflict and post-conflict settings, cultural heritage and memory are often weaponized as instruments of dispute and legitimization. This article critically examines this dynamic in Syria, where the Syrian Revolution (2011-2024) and the fall of the Ba'athist regime have created an opportunity to redefine the nation's cultural and political landscape. Grounded in ethnographic fieldwork with diverse local communities, including ethnic and religious minorities, this study offers a theoretical framework for decolonizing heritage in post-Assad Syria. It argues that moving beyond conventional preservation and reconstruction paradigms to adopt participatory, people-centered approaches is critical. Such a decolonization approach enhances the societal impact of heritage, transforming it from a tool of conflict into a foundation for equity, social cohesion, and sustainable recovery.

**Keywords**

decolonial Theory, cultural heritage, memory, Syria, post-conflict, post-Assad

## مقدمة

منذ اندلاع انتفاضات الربيع العربي، أصبح التراث الثقافي عرضةً للتهديد بأضرار مباشرة وغير مباشرة. لقد وصلت موجة الثورات إلى سورية في آذار/ مارس 2011، حيث بدأت باحتجاجات سلمية في الشوارع طالبت في مراحلها الأولى بإصلاحات سياسية لنظام الأسد، لكن قوات الأمن والجيش التابعة للنظام البعثي واجهت، منذ البداية، مطالب المتظاهرين بعنف مفرط (Bishara 2023). وفي مدن حمص وإدلب وحماة وحلب، تدهور الوضع سريعًا، وتطوّر إلى مواجهات مسلّحة تطورت إلى صراع طويل الأمد، وصفته الأمم المتحدة بأنه "حرب أهلية" ( (BBC 2012. وقد أدى النزاع المسلح في سورية وما ترتّب عليه من دمار واسع النطاق إلى استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية والثقافية للبلاد.

خلال الأعوام اللاحقة، بين 2011 و2024، أصبحت متابعة تطورات النزاع السوري مهمّةً متزايدة التعقيد. وقد برز هذا النزاع كواحد من أكثر فصول القرن الحادي والعشرين عنفًا، وقد استُخدمت مصطلحات عديدة لوصف الثورة السورية، على مدى الأعوام الأربعة عشر الماضية. ويرتبط هذا التعدد في المصطلحات ارتباطًا وثيقًا بتبني روايات مصوغة لدعم الأطراف المنخرطة في النزاع وترويجها، سواء أكانت جماعات المعارضة أم نظام الأسد. وقد أسهمت مصطلحات مثل "النزاع المسلّح"، و"الحرب الأهلية"، و"الانتفاضة"، و"الاضطرابات"، و"الحرب بالوكالة"، و"الصراع الطائفي"، و"الأزمة"، و"المؤامرة"، و"الأحداث"، و"الثورة" إسهامًا كبيرًا وواضحًا، في تشكيل سرديات النزاع والمواقف السياسية. وأثرت هذه المصطلحات في وعي المجتمعات المحلية والمهجّرَة وتصوّراتها، فضلًا عن المراقبين للوضع السوري في جميع أنحاء العالم.

لقد كشف النزاع في سورية فشل المجتمع الدولي، ولا سيّما القوى الغربية والعالمية -كالولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي- في وضع حد للأعمال العدائية والدمار، ووقف سفك الدماء وتهجير السوريين. وقد تفاقم هذا الفشل الدولي مع تصاعد وتيرة العنف وتزايد حدّته، وتدخل قوى متعددة، وصعود فاعلين غير دولتيين متطرفين، واختفائهم لاحقًا -مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)- وهو ما وضع التراث الثقافي للبلاد ومجتمعاتها متعددة الإثنيات والأديان في أزمةٍ غير مسبوقة. ولم تقتصر التهديدات على المواقع الأثرية، بل نالت أيضًا المتاحفَ والمرافق التراثية، ومن ضمنها متاحف حلب وإدلب والرقة ومعرة النعمان (Bandarin 2022; Bauer 2015; Fakhro 2020; Munawar 2023; Puci 2024; Serieh 2023). استجابةً لذلك، أصدرت منظمات دولية ومتعددة الأطراف، منها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمجلس الدولي للمعالم والمواقع، والمجلس الدولي للمتاحف، نداءات متكررة تدعو إلى صون التراث السوري وحماية متاحفه (ICOM 2013; ICOMOS 2013; UNESCO 2013-2015; United Nations 2012).

بعد ثلاثة عشر عامًا من الكفاح والتهجير والدمار في جميع مناحي الحياة، أطلقت جماعات المعارضة المسلحة، بقيادة هيئة تحرير الشام (السلطة الحاكمة في إدلب)، حملة عسكرية هجومية سمّتها "ردع العدوان"، في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2024. بينما كان العالم منشغلًا بنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية التي أعادت إدارة ترامب إلى البيت الأبيض، وبالحرب الإباديّة الشرسة في قطاع غزة (2023- الآن)، تحوّل اهتمام المجتمع الدولي مجدّدًا نحو التصعيد السريع للأعمال القتالية في سورية. بعد أحد عشر يومًا من انطلاق الحملة، تمكنت قوات المعارضة من دخول العاصمة دمشق، وأعلنت نهاية نظام البعث وسقوط عائلة الأسد (Aljazeera 2024; Mackinnon 2024;

The Guardian 2024). وفي 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، تحقق الانتصار التاريخي للثورة السورية. وعلى الرغم من الدمار الواسع الذي لحق بالتراث الثقافي والبنية التحتية، احتفل السوريون، في داخل البلاد وفي الشتات، بسقوط نظام الأسد ونهاية حكمه الاستبدادي. وأبرزت مأساة النزاع السوري أن الخسائر والأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي لم تكن مجرد آثار جانبية، إذ أدّت دورًا محوريًا في تشكيل ديناميات النزاع الطويل، من خلال تهجير السكان المحليين، ومحو الهويات الثقافية لمجتمعات متعددة، كانت توفر لهم معنى الانتماء والشعور به.

في هذا السياق المعاصر، تقدّم هذه الدراسة إطارًا نظريًا لعملية تفكيك مصفوفة الاستعمار المعرفية التي تحكم التعامل مع التراث في سورية بعد النزاع، من خلال استكشاف كيفية إعادة تعريف إدارة الأصول الثقافية عبر اتباع مقاربات تشاركية، تركز على المجتمع، وتشمل عمليات إعادة الإعمار بعد النزاع. وتعتمد هذه الدراسة على بيانات تجريبية جُمعت من خلال العمل الميداني الإثنوغرافي مع السكان المحليين، الذي شمل أيضًا رؤى لخبراء التراث وأفراد من جماعات الأقليات الإثنية والدينية. ومن اللافت أن العمل الميداني لهذه الدراسة أُجري قبل انهيار نظام الأسد مباشرة، ما يسلط الضوء على وجهات نظر محلية حاسمة، عند هذه النقطة المفصلية في تاريخ سورية المعاصر السياسي والاجتماعي والثقافي.

تؤكد الدراسة أن إعادة تصوّر إدارة التراث بعد النزاع يمكن أن تتجاوز نماذج الحماية التقليدية وإعادة الإعمار، من خلال تعزيز دور مجتمعي أكثر شمولية وعدالة في سورية ما بعد الأسد، ووضع الأساس لمقاربة أكثر تعددية ثقافيًا وتركيزًا على المجتمع، تجاه ما تبقى من إرث الماضي. وفي هذا الإطار، تسلط الدراسة الضوء على إمكانات التغيير الجذرية للمقاربات التشاركية والمتمحورة حول الناس بعد النزاع في إعادة تشكيل رأس المال الثقافي -من ضمن ذلك التراث المادي، والذاكرة الثقافية، والهويات الجمعية- ما يسهم في النهاية في التعافي والمصالحة لبلدٍ منكوب ومجزأ.

قبل الخوض في منهجية البحث والنتائج، يقدّم القسم التالي رؤى نقدية حول تفكيك الاستعمار معرفيًا، بوصفها حركة اجتماعية ناشئة وخطابًا أكاديميًا، من خلال تحليل كيفية صياغتها وتطبيقها عبر عدة تخصصات. ويسلّط الضوء على الإمكانات والأهمية العملية لتوظيف نظرية تفكيك الأيديولوجيا الاستعمارية، والممارسات المرافقة في دراسة التراث ضمن سياقات ما بعد النزاع.

## إنهاء الاستعمار أو تفكيك بنيته الأيديولوجية: ما موقعنا اليوم؟

شهد التركيز الأكاديمي تزايدًا في تداول مفهومي إنهاء الاستعمار، أو تفكيك بنيته الأيديولوجية كخطاب، ودراسة آثارهما المحتملة عبر مختلف التخصصات والمناطق، لا سيّما في الجنوب العالمي. ويظهر الاستخدام الواسع لهذا الخطاب بوضوح في الكتابات الأكاديمية الحديثة، في مجالات العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والسلوكية، والعلوم الطبيعية، فضلًا عن أهداف المناهج التعليمية وتطوير المنهجيات المصممة للتعامل مع القضايا المتجذرة في المنظومة الاستعمارية (Agha et al. 2024; Bham-bra 2024; Cant, Nolet and Thomas 2024; Cun-neen et al. 2023; Nassaney 2012). إلى جانب هذه الحقول المعرفية الراسخة، بدأ عددٌ من الباحثين، حتى في الحقول الناشئة مثل الذكاء الصناعي وغيرها من التخصصات العلمية، في دمج مفهوم إنهاء المنظومة الاستعمارية، وما يرتبط به من مناهج وأساليب (Varsh-ney 2024). وقد انتقد بعض الأكاديميين الخلط بين خطاب إنهاء المنظومة الاستعمارية، ومطالب العدالة الاجتماعية الأخرى التي تركز على مفاهيم "التمثيل،

والاعتراف، وإعادة التوزيع"، من أنظمة، على الرغم من إدخال تعديلاتٍ عليها، ما تزال متجذرة بعمق في البنى الاستعمارية (Stein et al. 2020; Tuck and Yang 2012). يثير هذا النقد أسئلة جوهرية حول الأسس النظرية، وحالة المعرفة المنتجة حاليًا، والاتجاهات المستقبلية لتفكيك البنى الاستعمارية، من ضمن ذلك مدى صلاحيّتها لمعالجة التحديات المجتمعية في المجتمعات ما بعد الاستعمار (وما بعد النزاع)، وإمكانية تطبيقها عالميًا عبر الحدود الجغرافية.

في الأعوام القليلة الماضية، تصاعدت الدعوات الأكاديمية والعامة في الغرب لإزالة آثار الاستعمار من الشوارع والأماكن العامة، وذلك من خلال تحدي الإرث الاستعماري والتعامل مع التماثيل والنصب التذكارية المرتبطة تاريخيًا بالاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وغيرها من الفصول المظلمة من الماضي. وقد اكتسبت هذه الحركة زخمًا عالميًا، ما يعكس طلبًا متزايدًا للمواجهة وإعادة تقييم الإرث الاستعماري من المظالم التاريخية الراسخة في الذاكرة العامة والمشهد الحضري (Zarandona and Munawar 2020; Hicks 2020a, 2025; Shepherd 2020). منذ مطلع العقد الثاني من الألفية، ألهمَت حركات اجتماعية عدة، مثل "رودس يجب أن تسقط" في جنوب أفريقيا، و"حياة السُّود مهمة" في الولايات المتحدة، إلى جانب الربيع العربي، الأفرادَ على تفكيك التماثيل التي تُمثل الأنظمة القمعية. ولم تكتف هذه الأنظمة باستعمار الأماكن العامة بتماثيل الشخصيات السياسية والآثار التي تخلد الذكريات بصورة انتقائية، بل أنتجت أيضًا ممارسات إدارة التراث من الأعلى إلى الأسفل، وسيّستها.

تنعكس هذه المناقشات الأكاديمية في تحركات عامة على مستوى العالم، من بينها الدعوات إلى مساءلة وتحدي الإرث الاستعماري المهيمن والمتجذر في مجالات التراث وعلم الآثار والمتاحف، والعمل على تطوير نماذج مبتكرة لتحرير التراث من البنى الاستعمارية. وقد تناول كلٌّ من بولين ونكوسي (Bolin and Nkusi 2022) وتشيبانغورا (Chipangura 2023) وشينينغاياموي (Shiningayamwe 2023) وريدي وراسل (Red-dy and Russell 2024)، إمكانات تفكيك البنى الاستعمارية عن التراث في رواندا وزيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا، على التوالي.

وتستند دراساتهم إلى أبحاث تأسيسية قدّمها باحثون نظّروا لضرورة تفكيك البنى الاستعمارية التي تحكم التراث وعالجوا أبعاده النظرية والعملية (At-alay 2006; Giblin 2012; Hicks 2020b)، وتحلل هذه الدراسات التاريخ المعقّد والممارسات المؤسسية المرتبطة بعلم الآثار والتراث والمتاحف. ويتمثل هدفها في بلورة مقاربة تحررية جذرية تسعى إلى إعادة صياغة السياسات والممارسات بما يعزز العدالة الاجتماعية والشمولية.

قدّم غرينبرغ وهاميلاكيس (Greenberg and Hamilakis 2022, 3) إسهامات نقدية مهمة، تكشف عن "الجذور العميقة للبنى الاستعمارية والعنصرية"، في حقلَي التراث والآثار، وبحثا في سياسات علم الآثار وإدارته في سياقات الدول القومية الحديثة، ولا سيما في اليونان وإسرائيل. ويسعى عملهما الرائد لـ "إعادة بناء علم الآثار على أسس جديدة تمامًا"، ويهدف إلى تحرير التراث وعلم الآثار من الاستغلال الاستعماري والتحريف والاستيلاء غير المشروع (Greenberg and Hamilakis 2023, 3). على الرغم من هذا التنامي في الأدبيات، وما رافقه من محاولات متعددة لتأطير مفهوم التحرر من الاستعمار، ومن ذلك التأكيدات المستمرة على "تفكيك البنى الاستعمارية" الرامية إلى فهم ديناميات القوة والبنى التي أرستها الأنظمة الاستعمارية في المجتمعات المعاصرة، والكشف عن آليات الإقصاء الاجتماعي وأنماط توزيع الثروة، ما يزال تفكيكها بوصفه ممارسة عملية يعاني قصورًا واضحًا.

في هذه الدراسة، أزعم أن تفكيك بنى الاستعمار المعرفي يسعى أساسًا إلى تأكيد واستعادة القدرة الجماعية والفردية على العمل المحلي، وأن التفاعل مع المجتمعات الأصلية (من ضمن ذلك الأقليات) أمرٌ مهمّ في تشكيل المعرفة المتعلقة بمجتمعاتهم وعرضها وتفسيرها، ولا سيما تراثهم وهوياتهم وتاريخهم وسرديتاهم وذكرياتهم.

يكشف تحليل الحركات الاجتماعية العامة المعاصرة، التي تحدّت مصفوفة الهيمنة الاستعمارية وإعادة توظيف الرّموز والنُّصُب التذكارية في الفضاء العام، أن هذه الحركات غالبًا ما سبقتها مواجهات مع السلطات، كما هي الحال في الولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا، وبريطانيا، والمنطقة العربية. وكانت هذه التحركات العامة قد أفضت في كثير من الأحيان إلى نزاعات مسلحة ممتدة، أحدثت تحولات عميقة في بنية المجتمعات، وأثّرت بصورة جوهرية في المجتمعات المحلية طوال عقود، كما يتضح في حالات سورية وليبيا والسودان واليمن.

وانطلاقًا من ذلك، تفترض هذه الدراسة أن النزاع يمتلك القدرة على إحداث قطيعة مع التقاليد والممارسات الاجتماعية -الثقافية السابقة للصراع، ومع الرؤى القائمة على المركزية الأوروبية للتراث، ومع عقود من سوء إدارة الأصول الثقافية في السياقات الاستعمارية وما بعدها، بل تمتلك القدرة على تحويلها جذريًا. ويصدق هذا الافتراض بصورة خاصة في المناطق التي طالما تأثرت بالمقاربات الاستعمارية للتراث في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

## نحو إطار لتفكيك البنى المعرفية الاستعمارية بخصوص التراث السوري

منذ عام 2011، مثّلت الحرب المستمرة خلال النزاع المسلح السوري تهديداتٍ خطيرة لتراث البلاد، إذ أسفرت عن تدمير مواقع أثرية ومعالم ومؤسسات ثقافية أو تعرّضها للنهب (الصورتان 1-2). وقد أثار هذا الحجم غير المسبوق من تدمير التراث في سورية مناقشات واسعة بين الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، حول كيفية المحافظة على التراث السوري وإعادة بنائه في مرحلة ما بعد النزاع. وثّقت الدراسات الأكاديمية والمقالات وتقارير المنظمات الدولية والتغطية الإعلامية، على نطاق واسع، عمليات تدمير المواقع الأثرية الشهيرة عالميًا، والمعالم التراثية البارزة، ومواقع اليونسكو للتراث العالمي في سورية (Almohamad 2021; Azzouz 2019; Bauer 2015; Danti 2015; Kanjou 2018; Kannawi et al. 2024; Lababidi and Qassar 2016; Luke and Meskell 2019; McCafferty 2023; Pütt 2018; Sabrine 2022).

لا تمثل هذه الدراسات سوى جزء يسير من الجهود الأكاديمية المنبثقة عن مشاريع ومبادرات أطلقتها المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الحكومية الوطنية و(الدولية) وغير الحكومية، وعلماء التراث، وأفراد المجتمع السوري المهجَّر. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات تشمل طيفًا واسعًا من المواضيع التي تتناول التراث في مناطق النزاع، فإنها غالبًا ما تعجز عن تقديم مقاربة شاملة للتواصل مع السكان المحليين أو المهجرين المتضررين من الحرب. يفتقر هذا الأمر تحديدًا إلى دراسة شاملة لوجهات النظر المتعلقة بتدمير وإعادة بناء التراث الثقافي.

الصورة 1 (©Alaa Haddad)
مسجد موسى الأميري في مدينة حلب القديمة (آذار/ مارس 2025)

إن إنهاء البنى الاستعمارية، أو المقاربات المفككة لبنيته، ليست مجرد مفهوم مجرد، أو علم معقد، أو خطاب حصري لمنطقة أو شعب أو ثقافة معينة. وإن عملية تحرير التراث من البنى الاستعمارية تعطي بصيص أمل، كما أنها منهج للتواصل مع المجتمعات لتعزيز دورها الفكري، وضمان الاعتراف بالأصوات والهويات والذكريات التي غالبًا ما يتم تجاهلها وإهمالها.

من وجهة نظري، تهدف عملية إنهاء البنى الاستعمارية المهيمنة على التراث إلى تمكين المجتمعات من استعادة ما حُرمت منه؛ فهي ليست بالضرورة مشروعًا مضادًا للنزعة الاستعمارية أو مناهضًا لما بعدها، بقدر ما هي عملية تفكيك نقدي لتلك البنى. ومع ذلك، فإنها تستلزم مراجعة نقدية عميقة لأنماط

من جانب آخر، سعت دراسات أخرى إلى تجاوز هذه الفجوة المعرفية، وذلك من خلال دمج أصوات المجتمعات المحلية والمهجّرَة بصورة منهجية، ومعرفة وجهة نظرها بخصوص آثار تدمير التراث ومشاريع إعادة الإعمار في أماكن مثل حلب (Isakhan and Meskell 2024a; Munawar and Symonds 2022). وتؤكد هذه الدراسات ضرورة التواصل مع المجتمعات المتضررة، لفهم وجهات نظرها بخصوص ضياع التراث وتضرره، وتطلعاتها المستقبلية. يكشف هذا التركيز المتزايد في دراسات التراث، حول إشراك المجتمعات المحلية في مشاريع التراث، عن الحاجة إلى تطوير إطار عمل يفكك البنى الاستعمارية، ويركز على وجهات نظر الأفراد المحليين لضمان إدماجهم الفعال، ولا سيما في أعمال إعادة الإعمار بعد النزاعات. وينبغي لهذا الإطار أن يمكّن الناس من استعادة دورهم الفاعل وتعزيز ارتباطهم بتراثهم.

الصورة 2 (©Palmyrene Voices-Heritage for Peace)
تدمير موقع مُدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي في تدمر
(شباط/ فبراير 2025)

الإدارة الفوقية (الهرمية) لرأس المال الثقافي، تلك الأنماط المتجذرة في النزعة الاستعمارية التي ورثتها الأنظمة ما بعد المرحلة الاستعمارية.

يمثل تفكيك البنى الاستعمارية وإنهاؤها خطابًا تفاعليًا متطورًا، ينطوي على إمكانات التنفيذ عبر مستويات متعددة من المجتمع (السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والأكثر أهمية، ثقافيًا). وعليه، فإن عملية تفكيك البنى الاستعمارية التي تتحكم في التراث لا ينبغي أن تقتصر على معالجة المظالم التاريخية، بل يتعين أن تتجاوز ذلك لتشمل تحولات في المناهج، والسرديات، والممارسات، والخطط، وأنماط الاستخدام المجتمعي لإدارة التراث. وينبغي أن تستهدف هذه التحولات مساءلة الرؤى المهيمنة والتقليدية والمتمركزة أوروبيًا للماضي، على نحو يضع في المركز وجهات نظر المجتمعات المحلية والفئات المهمشة.

إن عملية تفكيك البنى الاستعمارية التي تتحكم بالتراث في سورية ما بعد النزاع تقتضي انخراطًا نقديًا مع الإرث الاستعماري، ومع أنماط المعرفة التي أنتجتها السلطات الاستعمارية، إلى جانب ممارسات إدارة التراث التي تبنتها الأنظمة السلطوية في مرحلة ما بعد الاستعمار، لا سيما مرحلة حكم حزب البعث في سورية (1963-2024)، التي أسهمت جميعها في تهميش أصوات المجتمعات المحلية وجماعات الأقليات على نحو ممنهج.

وفضلًا عن ذلك، فإن عملية تفكيك البنى الاستعمارية التي تتحكم في التراث لا تقتصر على نقد سياسات إدارته، بل تتعدى ذلك إلى مساءلة السرديات السائدة والنماذج المعرفية المتجذرة في الحقبة الاستعمارية، التي أعادت أجهزة الدولة الخاضعة لسيطرة نظام الأسد إنتاجها وترسيخها. ومن ثمّ، يمكن لعملية تفكيك البنى الاستعمارية التي تتحكم في التراث أن تتحول إلى محفّز لمرحلة التعافي بعد النزاع، وإلى أداة لتعزيز الشمولية والتعددية داخل المجتمع. وانطلاقًا من ذلك، تقترح هذه الدراسة إطارًا تفكيكيًا للبنى الاستعمارية لإدارة التراث في سورية ما بعد النزاع، ما يستند إلى ثلاث ركائز مترابطة.

**ركيزة أولى: دحض إنتاج المعرفة الاستعمارية**

تركز على دراسة نقدية وتفنيد المعرفة الاستعمارية التي أُنتجت حول بقايا الماضي وسردياته وحول أساليب إدارتها أيضًا. وقد حلل المؤلف بدقة التفاعل المعقد بين التراث وعلم الآثار، ومنظومة الاستعمار في السياق السوري المعاصر في منشورات حديثة (Munawar 2022, 2024).

**ركيزة ثانية: الانخراط النقدي مع أنماط الحوكمة والإدارة الفوقية لرأس المال الثقافي**

تركز هذه الركيزة، استنادًا إلى ما تقدّم، على التفاعل مع المقاربات الحكومية والاستراتيجيات الفوقية (من الأعلى) لإدارة رأس المال الثقافي، بما يشمل التراث المادي وغير المادي، والذاكرة الاجتماعية، والسرديات التاريخية، والهويات الثقافية. ويُعرف رأس المال الثقافي، كما عرّفه عالما الاجتماع الفرنسيان بيير بورديو وجان كلود باسرون (Bourdieu 1986; Bourdieu and Passeron 1977)، بأنه أداة تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية، إذ تستغله الأنظمة السياسية لتبرير هيمنتها، ولإضفاء الشرعية على سرديات التفوق، ولتهميش ومحو أصوات وهويات وتاريخ المجتمعات الأصلية بصورة منهجية (Munawar 2022; Munawar and Symonds 2023).

لقد استمر هذا النمط في سورية طوال فترة حكم حزب البعث، وتفاقم ملحوظ في عهد حافظ الأسد (1970-2000) وابنه بشار (2000-2024). ومن الجدير بالذكر أن إدارة رأس المال الثقافي، وتسخير التراث الثقافي لأغراض سياسية في ظل حكم البعث،

قد خضعا لدراسات مستفيضة من قبل باحثين كثر، في منشورات حديثة (Munawar 2019; Munawar and Symonds 2022; Plets and Munawar 2024).

**ركيزة ثالثة: تمكين المجتمعات المحلية**

تُعدّ الركيزة الثالثة تتويجًا منطقيًا لهذا الإطار، إذ تتمحور حول إدماج المجتمعات المحلية وتمكينها، ومن ضمنها الأقليات المهمشة خلال عهد البعث. وتؤكد هذه الركيزة الأخيرة أهمية تمكين السكان المحليين من المشاركة في إدارة تراثهم الثقافي. ويُعدّ إشراك المجتمعات المحلية في ممارسات التراث أمرًا محوريًا في المقاربات المفككة للمنظومة الاستعمارية، التي تسعى إلى تأكيد الإرادة الفكرية، لضمان الاعتراف بالأصوات والهويات والذكريات التي غالبًا ما يتم تجاهلها وإهمالها، وضمان المحافظة عليها. ولذلك، تبحث هذه الدراسة في إمكانية تحرير التراث من منظومة البنى الاستعمارية، من خلال التركيز على مشاركة المجتمع في إدارة التراث، وتصوّر تداعيات ذلك المستقبلية على إدراك التراث الثقافي، فضلًا عن إعادة بناء الذاكرة الجماعية، والترويج لهما ونقلهما، وإعادة بناء الهوية الوطنية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا ما بعد الربيع العربي، ولا سيما في سورية ما بعد الأسد.

لهذا الغرض، تتناول الدراسة التفاعل بين التراث والمجتمعات، من خلال ثلاثة محاور مترابطة. أولًا، تستكشف العلاقة المتشابكة بين التراث والهوية، وتؤكد أن كيفية فهم المجتمعات لتراثها وتفاعلها معه عنصرٌ مُكوّنٌ لذاتها الجماعية. ثانيًا، تتعمق الدراسة في آثار تدمير التراث من خلال استكشاف تصورات المجتمعات لفقدان التراث، ومناقشة الفرص غير المتوقعة للتأمل والتجديد الناجمة عن هذا الدمار. ثالثًا، تناقش الدراسة أهمية مشاركة المجتمعات في إعادة بناء التراث والمحافظة على الذاكرة، ويدعو إلى اتباع مقاربة تفكك البنى الاستعمارية في إدارة التراث تضمن المشاركة الفعالة والتمكين في أعمال إعادة الإعمار بعد النزاعات.

ومن خلال إعطاء الأولوية لأصوات المجتمعات المحلية ومشاركتها -ومن ضمن ذلك جماعات الأقليات- تؤكد هذه الدراسة أن الفاعلية المحلية، والمشاركة المجتمعية في إعادة إعمار التراث، من الممكن أن تؤديا دورًا محوريًا بوصفهما آلية لتعزيز المصالحة، والتماسك الاجتماعي، والقدرة على الصمود. وتؤكد هذه المحاور مجتمعةً أهمية النظر إلى التراث لا بوصفه أثرًا جامدًا من الماضي، بل بوصفه قوةً حية ومتجددة، ومتداخلة بعمق مع حياة المجتمعات وهوياتها وذاكرتها الجمعية.

**منهجية**

اعتمدت هذه الدراسة منهجية بحث نوعية، صُممت لمعالجة عدد من المحاور استجابةً لأسئلة البحث المطروحة. ويؤكد الباحث أن جميع المشاركين في الدراسة قد وقّعوا نماذج موافقة مستنيرة، حُفظت بصورة آمنة إلى جانب البيانات المجمَّعة. وقبل الشروع في جمع البيانات، حصلنا على موافقة لجنة الأخلاقيات بجامعة أمستردام (الرقم المرجعي FGW-1578)، بعد عملية مراجعة دقيقة هدفت إلى ضمان حماية البيانات الشخصية للمشاركين وصون حقوقهم.

أُجريت المقابلات الميدانية باللغة العربية في المقام الأول (عدا مقابلة واحدة باللغة الإنجليزية)، خلال صيف عام 2024، قبل أشهر قليلة من سقوط نظام الأسد. وبلغ عدد المقابلات 15 مقابلة، كان بعضها عبر الإنترنت وكان بعضها الآخر حضوريًا، مع أفراد من المجتمعات المحلية داخل سورية وخارجها. ضمّت العينة خبراء في التراث، وعاملين في المتاحف، وأفرادًا يعملون في مجال التراث وحفظ الذاكرة، ومسؤولين سابقين في المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية. ومن الأهمية بمكان أن الباحث حرص على إشراك أفراد متنوعين من المجتمع السوري، وشمل ذلك الأقليات الإثنية والدينية،

كالعرب عامةً، والمسيحيين الكاثوليك، والمسيحيين الأرثوذكس، والمسيحيين الموارنة، والعلويين، والأكراد، والشركس، والفلسطينيين السوريين.

مثّل إجراء البحث الميداني الإثنوغرافي في سياق حساس سياسيًا جملة تحديات، لا سيما عند مناقشة مواضيع مثل إدارة نظام الأسد للتراث، وذاكرة فترة النزاع، وتمثيل الأقليات. ولذلك، هيّأ الباحث بيئة آمنة ومحترمة للمشاركين لتبادل تجاربهم. عملية تحديد المشاركين واختيارهم في المقابلات كانت باستخدام أسلوب "كرة الثلج"، بدءًا من جهات الاتصال الرئيسة في شبكات الباحث المهنية في قطاع إدارة التراث في سورية. وضمنت هذه المقاربة الحصول على وجهات نظر متنوعة، حتى وجهات نظر مجتمعات الأقليات، وذلك من خلال استكشاف عدة محاور تتعلق بممارسات إدارة التراث وحفظ الذاكرة في ظل حكم الأسد. فيما يخص إدارة البيانات، سجلنا جميع المقابلات مع تشفيرها وإخفاء هوية أصحابها وتخزينها على جهاز الحاسوب المحمول الشخصي للباحث وخوادم سحابية، وفقًا لإرشادات إدارة البيانات الصادرة عن جامعة أمستردام (Munawar 2025). وتمت عملية تفريغ المقابلات وتحليلها وشرحها وترجمتها إلى الإنجليزية وتدقيقها لغويًا[4].

## نتائج

يعرض القسم التالي نتائج الدراسة التي تتضمن ثلاثة محاور رئيسة: الأول هو الترابط بين التراث والهوية وكيفية تفاعل المجتمعات المحلية مع هذه المفاهيم، والثاني هو القيمة التي توليها المجتمعات المحلية للتراث الثقافي وتصوراتها عن تدمير التراث خلال النزاع السوري، والثالث هو إشراك الأفراد المحليين في الخطط والممارسات التي تركز على إعادة بناء التراث والمحافظة على الذاكرة في سورية ما بعد الأسد.

### التراث والهوية والمجتمعات: من الفهم إلى التفاعل

أبرزت الحوارات مع المجتمع المحلي الرّوابطَ العميقة متعددة الأوجه بين الأفراد، وأكّدت قيمة تراثهم الثقافي وأهميته المجتمعية. وقد شدد المشاركون في المقابلات على أن التراث المادي والمعنوي متداخلان بعمق مع هويتهم الثقافية، ويعززان شعورهم بالانتماء والراحة، إذ قال أحد المشاركين: "أرى هذا جزءًا من هويتي وعمقي وارتباطي بالمجتمع وأسلوب حياتي. لذا، أدرك أن التراث الثقافي أمرٌ معقّد، إنه متشابك مع هويتي وأسلوب حياتي ووعيي بذاتي وتاريخي. وهو يتجلى حاليًا بأشكال مختلفة، وأعتقد أنني جزء منه حتى في الجوانب المادية منه، لأني أرى نفسي فيه، وغالبًا ما أفهم نفسي من خلاله"[5].

تُظهر هذه الإجابة بوضوح العلاقة المتشابكة بين التراث الثقافي وتشكّل الهوية وإدراك الذات، وتؤكد أن التراث الثقافي أوسعُ من مجرد آثار مادّية، أو من موضوع يحظى بتقدير الغرباء لبقايا الماضي، إنه يغدو عنصرًا حيًا في بناء المعنى الشخصي والجماعي.

أضاف مشاركٌ آخر: "يمثل [التراث الثقافي] هوية المجتمع. ففي نهاية المطاف، لا يمكن لأي مجتمع أن يمتلك هوية حاضرة من دون الرجوع إلى ماضيه وتاريخه لتشكيلها وتعريفها. إنه جزء أساس من هوية المجتمع"[6]. وتُسهم الصلة هذه بين التراث والهوية في ترسيخ الشعور بالانتماء، لا إلى المجتمع والعائلة فحسب، بل أيضًا إلى الماضي والتاريخ.

(4) يصرّح المؤلف بأنه استخدم تقنية ذكاء اصطناعي (Amberscript)، للمساعدة في نسخ البيانات التي جمعها، ما يضمن الكفاءة والدقة، مع المحافظة على سلامة آراء المشاركين وأصواتهم.

(5) أُجريت المقابلة مع (MSY007)، وهو رجل مقيم في تركيا، في تموز/ يوليو 2024.

(6) أُجريت المقابلة مع (MSY003)، وهو رجل مقيم في تركيا، في تموز/ يوليو 2024.

مع ذلك، فإن هذا الارتباط بين التراث والهوية ليس معطىً طبيعيًا أو ثابتًا، بل يتشكل ويتأثر بوعي من خلال ممارسات إدارة التراث والسرديات الثقافية التي تتفاعل معها المجتمعات باستمرار. وقد صرّحت إحدى المشاركات في المقابلة قائلةً: "الإنسان بلا هوية هو إنسان بلا حياة وبلا هدف"[7]، ما يُشير إلى أن التراث يُوفر للمجتمعات صلة حيوية بين الماضي والمستقبل ضمن الحاضر، من خلال تقديم مصدر أساس للأمل والاستمرارية، لا سيما في أعقاب النزاعات الطويلة أو حتى خلالها.

أكد المشاركون في المقابلات باستمرار وجود العلاقة التبادلية بين التراث والماضي، مشيرين إلى أن التراث الثقافي هو ما ورثوه عن أسلافهم. في هذه المجتمعات، يُعدّ التراث نتاجًا تشكّل في الماضي، ولكنه لا يزال فاعلًا في المجتمع المعاصر. قالت إحدى المشاركات في المقابلة: "بالنسبة لي، التراث الثقافي يعني التاريخ. فهو يشمل تاريخ أجدادنا والماضي. التراث الثقافي شيءٌ يمكننا إدراكه من خلال فهم الحاضر، أو يمكن أن يمنحني فكرةً عن كيفية عيش الناس في العصور القديمة، وماذا كانوا يفعلون، وما أنجزه أجدادي، والتطورات التي حققوها عبر التاريخ"[8]. وأضافت مشاركة أخرى: "التراث الثقافي هو كل ما تلقيناه من آبائنا وأجدادنا إنه كل ما ورثناه. نحن لم نصنعه؛ بل ورثناه، وسنتعامل معه وفقًا لذلك. حتى مسائل الدين والطائفة، كلها جزء من التراث الثقافي. لم نخترها؛ بل أتت إلينا، وعلينا التعامل معها كجزء من التراث الثقافي الذي ورثناه من عائلاتنا وأجدادنا"[9].

تعكس هذه الاستجابات مجتمعةً موضوعًا متكررًا: التراث الثقافي هو شيء نولد في كنفه، وينتقل إلينا (أي بوصفه هبةً موروثة) وليس شيئًا ابتكرناه أو بنيناه أو نرعاه حاليًا (أي إبداع معاصر). يُمثل التراث الثقافي، لا سيما في سياقات ما بعد النزاعات، "خيطًا من الاستمرارية" للمجتمعات المحلية (Ascher-son 2007; De Jong and Rowlands 2008; Stan-ley-Price 2007, 1). ومن خلال هذه الاستمرارية بين الأجيال، تستطيع المجتمعات التفاعل، سلبيًا أو إيجابيًا، مع ما خلّفه أسلافها.

تلعب التفاعلات الدينامية بين المجتمعات المحلية والتراث دورًا محوريًا، في تفسير التراث واستخدامه في الوقت الحاضر، وفي إثرائه وتوسيع دلالاته وقيمته أيضًا بما يتجاوز الفهم والتفسير التقليديين. ويُعدّ انخراط المجتمعات المحلية الفعّال وحمايتها للتراث أمرًا شديد الأهمية في تحويل التراث إلى عملية حية ومتجددة، إذ يعزز الشعور بالانتماء والفخر، ويسهم في إعادة بناء الهوية. وخلال المقابلات، ذكر المشاركون في المقابلات، مرارًا وتكرارًا، مواقع التراث والمتاحف التي زاروها قبل النزاع. ويكشف التحليل أن القيم المتأصلة في التراث، لا سيما القيم الدينية والتاريخية، لها دورٌ مهم في تشكيل تصورات المجتمعات وأنماط تفاعلها مع التراث (الشكل أدناه).

(©المؤلف)

أكثر المواقع التراثية زيارةً من المشاركين في المقابلات

(7) أُجريت المقابلة مع (FSY005)، وهي امرأة مقيمة في هولندا، في تموز/ يوليو 2024.

(8) أُجريت المقابلة مع (FSY002)، وهي امرأة مقيمة في هولندا، في تموز/ يوليو 2024.

(9) أُجريت المقابلة مع (FSY009)، وهي امرأة مقيمة في النرويج، في تموز/ يوليو 2024.

زار المشاركون وعائلاتهم، مرارًا وتكرارًا، مواقع التراث العالمي المدرجة على قائمة (يونسكو)، مثل قلعة الحصن وتدمر ومدن قديمة (بصرى ودمشق وحلب)، فضلًا عن المتاحف الوطنية، والنصب التذكارية (مثل بانوراما حرب تشرين الأول/ أكتوبر)، والمواقع الأثرية (مثل أوغاريت وماري). وأوضحت إحدى المشاركات، وهي امرأة تنتمي إلى أقلية دينية: "يرتبط التراث الثقافي ارتباطًا وثيقًا بالمعالم التاريخية والمعمارية، مثل قصر العظم والجامع الأموي [في دمشق]. وبوصفنا مسيحيين، كنا نزور باستمرار منطقة صيدنايا ومعلولا، ودير القديس بولس، وكنيسة حنانيا. عندما يُذكر مصطلح "التراث الثقافي"، تعود بي الذاكرة إلى تلك الأماكن، ويغمرني شعور بالحنين إلى الماضي"[10].

لم يقتصر فهم التراث على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية فحسب، فقد شدد بعض المشاركين في المقابلات على المعاني غير المادية للتراث، من ضمن ذلك التقاليد والعادات ووصفات الطبخ والدين وقصص الأجداد والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية والخط العربي والحرف اليدوية. في المقابل، ركز آخرون على العناصر المادية، ولا سيّما المباني الضخمة والمنشآت، التي عدّوها بمنزلة أوعية للتاريخ ولسرديات الأجداد. وأوضحت إحدى المشاركات، وهي امرأة تنتمي إلى أقلية إثنية، قائلة: "التراث الثقافي، بالنسبة إلي، متعدد الأوجه. فهو لا يقتصر على الهندسة المعمارية والبيئة المبنية فحسب، بل يشمل أيضًا التقاليد والفنون والأدب والروايات والقصص المحلية والحرف اليدوية. إضافة إلى ذلك، يتعلق الأمر بالمجتمع وكيف نرى أنفسنا"[11]. تُظهر هذه الإجابات أن السكان المحليين يرون أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من بناء التراث الثقافي، من خلال مساهمتهم في تطور مكوناته اللامادية عبر تجاربهم الحياتية وممارساتهم التقليدية.

(10) أُجريت المقابلة مع FSY001، وهي امرأة مقيمة في هولندا، في نيسان/ أبريل 2024.

(11) أُجريت المقابلة مع FSY0011، وهي امرأة مقيمة في جمهورية التشيك، في تموز/ يوليو 2024.

في نهاية المطاف، تؤكد هذه المنظورات المتنوعة أهمية الركيزة الثالثة من الإطار المقترح لتفكيك البنى الاستعمارية، الذي يشدد على الدور الحاسم لانخراط السكان المحليين في تراثهم الثقافي كوسيلة للتمكين واستعادة القدرة على الفعل، وإحداث قطيعة مع ممارسات إدارة التراث السابقة للنزاع خلال حكم الأسد.

## تدمير التراث والمجتمعات: التصوّرات والتأثير والفرص

يمثل تدمير التراث السوري والضّرر الذي لحق به أحد أعمق جراح تاريخ البلاد، إذ أثرَّ بشدة في المجتمعات المحلية في المستويات الاجتماعية والنفسية والثقافية (Munawar 2017; Sørensen and Vie-jo-Rose 2015)، إذ تتجاوز أهمية التراث الثقافي عند المجتمعات المحلية، لكونه رمزًا للهوية الثقافية أو تمثيلًا لتاريخ مشترك ورثته عن الأجداد، فهو يجسد الذاكرة الجماعية للأمة، ويُعدّ إحياء ذكراه والمحافظة عليه أمرًا ضروريًا لتعزيز الفخر الثقافي والانتماء.

كشفت المقابلات عن مشاعر عميقة تجاه تدمير التراث خلال الحرب، ومدى تضخيم هذا الدمار لأهمية التراث الثقافي. أوضح أحد المشاركين في المقابلة: "لقد ازداد اهتمامي بالموضوع، لا سيما أن هذا التدمير يُمثل شكلًا من أشكال العدوان، بغض النظر عن المسؤول عنه. ما حدث للتراث المادي جعلني أشعر بأنه هجوم على وجودي ذاته. عندما تُهاجم مواقع مثل قلعة حلب أو مواقع أثرية قديمة مثل تدمر، أشعر أن تدمير أجزاء من التراث الثقافي ومحوها يُعدّ محوًا لهويتنا. ومن منظور إنساني، بصفتي مثقفًا وأستاذًا جامعيًا، أُدرك أهمية هذه القضية في فهم التاريخ البشري. ولكن بصفتي سوريًا، أشعر أيضًا بأنه محوٌ لتاريخي وتدمير لذاتي. يُدمّر التراث الثقافي بشقّيه المادي والاجتماعي. لقد عانى المجتمع التشرذم والتهجير والهجرة والنزوح الجماعي، ما يعني أن جزءًا كبيرًا من تراثنا مُعرض

لخطر الزوال"[12].

تُبرز القيمة متعددة الأوجه للتراث، كما يتضح من القول أعلاه، حجم الأثر النفسي والعاطفي لتدمير التراث على السكان المحليين، بطريقة تُهدد هوياتهم الفريدة والمتنوعة. وإضافة إلى ذلك، لا ينبغي حسبان طمس التراث الثقافي، خلال أوقات النزاع، مأساة محلية، فهو إهانة واعتداء مباشر على الماضي المشترك للبشرية.

يُعدّ التراث ركيزة أساسية للفخر الثقافي والذاكرة الجمعية والهوية الوطنية. ونتيجةً لذلك، يُخلّف تدمير التراث آثارًا اجتماعية بعيدة المدى تتجلى في تهجير السكان، الأمر الذي يُهدد بدوره التراث غير المادي (كالذاكرة الجماعية والممارسات والتقاليد الثقافية) الذي عادةً ما تحافظ عليه المجتمعات المحلية وتنقله عبر الأجيال. وقد عبّر أحد المشاركين في المقابلة، وهو رجل ينتمي إلى أقلية إثنية، عن هذا الشعور قائلًا: "بالطبع، ازدادت أهمية التراث الثقافي بالنسبة لي، أو تغيّرت بسبب المخاطر. لولا الخوف من فقدان تراثنا واختفائه وبيعه في السوق السوداء، لما شعرت بهذا القدر من القلق"[13]. يُبيّن هذا التحوّل في إدراك الأصول الثقافية وتقييمها أن الخوف من فقدان هذه الأصول أو تلفها يُعزّز بصورة كبيرة فهم المجتمع لأهمية التراث. ومع ذلك، فقد برزت أيضًا وجهة نظر أكثر دقة، إذ أوضحت إحدى المشاركات في المقابلة، وهي امرأة من أقلية دينية، وجهة نظرها حول تدمير التراث قائلةً: "إن التدمير أو النسيان أو الخراب يضفي قيمةً على التراث. إنه قيمة في حد ذاته. ولكن عندما يُدمَّر شيء ما، فإنه يشهد على مرحلة تاريخية. وحتى عند ترميمه، لا ينبغي محو آثار تلك الفترة. ففعل ذلك سيشوه التاريخ، ويخلق أدلة زائفة حول تاريخ ذلك المبنى أو المكان"[14]. ويُسهم هذا القول في إثراء المناقشة حول تدمير التراث من خلال تبني وجهة نظر متفائلة، وتحدي أطر المحافظة التقليدية التي عادةً تؤكد ضرورة إعادة بناء ما دُمّر أو تضرر (Dawdy 2016; DeSilvey and Harrison 2020; Munawar 2019).

من الأهمية بمكان أن فكرة تطبيقات التراث في مرحلة ما بعد النزاع، ولا سيما إعادة الإعمار والترميم، تدعم مباشرةً الركيزة الأولى من الإطار المقترح لتفكيك البنى الاستعمارية، التي تسعى إلى إعادة تقييم المعرفة المتمركزة حول الغرب والمتعلقة بالجوانب العالمية لنماذج الحفظ التقليدية التي تُركز على الترميم السريع والدقيق للتراث المتضرر من الحروب. غالبًا ما تتجاهل هذه النماذج الروايات التاريخية المرتبطة بالضياع والتغيير. فبينما يُعدّ الدمار والتهديدات والضياع والتدهور مخاطر تُهدد التراث، فإنها تعدّ أيضًا أجزاء أساسية من نظامنا البيئي، سواء أكانت ناجمة عن البشر أم الطبيعة. ويمكن لهذه المخاطر أن تُضيف قيمة للتراث بطرق ربما لم تكن مُدركة أو مُلاحظة من قبل. ومن ثم، يُتيح تدمير التراث فرصةً للتفاعل مع الماضي على مستوى جديد من خلال إيجاد توازن بين نماذج الحفظ التقليدية وإمكانية تحويل القيمة والجوهر المادي في مرحلة ما بعد النزاع. تُضيف آثار الحرب والعنف هذه طبقةً من الذاكرة، تُضفي على التراث إحساسًا بالأصالة والاستمرارية. وتتيح هذه المقاربة للتراث في مرحلة ما بعد النزاع أن يتطور، ويستوعب التغيير، ويحترم التحوّل المحتمل داخل المشهد الثقافي. فبينما يُصوَّر التدمير غالبًا على أنه أمر سلبي -كندبة من التاريخ- يمتلك التآكل وعدم الكمال قيمةً تتجاوز الزمن، ويتردد صداها عبر الأماكن. فهي تذكّرنا بأن التراث ليس ثابتًا، بل هو كيان حي ومتطور يتشكل بفعل تفاعله مع الماضي والحاضر على حد سواء.

(12) أُجريت المقابلة مع MSY007، وهو رجل مقيم في تركيا، في تموز/ يوليو 2024.

(13) أُجريت المقابلة مع (MSY0010)، وهو رجل مقيم في الإمارات العربية المتحدة، في تموز/ يوليو 2024.

(14) أُجريت المقابلة مع FSY0014، وهي امرأة مقيمة في ألمانيا، في تموز/ يوليو 2024.

## إعادة بناء التراث والمجتمعات: التمكين والإدماج

عندما تقترب الصراعات والحروب من نهايتها، غالبًا ما يستغل المنتصرون التراث الثقافي والذاكرة لصياغة سرديات النزاع، وإعادة بناء الهوية الوطنية، وتخليد ذكرى أبطال جدد وشخصيات تاريخية ورموز سياسية. إن إعادة بناء التراث بعد النزاع ليست مجرّد ترميم سريع وعملي للمعالم المادية أو إعادة نسخها، بل هي عملية اجتماعية وثقافية طويلة الأمد، تهدف إلى تمكين المجتمعات من استعادة زمام أمورها ومعالجة جراح فترة النزاع. وبذلك، تُعدّ إعادة بناء التراث أداةً قويةً وفعّالةً لمعالجة الظلم الاجتماعي وتمهيد الطريق لبناء السلام، وتحقيق الاستدامة، وإشراك أصوات الأقليات وتراثها وهوياتها وذاكرتها.

لا يُمثل الدمار الهائل الذي لحق بالتراث خلال النزاع السوري سوى بداية لمرحلة إعادة إعمار معقدة ومبكرة بدأتها قيادة الأسد، فمنذ عام 2016، روّج النظام لنفسه بوصفه الطرف المنتصر ومنقذ البلد، والطرف القادر على ترميم التراث الذي ألحقت الحرب الضرر به، وإعادة بناء البلد الممزق.

من خلال أجهزة تابعة للنظام ومنظمات غير حكومية، مثل صندوق سورية للتنمية ووثيقة وطن، استخدم نظام الأسد أساليب قاسية لإعادة بناء التراث (مثل الجامع الأموي الكبير في حلب وقوس النصر في تدمر)، وإحياء ذكرى أحداث وأبطال محددين (مثل تحرير تدمر من داعش مطلع عام 2016، واستعادة حلب أواخر عام 2016)، وإعادة كتابة تاريخ النزاع وسرديته من خلال جمع التاريخ الشفوي. هدفت هذه الممارسات المفروضة من الأعلى إلى طمس بعض روايات الحرب عن تاريخ النزاع السوري. وقد هددت مقاربة إعادة بناء التراث التي استُخدمت خلال حكم الأسد بمحو الحقائق متعددة الأوجه للنزاع، باستبعاد وجهات نظر معارضي النظام أو من عانوا وحشيته.

الصورة 3 (©المؤلف)
أعمال إعادة بناء التراث في مدينة حلب القديمة
(شباط/ فبراير 2022)

الصورة 4 (©uojnaK fesuoY)
أعمال إعادة بناء التراث في مدينة حلب القديمة
(شباط/ فبراير 2025)

يُسهم هذا القسم مباشرةً في الركيزة الثانية من الإطار المقترح لتفكيك البنى الاستعمارية، الذي يُشدد على ضرورة التفاعل النقدي مع الحوكمة الهرمية من الأعلى، والجهود المتواصلة لتسخير رأس المال الثقافي، إذ استُخدم التراث والذاكرة وممارسات إحياء الذكرى وسرديات النزاع كأدوات لخدمة أجندة الأسد السياسية وقمع المعارضة. اتسمت عملية إعادة بناء التراث في عهد الأسد بطابعها المؤقت، إذ بدأت خلال نزاع مستمر ومتطور (للمزيد من المناقشة حول الطابع المؤقت لإعادة الإعمار بعد النزاع (Plets and Munawar 2025).

ويُمكن القول إن جهود النظام في إعادة الإعمار كانت مدفوعة بالسعي وراء أهداف سياسية آنية، بدلًا من المحافظة على التراث في المدى الطويل. غالبًا ما تضمّنت سرديات ما بعد النزاع لإعادة بناء التراث والمحافظة على الذاكرة معاني متباينة. خلال الأعوام الأخيرة من حكم الأسد (2016-2024)، تجلّت المعضلة التي تواجه التراث السوري في المقاربة من الأعلى المُتّبعة لإعادة تصور التراث الوطني (للاطلاع على مزيد من المناقشة حول أعمال إعادة الإعمار والنهج المُتّبع في سورية خلال حكم الأسد: Munawar 2022; Munawar and Symonds 2022; Plets and Munawar 2024). وقد استبعدت هذه المقاربة، بصورة منهجية أصوات المجتمعات المحلية ووجهات النظر المعارضة، في حين أنها أشركت جهات أجنبية وجنودًا في إحياء ذكرى النزاع السوري، ما زاد من تعقيد أعمال إعادة إعمار التراث وتسييسها.

وعلى النقيض من هذا النموذج المفروض من الأعلى، عبّر المشاركون المحليون عن آراء مختلفة خلال المحادثات، بخصوص جهود إعادة الإعمار التي يبذلها النظام. وعندما سُئلوا عن محاولات توثيق ذكريات النزاع وسردياته كجزء من أعمال إعادة بناء التراث، شاركت إحدى المشاركات وجهة نظرها قائلةً: "لكل شخص الحق في التعبير عن أفكاره وآرائه، ويجب حفظ وجهة نظر كل شخص كجزء من التاريخ الشفوي. إنْ كان لا بد من توثيق هذه الأفكار، فيجب أن تأتي من جميع الأطراف. في رأيي، المقاربة الصحيحة هي أن تبقى كل قصة كما هي: أن يقدّم كل شخص روايته كما هي، من دون هدف إقناع الآخر. القصص موجودة، ونحن ببساطة نرويها ونقدّمها، لأن للأجيال القادمة الحق الطبيعي في معرفة ما حدث مع هذا الجيل. من حقنا وواجبنا تجاه الأجيال القادمة أن نخلق شيئًا يكون، على الأقل، شفّافًا"[15]. وأضافت: "أعتقد أن الذاكرة والتراث عمليتان تراكميتان. ما حدث خلال الاثني عشر عامًا الماضية هو جزء لا يتجزأ من التاريخ والتراث الثقافي وبناء الذاكرة الجماعية، شئنا أم أبينا. يجب توثيق هذا وحفظه. يجب حمايته وتقديمه بصورة مادية أو من خلال السّرد أو عبر شيء مرئي أو ملموس[16].

يؤكد هذا المنظور أهمية جمع شهادات وقصص متنوعة من المجتمعات المتضررة، بوصفها عنصرًا أساسًا في حماية الروايات المتضاربة والذاكرة الجماعية للحرب خلال عملية إعادة الإعمار في أعقاب النزاع. إن جمع قصص النزاع، بصورة علنية وشاملة، يُمكّن الأجيال القادمة من التفاعل مع روايات دقيقة لفترة متنازع عليها. وهذا يُمثل تحديًا للإدارة المركزية لرأس المال الثقافي (الركيزة الثانية) التي تسعى باستمرار إلى فرض روايات أحادية الجانب عن المعاناة والضحية، وخطاب النزاع عامةً.

وأوضح أحد المشاركين في المقابلة، وهو رجل من أقلية دينية، قائلًا: "من منظور نفسيّ، أرى أن المشاركة في مشروع مع أفراد قد يحملون آراءً مختلفة، أو قد يختلفون معك في جوانب متعددة، والعمل معًا لتحقيق هدف مشترك، يعزز التعافي ويقوي الروابط المجتمعية. وتلعب هذه الروايات المشتركة والجهود التعاونية دورًا أساسًا في هذه العملية"[17]. وتُبرز هذه الأفكار أن توثيق الذكريات المؤلمة لا يقتصر على حفظ تاريخ النزاع فحسب، بل يسهم أيضًا في إرساء أساس للمصالحة والحوار بين الأجيال. ويُعد إشراك المجتمعات المحلية، ولا سيما الأقليات الإثنية والدينية المهمشة، أمرًا حيويًا لإعادة بناء سليمة وفعالة بعد انتهاء النزاع.

يُعدّ هذا الأمر شديد الأهمية، ولا سيما أنّ دمج وجهات نظر الأقليات وتراثها وهوياتها في جهود إعادة بناء الدول، بعد النزاعات، يُمثل تحديًا للسرديات

(15)أُجريت المقابلة مع (FSY001)، وهي امرأة مقيمة في هولندا، في نيسان/ أبريل 2024.

(16) أُجريت المقابلة مع (FSY001)، وهي امرأة مقيمة في هولندا، في نيسان/ أبريل 2024.

(17) أُجريت المقابلة مع (MSY0013)، وهي امرأة مقيمة في البرتغال، في تموز/ يوليو 2024.

السائدة التي طالما طغت على وجود الأقليات وحقوقها. خلال عهد عائلة الأسد (1970-2024)، واجه الكرد تهميشًا ممنهجًا شمل سياسات "التعريب اللغوي" (Tejel 2008, 82). تعرّض تراث الأقليات الإثنية وذكرياتهم وهويتهم للمحو المتعمد لصالح سردية عربية موحدة. وتُؤكّد هذه الخلفية التاريخية ضرورةَ التفاعل النقديّ مع إنتاج المعرفة الاستعمارية حول التراث [...] كما هو مُبيّن في الركيزتين الأولى والثانية، وتشدّد على ضرورة دحضها، للتغلّب على استمرار المحو المتعمّد لهويات الأقليات المهمّشة وإغفال ذكرياتها.

أيّد المشاركون المحليون بشدة هذه المقاربة الشاملة، إذ أكد أحدهم أهمية الشمولية والانفتاح في تخطيط إعادة الإعمار بعد النزاع، من خلال إبراز أصوات الفئات المهمشة، قائلًا: "سأكون أكثر انفتاحًا على إدراج بعض الجوانب المهمشة والمنسية من التاريخ ضمن هذا التراث [إعادة الإعمار]. إن التراث الثقافي للأقليات عمومًا -سواء أكانت إثنية أم دينية أم طائفية- جزء لا يتجزأ من هذا الإطار"[18].

وكذلك سلّطت إحدى المشاركات الضوء على ضرورة دمج الذاكرات المتنازع عليها خلال فترة النزاع في عملية إعادة بناء التراث، إذ قالت: "أعتقد أن كثيرًا من الأحداث التي وقعت قد أثرّت بعمق في كثير من الناس، وخلقت ذكريات وآراء متضاربة. أعتقد أن أفضل طريقة للقيام بذلك [إعادة البناء] هي التفاعل مع المجتمع، ولا سيما المجتمعات المتضررة داخل سورية وخارجها، حتى نتمكن بصورة جماعية من مواجهة ما حدث في التاريخ الحديث"[19].

تعكس هذه الردود منظورًا يؤكد ضرورة تجاوز السرديات الأحادية المهيمنة، واحتضان تعقيد التاريخ بدلًا من ذلك، لا سيما في السياقات التي شكّلها الانقسام والصدمات النفسية. إن الدعوة إلى المشاركة المجتمعية -ولا سيما مع المجتمعات المهمشة المتضررة- تؤكد أهمية تبني مقاربة تشاركية تتمحور حول الناس في إعادة الإعمار بعد النزاع (الركيزة الثالثة).

خُصّص جزء كبير من الحوارات مع المشاركين لمناقشة مشاركة المجتمعات المحلية في إعادة الإعمار بعد النزاعات، مع التركيز على دمج وجهات النظر الدقيقة للأقليات الإثنية والدينية. وقال أحد المشاركين: "يجب إدراج كل جزء من التراث وكلّ مكون من مكونات البلد -سواء أكان وطنيًا أم طائفيًا أم إثنيًا- ضمن المؤسسة الرئيسة للتراث"[20].

وقال مشارك آخر، وهو رجل ينتمي إلى أقلية إثنية: "جرى تهميش معظم هذه المكونات الثقافية لصالح الهوية العربية، وإلى حد ما، الهوية الإسلامية. عندما يشعر المواطنون من مختلف شرائح المجتمع وجماعات الأقليات بأن هويتهم ممثلة -ولو بصورة محدودة- ضمن التراث الثقافي للبلد الذي يعيشون فيه، فإن ذلك يُعزز اندماجهم وتواصلهم مع بقية المجتمع"[21].

تُبرز هذه الأقوال أن إشراك الأقليات الإثنية والدينية في عملية إعادة الإعمار بعد النزاعات قادرة على تمكين هذه المجتمعات وتعزيز شعورها بالفخر الثقافي والانتماء. إن إدراج تراث الأقليات وهوياتها الثقافية وذاكرتها الجماعية والتفاعل معها في إعادة الإعمار بعد النزاعات سيُحوّل التراث الثقافي إلى أداة لمعالجة الرضّات النفسية، وتنمية التعاطف، وبناء شعور مشترك بالهوية والغاية. وفي هذا الصدد، خلصت إحدى المشاركات في المقابلات، وهي امرأة تنتمي إلى أقلية إثنية، إلى القول: "سيؤدي ذلك بلا شك إلى تمكينهم، فمن خلال إتاحة الفرصة لهم للاحتفاء بممارساتهم،

(18) أُجريت المقابلة مع (MSY003)، وهو رجل مقيم في تركيا، في تموز/ يوليو 2024.

(19) أُجريت المقابلة مع (FSY0011)، وهي امرأة مقيمة في جمهورية التشيك، في تموز/ يوليو 2024.

(20) أُجريت المقابلة مع (MSY007)، وهو رجل مقيم في تركيا، في تموز/ يوليو 2024.

(21) أُجريت المقابلة مع (MSY003)، وهو رجل مقيم في تركيا، في تموز/ يوليو 2024.

بصورة أكثر انفتاحًا، سيتعزز وجودهم كجزء أساس ذي قيمة في المجتمع"[22].

**مناقشة**

لا شكّ في أن إعادة بناء التراث تؤدي دورًا محوريًا في تعافي المجتمعات بعد الحروب. ففي سياقات ما بعد النزاعات، تكون لدى دول، من مثل سورية، فرصة غير مسبوقة للتفاعل مع تنوّع سكانها وتراثها وذاكرتها؛ إذ إن ثراء المجتمع بتراثه أمر أساس لا يجب إغفاله. وفي هذا الإطار، يمكن لعملية إعادة بناء التراث أن تكون شاملة وأن تعكس تعدد المجتمعات. من ثم، ينبغي إتاحة الفرصة لجميع الطوائف والجماعات الإثنية والأقليات الدينية لأن تكون ممثلة، في التراث المادي والمباني، وفي الذاكرة الجمعية والهوية الوطنية والمناهج التعليمية أيضًا. إن الاعتراف الواعي بجميع مكونات المجتمع والإقرار بحقوق الأقليات أمران ضروريان لإعادة بناء مستقبل البلد. وتمثل هذه المقاربة الشاملة، التي تركز على الإنسان، ركيزةً أساسيةً لإعادة بناء التراث، وإعادة بناء البلد، لبناء رؤية متماسكة وموحدة لذاكرة الأمة وسردياتها.

على مدى العقود الماضية، ازداد التركيز على إشراك المجتمعات المحلية في ممارسات إدارة التراث. وقد قاد هذا التحوّلَ باحثون وهيئات دولية معنية بالتراث، (مثل اليونسكو) ومنظمات المجتمع المدني (سوريون من أجل التراث). ويُعدّ هذا التحوّل شاهدًا على تنامي إدراك أهمية الدور المجتمعي، إذ خُصِّص قدر ملحوظ من الأدبيات الأكاديمية لتحليل آثار عملية إعادة إعمار التراث بعد النزاعات على المجتمعات المتضررة والمجتمعات المحلية، في كثير من الأمثلة من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، مثل الموصل في العراق وحلب في سورية وبنغازي في ليبيا (Isakhan and Meskell 2019, 2024b; Larkin and Rudolf 2024; Isakhan and Meskell 2024a; Munawar 2022; Munawar and Symonds 2022). (Valdeolmillos, Boussaa and Madandola 2024)

قدمت كاماش (Kamash 2024) رؤى ثاقبة حول الآثار العميقة للتراث، في مرحلة ما بعد النزاع، في عملية التعافي النفسي للمجتمعات المتضررة في سورية والعراق. ودعت إلى تبني منظور أوسع لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة التراث، من خلال دراسة ممارسات ما بعد النزاع في مناطق مثل سورية والعراق. وشددت على ضرورة "إعادة تركيز المناقشات على الناس وآمالهم وأحلامهم واحتياجاتهم" (Jadaliyya 2024). وفضلًا عن ذلك، ركزت دراسات حديثة على إشراك المجتمعات المحلية في الممارسات والاستراتيجيات المتعلقة بإعادة بناء التراث الثقافي في سياقات النزاع وما بعده (Almohamad, Al Saad, and Mehmet Ali 2023; Azzouz 2020; Hourani 2025; Salahieh, Asaeed and Zibar 2024). تستند هذه الدراسات الميدانية إلى بيانات أساسية، تُبرز سرديات معقدة وغير مستكشفة بصورة كافية، مُظهرةً أهمية التراث للمجتمعات في أبعاده الثقافية والعاطفية والرمزية.

تقدّم هذه الدراسة، من خلال البحث الميداني الإثنوغرافي الذي أُجري قبيل سقوط نظام الأسد، إضافةً مميزةً وجوهريةً إلى المناقشة الدائرة حول تفكيك البنى الاستعمارية في مجال التراث. وتُبيّن البيانات المُجمّعة والإطار التفكيكي المقترح أن الأساليب التشاركية في عملية إعادة الإعمار بعد النزاعات قادرة على تمكين المجتمعات، وتعزيز الشعور بالملكية، ومعالجة مظالم الماضي في ممارسات التراث وإنتاج المعرفة الاستعمارية. ويُسلّط هذا المنظور التفكيكي الضوءَ على تحوّلٍ مُحتمل من النماذج التقليدية التي يقودها الخبراء (من الأعلى)، إلى إطارٍ أكثر شمولًا وتعاونًا، يُقرّ بوجهات نظر الأفراد المرتبطين مباشرةً بالتراث المتضرر، ويُعطيها الأولوية. وتستند نتائج البحث

(22) أُجريت المقابلة مع (FSY0011)، وهي امرأة مقيمة في جمهورية التشيك، في تموز/ يوليو 2024.

إلى التجارب المعيشية والواقع والتطلعات السورية، وتُقدّم سرديةً مُغايرةً مهمةً لمبادرات التراث المفروضة من الخارج.

في السياق السوري، تتطلب هذه المقاربة الاعترافَ بالمساهمات الثقافية والتاريخية المتنوعة للمجتمعات الأصلية، ومن ضمنها الأقليات الإثنية والدينية، وضمان تمثيلها الفعال في جهود إعادة الإعمار. وهي تستلزم معالجة التحديات العملية المرتبطة بتطبيق المنهجيات التفكيكية للبنى الاستعمارية، في إدارة التراث في مرحلة ما بعد النزاع. فعلى وجه التحديد، يمكن أن تعيد إدارة الأصول الثقافية إلى استمرار اختلال موازين القوى، ما يجعل تطبيقها عملية معقدة. فعلى سبيل المثال، أعاق انهيار المؤسسات الذي أعقب سقوط نظام الأسد تطبيقَ منهجيات تشاركية ملموسة لإدارة رأس المال الثقافي في جميع أنحاء سورية، ما قد يُؤخر بصورة ملحوظة تبني مثل هذه المقاربات الشاملة.

تُقرّ هذه الدراسة بأن الإطار النظري المقترح يُقدّم نقدًا جوهريًا لاستخدام الأصول الثقافية كسلاح (الركيزة الثانية). مع ذلك، تتطلب آليات تنفيذ هذا الإطار، في سياق مؤسسي هشّ، جملة من الخطوات، تشمل إجراء إصلاحات دستورية لقانون الآثار السوري لعام 1963، وتطوير السياسات العامة، وتحديث المناهج التعليمية المتقادمة في المدارس والجامعات في مختلف أنحاء سورية، مع إطلاق حملات توعوية مستمرة. وهذا يستلزم إجراء مزيد من الدراسات المتخصصة التي تتناول هذه المسارات البحثية المعاصرة، والاستفادة من التجارب المماثلة في مرحلة ما بعد النزاع. ومع ذلك، يمثل التركيز على المقاربات التشاركية وتمكين المجتمع (الركيزة الثالثة) خطوة أساسية لضمان أن تكون الأطر المؤسسية المستقبلية، في حال إنشائها، أكثر عدلًا وشمولًا بطبيعتها.

تمثل الركائز الثلاث للإطار المقترح، لتفكيك البنى الاستعمارية، مبادئَ قابلة للتطبيق، لا مجرد أدوات نظرية. فعلى سبيل المثال، تُشكّل وجهات نظر المشاركين، بخصوص تدمير التراث، تحديًا مباشرًا لنماذج الحفظ التقليدية (الركيزة الأولى)، وذلك من خلال تبني مقاربة تحتضن السرديات التاريخية الكامنة في التدهور والتحوّل، بدلًا من التركيز حصريًا على عمليات إعادة البناء المهووسة بالكمال. ويُتيح هذا التأطير الجديد تفاعلًا أكثر أصالة مع الماضي، من خلال الاعتراف بآثار النزاع كجزء من التراث الحي. وإن الرغبة الشديدة في سرديات شاملة وتمثيل أصوات الأقليات في صناعة الذاكرة ما بعد النزاع تُواجِه مباشرةً استغلال الأنظمة الاستبدادية التاريخي للتراث (الركيزة الثانية)، ما يمهّد الطريق لمشهد ثقافي أكثر ديمقراطية وتمثيلًا.

في نهاية المطاف، بينما تخوض سورية غمار تعقيدات التعافي من آثار النزاع، يكمن أحد التحديات الرئيسة في تحويل إدارة التراث إلى جسر نحو مستقبل أكثر عدلًا وشمولًا، بدلًا من إدامة مظالم الماضي. ويتطلب هذا التحوّل التزامًا بمقاربة تفكيكية تشاركية للبنى الاستعمارية، والاعتراف بتعدد السرديات التاريخية، والتركيز المستمر على الرفاه الثقافي والاجتماعي طويل الأمد لمختلف المجتمعات.

عمليًا، يمكن أن تصبح عملية إعادة بناء التراث عملية تحويلية وعلاجية، من خلال تمكين المجتمعات المحلية -بما فيها من الأقليات الإثنية والدينية ومن الخبراء المهجرين- لإيصال أصواتهم في القرارات المتعلقة بإعادة بناء التراث الرمزي، والمحافظة على السرديات المتنازع عليها وذاكرة فترة النزاع، وتخليد ذكرى الأحداث أو الشخصيات المعاصرة في النُّصب التذكارية أو التماثيل، وإعادة تشكيل الهوية البصرية والثقافية للأمة.

تُعيد هذه النظرة الشاملة لتشكيل التراث المستقبلي صياغته كخطابٍ تفكيكي للبنى الاستعمارية، ما يُتيح للأفراد إعادة بناء روابطهم مع وطنهم، وتعزيز شعورهم بالانتماء والفخر الثقافي، والاندماج مجددًا في مجتمع ما بعد النزاع. ولذلك، فإن إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمعات المحلية ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو واجبٌ أخلاقي، إذ يُمكّن ذلك الأفرادَ من صون تراثهم، ويضمن أن تتوافق مشاريع التراث مع احتياجات المجتمعات التي تهدف إلى خدمتها. وعلى الرغم من أن التطبيق الكامل لإدارة التراث، بقيادة المجتمع المحلي في المشهد المؤسسي السوري ما بعد النزاع، يواجه عقباتٍ مستمرة، فإن البيانات الإثنوغرافية تُظهر بوضوح جدواها النظرية والرغبة العميقة في تبني مثل هذه المقاربات بين المجتمعات المتضررة، ما يُرسي أساسًا للسياسات والممارسات المستقبلية.

## خاتمة

بعد حوالى أربعة عشر عامًا من النزاع المسلّح المدمّر، تخضع المرحلة الانتقالية الهشة في سورية -بلا شك- لرقابة وتدقيق واسعين، ولا سيما في ما يتعلق بمشاركة الجمهور في التحولات الجارية، وإدماج الأقليات في جميع جوانب التعافي ما بعد النزاع. وقد بشّر التفكيك السريع لتماثيل الأسد ورموز النظام، بعد سقوطه، بتحوّل ثقافي وسياسي عميق.

تتميز هذه الدراسة، والعمل الميداني الإثنوغرافي الذي استندت إليه، بموقع فريد لتعزيز فهم هذه اللحظة الفارقة. فقد أُجري هذا البحث في صيف عام 2024، قُبيل انهيار النظام، وهو يرصد لمحة شديدة الأهمية عن تطلعات المجتمع المحلي عند منعطف تاريخي حاسم. ويقدّم سجلًا قيّمًا لأصواتٍ سوريّةٍ تتأمل في التراث والهوية والذاكرة، عند لحظة دقيقة فاصلة بين ماض خانق ومستقبل غامض غير يقيني.

إن الإطار التفكيكي للبنى الاستعمارية المقترح في هذه الدراسة، وهو يتمحور حول دحض المعرفة الاستعمارية ونقد الحوكمة المركزية/ الفوقية وتمكين المجتمعات المحلية، يمثّل استجابةً مباشرةً للتطلعات التي تم توثيقها في هذه اللحظة المفصلية. ومن خلال التركيز على مقاربات تشاركية تتمحور حول الإنسان، يُقدّم هذا النموذج الشامل مسارًا لإعادة تعريف رأس المال الثقافي لسورية تعريفًا يتماشى مع قيم المجتمع ورؤاه الشاملة التي عبّر عنها المشاركون قبل تغيّر المشهد السياسي. وهذا يُبرز إحدى الفرضيات الأساسية للدراسة: نجاح أي جهد ما بعد النزاع، سواء قادته هيئات دولية أم مؤسسات وطنية جديدة، يتوقف على توافقه مع قيم المجتمعات المحلية وأولوياتها وتطلعاتها.

في نهاية المطاف، تُظهر هذه الحالة الأهميةَ الكبيرةَ لوقتية العمل الميداني وإيقاعه، فالبيانات التي جُمعت تُوفّر أساسًا لا غنى عنه، ويُمكن أن تقاس السياسات الثقافية لسورية الجديدة على أساسه، بل يجب أن يكون ذلك. وتُؤكد هذه الحالة أن تبنّي الاستراتيجيات التي كشف عنها هذا البحث، وهي تُركز على الإنسان، ليست مجرد ممارسة مُثلى، بل ضرورة لمعالجة الجذور الأساسية للتهميش، وتعزيز الحوار، وتيسير المصالحة. وبذلك، يُمكن تحويل إعادة الإعمار بعد النزاع، من أداة لإضفاء الشرعية السياسية، إلى أداة فعّالة للتعافي والتماسك الاجتماعي، ولبناء مجتمع أكثر عدلًا. ويُمثل هذا السجل الإثنوغرافي، بما يعنيه من توثيق شامل ومباشر لثقافة أو جماعة اجتماعية خلال فترة البحث الميداني، شهادةً على لحظة تاريخية مُحددة، ودليلًا حيويًا لضمان أن يُبنى مستقبل تراث سورية من قبل شعبها ولأجله.

# المراجع

Agha, Z., J. Esson, M. Griffiths, and M. Joronen. 2024. "Gaza: A Decolonial Geography." Transactions of the Inθ stitute of British Geographers 49 (2).

Aljazeera 2024. "What happened in Syria? How did al-Assad fall?".

Almohamad, A. 2021. "The Destruction and Looting of Cultural Heritage Sites by ISIS in Syria: The Case of Manbij and its Countryside." *International journal of cultural property* 28 (2): 221260-.

Almohamad, A., H. Al Saad, and I. Mehmet Ali. 2023. "Exploring Reasons for Divergent Local Communities' Responses to Antiquities Preservation During Conflict in the Northwest of Syria 2014-2023." *Journal of social archaeology* 23 (2): 127148-.

Ascherson, N. 2007. "Cultural Destruction by War, and Its Impact on Group Identities." In Cultural Heritage in Postwar Recovery: Papers from the ICCROM Forum Held on October 4-6, 2005, edited by N. Stanley-Price. Vol.6 17-25.

Atalay, S. 2006. "Indigenous Archaeology as Decolonizing Practice." *American Indian Quarterly* 30 (3:(4/ 310-280.

Azzouz, A. 2019. "A Tale of a Syrian City at War: Destruction, Resilience and Memory in Homs." *City* 23 (1): 107122-.

Azzouz, A. 2020. "Re-imagining Syria: Destructive Reconstruction and the Exclusive Rebuilding of Cities." *City* 24 (5740-721 :(6-.

Bandarin, F. 2022. "The Destruction of Aleppo: The Impact of the Syrian war on a World Heritage City." In *Cultural Heritage and Mass Atrocities*, edited by J. Cuno, and H. Weiss, 186-201. Los Angeles: Getty Publications.

Bauer, A. A. 2015. "The Destruction of Heritage in Syria and Iraq and its Implications." *International Journal of Cultural Property* 22 (1): 16-.

BBC 2012. "Syria in Civil War, Says UN Official Herve Ladsous".

Bhambra, G. K., 2024. "Postcolonial and Decolonial Reconstructions." In *The Routledge Companion to Postcolonial and Decolonial Literature*. Edited by P. Gopinath, and L. Brueck, 71-83. New York and Abingdon: Routledge.

Bishara, A. 2023. *Syria 20112013-: Revolution and Tyranny Before the Mayhem*. London: I.B. Tauris.

Bolin, A., and D. Nkusi. 2022. "Rwandan Solutions to Rwandan Problems: Heritage Decolonization and Community Engagement in Nyanza District, Rwanda." *Journal of Social Archaeology* 22 (1): 325-.

Bourdieu, P. 1986. "The Forms of Capital." In *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*, edited by J. G. Richardson, and R. Nice, 46-58. Westport, CN: Greenwood Press.

Bourdieu, P., and J. C. Passeron. 1977. *Education, Society and Culture*, Trans. Richard Nice. London: SAGE Publications.

Cant, J., K. Nolet, and S. Thomas. 2024. "Decolonization: Meaning, Sentiments and Implications for Heritage." *International Journal of Heritage Studies* 30 (8): 920936-.

Chipangura, N. 2023. "Decolonizing the Archaeology of Indigenous Artisanal Gold Mining in Eastern Zimbabwe." *Journal of Community Archaeology &*

Hicks, D. 2020b. *The Brutish Museums: The Benin Bronzes, Colonial Violence and Cultural Restitution*. London: Pluto Press.

Hicks, D. 2025. *Every Monument Will Fall: A Story of Remembering and Forgetting*. Random House.

Hourani, N. B., 2025. "This is Home: Redirecting Reconstruction in Syria. Conflict and Catastrophe: Interventions from the Middle East." *Human Organization*, Vol. 84, issue 1, 69-81.

ICOM 2013. "ICOM Red List of Syrian Cultural Objects at Risk".

ICOMOS 2013. "ICOMOS Statement on Crac des Chevaliers and the continuing destruction of the cultural heritage of Syria.".

Isakhan, B., and L. Meskell. 2019. "UNESCO's Project to 'Revive the Spirit of Mosul': Iraqi and Syrian Opinion on Heritage Reconstruction After the Islamic State." *International Journal of Heritage Studies* 25 (11): 1189–1204.

Isakhan, B., and L. Meskell. 2024a. "Local Perspectives on Heritage Reconstruction After Conflict: A Public Opinion Survey of Aleppo." *International Journal of Heritage Studies* 30 (7): 821–839.

Isakhan, B., and L. Meskell. 2024b. "Rebuilding Mosul: Public Opinion on Foreign-led Heritage Reconstruction." *Cooperation and Conflict* 59 (3): 379–404.

Jadaliyya 2024. "Zena Kamash, Heritage and Healing in Syria and Iraq (New Texts Out Now)".

Kamash, Z. 2024. *Heritage and Healing in Syria and Iraq*. Manchester: Manchester University Press.

Kanjou, Y. 2018. "The Role of the Local Community and Museums in the Renaissance of Syrian Cultural Heritage" 10 (3232–215 :(4-.

Cunneen, C., A. Deckert, A. Porter, J. Tauri, and R. Webb. 2023. *The Routledge International Handbook on Decolonizing Justice*. London and New York: Routledge.

Danti, M. D. 2015. "Ground-based Observations of Cultural Heritage Incidents in Syria and Iraq." *Near Eastern Archaeology* 78 (3): 132–141.

Dawdy, S. L. 2016. *Patina: A Profane Archaeology*. Chicago: University of Chicago Press.

De Jong, F., and M. Rowlands. 2008. "Introduction: Post-Conflict Heritage." *Journal of Material Culture* 13 (2): 131134-.

DeSilvey, C., and R. Harrison. 2020. "Anticipating Loss: Rethinking Endangerment in Heritage Futures." *International Journal of Heritage Studies* 26 (1): 1–7.

Fakhro, M. 2020. Strategies for Reconstructing and Restructuring of Museums in Post-War Places (National Museum of Aleppo as a Model). PhD Dissertation. Bern: Universität Bern.

Giblin, J. 2012. "Decolonial Challenges and Post-Genocide Archaeological Politics in Rwanda." *Public Archaeology* 11 (3): 123–143.

González Zarandona, J. A., and N. A. Munawar. 2020. "The Unfallen Statues of Hafez Al-Assad in Syria." *City* 24 (3655–642 :(4-.

Greenberg, R., and Y. Hamilakis. 2022. *Archaeology, Nation, and Race: Confronting the Past, Decolonizing the Future in Greece and Israel*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hicks, D. 2020a. "Why Colston Had to Fall." Art Review.

*of Social Archaeology* 22 (2): 172–190.

Munawar, N. A. 2023. "Destruction of Cultural Heritage in Times of Conflict: The Case of Syria." In *The Routledge Handbook of Heritage Destruction*. Edited by J. A. G. Zarandona, E. Cunliffe, and M. Saldin, 301-312. Routledge. G

Munawar, N. A. 2024. "Time to Decolonize: 'if not Now', Then when?" *Journal of Social Archaeology* 24 (1): 3–12.

Munawar, N. A. 2025. *NWO-VENI - Ethnographic Fieldwork: Syria*. University of Amsterdam / Amsterdam University of Applied Sciences. Media.

Munawar, N. A., and J. Symonds. 2022. "Post-Conflict Reconstruction Forced Migration & Community Engagement: The Case of Aleppo, Syria." *International Journal of Heritage Studies* 28 (9): 1017–1035.

Munawar, N. A., and J. Symonds. 2023. "Empires of Lies? The Political Uses of Cultural Heritage in war." *The Historic Environment: Policy & Practice* 14 (3): 308–325.

Nassaney, M. S. 2012. "Decolonizing Archaeological Theory at Fort St. Joseph, an Eighteenth-Century Multi-Ethnic Community in the Western Great Lakes Region." *Midcontinental Journal of Archaeology* 37 (1): 5–23.

Plets, G. F., and N. A. Munawar. 2024. "Russia in Palmyra: Contextualizing the Kremlin's Postconflict Heritage Rehabilitation Efforts." *Journal of Eastern Mediterranean Archaeology and Heritage Studies* 12 (1): 63–78.

Plets, G. F., and N. A. Munawar. 2025. "Introduction: Theories and Temporalities of Post-Conflict Heritage: The Importance of a Normative Approach." In *The Politics of Post-Conflict Heritage Reconstruction: Historical and Contemporary Perspectives*, edited by N. A. Munawar, and G. J. Plets, 1–24. Cham: Springer International Publitage." *Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies* 6 (4): 375–391.

Kannawi, A., S. Al Quntar, D. Gahli, and N. Brodie. 2024. "The Lion Statue of Ain Dara: Revealing the Fate of an Icon of Syrian Archaeology Looted During the Conflict." *International Journal of Cultural Property* 31 (2): 154–176.

Lababidi, R., and H. Qassar. 2016. "Did They Really Forget how to do it? Iraq, Syria, and the International Response to Protect a Shared Heritage." *Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies* 4 (4): 341–362.

Larkin, C., and I. Rudolf. 2024. "Iraqi Heritage Restoration, Grassroots Interventions and Post-Conflict Recovery: Reflections from Mosul." *Journal of Social Archaeology* 24 (1): 33–57.

Luke, C., and L. Meskell. 2019. "Archaeology, Assistance, and Aggression Along the Euphrates: Reflections from Raqqa." *International Journal of Cultural Policy* 25 (7): 831–842.

Mackinnon, A., 2024. "Assad Has Fallen. What's Next for Syria and the Middle East?" Foreign Policy.

McCafferty, J. D. 2023. *UNESCO, Cultural Heritage and Conflict in Yemen, Syria and Iraq*. Cham: Springer International Publishing.

Munawar, N. A. 2017. "Reconstructing Cultural Heritage in Conflict Zones: Should Palmyra be Rebuilt?" *Ex Novo: Journal of Archaeology* 2:33–48.

Munawar, N. A. 2019. "Competing Heritage: Curating the Post-Conflict Heritage of Roman Syria." *Bulletin of the Institute of Classical Studies* 62 (1): 142–165.

Munawar, N. A. 2022. "Reconstructing Narratives: The Politics of Heritage in Contemporary Syria." *Journal*

Heritage Management from Namibia." *Conservation and Management of Archaeological Sites* 25 (4–107 :(6-127.

Sørensen, M. L. S., and D. Viejo-Rose2015. *War and Cultural Heritage*. Cambridge: Cambridge University Press.

Stanley-Price, N. (eds.) 2007. *Cultural Heritage in Postwar Recovery: Papers from the ICCROM Forum Held on October 42005 ,6-*. Rome: ICCROM.

Stein, S., V. Andreotti, L. M. Souza, C. Ahenakew, and R. Susa. 2020. "Who Decides? In Whose Name? For Whose Benefit? Decoloniality and its Discontents." *On Education. Journal for Research and Debate* 3 (7): 1–6.

Tejel, J. 2008. *Syria's Kurds: History, Politics and Society*. London: Routledge.

The Guardian 2024. "The Guardian view on the fall of Assad: a tumultuous, fragile hope in Syria | Editorial".

Tuck, E., and K. W. Yang. 2012. "Decolonization is not a Metaphor." *Decolonization: Indigeneity, Education & Society* 1 (1): 1–40.

UNESCO 2013. "Stop the destruction of Syrian cultural heritage!" urges UNESCO Director-General.

UNESCO 2014. "UNESCO is working to protect Syrian cultural heritage".

UNESCO 2015. "The Director-General of UNESCO calls for all Syrians to commit to the safeguarding of cultural Heritage in Bosra and Idlib".

United Nations 2012. "UNESCO urges all parties in Syria to protect cultural heritage".

Valdeolmillos, N. A. A., D. Boussaa, and M. Madandola. 2024. "The Historic City of Benghazi in Libya: Tolishing.

Pucci, M. 2024. "National Museum of Aleppo." In *Cultural Heritage and Development in Fragile Contexts: Learning from the Interventions of International Cooperation in Afghanistan and Neighboring Countries*. Edited by M. Loda, and P. Abenante. 185–201. Cham: Springer Nature Switzerland.

Pütt, K. 2018. "Documentation and Digital Preservation of Syrian Heritage: A German Archive Project for Syria." *The Public Historian* 40 (4): 107–128.

Reddy, K. L., and T. Russell. 2024. "Decolonizing Archaeology in South Africa: Two Decades After the National Heritage Resources Act of 1999." *Journal of Social Archaeology* 24 (2): 171–196.

Sabrine, I. 2022. "The Management of Syrian Archaeological Heritage Before and During the Syrian Conflict: A Comparison Study." In *Community Heritage in the Arab Region: Values and Practices*, edited by A. Badran, S. Abu-Khafajah, and S. Elliott, 209–234. Cham: Springer International Publishing.

Salahieh, D., S. Asaeed, and L. Zibar. 2024. "(Re)Calibrating Heritage: Al-Jdeideh (Post-) Conflict Transformations in Aleppo, Syria." *Journal of Social Archaeology* 24 (1): 79–105.

Serieh, A. 2023. "Destruction of Antiquities, Museums and Archaeological Sites in Syria During the war: Methods of Protecting Them." In *Soft Power and Heritage*, edited by R. Christofoletti, 245–259. Cham: Springer Nature Switzerland.

Shepherd, N. 2020. "After the #Fall: The Shadow of Cecil Rhodes at the University of Cape Town." *City* 24 (3–4): 565–579.

Shiningayamwe, A. S. M. 2023. "Decolonizing Heritage Management Systems: New Directions in Digital

wards a Holistic Post-Conflict Reconstruction." *Journal of Urban Affairs*: 1–21.

Varshney, K. R. 2024. "Decolonial AI Alignment: Openness, Viśesa-Dharma, and Including Excluded Knowledges." *In Proceedings of the AAAI/ACM Conference on AI, Ethics, and Society* 7: 1467–1481.

# دراسات

# Articles

طلال مصطفى[1]|Talal Mustafa

# توجهات السوريين بشأن الأحزاب السياسية
# دراسة سوسيولوجية استطلاعية على عينة من الناشطين في المجال السياسي

# Syrians' Orientations towards Political Parties
# A Sociological Survey of Sampled Political Activists

## ملخص

هدف هذه الدراسة التعرّف إلى توجهات السوريين نحو الأحزاب السياسية، في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد (كانون الأول/ ديسمبر 2024)، من منظور سوسيولوجي، مع التركيز على العلاقة بين التجربة الحزبية التاريخية ومستوى الثقة المجتمعية، والإطار القانوني المنظّم للعمل الحزبي. وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في التناقض بين ارتفاع الاهتمام بالشأن السياسي لدى السوريين، ومحدودية انخراطهم الفعلي في الأحزاب السياسية، سعيًا إلى تفسير هذا السلوك في ضوء نظرية الاختيار العقلاني. اعتمدت الدراسة منهجًا مختلطًا (كميًا-كيفيًا)، وقد شمل استبانة إلكترونية طبّقت على عيّنة من 832 ناشطًا وناشطة في الحقل السياسي، داخل سورية وخارجها، إضافة إلى مقابلات معمّقة مع 15 ناشطًا وناشطة سياسيًا. أظهرت النتائج أن الاهتمام السياسي المرتفع لا يُترجم إلى انخراط حزبي فاعل وواسع، بسبب تراكم خبرات تاريخية سلبية، وضعف الفاعلية الحزبية، وغياب بيئة قانونية ومؤسسية داعمة. وكشفت عن تراجع جاذبية الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، مقابل تفضيل متزايد للأحزاب الوطنية غير المؤدلجة ذات الطابع البراغماتي. وخلصت الدراسة إلى أن العزوف الحزبي يمثل سلوكًا عقلانيًا مبرّرًا في سياق ما بعد الاستبداد، وأن مستقبل الحياة الحزبية في سورية يرتبط بصياغة قانون أحزاب ديمقراطي يُعيد بناء الثقة ويعزز مسار التحول الديمقراطي.

## كلمات مفتاحية

أحزاب سياسية، سورية، اختيار عقلاني، ثقة سياسية، قانون أحزاب

(1) أكاديمي وباحث سوري، عمل أستاذًا لعلم الاجتماع في جامعة دمشق، ويتركز اهتمامه البحثي في السوسيولوجيا السورية، ولاسيما الهوية والعنف المجتمعي، والتحولات الاجتماعية والسياسية، وقضايا اللجوء والهجرة واستطلاعات الرأي العام. talalmustafa72@gmail.com

## Abstract

This study aims to identify Syrians' attitudes toward political parties in the post-Assad regime era (December 2024) from a sociological perspective, focusing on the relationship between historical party experience, the level of public trust, and the legal framework governing party activity. The study stems from a central problem: the contradiction between the high level of interest in political affairs among Syrians and their limited actual engagement in political parties. It seeks to explain this behavior in light of rational choice theory. The study employed a mixed-methods (quantitative-qualitative) approach, including an online questionnaire administered to a sample of 832 political activists inside and outside Syria, in addition to in-depth interviews with 15 political activists. The results showed that high political interest does not translate into active and widespread party engagement due to accumulated negative historical experiences, weak party effectiveness, and the absence of a supportive legal and institutional environment. The study also revealed a decline in the appeal of traditional ideological parties, contrasted with a growing preference for pragmatic, non-ideological national parties. It concluded that party apathy represents a rational and justifiable behavior in the post-authoritarian context, emphasizing that the future of party life in Syria hinges on drafting a democratic party's law that rebuilds trust and strengthens the democratic transition.

**Keywords**

political parties, Syria, post-Assad, rational choice, political trust, parties' law

## أولًا. مقدمة

تُعدّ الأحزاب السياسية أحد المكونات الأساسية في البنى السياسية المعاصرة، سواء أكان في الأنظمة الديمقراطية أم الاستبدادية، ففي الأنظمة الديمقراطية تمثّل الأحزاب الإطار المؤسسي الرئيس لتنظيم الممارسة السياسية، بما يتيح تداول السلطة سلميًا، ويعكس التعددية الفكرية والاجتماعية داخل المجتمع. أما في الأنظمة الاستبدادية، فغالبًا ما تُفرّغ الأحزاب من مضامينها التمثيلية والديمقراطية، لتتحول إلى أدوات شكلية تُستخدم لإضفاء شرعية على الحكم الاستبدادي وتعزيزه، كما في التجربة السورية خلال المرحلة الأسدية. تاريخيًا، كانت الأحزاب السياسية الوسيلةَ الأساسية للوصول إلى السلطة عبر الآليات الانتخابية، وعكست من خلال تنوعها خريطة المصالح والتيارات الاجتماعية والفكرية داخل المجتمعات. وبقدر ما تتغير هذه المصالح، تتبدل بنى الأحزاب وبرامجها، في محاولة للتكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

من ناحية أخرى، تشير الأدبيات المقارنة حول التحول الديمقراطي إلى أن طبيعة النظام السياسي والإطار المؤسسي يؤدّيان دورًا مهمًا في تشكيل هذه الحسابات العقلانية لدى المواطنين. ففي المجتمعات الخارجة من أنظمة سلطوية استبدادية مثل سورية، غالبًا ما تواجه الأحزاب السياسية تحديات تتعلق بضعف التنظيم وغياب الثقة المجتمعية بها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض مستويات المشاركة الحزبية[2]. وفي هذا السياق، يشير عدد من الباحثين إلى أن الإرث السلطوي يمكن أن يترك تأثيرات طويلة الأمد على طبيعة الحياة السياسية، إذ يؤدي إلى إضعاف المؤسسات السياسية، وتقليص فرص المشاركة السياسية المنظمة[3]. وقد يزيد غياب البيئة القانونية والمؤسسية المستقرة من كلفة المشاركة السياسية بالنسبة إلى الأفراد، مما يدفعهم إلى تبني مواقف أكثر حذرًا تجاه الانخراط في التنظيمات السياسية. وتشير بعض الأدبيات السوسيولوجية إلى أن تقييم المواطنين للأحزاب الجديدة في سياقات ما بعد الاستبداد يعكس عقلانية براغماتية، إذ يُقيّمون الفاعلية الحزبية بحسب قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة في حياتهم اليومية، لا وفق الانتماء السياسي الرمزي أو الإرث التاريخي. وهذا يتوافق مع منطق الفعل الاجتماعي عند رايمون بودون، الذي يربط بين التكاليف والفوائد المتوقعة للخيارات السياسية وسلوك الأفراد العقلاني في المشاركة[4]. من جهة أخرى، يؤكد هنتنغتون أن نجاح التحول الديمقراطي يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة المؤسسات السياسية، ومن ضمنها الأحزاب، على تحقيق درجة من التنظيم والاستقرار المؤسسي، لأن ضعف المؤسسات الحزبية قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي أو إلى تراجع الثقة بالممارسة الديمقراطية[5].

في الحالة السورية، شهدت الحياة الحزبية تحولات عميقة منذ ستينيات القرن العشرين، إذ أدى وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963إلى إعادة تشكيل المجال السياسي في البلاد، وتقييد التعددية الحزبية ضمن إطار الجبهة الوطنية التقدمية[6]. أسهم هذا السياق السياسي في إضعاف العلاقة بين المجتمع والتنظيمات الحزبية، وأدى إلى تراجع الثقة بالأحزاب السياسية بوصفها أدوات فاعلة للتعبير عن المصالح الاجتماعية أو المشاركة في صنع القرار السياسي[7].

(2) Scott Mainwaring and Timothy Scully, ***Building Democratic Institutions*** (Stanford: Stanford University Press, 1995), pp.19-24.

(3) Steven Levitsky and Lucan Way, ***Competitive Authoritarianism*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp.12-16.

(4) Raymond Boudon, ***The Logic of Social Action: An Introduction to Sociological Analysis*** (London: Routledge, 1981), pp.1-19.

(5) Samuel Huntington, ***The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*** (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), pp.266-270.

(6) رايموند هينبوش، **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، ترجمة حازم نهار (لندن: دار رياض نجيب الريس، 2014)، ص77-85.

(7) Nikolaos Van Dam, ***The Struggle for Power in Syria*** (London: I.B. Tauris, 2011),

ومع التحولات السياسية التي شهدتها سورية خلال السنوات الأخيرة، عادت المناقشة حول دور الأحزاب السياسية في المستقبل السياسي للبلاد، وحول مدى استعداد المواطنين للانخراط في العمل الحزبي.

أظهرت بعض الدراسات أن الأحزاب السورية، سواء أكان قبل عام 2011 أم بعده، لم تتمكن من إحداث أثر ملموس في الحياة السياسية، بسبب ضعف الحاضنة الشعبية، وغياب التوافق السياسي، وقلة الثقة بين المواطن والأحزاب، وعدم وجود برامج واضحة ومؤثرة حولها[8]. وأكد تقرير مركز جسور للدراسات (أيلول/ سبتمبر 2024) أن عدد الأحزاب السورية بلغ 134 حزبًا، منها 92 تأسست بعد 2011، وما تزال تعاني غياب التمثيل الشعبي والارتباط بالنخب، سواء أكان داخل سورية أم في الخارج، ما يعكس فجوة كبيرة بين النخب السياسية والمواطنين[9]. ومع سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، يبرز التساؤل حول مستقبل الحياة الحزبية في سورية: هل ستظل الانتماءات الأيديولوجية التقليدية حاكمةً لتوجهات الناشطين السياسيين، أم سيتجه السوريون نحو تشكيلات سياسية غير مؤدلجة؟ وما الدور الذي ستلعبه العوامل الاجتماعية والاقتصادية في بلورة هذه التوجهات؟

في هذا السياق، يرتبط نجاح الأحزاب السورية بمستقبل قانون الأحزاب المنتظر، الذي سيكون الإطار القانوني الرئيس لتنظيم النشاط الحزبي، وإن تطوير قانون عصري للأحزاب يشمل جميع الاتجاهات السياسية، ويضمن الشفافية، والتمويل المستقل، والمساواة في التمثيل، والديمقراطية الداخلية للأحزاب، سيمثل حجر الزاوية في بناء حياة حزبية صحية. ويجب أن يوفر القانون آلياتٍ لضمان ارتباط الأحزاب بالمجتمع وقواعده الشعبية، ومنع الاحتكار أو الهيمنة لنخبة سياسية ضيقة، مع تعزيز المساءلة والرقابة على التمويل والممارسات الحزبية. يمكننا تكثيف هذه الإشكالية بالأسئلة الآتية: ما مدى استعداد السوريين للانخراط في الحياة الحزبية بعد سقوط نظام الأسد؟ هل ستظل الانتماءات الأيديولوجية التقليدية حاكمةً لتوجهات الناشطين السياسيين، أم سيظهر اتجاه نحو أحزاب غير مؤدلجة؟ ما الدور الذي سيؤديه قانون الأحزاب في تنظيم المنافسة، وضمان الشفافية، وبناء الثقة بين المواطنين والأحزاب؟ كيف يمكن توظيف التجارب السابقة للأحزاب السورية في صياغة إطار حزبي مستدام، قادر على تمثيل مختلف شرائح المجتمع؟ ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في قرارات الانخراط الحزبي ومصداقية الأحزاب أمام الرأي العام؟

تنبع الأهمية المعرفية لهذه الدراسة من معالجتها مرحلة سياسية انتقالية مفصلية في السياق السياسي السوري، عبر تحليل العلاقة بين الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للأحزاب السياسية، والتجربة الحزبية التاريخية، ومستوى الثقة المجتمعية بالأحزاب، إذ تسهم الدراسة في سدّ فجوة معرفية في الدراسات المتعلقة بالحياة الحزبية في سورية، من خلال تفكيك العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية المؤثرة في المشاركة الحزبية. وتضيف الدراسة بعدًا تحليليًا إلى أدبيات التحول السياسي وبناء النظم الحزبية في الدول الخارجة من أنماط الحكم الاستبدادي والصراعات الممتدة.

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في نتائجها التحليلية التي يمكن الإفادة منها في تطوير السياسات العامة المتعلقة بتنظيم العمل الحزبي، ودعم جهود صانعي القرار والفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني في إعادة بناء الحياة الحزبية على أسس

pp.85-95, 110-118.

(8) حسن البحري ومحمد علي عباس حمد، "دور ومستقبل الأحزاب السياسية الجديدة في الجمهورية العربية السورية في بناء الوطن"، **مجلة جامعة اللاذقية**، مجلد (42) عدد (5) (2020)، ص521-535.

(9) "الأحزاب السياسية في سورية 1924-2024"، **جسور للدراسات**، 2024/12/12 شوهد في 2025/08/03: https://bit.ly/4kvmlDs

ديمقراطية، وتوفر الدراسة مؤشرات عملية تساعد في استشراف مستقبل العمل الحزبي في سورية، وتسهم في صياغة أطر قانونية ومؤسسية تعزز التعددية السياسية، والتمثيل المجتمعي، والشفافية والمساءلة، بما ينسجم مع التحولات السياسية والاجتماعية في المرحلة المقبلة. أما أهداف الدراسة، فهي:

- تحليل توجهات السوريين السياسية في مرحلة ما بعد الأسد، واستشراف مستقبل العمل الحزبي في البلاد، مع مراعاة تأثير الإطار القانوني والتنظيمي في إمكانية نشوء أحزاب فعالة.

- الإسهام في بناء قاعدة معرفية تساعد في بلورة أحزاب سياسية تحظى بثقة المجتمع السوري وتعبّر عن تطلعاته، مع التركيز على آليات الشفافية والمساءلة وفق إطار قانون الأحزاب المستقبلي.

- دعم صياغة سياسات عامة وقوانين حزبية، تُعزز المشاركة السياسية، وتضمن استقلالية الأحزاب، والعدالة في التمثيل، وتُسهم في بناء حياة حزبية مؤسسية وفاعلة.

- تقديم رؤية استشرافية لدور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها، مع التركيز على أهمية قانون الأحزاب كأداة لضمان الاستدامة والفعالية الحزبية.

## ثانيًا. الإطار النظري: نظرية الاختيار العقلاني

تُعدّ نظرية "الاختيار العقلاني" لعالم الاجتماع الفرنسي رايمون بودون (1934-2013) مدخلًا تحليليًا لفهم أنماط السلوك الحزبي للأفراد؛ إذ تفسّر دوافع الانخراط أو العزوف الحزبي على أساس تقييم عقلاني للمنافع والتكاليف المتوقعة من كل خيار، بما يُعرف بمفهوم "العقلانية السياقية"[10]. وقد اكتسبت نظرية الاختيار العقلاني أهمية متزايدة في تحليل السلوك السياسي، منذ منتصف القرن العشرين، ولا سيما مع محاولات توظيف أدوات التحليل الاقتصادي في دراسة الظواهر السياسية[11]. وفي هذا السياق، قدّم عدد من الباحثين إسهامات بارزة في تطوير هذا المنظور، إذ سعى هؤلاء إلى تفسير السلوك السياسي باستخدام نماذج تحليلية تقوم على افتراض العقلانية الفردية. من أبرز هذه الإسهامات ما قدّمه أنتوني داونز، في دراسته الكلاسيكية حول السلوك الانتخابي، إذ يرى أن الأفراد يتخذون قراراتهم السياسية بناءً على حسابات عقلانية تتعلق بالمنافع والتكاليف المرتبطة بالمشاركة السياسية[12]. ووفقًا لهذا النموذج، يقوم المواطن بتقييم الفائدة المحتملة من المشاركة السياسية، ويقارن ذلك بالتكاليف المرتبطة بها، مثل الوقت والجهد أو المخاطر السياسية، قبل اتخاذ قرار المشاركة أو الامتناع عنها.

من جانب آخر، أسهم مانكور أولسون في تطوير هذا الاتجاه، من خلال تحليله لمشكلة الفعل الجماعي، إذ أشار إلى أن الأفراد قد يترددون في المشاركة في العمل الجماعي، إن كانوا يعتقدون أن

(10) Raymond Boudon, "Théorie du choix rationnel ou l'individualisme méthodologique?", **Sociologie et sociétés**, vol (34) no (1) (2002), p.9.

(11)Dennis C. Mueller, ***Public Choice III*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). pp.1-20.

(12) Anthony Downs, ***An Economic Theory of Democracy*** (New York: Harper & Row, 1957), pp.6-10, 36-50.

بإمكانهم الاستفادة من نتائجه من دون تحمل تكاليف المشاركة[13]. لقد ساعد هذا الطرح في تفسير ظواهر مثل انخفاض المشاركة السياسية، أو ضعف الانخراط في التنظيمات السياسية، ومن ضمن ذلك الأحزاب. وقد استُخدمت مقاربة الاختيار العقلاني على نطاق واسع، في تفسير أنماط المشاركة السياسية، ومنها المشاركة الانتخابية والانخراط في الأحزاب السياسية. وتشير العديد من الدراسات إلى أن قرار الانضمام إلى حزب سياسي يرتبط بتقييم الأفراد لمدى قدرة الأحزاب على تحقيق مصالحهم أو تمثيل تطلعاتهم السياسية[14]. فإن اعتقد الأفراد أن الأحزاب قادرة على التأثير في السياسات العامة أو في عملية صنع القرار السياسي، فإن ذلك يزيد من احتمالات انخراطهم فيها.

ويُبرز كلّ من روبرت بوتنام[15] وروبرت دال[16] دورَ الثقة والمشاركة المجتمعية في تعزيز مصداقية الأحزاب، في حين توضح دراسات ليبسِت وروكان[17] أهمية الاستدلال بممارسات الديمقراطيات المستقرة لتحديد الأولويات السياسية. من جانب آخر، تؤكد نوريس[18] أن نجاح الأحزاب يعتمد على إعادة بناء البنية التصورية والمؤسسية للحزب، ما يجعل العمل الحزبي ممارسة مدنية جماعية وشرطًا أساسًا لديمقراطية مستدامة. ويجمع هذا الإطار بين العقلانية الفردية، والثقة المجتمعية، والاستدلال المقارن، والبنية المؤسسية للحزب؛ بغية تفسير سلوك الأحزاب والمواطنين، وإرشاد السياسات المستقبلية في سورية. انطلاقًا من ذلك، تعتمد الدراسة على مقاربة نظرية الاختيار العقلاني، بوصفها إطارًا تحليليًا لتفسير اتجاهات السوريين نحو الأحزاب السياسية، إذ يفترض أن مواقف الأفراد تجاه الأحزاب تتشكل نتيجة عملية تقييم عقلاني للتجربة التاريخية للحياة الحزبية في سورية، ولمدى قدرة الأحزاب القائمة على تمثيل المصالح الاجتماعية، ولطبيعة البيئة السياسية والقانونية التي تنظم العمل الحزبي.

## ثالثًا. الخلفية السياقية: الأحزاب والتيارات السياسية المعاصرة في سورية

شهدت سورية نشوء أحزاب سياسية، في مرحلةٍ مبكّرةٍ نسبيًا تعود إلى فترة الانتداب الفرنسي، إذ أُتيح تأسيس أحزاب ذات توجهات قومية وعلمانية متأثرة بالأفكار الأوروبية الحديثة[19]، إلى جانب أحزاب ذات طابع ديني، كان أبرزها جماعة الإخوان المسلمين[20]. ومع نيل الاستقلال عام 1946، اتسعت مساحة العمل الحزبي نسبيًا، إذ أُجيز ترخيص الأحزاب والجمعيات والنوادي السياسية ضمن شروط دستورية، فأتاح ذلك بروز قوى سياسية متعددة، تفاوت تأثيرها في الحياة العامة. وفي مطلع خمسينيات القرن الماضي، أسس الرئيس أديب الشيشكلي عام 1952 حركة التحرر العربي، التي لم يكتب لها الاستمرار طويلًا. وفي العام ذاته، اندمج حزب البعث العربي مع الحزب العربي الاشتراكي وشكّلا حزب البعث العربي الاشتراكي. وفي عام 1955، حُظر الحزب السوري القومي الاجتماعي، عقب اغتيال العقيد عدنان المالكي، ثم سُمح له لاحقًا بالعودة إلى النشاط المحدود، ضمن إطار "الجبهة الوطنية التقدمية"، في عهد بشار الأسد[21].

(13) Mancur Olson, ***The Logic of Collective Action*** (Cambridge: Harvard University Press, 1965), pp.1-16.

(14) Russell Hardin, ***Collective Action*** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982), pp.16-35.

(15) Robert D. Putnam, ***Making Democracy Work***: ***Civic Traditions in Modern Italy*** (Princeton: Princeton University Press, 1993), pp.163-185.

(16) Robert A. Dahl, ***Polyarchy***: ***Participation and Opposition*** (New Haven: Yale University Press, 1971), pp.1-16.

(17) Seymour M. Lipset and Stein Rokkan, ***Party Systems and Voter Alignments***: ***Cross-National Perspectives*** (New York: Free Press, 1967), pp.1-15.

(18) Pippa Norris, ***Democratic Phoenix***: ***Reinventing Political Activism*** Cambridge: Cambridge University Press, 2002), pp.1-22.

(19) بحسب تاريخ التأسيس: 1- حزب الشعب 2- الحزب الوطني 3- الحزب الشيوعي في سورية ولبنان 4- الحزب القومي السوري الاجتماعي 5- عصبة العمل القومي 6- الحزب العربي الاشتراكي 7- الحزب الوطني 8- جماعة الإخوان المسلمين 9- بوادر حزب البعث العربي.

(20) أسامة زكي عواد، **تاريخ الأحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين** (الجزائر: دار مشرق مغرب، 1997)، ص3540.

(21) عبد الله حنّا، **صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية** (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص5560.

ومع قيام دولة الوحدة بين سورية ومصر (1958–1961)، دخل العمل الحزبي مرحلة جديدة من التقييد، إذ صدر القانون رقم 2 بتاريخ 12 آذار/ مارس 1958، الذي قضى بحلّ جميع الأحزاب والهيئات السياسية القائمة وحظر نشاطها، وحصر العمل السياسي في "الاتحاد القومي"، الذي ضمّ تيارات قومية واشتراكية من دون اعتراف رسمي بها، في حين جرى إقصاء الإسلاميين والشيوعيين من هذا الإطار[22]. عقب الانفصال عام 1961، عادت التعددية الحزبية لفترة قصيرة، غير أن الانقلاب العسكري في 8 آذار/ مارس 1963 أنهى فعليًا الحياة السياسية التعددية، من خلال فرض الاستبعاد السياسي، وقمع الحريات العامة، ومصادرة الصحافة، ومنع التظاهر والعمل الحزبي خارج بنية النظام.

تكرّس هذا الإقصاء في دستور عام 1973، ولا سيما في مادته الثامنة التي نصّت على قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع[23]. وأُنشئت "الجبهة الوطنية التقدمية" عام 1972، بوصفها مظلة شكلية تضم عددًا من الأحزاب المرخصة، لكنها خضعت لهيمنة حزب البعث، ومُنع أعضاؤها من العمل داخل الجيش والمؤسسات التعليمية. واستنادًا إلى هذا الإطار الدستوري، عمل حافظ الأسد على تكريس الاستبداد والإقصاء السياسي عبر منظومة تشريعية استثنائية، شملت استمرار العمل بقانون الطوارئ الصادر عام 1963، وقانون حماية ما سُمّي "ثورة البعث" (المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 1965)، وقانون المحاكمات العسكرية رقم 109 لعام 1968، إضافة إلى إحداث محاكم أمن الدولة بموجب المرسوم رقم 47 لعام 1968، وقانون إعدام المنتسبين إلى جماعة الإخوان المسلمين رقم 49 لعام 1980[24]. وقد استُخدمت هذه القوانين على نطاق واسع ضد مختلف أطياف المعارضة السياسية، وفيهم أكاديميون ومثقفون مستقلون، بهدف خنق المجال العام وإقصاء أي فعل سياسي مستقل[25].

بالتوازي مع ذلك، شهدت منظمات المجتمع المدني حالة تصحّر شبه كاملة، إذ جُمّد العمل بقانون الجمعيات، واقتصر الترخيص لجمعيات جديدة على حالات استثنائية، غالبًا مرتبطة بدوائر السلطة أو ذات طابع خدمي محدود. وفي المقابل، برزت قوى معارضة خارج إطار "الجبهة التقدمية"، أبرزها "التجمع الوطني الديمقراطي"[26]، الذي تأسس عام 1979، وضمّ أحزابًا ذات توجهات مختلفة، ونشط في معظم الأحيان سرًّا، وتعرض قادته وأعضاؤه للاعتقال والملاحقة، واضطر بعضهم إلى العمل من خارج البلاد. ويضاف إلى ذلك وجود أحزاب سورية معارضة أخرى [27]، وكذلك عشرات الأحزاب ذات الطابع القومي (الكردية)[28].

في عهد بشار الأسد، تشكلت مجموعة جديدة من الأحزاب السياسية[29] التي تلاشت في مرحلة الثورة 2011. وتشكلت أيضًا مجموعة من منظمات المجتمع المدني[30]، وجماعات حقوق الإنسان[31] التي اتخذت

(22) كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، ط2 (بيروت: دار النهار، 2012). ص183.

(23) **دستور الجمهورية العربية السورية** (1973)، المادة 8.

(24) هينبوش، رايموند. **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، ترجمة حازم نهار (لندن: دار رياض نجيب الريس، 2014)، ص131-140.

(25) طلال مصطفى، "الاستبعاد الاجتماعي وتجلياته في الحالة السورية: مقاربة أولية"، **قلمون**، عدد (21) (تشرين الأول/ أكتوبر 2022)، ص262.

(26) 1-حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي 2-الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي 3-حزب العمال الثوري 4-حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي 5-حركة الاشتراكيين العرب.

(27) 1-حزب العمل الشيوعي 2-جماعة الإخوان المسلمين 3-حزب التحرير الإسلامي 4-حركة العدالة والبناء 5-المنظمة الآشورية الديمقراطية 6-حزب الاتحاد السرياني.

(28) أبرزها: 1-الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) 2-حزب يكيتي الكردي في سوريا 3-الحزب اليساري الكردي في سوريا 4-حزب آزادي الكردي في سوريا 5-الحزب الديمقراطي الكردي السوري 6-حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا 7-الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في سوريا 8-حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا 9-الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا 01-حزب الاتحاد الديمقراطي 11-تيار المستقبل الكردي في سوريا.

(29) أبرزها: 1-التجمع الليبرالي في سوريا 2-حزب النهضة الوطني الديمقراطي 3-تحالف الوطنيين الاحرار في سوريا 4-مجموعة العمل من أجل الديمقراطية في سوريا 5-حزب التجمع من أجل سوريا، وغيرها من أحزاب لم تعد موجودة.

(30) أبرزها: 1-لجان إحياء المجتمع المدني 2-منتدى الحوار الوطني 3-منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي 4-منتدى الدكتور محمد حبش 5-منتدى عبد الرحمن الكواكبي للحوار الديمقراطي، ومنتديات أخرى.

(31)أبرزها: 1-جمعية حقوق الإنسان في سوريا 2-المنظمة العربية لحقوق الإنسان 3-المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) 4-لجنة التنسيق للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق

الطابع المعارض للنظام الأسدي، ولذلك تعرّض معظم أعضائها للاعتقال سنوات عدة من قبل الاجهزة الأمنية السورية. وعلى الرغم من اختلاف توجهات الأحزاب الأيديولوجية (الإسلامية، اليسارية، القومية)، تشترك هذه الأحزاب المعارضة السورية خلال الفترة الممتدة بين 1970 و2011، بعدد من السمات العامة، أبرزها: التمركز حول الأيديولوجيا بوصفها مصدر الشرعية، والتركيز على الخطاب السياسي الرمزي على حساب العمل الاجتماعي، وادعاء احتكار تمثيل الجماهير، والانفصال عن الواقع السوري المتغير، إضافة إلى إعادة إنتاج ممارسات استبدادية داخلية، وركود فكري ناتج عن الانغلاق الأيديولوجي.

ومع اندلاع الثورة السورية عام 2011، ظهرت عشرات الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة[32]، استند معظمها إلى مرجعيات أيديولوجية متباينة، ما أدخلها في صراعات سياسية وتنظيمية حول تمثيل الثورة والسوريين داخل الأجسام السياسية المختلفة، ومن أهمها الهيئات السياسية الخاصة بالثورة مباشرة[33]. وبرزت أيضًا أجسام ائتلافية تتضمن مجموعة من التيارات والأحزاب السياسية[34]، وأحزاب سياسية تلاشى معظمها في الوقت الحاضر[35]. وكذلك ظهر ما يسمى "المنصات السياسية"[36]، والأجسام السياسية ذات الطابع الكردي[37]، وأجسام سياسية تركمانية وأشورية وتيارات سياسية انضوت تحت مظلة الائتلاف الوطني السوري[38]. في السياق نفسه، شهدت منظمات المجتمع المدني توسعًا ملحوظًا بعد عام 2011، لسدّ الفراغ الناجم عن غياب الدولة، ولمواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية، غير أن النشاط الأكبر لهذه المنظمات تمركز في الخارج، مع حضور جزئي داخل البلاد.[39]

وعلى الرغم من سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، وحلّ حزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ما تزال الساحة السورية تفتقر إلى أحزاب سياسية فاعلة ومتجذرة اجتماعيًا، تحظى بثقة الشارع السوري. وما يزال كثير من السوريين ينظرون إلى العمل الحزبي بعين الريبة، لأسباب تتعلق بضعف الثقافة الحزبية الديمقراطية، والدور المحدود للأحزاب التقليدية خلال الثورة، وخيبة الأمل من نتائج النشاط الحزبي، فضلًا عن عجز الأحزاب والكيانات السياسية، القديمة والحديثة، عن تقديم مشروع وطني جامع يوازي تطلعات السوريين وتضحياتهم.

## رابعًا: منهجية الدراسة الميدانية

اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، بوصفهما من أنسب المناهج لدراسة توجهات السوريين نحو الأحزاب السياسية، في ضوء الإطار القانوني الناظم للعمل الحزبي، إذ يتيحان وصف الظواهر الاجتماعية والسياسية كما هي في الواقع، وتحليلها وتفسيرها استنادًا إلى معطيات نظرية واستطلاعية[40].

---

الإنسان في سوريا، وجمعيات أخرى.

(32) ساشا العلو، **الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية: الاتجاهات والأوزان والمآلات** (غازي عنتاب: مركز حرمون للدراسات المعاصرة ودار ميسلون، 2018). ص 33-50.

(33) أبرزها: 1-لجان التنسيق المحلية 2-اتحاد تنسيقيات الثورة 3-الهيئة العامة للثورة السورية 4-المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية.

(34) 1-هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي 2-المجلس الوطني السوري 3-الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

(35) 1-تيار بناء الدولة 2-الكتلة الوطنية الديمقراطية 3-تيار التغيير الديمقراطي 4-اتحاد الديمقراطيين 5-تيار الوعد السوري 6-تيار الغد السوري.

(36) 1-منصة القاهرة 2-منصة أستانة 3-منصة موسكو 4-الهيئة العليا للتفاوض.

(37) 1-المجلس الوطني الكردي 2-الإدارة الذاتية (حزب الاتحاد الديمقراطي PYD).

(38) 1-تيار مواطنة 2-حركة معا من أجل سوريا حرة وديمقراطية 3- المنتدى السوري للأعمال 4-التجمع الوطني للعاملين في مؤسسات الدولة.

(39) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية** (بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص419-430.

(40) صالح بن حمد العساف، **المدخل إلى الدراسة في العلوم السلوكية** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2012)، ص45.

### أدوات جمع البيانات الميدانية

تمت عملية جمع البيانات باستخدام استبانة إلكترونية صُمّمت وفقًا للإجراءات العلمية المتعارف عليها، مع مراعاة تضمين أسئلة تقيس تقييم المستجيبين لتجربة الأحزاب السياسية السابقة، ومستوى الثقة بالأحزاب السياسية، ومواقفهم من متطلبات قانون أحزاب جديد.

توزعت أسئلة الاستبانة بين أسئلة مغلقة لقياس الاتجاهات العامة، وأخرى شبه مفتوحة لالتقاط تباينات المواقف، خصوصًا في ما يتعلق بتوقعات المستجيبين من قانون الأحزاب في المرحلة الانتقالية.

ولتجاوز القيود المرتبطة بالدراسة الكمية، التي تحد من المستجيبين بالخيارات المحددة مسبقًا ولا توفر فهمًا معمقًا للسياق الاجتماعي والسياسي، تم إجراء مقابلات معمقة مع عيّنة من 15 ناشطًا وناشطة في المجال السياسي. وهدفت هذه المقابلات إلى التعمق في تفسير النتائج الكمية، وإثراء الفهم حول أسباب العزوف أو الانخراط الحزبي، وتقييم التجربة القانونية السابقة للأحزاب، والتصورات حول شكل قانون الأحزاب المطلوب لضمان حياة حزبية صحية.

وقد اشتمل دليل المقابلة على أسئلة مفتوحة لم تُحدد إجاباتها سلفًا، كي يتيح ذلك للمبحوثين التعبير بحرية عن آرائهم وتجاربهم، لا سيما في ما يتعلق بالعلاقة بين القانون، والثقة، والفاعلية الحزبية.

### مجتمع الدراسة والعينة

بلغ عدد أفراد عينة الاستبانة 832 سوريًا وسورية، ونظرًا لغياب "إطار عينة" شامل، تم اعتماد العينة غير الاحتمالية، التي تُعدّ أكثر ملاءمة للبحوث الاستطلاعية في السياقات الانتقالية والظروف غير المستقرة.

ولم يكن بالإمكان الوصول إلى جميع السوريين في المدن والبلدات المختلفة، لغياب فريق ميداني لجمع البيانات، ولذلك اعتمد الباحث على نشر الاستبانة عبر مجموعات تواصل افتراضية تضم عددًا كبيرًا من الناشطين السوريين في الشأن العام والسياسي، بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التنوع في الآراء. وأُخذت في الحسبان مجموعة من الخصائص الشخصية والاجتماعية عند اختيار العينة، لما لها من أهمية في تفسير النتائج وربطها بسياقها العام.

### النموذج التحليلي ومتغيرات الدراسة

انطلاقًا من الإطار النظري المستند إلى مقاربة الاختيار العقلاني، تسعى هذه الدراسة إلى تفسير اتجاهات السوريين نحو الأحزاب السياسية، من خلال تحليل مجموعة من المتغيرات التي يُفترض أنها تؤثر في تشكيل مواقف الأفراد تجاه العمل الحزبي. وتفترض هذه المقاربة أن الأفراد يتخذون مواقفهم السياسية بناءً على تقييم عقلاني للمنافع المتوقعة من المشاركة السياسية مقارنة بالتكاليف المحتملة المرتبطة بها، وذلك في ضوء السياق السياسي والاجتماعي الذي يعيشون فيه.

وفي هذا الإطار، يقوم النموذج التحليلي للدراسة على افتراض وجود علاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة المرتبطة بالخبرة السياسية للأفراد، وبإدراكهم لطبيعة النظام الحزبي والبيئة السياسية، وبين المتغير التابع المتمثل في اتجاهات الأفراد نحو الأحزاب السياسية ومستوى استعدادهم للانخراط في العمل الحزبي. يفترض النموذج أن التجربة التاريخية للحياة الحزبية في سورية، إلى جانب مستوى الثقة بالأحزاب السياسية وتقييم الأفراد لفاعليتها في تمثيل المصالح الاجتماعية، تمثل عوامل أساسية تؤثر في

تشكيل هذه الاتجاهات. كما يفترض أن مستوى الاهتمام بالشأن السياسي يمكن أن يؤدي دورًا وسيطًا في تفسير العلاقة بين إدراك الأفراد لطبيعة الأحزاب، واستعدادهم للانخراط في العمل الحزبي.

بناءً على ذلك، يعتمد النموذج التحليلي للدراسة على مجموعة من المتغيرات التي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

- الاتجاهات نحو الأحزاب السياسية: يمثل هذا المتغير محور الدراسة، ويشير إلى مواقف الأفراد تجاه الأحزاب السياسية، ويشمل ذلك مستوى الثقة بها، وتقييم دورها في الحياة السياسية، ومدى استعداد الأفراد للانخراط في العمل الحزبي أو دعم الأحزاب السياسية.
- الخبرة التاريخية للحياة الحزبية: يشير هذا المتغيّر إلى تصورات الأفراد حول التجربة السابقة للأحزاب السياسية في سورية، ومدى تأثيرها في تشكيل صورة الأحزاب في الوعي الاجتماعي.
- تقييم فاعلية الأحزاب: يتعلق هذا المتغيّر بمدى اعتقاد الأفراد بأن الأحزاب السياسية قادرة على إحداث تأثير حقيقي في عملية صنع القرار السياسي.
- البيئة السياسية والقانونية: يشير هذا المتغيّر إلى تصورات الأفراد حول مدى توفر إطار قانوني وسياسي يسمح للأحزاب بالعمل بحرية والمنافسة السياسية.
- الاهتمام بالشأن السياسي: يمثل هذا المتغير مستوى متابعة الأفراد للأحداث السياسية ومشاركتهم في المناقشات المتعلقة بالشأن العام، ويُفترض أنه يؤدي دورًا في تعزيز العلاقة بين إدراك الأفراد لطبيعة الحياة الحزبية، ومواقفهم من الانخراط في الأحزاب السياسية.
- تفضيلات النمط الحزبي: يُعنى هذا المتغير بنوع الأحزاب التي يفضلها المستجيب (أيديولوجية، وطنية، دينية، إلخ).

**حدود الدراسة**

تخضع هذه الدراسة لعدد من الحدود المنهجية والموضوعية، التي ينبغي أخذها في الحسبان عند قراءة نتائجها وتفسيرها، من دون أن ينتقص ذلك من قيمتها التحليلية أو دلالاتها الدراسية:

- الحدود الموضوعية: تنحصر الدراسة في تحليل توجهات السوريين، ولا سيما الناشطين في الحقل السياسي، تجاه الأحزاب السياسية السورية، مع التركيز على تقييم التجربة الحزبية قبل عام 2011 وبعده، واستشراف مستقبل العمل الحزبي في مرحلة ما بعد الأسد، ويشمل ذلك التصورات المتعلقة بقانون الأحزاب في سورية المستقبلية. ولا تتناول الدراسة تقييم البرامج التفصيلية للأحزاب القائمة أو تقييم أدائها السياسي بصورة معمقة، إلا بقدر ما يخدم أهداف الدراسة.
- الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على منهج مختلط (كمي-كيفي)، باستخدام استبانة إلكترونية ومقابلات معمقة، ما يعني أن النتائج تعكس بالأساس اتجاهات وآراء المبحوثين في وقت محدد، ولا يمكن تعميمها وعدّها تمثّل الرأي العام السوري بكامله. ويراعى هنا أن اعتماد العينة غير الاحتمالية يحدّ من القدرة على التعميم الإحصائي، لكنه يظل مناسبًا لطبيعة الدراسة الاستكشافي في سياق سياسي غير مستقر.
- الحدود المكانية: تغطي الدراسة مناطق انتشار السوريين داخل البلاد وخارجها، من دون التمييز الدقيق بين السياقات المحلية المختلفة، من ناحية درجة الانفتاح السياسي أو الأطر القانونية السائدة، وهو ما قد يؤثر في تباين المواقف من العمل الحزبي وقانون الأحزاب.

- الحدود الزمانية: أُنجزت الدراسة خلال الفترة (2026-2025)، وهي مرحلة انتقالية شديدة السيولة سياسيًا، ما يجعل النتائج معبّرة عن لحظة تاريخية محددة قابلة للتغيّر تبعًا للتطورات السياسية والأمنية اللاحقة، ولا سيما ما يتعلق بمسار الانتقال السياسي وصياغة القوانين الناظمة للحياة الحزبية.

**صعوبات الدراسة**

- غياب إطار عينة شامل: يُعد غياب قواعد بيانات دقيقة ومحدثة عن السوريين والناشطين السياسيين أحد أبرز الصعوبات، وقد اضطر الباحث إلى الاعتماد على العينة غير الاحتمالية، وإلى نشر الاستبانة عبر منصات التواصل الافتراضية، وهو خيار فرضته الظروف الاستطلاعية أكثر مما اختاره التصميم الاستطلاعي نظريًا.
- الحساسية السياسية للموضوع: تعدّ الدراسة في قضايا الأحزاب السياسية وقانون الأحزاب موضوعًا حسّاسًا، في ظل إرث طويل من القمع السياسي وانعدام الثقة. ويشار هنا إلى أن ذلك الأمر قد يكون دفع بعض المشاركين إلى التحفّظ في التعبير عن آرائهم أو تبني مواقف حذرة، على الرغم من ضمان السرية والخصوصية.
- تفاوت الخبرة السياسية للمشاركين: تباين مستويات الوعي السياسي، والخبرة الحزبية بين المبحوثين، شكّل تحديًا في توحيد فهم بعض المفاهيم، لا سيما تلك المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية للعمل الحزبي، الأمر الذي جرى التعامل معه عبر تبسيط صياغة الأسئلة قدر الإمكان من دون الإخلال بمضمونها العلمي.

- صعوبة التحقق الاستطلاعي: نظرًا لغياب العمل الاستطلاعي المباشر، لم يكن بالإمكان التحقق من بعض الخصائص الاجتماعية للمشاركين أو تتبع خلفياتهم السياسية بدقة، ما فرض الاعتماد على البيانات المصرّح بها ذاتيًا.
- السيولة القانونية والسياسية: إن عدم وجود قانون أحزاب نافذ ومحدد المعالم في المرحلة الراهنة جعل بعض الأسئلة ذات طابع استشرافي افتراضي، وقد يؤدي ذلك إلى تباين واسع في التصورات بين المشاركين، ومن ثم، تعاملت الدراسة مع ذلك تحليليًا، بوصفه مؤشرًا على تعددية الرؤى لا خللًا منهجيًا.

على الرغم من هذه الحدود والصعوبات، فإن الدراسة حاولت رصد اتجاهات السوريين تجاه العمل الحزبي وقانون الأحزاب في لحظة انتقالية مفصلية. وتوفر نتائجها قاعدة معرفية أولية يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة أكثر تخصصًا، ولا سيما بعد استقرار الإطار القانوني والمؤسسي للحياة السياسية في سورية.

## خامسًا: النتائج الكمية (الاستبانة)

### خصائص عينة الدراسة

من ناحية الجنس، بلغت نسبة الذكور 69 % مقابل 31 % من الإناث، ما يعكس اهتمامًا أعلى من الذكور بالشأن السياسي، في ظل ثقافة مجتمعية تقليدية تقيّد مشاركة النساء في الشؤون السياسية (يُنظر الشكل1).

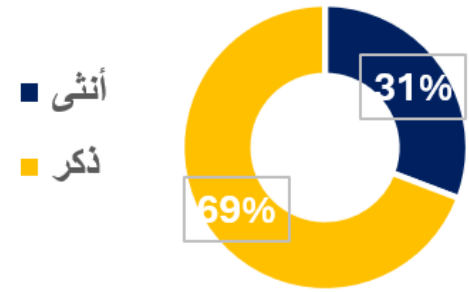


الشكل 1: الجنس

أما الفئة العمرية، فتركزت النسبة الأكبر في الفئة (38-47 عامًا) بنسبة 30 %، تلتها فئة (28-37 عامًا) بنسبة 25 %، ثم (58-67 عامًا) بنسبة 16 %، وفئة (48-57 عامًا) بنسبة 15 %، وانخفضت في فئة (18-27 عامًا) إلى 11 %، وفي فئة (68 عامًا فأعلى) إلى 3 %. ويشير هذا التوزيع إلى ضعف اهتمام الشباب وكبار السن بالشأن السياسي (يُنظر الشكل2).

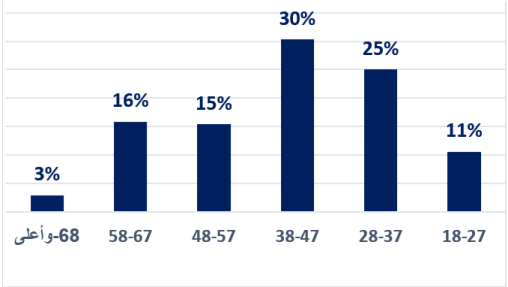


الشكل 2: العمر

بالنسبة إلى المستوى التعليمي، فقد تصدّر خريجو الجامعات العينة بنسبة 46 %، تلتهم فئة الحاصلين على شهادات الماستر والدكتوراه بنسبة 24 %، ثم فئة التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة بنسبة 20 %، وأخيرًا فئة التعليم الأساسي بنسبة 10 %. وهذا يعكس ارتباطًا إيجابيًا بين ارتفاع المستوى التعليمي وازدياد الاهتمام بالشأن السياسي السوري (يُنظر الشكل3).

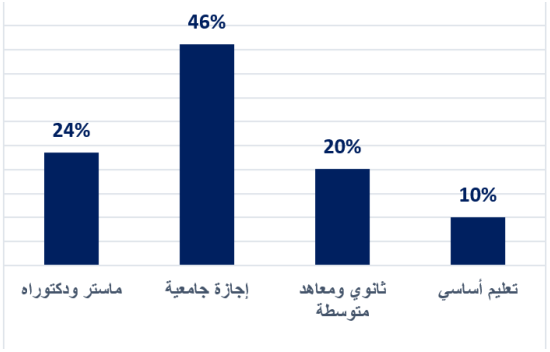


الشكل 3: المستوى التعليمي

أما من ناحية مكان الإقامة، فقد توزعت العينة بنسبة 05 % داخل سورية، و62 % في دول الاتحاد الأوروبي، و31 % في تركيا، و9 % في الدول العربية، و2 % في كندا وأميركا (يُنظر الشكل4).

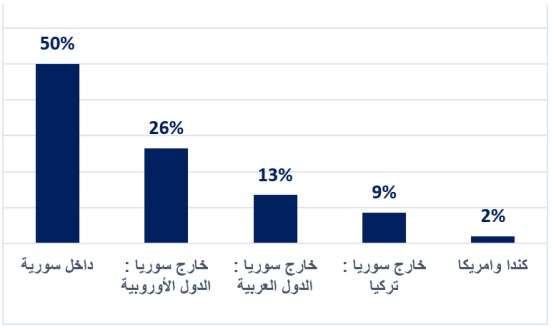


الشكل 4: مكان الإقامة

## المشاركة السياسية والانخراط في الأحزاب السياسية

تمثل المشاركة السياسية عبر الأحزاب أحد المرتكزات الأساسية للنظم الديمقراطية، بوصفها مؤشرًا على مستوى الوعي السياسي ودرجة انخراط المواطنين في الشأن العام، فضلًا عن دورها في تعزيز التنمية السياسية والاجتماعية. وتتخذ هذه المشاركة أشكالًا متعددة، تشمل التصويت في الانتخابات، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والتعبير عن المواقف تجاه القضايا العامة، إلى جانب الانضمام إلى الأحزاب

السياسية التي تُعدّ فاعلًا رئيسًا في توجيه السياسات العامة والمساهمة في عملية صنع القرار.

ويُعدّ الانخراط الحزبي من أكثر أنماط المشاركة السياسية فاعلية، لما يوفره من قنوات مؤسسية تتيح للأفراد التأثير في التوجهات العامة للدولة والعمل على تحقيق المصالح المجتمعية. ويمكن قياس مستوى هذه المشاركة من خلال عدد من المؤشرات.

## مستوى الاهتمام بالشأن السياسي في سورية

في هذا السّياق، أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية أن نسبة ملحوظة من أفراد العينة السورية، بلغت (63 %)، تُبدي اهتمامًا واضحًا بالشؤون السياسية. ويُعزى هذا المستوى المرتفع من الاهتمام إلى السياق السياسي الاستثنائي الذي تعيشه سورية، ولا سيما في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد، وبعد أكثر من عقد من الثورة والصراع المسلح. وقد أسهمت هذه التحولات العميقة في جعل القضايا السياسية جزءًا من الحياة اليومية للسوريين، مما عزز شعور قطاعات واسعة منهم بارتباط مباشر بين الواقع السياسي من جهة، وظروفهم المعيشية وآفاقهم المستقبلية من جهة أخرى.

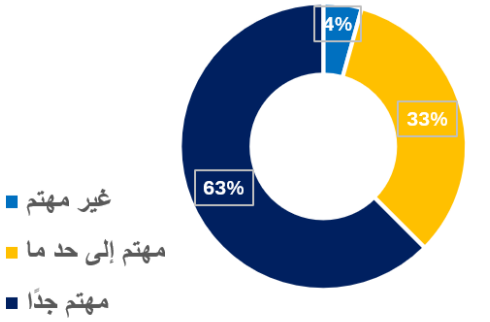


الشكل رقم 5: الاهتمام بالشؤون السياسية في سورية؟

## مدى الاستعداد للانضمام إلى الأحزاب السياسية

على الرغم من ارتفاع مستوى الاهتمام بالشأن السياسي بين أفراد العينة، تكشف نتائج الدراسة عن محدودية واضحة في الانخراط الحزبي الفعلي. فقد أفاد 60 % من المستجيبين بعدم الانتماء لأي حزب سياسي سابقًا، مقابل 25 % انضموا إلى أحزاب قبل عام 2011، و15 % فقط بعد الثورة. وتعكس هذه المعطيات هشاشة فكرة الانتماء الحزبي في المجتمع السوري، سواء أكان في مرحلة ما قبل الثورة أم في سياقها اللاحق.

تتوافق هذه النتائج مع دراسة سابقة أعدّها المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقًا)، أظهرت أن 59.9 % من المستجيبين لم يسبق لهم الانتماء لأي حزب سياسي[41]، وهذا دليل يعزز فرضية ضعف الثقافة الحزبية السائدة في سورية. في السياق السوري، ارتبط الانتماء الحزبي تاريخيًا بمخاطر أمنية واجتماعية واقتصادية مرتفعة، في مقابل عوائد محدودة على مستوى التأثير السياسي الفعلي، خاصة في ظل احتكار حزب البعث للحياة السياسية وتحويل أحزاب الجبهة التقدمية إلى أدوات شكلية للضبط والسيطرة. ومن هذا المنطلق، يمكن حسبان العزوف عن الانخراط الحزبي استجابةً عقلانية للسلوك التجنبي، ما يتماشى مع ما توصلت إليه دراسات مقارنة حول المشاركة السياسية في أنظمة هجينة أو سلطوية[42].

(41) طلال مصطفى ومنير شحود، "الثقافة السياسية والتوجهات الديمقراطية لدى السوريين: استطلاع ميداني على عينة من السوريين (تقرير)"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (كانون الأول/ ديسمبر 2024): https://www.harmoon.org/?p=39948

(42)Steven Levitsky and Lucan A. Way, ***Competitive Authoritarianism***: ***Hybrid Regimes after the Cold War*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp.22-31.

بناء على ذلك، يمكن القول إن ضعف الثقافة الحزبية في المجتمع السوري لا يعكس بالضرورة عزوفًا سياسيًا أو لامبالاة عامة، بقدر ما يمثل استجابة عقلانية لسياق سياسي قيد الفاعلية السياسية. وتشير النتائج إلى أن أي تحسّن محتمل في مستويات الانخراط الحزبي في المستقبل يرتبط بإعادة هيكلة الحوافز السياسية، وخفض كلفة المشاركة، وزيادة العوائد المتوقعة من الانتماء، من خلال بيئة قانونية ومؤسسية توفر الأمان، والفاعلية، والتمثيل الحقيقي.

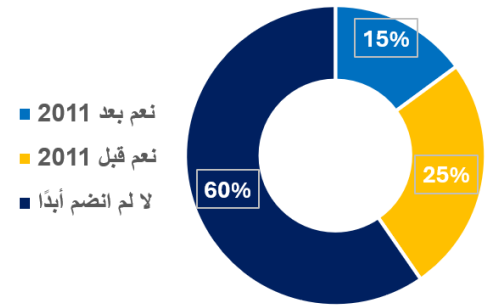


الشكل 6 : الانضمام الى الاحزاب السياسية

## الأحزاب المفضلة لدى أفراد العينة: تحليل ميداني ونظري

تُظهر نتائج الدراسة الاستطلاعية ميل أفراد العينة نحو تفضيل الأحزاب الوطنية غير المؤدلجة بنسبة 28 %، وهي أحزاب تركز على القضايا الوطنية والحلول العملية من دون تبني أطر أيديولوجية صارمة. ويُفسَّر هذا التوجه في ضوء الإرهاق المجتمعي من الاستقطاب الأيديولوجي الذي ميز الحياة السياسية السورية طيلة عقود، وما نتج عنه من تراجع الثقة بالشعارات الكبرى لصالح مقاربات براغماتية أكثر التصاقًا بالواقع. وتؤكد الأدبيات المقارنة في علم الاجتماع السياسي أن الفاعلية العملية والاستجابة للقضايا اليومية غالبًا ما تفوق الطابع الأيديولوجي في جذب قاعدة شعبية بعد فترات طويلة من الاستبداد أو الصراع الداخلي.[43]

في المقابل، سجلت الأحزاب القومية العربية مستوى تأييد أقل (19 %)، مما يعكس تراجع جاذبية الخطاب القومي التقليدي وعجزه عن تقديم استجابات فعالة للأزمات الراهنة. وأظهرت النتائج انخفاض تأييد الأحزاب العلمانية إلى 15 %، ما يمكن تفسيره باستمرار عدّ العلمانية خطابًا نخبويًا غير متجذر اجتماعيًا، إلى جانب محدودية تجاربها السياسية الناجحة في السياق السوري. أما الأحزاب الإسلامية، فقد حازت على 13 % فقط من التأييد، وهو ما يرتبط، وفقًا لبعض المشاركين، بالتجارب السلبية لتيارات إسلامية في دول المنطقة، وما أثارته من مخاوف تتعلق بالتشدد أو الإقصاء. في المقابل، جاءت الأحزاب اليسارية الاشتراكية في أدنى مستويات التأييد (12 %)، في ظل تراجع حضورها السياسي وارتباط بعضها بتجارب سلطوية، وعجزها عن تجديد خطابها وبرامجها.

تعكس هذه الاتجاهات مجتمعةً أزمة ثقة عامة بالأحزاب السورية القائمة، عبّر عنها الناشطون بالإشارة إلى غياب البرامج الواقعية والإنجازات العملية، وتكرار النخب نفسها. ومن ثم، يمكن القول إن التوجه العام لدى السوريين يميل نحو الأحزاب ذات الطابع الوطني البراغماتي، وهو ما يشير إلى تحوّل في الثقافة السياسية، من الالتزام الأيديولوجي، إلى السلوك السياسي البراغماتي القائم على الفاعلية العملية.

يمكن تفسير تفضيلات الأفراد للأحزاب السياسية في ضوء نظرية الاختيار العقلاني، التي تفترض أن الأفراد يختارون انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية بناءً على تقييم عقلاني للمنافع المتوقعة مقابل الكلف المحتملة. وفق هذا المنظور، يعكس الميل الواضح نحو الأحزاب

(43) Lipset and Rokkan, ibid, p.112.

الوطنية غير المؤدلجة إدراكًا متزايدًا لدى السوريين بأن هذا النمط الحزبي يحقق عوائد عملية أعلى، من ناحية القدرة على تقديم حلول ملموسة للمشكلات السياسية والاقتصادية، مع كلفة اجتماعية وسياسية أقل مقارنة بالأحزاب ذات الطابع الأيديولوجي الصارم.

تاريخيًا، ارتبطت الأحزاب الأيديولوجية، سواء أكانت القومية العربية أم اليسارية أم الإسلامية، بتجارب سابقة لم تُفضِ إلى تحسين ملموس في الواقع المعيشي أو السياسي، بل ارتبط بعضها بالصراعات أو الإقصاء أو الفشل في إدارة التنوع الديني والاجتماعي. ووفق منطق الاختيار العقلاني، فإن هذا الإرث السلبي يقلّل من المنفعة المتوقعة للانخراط أو دعم هذه الأحزاب، ويزيد من كلفتها الرمزية والسياسية، ما يفسر تراجع مستويات تأييدها مقارنة بالأحزاب البراغماتية.

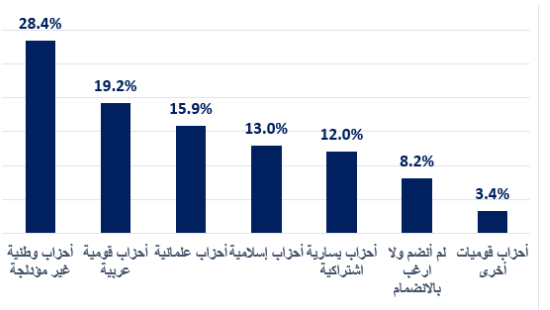


الشكل 7 : الأحزاب المفضلة للإنضمام إليها .

## العوامل الدافعة للانضمام إلى الأحزاب السياسية

تكشف نتائج الدراسة أن أكثر العوامل تأثيرًا في قرار الأفراد بالانضمام إلى الأحزاب السياسية يرتبط بإدراك قدرتها على إحداث تغيير فعلي في الواقع السوري، إذ اختاره 72.6 % من المستجيبين. ويُبرز هذا التوجه نمطًا من العقلانية الأداتية، وفق نظرية الاختيار العقلاني، إذ يُقيّم الأفراد الانخراط الحزبي بوصفه وسيلة لتحقيق نتائج ملموسة، وليس مجرد التزام أيديولوجي، ما يتوافق مع الدراسات المقارنة حول السلوك السياسي في مجتمعات ما بعد الاستبداد، إذ يعتمد الأفراد على الحسابات النفعية في اتخاذ القرار السياسي[44].

وبرزت السياسات الاقتصادية والتعليمية والصحية (51 %) كمحدد رئيس ثانٍ للانضمام الحزبي، مما يعكس أولوية المعايير المعيشية والرفاهية المادية، في موازنة الكلفة والعائد لدى الأفراد. في المقابل، حازت الشفافية والديمقراطية الداخلية على اهتمام مشروط (49.5 %)، ما يشير إلى أن قيم المشاركة السياسية تُعدّ ذات أهمية ثانوية، ما لم ترتبط بجدوى عملية واضحة على الأرض.

جاءت القضايا الوطنية والتوافق الأيديولوجي في مراتب أدنى، مما يعكس تراجع العقلانية القيمية لصالح الحسابات النفعية المباشرة، في حين يُظهر تدني تأثير فرص الترقّي السياسي والكوتا النسائية ضعف الثقة بالعوائد المتوقعة من هذه الآليات. ويعكس ذلك أحد مفاهيم نظرية الاختيار العقلاني المتعلقة بإنتاج نتائج جماعية ضعيفة، نتيجة قرارات فردية عقلانية مبنية على تجنّب الكلفة وضعف العائد.

تُشير هذه النتائج مجتمعةً إلى تحوّل في الثقافة السياسية السورية نحو سلوك حزبي براغماتي، إذ تُحدَّد القرارات الحزبية وحجم المشاركة وفق تقييمات الفاعلية والنتائج الملموسة، أكثر من الانتماءات الأيديولوجية أو المعايير الشكلية.

(44) William H. Riker and Peter C. Orde shook, ***An Introduction to Positive Political Theory*** (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973), p.190.

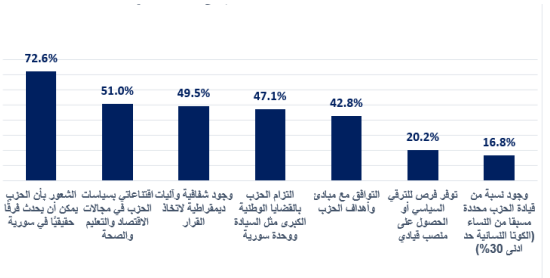


الشكل 8 : العوامل الدافعة للانضمام إلى حزب سياسي

## العقبات التي تواجه عمل الأحزاب في سورية

تشير البيانات الاستطلاعية إلى أن الأحزاب السورية تواجه عدة عقبات تحدّ من قدرتها على تنفيذ برامجها. تصدّر ضعف الثقة الشعبية (63 %) التحديات، نتيجة تاريخ من الفساد والمحسوبيات وضعف الأداء السياسي. وتأتي النزاعات الطائفية والعرقية (62.5 %) كعامل آخر يحدّ من الفاعلية الوطنية، يليه التدخلات الخارجية (51.9 %) التي تقيد استقلالية الأحزاب وقدرتها على تنفيذ برامجها. ويمثّل غياب البيئة القانونية الداعمة 42.8) %) عائقًا واضحًا، في حين يمثل ضعف التنسيق بين الأحزاب المتقاربة (32.2 %) عاملًا إضافيًا يعوق التغيير السياسي. توضح هذه المعطيات أن قدرة الأحزاب على تحقيق أهدافها مرتبطة بالثقة الشعبية، والاستقلالية، والبيئة القانونية، والتنظيمية.

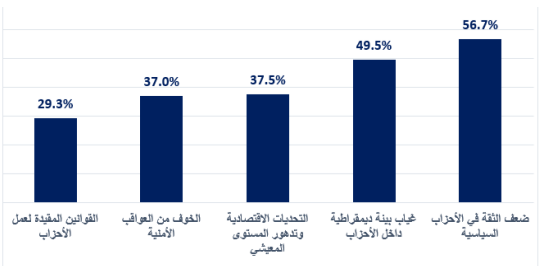


الشكل 9: العقبات التي قد تواجه الأحزاب السورية في تحقيق برامجها؟

## الثقة في الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار

تُعَدّ الثقة في الأحزاب السياسية مؤشرًا محوريًا لشرعيتها وفاعليتها، في تلبية تطلعات المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي. في المقابل، تؤدي أزمة الثقة إلى تراجع المشاركة السياسية، وإضعاف أداء النظام الديمقراطي، وتنامي مشاعر الإحباط والاغتراب السياسي لدى المواطنين. في هذا السياق، يكتسب تقييم أداء الأحزاب السياسية أهمية خاصة، بحسبانه أداةً لقياس مدى التزامها بالمبادئ الديمقراطية، ومدى شفافيتها في العمل السياسي، وقدرتها على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها. وتتأثر هذه الثقة بجملة من العوامل، ومن أبرزها سلوك القادة السياسيين، ومدى قدرة الأحزاب على تلبية احتياجات المواطنين، فضلًا عن التحديات المرتبطة بالفساد والانقسامات الداخلية. ومن هنا، تبرز ضرورة دراسة العلاقة بين أداء الأحزاب ومستوى الثقة المجتمعية بها، لما لها من تأثير مباشر في استقرار النظام السياسي ومستقبل الحياة الديمقراطية.

## الخصائص الواجب توافرها في الأحزاب السياسية: تحليل ميداني ونظري

تشير نتائج الدراسة إلى أن الثقة بالأحزاب السورية تتشكل وفق منطق الاختيار العقلاني، إذ يقيّمُ السوريون الأحزاب على أساس قدرتها على تحقيق مصالح ملموسة واستقرار سياسي. فقد تصدّر تمثيل جميع مكونات المجتمع السوري نسب المشاركة (52.9 %)، بوصفه ضمانًا لتقليل الإقصاء والصراع الاجتماعي والسياسي، يليه الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية (48.1 %)، والاستقلالية عن القوى الخارجية (46.2 %)، ما يعكس تقييمًا عقلانيًا متأثرًا بالتجارب التاريخية مع السلطوية والهيمنة الخارجية، ويوافق ذلك دراسات

مقارنة حول الأحزاب في سياقات ما بعد الاستبداد[45].

وجاءت الشفافية والتمويل (40.9 %)، وتداول القيادة (38.9 %)، في مراتب لاحقة، بوصفهما شرطين لتمكين المواطن من اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة ومراقبة الأداء الحزبي، في حين حازت البرامج الاقتصادية والاجتماعية على 28.4 %، وآليات الديمقراطية الداخلية على 23.6 %، وتمثيل النساء على 21.2 %. ما يعكس ترتيب أولويات عقلاني يُعطي الأسبقية للمنافع المباشرة والفاعلية العملية على المعايير الشكلية والتنظيمية.

من جانب آخر، أشار المشاركون إلى ضعف الأحزاب الجديدة التي تفتقر إلى قاعدة شعبية ورؤية سياسية واضحة، ما يعكس رفضًا عقلانيًا للأحزاب غير الفاعلة وفق منطق رايمون بودون، الذي يربط بين الفاعلية التنظيمية وموثوقية الأحزاب في توفير نتائج ملموسة للمجتمع.[46] ويؤكد هذا التوجه أن أي حزب سياسي يسعى لكسب ثقة المجتمع السوري يحتاج إلى الجمع بين التمثيل الشامل، والفعالية العملية، والاستقلالية المؤسسية.

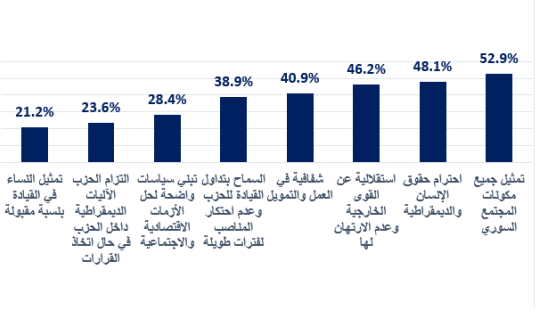


الشكل 10 :
الخصائص التي يجب أن تتوفر في الحزب السياسي ليحظى بالثقة ؟

## العقبات التي تواجه عمل الأحزاب في سورية

تشير البيانات الاستطلاعية إلى أن الأحزاب السورية تواجه سلسلة من العقبات التي تحدّ من قدرتها على تنفيذ برامجها وممارسة دورها السياسي الفاعل. وتصدّر هنا ضعف الثقة الشعبية (63.0%)، ويعزى ذلك إلى تاريخ طويل من الفساد والمحسوبيات وضعف الأداء السياسي، ما يتوافق مع الأدبيات المقارنة التي تربط بين الثقة المجتمعية والأداء الحزبي في سياقات ما بعد الاستبداد[47].

تأتي النزاعات الطائفية والعرقية في المرتبة الثانية (62.5 %)، كعامل يحد من الفاعلية الوطنية للأحزاب، إذ تؤدي الانقسامات الاجتماعية إلى تعقيد جهود التنظيم الحزبي واستقطاب قاعدة شعبية واسعة. وأشار 51.9 % من المشاركين إلى أن التدخلات الخارجية تمثل عائقًا رئيسًا، إذ تقيد استقلالية الأحزاب وقدرتها على تنفيذ برامجها وفق أولويات وطنية، ما ينسجم مع الدراسات حول الأحزاب في أنظمة هجينة أو سلطوية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية على السياسة الداخلية[48]. ويمثل غياب البيئة القانونية الداعمة (42.8 %) عائقًا واضحًا أمام عمل الأحزاب، إذ يحدّ من القدرة على تأسيس مؤسسات حزبية مستقلة وممارسة النشاط السياسي بحرية، في حين يشير ضعف التنسيق بين الأحزاب المتقاربة (32.2 %) إلى أن غياب التعاون التنظيمي يقلل من الفاعلية ويعقّد جهود الإصلاح السياسي.

توضح هذه المعطيات أن قدرة الأحزاب السورية على تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية مرتبطة بعدة عوامل مترابطة: الثقة الشعبية، والاستقلالية المؤسسية، والبيئة القانونية والتنظيمية، لضمان فاعلية الأداء الحزبي وتعزيز المشاركة السياسية

(45) Dahl, ibid, p.189.

(46) Boudon, ibid, pp.1-20.

(47) Dahl, ibid, pp.1-16.

(48) Levitsky and Way, ibid, p.21.

في مرحلة ما بعد الانتقال.

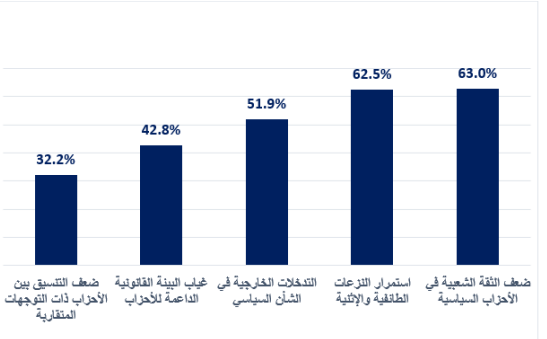


الشكل 11: العقبات التي قد تواجه الأحزاب السورية في تحقيق برامجها؟

## الإطار القانوني والتنظيمي للأحزاب السياسية في سورية

تعمل الأحزاب على قاعدة التنافس، وتسعى للوصول إلى الحكم. لذلك استدعى وجودها قاعدة تشريعية لتنظيم عملها. وبالتالي تسعى التشريعات القانونية في الدول الديمقراطية لخلق البيئة المناسبة التي تسمح للجماعات البشرية المهتمة بممارسة العمل السياسي بتأسيس أحزاب تساهم في تشكيل (تمثيل) الإرادة السياسية للشعب، إذ تتيح هذه الدول تأسيس الأحزاب بحرية ويكون نظامها الداخلي متفقًا مع الأسس التي قامت عليها الدولة (جمهورية، ملكية، برلمانية إلخ). كما تتحمل الأحزاب مسؤولية التصريح العام عن مصدر وطرق إنفاق مواردها وأملاكها.

أما في الدول الدكتاتورية، مثل سورية في المرحلة الاسدية، فإن القوانين والبيئة التشريعية تسعى إلى تشريع استمرار سلطة الحاكم من خلال الترخيص لأحزاب صورية، كما تسعى لخنق أي محاولة لتأسيس أحزاب جادة يمكنها أن تهدد السيطرة المطلقة للحاكم الفرد. كما حصل في صدور قانون الأحزاب السورية رقم 100 لعام 2011 [49]، الذي سمح بتعددية حزبية أوسع مقارنة بالمراحل السابقة من الناحية الشكلية، ووضع أسسًا قانونية جديدة لتنظيم عمل الأحزاب. وعلى الرغم من هذه التعديلات، استمرت العقبات أمام إمكانية العمل الفعلي للأحزاب، ومدى استقلالية الأحزاب، والبيئة السياسية التي تعمل ضمنها. وعليه، فإن دراسة الإطار القانوني والتنظيمي للأحزاب السياسية في سورية تسلط الضوء على مدى توافقه مع المعايير الديمقراطية، والتحديات التي تواجه الأحزاب في ممارسة دورها، وأثر ذلك في العملية السياسية في البلاد.

## معايير ترخيص الأحزاب السياسية من منظور أفراد العينة

تشير نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بالمبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة تصدّر معايير ترخيص الأحزاب المستقبلية بنسبة 56.7 %، يليه حظر تأسيس الأحزاب على أسس دينية أو طائفية أو عرقية (54.3 %)، والالتزام بالدستور والقوانين (43.8 %). كما أشار المشاركون إلى منع تشكيل ميليشيات حزبية (41.3 %)، واحترام وحدة الأراضي واستقلال القرار الوطني (38.0 %)، فيما احتلت الشفافية المالية (23.6 %)، والفصل بين السياسة والأجهزة العسكرية (17.3 %)، ومنع التمويل الخارجي (13.5 %)، وتمثيل النساء بين المؤسسين (11.5 %) مراتب أدنى في سلم الأولويات.

تعكس هذه النتائج تقييمًا عقلانيًا قائمًا على حساب الكلفة والعائد وفق نظرية الاختيار العقلاني، إذ يركّز السوريون على الضمانات العملية لتحقيق الاستقرار السياسي وحماية الاستقلال الوطني، مع ترتيب الأولويات وفق المنافع المباشرة في الجوانب الشكلية أو التمثيلية. يرى المشاركون أن تأسيس أحزاب قوية وفاعلة يتطلب توفر عدة شروط متكاملة: بيئة قانونية واضحة، حريات عامة مكفولة، تمويل شفاف، بالإضافة إلى تعزيز الثقافة الحزبية لضمان قاعدة شعبية واسعة ومشروعية فعلية للممارسة السياسية.

(49) للاستزادة، يُنظر موقع نقابة المحامين-فرع دمشق: https://2u.pw/OlWvw6

ويعكس هذا التوجه فهمًا نقديًا متقدمًا لدور القانون الحزبي، إذ لا يُنظر إلى التشريع كإطار شكلي فحسب، بل كأداة لضمان الاستقلالية المؤسسية، وحماية الدولة والمجتمع، وتمكين المشاركة السياسية الفاعلة، وهو ما يتوافق مع الدراسات المقارنة حول الأحزاب في سياقات ما بعد الاستبداد[50].

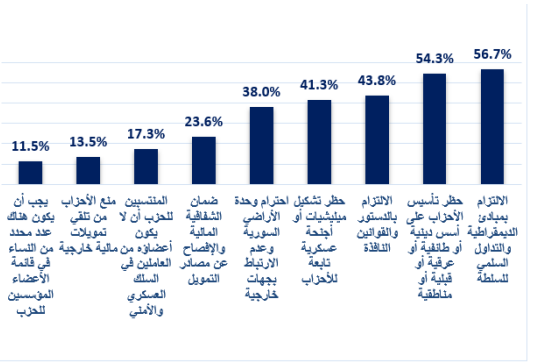


الشكل 12 : أهم المعايير التي يجب ان تتضمن في قانون الأحزاب في سورية ما بعد سقوط نظام الأسد لترخيص الأحزاب السياسية؟

## الموقف من حل حزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية

تشير النتائج إلى أن غالبية المشاركين أيّدوا حل حزب البعث (85 %) وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية (67 %)، مقابل معارضة محدودة: 10 % و19 % على التوالي. يعكس هذا الموقف تقييمًا عقلانيًا لتجربة حزب البعث، إذ ارتبط البعث بالاستبداد، والهيمنة الأمنية، والفشل الاقتصادي والإداري، وإقصاء المنافسين السياسيين. وتحولت أحزاب الجبهة الوطنية إلى واجهات شكلية لدعم النظام دون ممارسة أي دور فعلي. ويؤكد هذا التوجه أن السوريين يقيّمون الأحزاب بحسب قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة وحماية الحريات، وليس وفق الانتماءات التاريخية أو الرمزية، بما يتوافق مع منطق الاختيار العقلاني الذي يربط الانخراط والدعم السياسي بالجدوى العملية والأثر الفعلي في الواقع السياسي والاجتماعي.

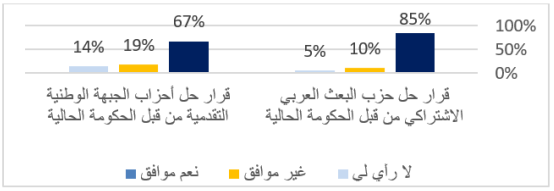


الشكل 13: الموقف من قرار حلّ حزب البعث وأحزاب الجبهة

## دور الأحزاب السياسية في مستقبل سورية

دراسة دور الأحزاب السياسية في مستقبل سورية تستدعي تحليل مدى قدرتها على الإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي، وإرساء قواعد الديمقراطية، وبناء دولة قائمة على التعددية والتشاركية، بما يلبّي تطلعات الشعب السوري في مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

## أدوار الأحزاب السياسية في مرحلة ما بعد الأسد

تشير نتائج الدراسة إلى أن السوريين يقيّمون دور الأحزاب السياسية وفق معيار الفاعلية العملية وقدرتها على تحقيق مصالح ملموسة وحماية الحقوق، بما يعكس منطق الاختيار العقلاني في تقييم السلوك السياسي.

تصدّر تمثيل المواطنين والدفاع عن حقوقهم الأولويات بنسبة 54.8 %، يليه ضمان الحريات السياسية ومنع الاستبداد بنسبة 53.4 %. وفي ذلك إشارة إلى رغبة قوية في التحول الديمقراطي ورفض هيمنة الحزب.

(50) Putnam, ibid, pp.163-185.

أظهرت النتائج أيضًا أهمية امتلاك الأحزاب برامج تنفيذية واضحة لتشكيل الحكومة وإدارة الشؤون العامة (38.9 %)، ومراقبتها لتعزيز الشفافية (35.1 %). وأُشير إلى تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة (33.2 %)، والمشاركة في صياغة دستور جديد (31.7 %)، في حين جاء الإصلاح الاقتصادي (28.4 %)، وإعادة بناء البنية التحتية (13.9 %)، وحماية السيادة الوطنية (10.6 %)، في مراتب لاحقة.

عكس هذا الترتيب سلوكًا عقلانيًا في تحديد الأولويات، يضع التغيير السياسي وحماية الحقوق في صدارة الاهتمامات مقارنة بالمسائل الاقتصادية أو الأمنية، بما يعكس إدراك المواطنين أن الفاعلية السياسية للأحزاب تُقاس بقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة وتعزيز الثقة والحقوق، لا بالانتماء الرمزي أو الإرث التاريخي للأحزاب[51].

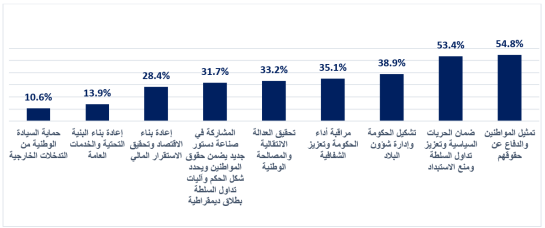


الشكل 14 : الأدوار الرئيسية التي يجب أن تؤديها الأحزاب السياسية في سورية بعد سقوط الأسد؟ الأولويات المستقبلية للأحزاب

تصدّر تعزيز الاستقرار السياسي والسلم الأهلي الأولويات بنسبة 68.3 %، بوصفه شرطًا أساسًا لعودة الحياة الطبيعية وضمان مشاركة سياسية فعالة. يليه تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية (63.5)، نظرًا لتأثيرها المباشر في قدرة الأفراد على الانخراط في الشأن العام والمشاركة المدنية. وحلّ إصلاح النظام القانوني وتعزيز سيادة القانون في المرتبة الثالثة (50.5)، بوصفه ركيزة لضمان العدالة والشفافية واستقرار المؤسسات.

أظهرت النتائج الأولويات التالية: إعادة الإعمار وعودة اللاجئين (26.9 %) وتحديث المناهج التعليمية (23.6 %)، وتطوير الإعلام وضمان حرية التعبير (18.8 %)، ما يعكس ترتيبًا عقلانيًا للبرامج وفق درجة الإلحاح والأثر المباشر في الواقع اليومي. توضح هذه النتائج أن السوريين يربطون نجاح الأحزاب المستقبلية بقدرتها على معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية الملحّة قبل الاهتمام بالقضايا طويلة الأمد، ما يعكس ترتيبًا براغماتيًا للأولويات ينسجم مع منطق الاختيار العقلاني الذي يصفه رايمون بودون، فهو يُقيّم الأفراد الخيارات السياسية وفق تكاليفها وعوائدها المتوقعة على حياتهم اليومية وفاعلية المشاركة السياسية[52].

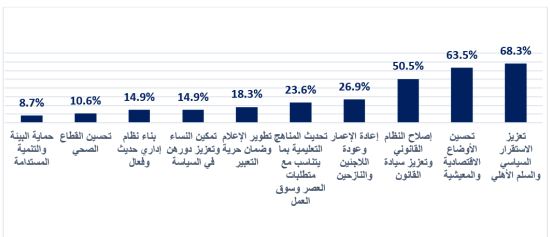


الشكل 15: الأولويات التي يجب أن تركز عليها الأحزاب السياسية في برامجها المستقبلية؟

## النموذج المفضل للحياة السياسية في سورية المستقبلية

تشير نتائج الدراسة إلى أن أغلبية المشاركين (76 %) يفضّلون نظامًا حزبيًا تعدّديًا مفتوحًا، بوصفه الأكثر قدرة على تمثيل التنوع المجتمعي وضمان تنافس ديمقراطي حرّ، مع تعزيز الاستقرار السياسي والسلم الأهلي ومنع احتكار السلطة. ويعكس هذا الاختيار عقلانية التبرير لدى الأفراد، إذ يبنون موقفهم على تجربة حكم حزب البعث والاستبداد السابق والخوف من عودة المركزية والسيطرة الفردية، مما يجعل

(51) Larry Diamond, ***Developing Democracy: Toward Consolidation*** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), pp.163-185.

(52) Boudon, ibid, p.14.

التعددية خيارًا عقلانيًا براغماتيًا وأخلاقيًا في الوقت ذاته.

في المقابل، عبّر 15 % من المشاركين عن رفض التعدد الحزبي، خشية الصراعات الداخلية أو التدخلات الخارجية، وفضّل 9 % نظامًا حزبيًا محدودًا، يقيّد انتشار الأحزاب الصغيرة ضعيفة التأثير، مستندين إلى عقلانية سياقية واستدلال مقارن من تجارب ديمقراطيات خارجية، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، بما يتوافق مع الدراسات حول نماذج التعددية الحزبية في سياقات مختلفة[53].

تبرز هذه النتائج أن السوريين يقيّمون النماذج السياسية المستقبلية وفق قدرة النظام على تحقيق نتائج ملموسة واستقرار سياسي، مع مراعاة الخبرات التاريخية والدروس المستخلصة من السياقات المحلية والخارجية، بما يتوافق مع منطق الاختيار العقلاني لدى رايمون بودون، إذ تُبنَى الخيارات السياسية على التقييم المتوازن بين المنافع والكلف المتوقعة على الصعيدَين العملي والأخلاقي.

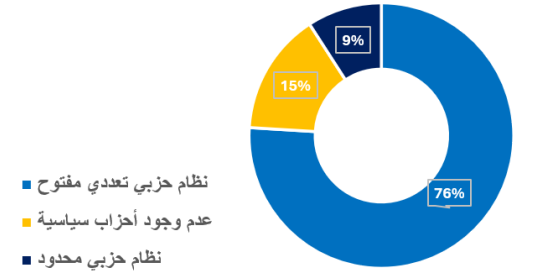


الشكل 16: النموذج الأفضل للحياة الحزبية في سورية بعد سقوط النظام؟

## دور الأحزاب السياسية في تعزيز التعايش والسلم الأهلي في سورية

يمكن للأحزاب السياسية، بصفتها مؤسسات تمثيلية، أن تُسهم في تجاوز الانقسامات وتعزيز الوحدة الوطنية، عبر طرح برامج سياسية قائمة على مبادئ العدالة والمساواة واحترام التنوع، على ألّا يقتصر دورها على التنافس السياسي، بل يمتد إلى العمل على تحقيق المصالحة المجتمعية، ونبذ خطاب الكراهية، وتعزيز روح الشراكة بين جميع الأطياف.

## الآليات التي يمكن أن تتبعها الأحزاب لتعزيز التعايش والسلم الأهلي في سورية

تشير نتائج الدراسة إلى أن السوريين يرَون في الأحزاب أدوات عقلانية لتعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، عبر برامج عملية وممارسات تنظيمية، وليس من خلال التنافس على السلطة فحسب. تصدّر التركيز على الهوية الوطنية الجامعة أولويات المشاركين بنسبة 71.6 %، بوصفه آلية مركزية لتجاوز الانقسامات الطائفية والفئوية. يليه تجنّب خطاب الكراهية والتحريض بنسبة 49.5 %، لتعزيز المصالحة الوطنية وإرساء قاعدة للتعاون المدني.

أبرزت النتائج أهمية إشراك الشباب (43 %) والتمثيل العادل لمختلف فئات المجتمع داخل الأحزاب (36.5 %)، إضافة إلى نشر ثقافة التسامح (36.1)، وبناء تحالفات سياسية خدمية (32.2 %)، ودعم مشاريع تنموية مشتركة (30.3 %). تعكس هذه التوجهات عقلانية أدواتية لدى المواطنين وفق نظرية الاختيار العقلاني لبودون، إذ يقيّم الأفراد فعالية الأحزاب، بحسب قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة في التعايش والتعاون الاجتماعي، وليس على أساس الانتماء الرمزي أو الأيديولوجي.

(53) Lipset and Rokkan, ibid, pp.1-15.

توضّح النتائج أن تعزيز السّلم الأهلي يتطلب مزيجًا من الخطاب التصالحي والبرامج العملية، بما يضمن مشاركة شاملة وممارسة فعلية للقيم الديمقراطية والمواطنة، ويزيد من شرعية الأحزاب واستقرار النظام السياسي المستقبلي.

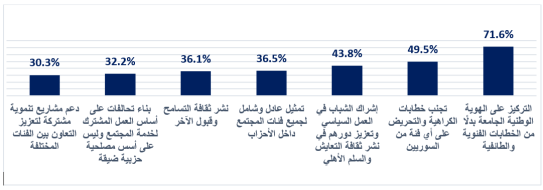


الشكل 17 : الآليات التي يمكن أن تتبعها الأحزاب لتعزيز التعايش والسلم الأهلي في سورية؟

### دور الحكومة في دعم بيئة للحياة الحزبية: تحليل ميداني ونظري

تشير نتائج الدراسة إلى أن السّوريين يعتبرون الدور الحكومي عاملًا حاسمًا في تهيئة بيئة حزبية فاعلة، تقوم على دعم مؤسسي دون تدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب، بما يعزز استقلاليتها وثقة المواطنين بالعملية السياسية. تصدّر إصدار قانون حديث للأحزاب يضمن حرية التنظيم والعمل دون قيود تعسفية الأولويات بنسبة 75.5 %، يليه ضمان حرية الإعلام ومنع احتكاره بنسبة 59.6 %، كشرط لعدالة المنافسة وتشكيل الرأي العام المستقل. وأكد 52.9 % من المشاركين أهمية عدم تدخل الحكومة في الشؤون الداخلية للأحزاب لضمان تداول سلمي للسلطة. وكانت هناك إشارة إلى ضرورة توفير تمويل عادل للأحزاب لتكافؤ الفرص ومنع هيمنة الأحزاب ذات الموارد الأكبر.

تؤكد النتائج أن وجود حكومة مستقلة، وقادرة على ضمان حرية التنظيم والعمل الإعلامي والتمويل العادل، يشكّل عاملًا أساسًا لتعزيز ثقة المجتمع بالعملية الديمقراطية واستدامة الحياة الحزبية، ويقلّل من المخاطر التاريخية المرتبطة بالهيمنة الأحادية أو التدخل السياسي المباشر.

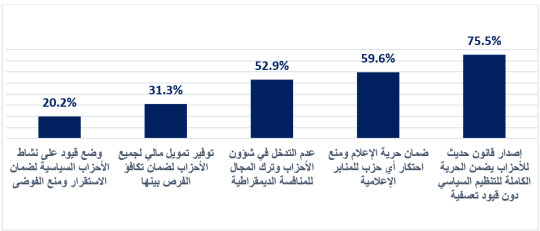


الشكل 18 : دور الحكومة السورية في دعم بيئة حزبية تعددية دون التدخل في استقلالية الأحزاب؟

## سادسًا. النتائج الكيفية (المقابلات المعمّقة)

### تحليل و اقع الأحزاب السورية

استنادًا إلى نتائج المقابلات المعمّقة مع عيّنة من الناشطين في الحقل السياسي السوري، تبيّن وجود تباينات واضحة في تصوّرات المشاركين لمفهوم الحزب السياسي، وفي تقييمهم لتجاربهم السابقة وتوقعاتهم المستقبلية، بما يتوافق مع مرجعياتهم الفكرية والقيمية، سواء أكانت يسارية ديمقراطية ليبرالية أم إسلامية سياسية.

سمح اعتماد أسلوب الأسئلة المفتوحة بالكشف عن أبعاد رمزية وسلوكية تتعلق بالمشاركة الحزبية، بما يتجاوز ما توفره الأدوات الكمية، وسلّط الضوء على كيفية تأثير الخبرات التاريخية والذاكرة الجماعية في تصورات الأفراد حول دور الأحزاب في النظام السياسي. لتوضيح أوجه الاختلاف والتقاطع بين الاتجاهات السياسية، صنّفت الدراسة إجابات المشاركين وفق محاور الأسئلة الرئيسة، وقارنتها ضمن إطار تحليلي منظم، في جدول مركّز يوضح أنماط الفهم والممارسة والموقف من الأحزاب. وقد مكّن هذا الإطار من تحديد نقاط التوافق والاختلاف بين

التيارات الفكرية المختلفة، مع إبراز السمات المشتركة التي تحكم مقاربتهم للعمل الحزبي، بما يعكس عناصر بنيوية للثقافة السياسية السورية.

يُظهر التحليل النوعي أن التحدّي المركزي الذي تواجهه الأحزاب السورية يتجاوز ضعف التنظيم أو غياب بيئة سياسية ديمقراطية داعمة، ليصل إلى تفكك البنية التصورية للجماعة الحزبية نفسها. وهذا يتقاطع مع الأدبيات التي تؤكد أن غياب توافق اجتماعي على مفهوم الحزب السياسي يؤدي إلى تقويض قدرة الأحزاب على تمثيل المجتمع وبناء الثقة بين الدولة والمواطنين[54]. وتُظهر النتائج أن الأحزاب السورية، بغض النظر عن توجهاتها اليسارية أو الليبرالية أو الإسلامية، تواجه تحديات مشتركة شبيهة بما لوحظ في تجارب انتقالية أخرى: ضعف التنظيم الداخلي، ومحدودية التمثيل الشعبي، وارتباط بالنخب أو بالدعم الخارجي، وغياب برامج واقعية تستجيب لاحتياجات المواطنين اليومية. وتنعكس هذه العوامل على انخفاض مستويات الثقة الشعبية وعلى محدودية قدرة النشاط الحزبي على تمثيل التنوع الاجتماعي والسياسي.

تكشف المعطيات الاستطلاعية عن إمكانات قائمة لنشوء حياة حزبية أكثر فاعلية، بشرط توافر الانتقال الديمقراطي الحقيقي، وبناء دولة القانون، وضمان مشاركة سياسية شاملة لكل الفئات. في هذا السياق، تتطلب الحزبية الفاعلة تجاوز الانقسامات التاريخية، وتبني مشروع وطني جامع يوازن بين الخصوصيات الثقافية والقيم المدنية، بما يعكس تجارب مقارنات دولية، إذ أدى تعزيز استقلال الأحزاب وممارسة المشاركة الحرّة إلى استقرار النظام السياسي وتقوية المجتمع المدني.

(54) Norris, ibid, p. 5.

## أنماط الفهم والتجربة والموقف بشأن الأحزاب

| المحور/ السؤال | الاتجاه اليساري الاشتراكي | الاتجاه الديمقراطي الليبرالي | الاتجاه الاسلامي المعتدل |
|---|---|---|---|
| تجربة الأحزاب قبل 2011 | الأحزاب كانت إمّا ضمن جبهة النظام كأحزاب ديكور، أو معزولة ومقموعة، مثل الأحزاب اليسارية غير المرخصة. | كانت الأحزاب مغلقة بشكل شبه كامل. لم تكن هناك حياة حزبية سياسية فعلية. | الإسلاميون كانوا ممنوعين تمامًا من العمل الحزبي السياسي، باستثناء بعض القنوات المحدودة في الخارج. |
| تجربة الأحزاب بعد 2011 | انفتحت الإمكانية لكنها لم تُستثمر، فانتشرت أحزاب كثيرة بلا قاعدة شعبية أو برامج سياسية واضحة. | فتح المجال للتعددية، لكن دون ضوابط تنظيمية أو قانونية، ما خلق فوضى حزبية بلا تأثير واقعي. | حاولت التيارات الإسلامية تأسيس أحزاب خاصة بها، لكن واجهت عراقيل داخلية وخارجية، فضلًا عن الاستهداف الأمني والإعلامي. |
| نظرة السوريين الحالية إلى الأحزاب | هناك رفض عام للأحزاب داخل سورية، لأنها تُعتبر جزءًا من آلة القمع، وهناك ريبة من أحزاب الخارج لأنها غالبًا نخب لا تمثل الشارع. | السوريون يرون الأحزاب الخارجية ككيانات نخبويّة أو مرتبطة بأجندات خارجية، ويعدّون الأحزابَ داخل سورية صورية. | نظرة السوريين متباينة، فهناك من يثق بالأحزاب الإسلامية لأنها الأقرب لهويته، وهناك من يخشاها بسبب تجارب مصر وتونس. |
| عوامل تعزيز الثقة بالأحزاب | الشفافية، والديمقراطية الداخلية، والتواصل مع القواعد الشعبية تعزز الثقة. | البرامج الواقعية والتغيير الملموس هي أساسات الثقة. الناس يريدون نتائج، لا شعارات. | الالتزام الأخلاقي، المرجعية الدينية، والخدمة المجتمعية، عوامل تعزز الثقة. |
| عوامل إضعاف الثقة بالأحزاب | الانقسام الإيديولوجي، الإقصاء، والتمويل الخارجي يعوقها. | الولاء الشخصي، غياب الكوادر، وعدم التجديد القيادي كلها عوامل تُضعف الثقة | الاستقطاب المذهبي، والربط بالإسلام السياسي الإقليمي، وهذا يثير الشكوك لدى البعض. |
| واقع الأحزاب بعد الثورة 2011 | معظمها نخبوية، تدور في حلقة مغلقة من المؤتمرات والبيانات، دون تواصل مع الشارع.<br><br>غياب التمويل الذاتي والاستقلالية<br>قتل العديد منها مبكرًا. | كانت فرصة لتجديد الحياة السياسية، لكنها ضاعت بسبب سوء الإدارة والانقسامات.<br><br>الانفتاح على المجتمع، والعمل القاعدي، كان ضعيفًا. | الأحزاب الإسلامية كانت أكثر قدرة على التمدد، لكنها أُجهضت في بعض الأماكن بسبب الاستقطاب أو الحرب.<br><br>الضعف التنظيمي والإعلامي حال دون ترسيخ صورة واضحة لها. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| هل تمثل هذه الأحزاب مختلف شرائح السوريين؟ | كلا، معظم الأحزاب الجديدة تعبر عن شرائح محددة: مناطقية، طائفية، أو طبقية.<br><br>ما ينقصنا هو حزب وطني جامع، غير مؤدلج. | لا، هناك ضعف واضح في التمثيل الجغرافي (خاصة الريف)، وفي إشراك النساء والشباب.<br><br>الأحزاب تحولت إلى نخب مغتربة تتحدث مع نفسها. | نعم جزئيًا، لأن الإسلاميين حاولوا مخاطبة مختلف الفئات، لكنهم أيضًا اتُّهموا بالهيمنة أو الإقصاء.<br><br>لا يمكن لأي حزب أن يكون جامعًا دون مشروع وطني يتجاوز الانتماءات الفرعية. |
| ما الذي يحفز النشطاء السياسيين السوريين اليوم على الانضمام إلى حزب؟ | الوضوح في الرؤية، البرنامج الواقعي، ووجود فرصة فعلية للتأثير، هي عوامل جذب أساسية.<br><br>الحزب الذي يربط بين النضال السياسي والتغيير الاجتماعي يمكن أن يكون مغريًا. | المأسسة، الكفاءة، والفرص القيادية للمستقلين والشباب هي أهم المحفزات.<br><br>أي حزب يمنحني حرية الرأي، ولا يطلب ولاءً أعمى، سأفكر فيه. | المرجعية الأخلاقية، المشروع الحضاري، والعمل الجماعي المنظم، كلّها محفزات قوية.<br><br>أي حزب يقدّم رؤية متوازنة بين القيم الدينية ومتطلبات الواقع سيكون جاذبًا. |
| إمكانية نشوء حياة حزبية صحية | نعم، لكن بشرط وجود انتقال ديمقراطي فعلي، ودستور جديد يضمن الحريات.<br><br>أي حياة حزبية بلا إنهاء هيمنة الأجهزة الأمنية ستظل شكلية. | ممكن إن تم بناء دولة قانون ومواطنة متساوية، وجرى إصلاح قانون الأحزاب بالكامل.<br><br>لا مستقبل لحياة حزبية في ظل التبعثر والانقسام. | نعم، بشرط أن يُسمح للجميع بالمشاركة دون إقصاء، وألا يُنظر إلى الإسلاميين كخطر مبدئي.<br><br>الاعتراف بالتنوع السوري، مع مرجعية قيمية مشتركة، ضروري لنجاح التجربة الحزبية. |

## الاتجاهات السياسية تجاه قانون الأحزاب

تُبرز نتائج المقابلات الاستطلاعية تباينات واضحة بين الاتجاهات السياسية الثلاثة، في مقاربتها للعلاقة بين التعددية الحزبية والاستقرار السياسي، إلا أنها تكشف في الوقت ذاته عن نقاط تقاطع أساسية في التصورات العامة. فقد أجمعت غالبية المشاركين، على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، على أن قانون الأحزاب لا يمكن أن يؤدي دوره الفاعل بمعزل عن بيئة دستورية ومؤسساتية داعمة، تضمن استقلال القضاء، وحياد مؤسسات الدولة، وحماية الحريات العامة

تشير نتائج المقابلات إلى توافق واسع بين الاتجاهات السياسية الثلاثة على ضرورة تحييد السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في أي قانون أحزاب سوري جديد. وعلى الرغم من اختلاف التفصيلات، فقد تم الاتفاق على مجموعة من الضمانات الأساسية، وأبرزها: إسناد صلاحيات الترخيص والحل إلى جهات قضائية مستقلة؛ النصّ الصريح على منع التدخل الأمني؛ ضمان الشفافية المالية؛ توفير حماية قانونية فعلية لأعضاء الأحزاب.

تكشف النتائج عن توافق نسبي بين الاتجاهات الثلاثة، حول الدور الإيجابي المحتمل لقانون أحزاب ديمقراطي في توسيع المشاركة السياسية وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة، مع اختلاف في أولويات التركيز. فقد ركّز ناشطو التيار اليساري على البعد الاجتماعي والديمقراطية الداخلية

للأحزاب، وأولى الليبراليون أهميّة للضمانات القانونية والمؤسسية، وأشار التيّار الإسلامي المعتدل إلى أهمية الشمول والاعتراف بالتنوع القيمي ضمن إطار مدني. وتدل هذه النتائج على أن قانون الأحزاب، إنْ صيغ وطُبّق في بيئة سياسية منفتحة، يمكنها أن يشكّل أداة مركزية لتنشيط الحياة السياسية، عبر تعزيز مشاركة الشباب والنساء، والمساهمة في إعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة.

تعدّ مسألة السماح بتأسيس أحزاب على خلفيات قومية أو دينية من أكثر القضايا إثارة للجدل. فقد أظهر التيار اليساري الاشتراكي موقفًا حذرًا يميل إلى السماح المشروط، بشرط أن يكون البرنامج المدني والاجتماعي هو المعيار الحاسم. في المقابل، أيّد التيار الديمقراطي الليبرالي مبدأ السماح، مع وضع ضوابط دستورية صارمة لمنع التحريض على الكراهية أو التمييز، والفصل بين المرجعية الفكرية والبرنامج السياسي. أما التيار الإسلامي المعتدل، فقد رفض المنع المطلق، مع التشديد على الالتزام بالدستور واحترام التعددية وضمان ممارسة سياسية مدنية.

## تحليل مقارن لمو اقف الاتجاهات السياسية تجاه قانون الأحزاب

| المحور / السؤال | الاتجاه اليسار الاشتراكي | الاتجاه الديمقراطي الليبرالي | الاتجاه الإسلامي المعتدل |
|---|---|---|---|
| التوازن بين التعددية السياسية والاستقرار السياسي | يرى أن التعددية الحقيقية تحتاج إلى تكافؤ الفرص وإدماج الفئات المهمّشة، وإلا فسيبقى الاستقرار هشًّا. | يعتقد أن التعددية والاستقرار متوافقان، إن توفرت ضمانات قانونية ومؤسساتية مثل استقلال الجهة المشرفة والشفافية المالية. | دمج التيارات الدينية ضمن إطار قانوني ديمقراطي يُعزز السلم الأهلي، مع مراعاة الهوية الثقافية والدينية. |
| الشروط القانونية والمؤسسية لاستقلال الأحزاب | منع التدخل التنفيذي والأمني، استقلال التمويل.<br><br>ربط الترخيص والحلّ بالجهة القضائية، وضع معايير موضوعية للتمويل. | استقلال الهيئة المشرفة، الرقابة القضائية، الشفافية.<br><br>إنشاء هيئة وطنية مستقلة، إلزام بالإفصاح المالي، منع التدخل الأمني. | حماية قانونية للأعضاء، مساواة بين الأحزاب.<br><br>منع القيود الأيديولوجية، ضمان المساواة القانونية والحق في العمل السياسي. |
| تعزيز المشاركة السياسية وإعادة بناء الثقة | الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، تمثيل الشباب والنساء.<br><br>المشاركة مرتبطة بمضمون البرامج وارتباطها بالمصالح المجتمعية. | حرية التنظيم، الوصول إلى الفضاء العام ووسائل الإعلام<br><br>المشاركة السياسية تتحقق بالضمانات القانونية والمؤسسية والشفافية. | إدماج التيارات الدينية والاجتماعية ضمن العملية القانونية.<br><br>تشجيع المشاركة مرتبط بالاعتراف بالتعددية واحترام القيم المدنية. |
| تأسيس الأحزاب على خلفية قومية أو دينية | السماح المشروط، التركيز على البرامج المدنية والاجتماعية بدل الهوية المرجعية. | الضوابط الدستورية لمنع التحريض على الكراهية أو التمييز، الفصل بين المرجعية الفكرية والبرنامج السياسي. | الالتزام بالدستور، احترام التعددية، ممارسة سياسية مدنية، عدم الإقصاء. |
| التوصيات المستقبلية | ضمان الحريات السياسية والإعلامية، فصل الدّين عن الدولة، بناء مؤسسات مستقلة.<br><br>تعزيز التربية المدنية في التعليم، لتأسيس جيل مؤمن بالعمل الجماعي. | صياغة قانون أحزاب ديمقراطي، دعم الأحزاب من خلال صناديق تمويل شفافة، ومنع التدخل الخارجي في قراراتها.<br><br>إطلاق حوارات وطنية تشاركية تؤسس لرؤية جامعة. | الاعتراف بالدور السياسي للدِّين دون احتكار، وبناء تحالفات وطنية عابرة للانتماءات.<br><br>تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع، وربط الحزب بمشروع خدمي وتنموي. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| خاتمة تحليلية | | | الاتجاهات الثلاثة تتفق على أن العمل الحزبي في سورية معطَّل بنيويًا، بسبب غياب الديمقراطية والبيئة الآمنة.<br><br>هناك تباين في المنطلقات الفكرية، لكن جميعها تشترك في الإيمان بضرورة الأحزاب مستقبلًا، مع شروط واضحة.<br><br>معظم المشاركين يربطون الانخراط الحزبي بالجدوى والفاعلية والتمثيل الحقيقي، لا بالشعارات أو الولاءات التقليدية. |

## سابعًا. استنتاجات

تشير نتائج الدراسة إلى أن أنماط السلوك السياسي لدى أفراد العينة يمكن تفسيرها بدرجة كبيرة، في ضوء نظرية الاختيار العقلاني. إن ارتفاع مستوى الاهتمام بالشأن السياسي مقابل انخفاض الانخراط الحزبي يعكس حسابات عقلانية يقوم بها الأفراد عند تقييم كلفة المشاركة الحزبية مقارنة بالعائد المتوقع منها. ووفقًا لمنظور رايمون بودون، فإن الفعل الاجتماعي يصبح عقلانيًا، عندما يبني الأفراد قراراتهم على تقدير المنافع والتكاليف، ضمن السياق الاجتماعي والسياسي الذي يعيشونه. وتوضح المعطيات الميدانية أن التجربة التاريخية للأحزاب السورية، المقترنة بضعف فاعليتها السياسية وغياب البيئة القانونية الضامنة، أدّت إلى رفع كلفة الانخراط الحزبي في نظر الأفراد، مقابل عائد سياسي محدود، الأمر الذي يفسّر الميل نحو العزوف الحزبي، على الرغم من استمرار الاهتمام بالشأن العام.

تُظهر نتائج الدراسة أن السوريين، أفراد عينة الدراسة، يدركون أهمية العمل السياسي في مرحلة ما بعد الثورة، إلا أنهم يميلون إلى تجنب الانخراط الحزبي. ويعود ذلك إلى غياب العائد العقلاني المباشر من هذا الانخراط، إذ يُنظر إلى الأحزاب القائمة على أنها إما غير فعالة، أو فاقدة للمصداقية، أو ذات طابع نخبوّي مغلق. ويمكن تفسير هذا السلوك في إطار ما يسميه رايمون بودون بـ"الامتناع العقلاني"، إذ يمتنع الفرد عن الفعل، لا لرفضه المبدئي، بل لعدم اقتناعه بجدواه العملية الملموسة.

يعكس ضعف الثقة بالأحزاب السياسية تقييمًا عقلانيًا قائمًا على التجارب السابقة، التي اتّسمت بفشل الأحزاب في مجالات التنظيم، والديمقراطية الداخلية، والاستقلالية عن القوى الخارجية أو المسلحة. وبناءً على هذا التقييم، يستنتج المواطن أن الانخراط الحزبي لا يحقق له، ولا للمجتمع، منفعة حقيقية، ما يعزز خيار الابتعاد عنها بوصفه قرارًا عقلانيًا.

تشير النتائج إلى تراجع البعد الأيديولوجي لصالح المقاربة الوطنية العملية، وهو تحوّل يعكس انتقالًا عقلانيًا من الانتماءات العقائدية المجرّدة، إلى خيارات أكثر براغماتية وواقعية. فالسوري اليوم يميل

إلى تفضيل الأحزاب القادرة على تقديم حلول عملية للمشكلات العامة، ولا يكتفي بالشعارات. ويمثل هذا التوجه نموذجًا لما يسميه بودون "العقلانية المعيارية"، التي تنطلق من دراسة ما هو أصلح للمجتمع ككّل، ولا تقف عند ما يحقق مصلحة فردية ضيقة.

يبرز تفضيل التعددية السياسية الحزبية، بوصفه سلوكًا عقلانيًا استشرافيًا نابعًا من إدراك المواطنين للآثار السلبية التي أفرزتها الأحزاب الشمولية الاستبدادية من انقسامات حادة. ومن ثمّ، يتجه هذا التفضيل نحو بدائل سياسية أكثر عقلانية، تُعدّ قادرة على ضمان الاستقرار والتمثيل العادل.

يتوقع السوريون دورًا محوريًا للأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية، بوصفها أدوات لتحقيق العدالة الانتقالية، وصياغة الدستور، وبناء منظومة الحكم الرشيد. ويعكس هذا التصور رؤية عقلانية للعمل الحزبي، بوصفه وسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي، لا غاية قائمة بذاتها، ما ينسجم مع طرح بودون القائل إن الفعل الاجتماعي يصبح عقلانيًا، عندما يُبنى على فهم واقعي للسياق والأهداف بعيدة المدى.

تمثل الدعوة إلى وضع ضوابط قانونية ومجتمعية للعمل الحزبي، ولا سيّما من خلال المطالبة بالتشريعات والفصل الواضح بين العملين الحزبي والعسكري، سلوكًا عقلانيًا وقائيًا. وينطلق هذا التوجّه من الرغبة في تفادي تكرار إخفاقات التجارب السابقة، بما يعكس وعيًا استباقيًا بالمخاطر المحتملة.

تكشف النتائج عن وجود فجوة معرفية لدى بعض المواطنين، في فهم مفهوم الحزب السياسي ووظيفته، ما يؤدي إلى اتخاذ مواقف قد تبدو غير عقلانية ظاهريًا، كخلط الحزب بالثورة أو اختزاله في تجارب سابقة فاشلة، وعدم التمييز بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن هذه المواقف تظل، وفقًا لبودون، مبرّرة ضمن البنية المعرفية المحدودة التي ينطلق منها الأفراد، إذ إن العقلانية مشروطة دومًا بما يتوافر لديهم من معرفة وإدراك.

وفقًا لنظرية رايمون بودون، يمكننا القول إن التوجهات التي كشفت عنها نتائج الدراسة لا تمثل استجابات ظرفية أو انفعالية فحسب، بل تعكس في مجملها اختيارات عقلانية مبررة ذاتيًا، سواء أكانت مصلحية (براغماتية) أم معيارية (قيمية) أم استباقية (وقائية). وتدل هذه النتائج على أن السوريين، بعد تجربة طويلة وقاسية من الاستبداد والانقسام، يعيدون بناء مواقفهم وخياراتهم السياسية على أساس إدراك عقلاني جمعي، يتجاوز ردود الفعل الآنية، ويؤسس لسلوك ديمقراطي مستدام على المدى البعيد.

## ثامنًا. توصيات

- إقرار قانون أحزاب ديمقراطي يقلّل كلفة المشاركة السياسية، عبر ضمان الحماية القانونية لأعضاء الأحزاب، وتجريم أي تدخل أمني أو إداري في نشاطها.
- تحييد السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية عن العمل الحزبي، من خلال إسناد الترخيص والرقابة والحل إلى هيئة وطنية مستقلة أو القضاء حصريًا.
- اعتماد معايير وطنية وسلوكية لا أيديولوجية، لترخيص الأحزاب بالتركيز على الالتزام بالديمقراطية ونبذ العنف واحترام الدستور، من دون إقصاء فكري.
- تنظيم التمويل الحزبي لضمان الاستقلالية وتكافؤ الفرص بفرض شفافية مالية صارمة، وتقييد التمويل

الخارجي، واستحداث دعم عام مشروط.

- فرض فصل قانوني صارم يفصل بين الأحزاب والعمل العسكري، كشرط أساس لبناء حياة سياسية مدنية مستقرة ومنع إعادة إنتاج العنف.
- ربط قانون الأحزاب بمنظومة الحريات العامة، ولا سيما حرية الإعلام، وحرية التنظيم، وحق الوصول المتكافئ إلى الفضاء العام.
- إلزام الأحزاب بالديمقراطية الداخلية والمساءلة التنظيمية، عبر نصوص قانونية واضحة تنظم تداول القيادة وتسوية النزاعات الداخلية.
- تشجيع نشوء أحزاب وطنية جامعة عابرة للهويات الضيقة، بما يعزّز السِّلم الأهلي ويحدّ من الاستقطاب الطائفي والإثني.
- تمكين الشبان والنساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار الحزبي، من خلال آليات إلزامية أو تحفيزية تضمن مشاركتهم الفعلية لا الشكلية.
- ربط دعم الدولة للأحزاب بالأداء والفاعلية المجتمعية، عبر معايير تقيس الانخراط القاعدي، والبرامج التنفيذية، والتواصل مع المواطنين.

## المراجع

### العربية

البحري، حسن ومحمد علي عباس حمد. "دور ومستقبل الأحزاب السياسية الجديدة في الجمهورية العربية السورية في بناء الوطن"، **مجلة جامعة اللاذقية**، مجلد 42 عدد 5 (2020).

بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية**. بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

حنّا، عبد الله. **صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية**. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، ط2. بيروت: دار النهار، 2012.

العساف، صالح بن حمد. **المدخل إلى الدراسة في العلوم السلوكية**. الرياض: مكتبة العبيكان، 2012.

العلو، ساشا. **الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية: الاتجاهات والأوزان والمآلات**. غازي عنتاب: مركز حرمون للدراسات المعاصرة ودار ميسلون، 2018.

عواد، أسامة زكي. **تاريخ الأحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين**. الجزائر: دار مشرق مغرب، 1997.

مصطفى، طلال. "الاستبعاد الاجتماعي وتجلياته في الحالة السورية: مقاربة أولية"، **قلمون**، عدد 21 (تشرين الأول/ أكتوبر 2022).

---------- ومنير شحود. "الثقافة السياسية والتوجهات الديمقراطية لدى السوريين: استطلاع ميداني على عينة من السوريين (تقرير)"، **مركز حرمون** (المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة)، (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

هينبوش، رايموند. **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**، ترجمة حازم نهار. لندن: دار رياض نجيب الريس، 2014.

## الأجنبية

Boudon, Raymond. ***The Logic of Social Action: An Introduction to Sociological Analysis***. London: Routledge, 1981.

---------- "Théorie du choix rationnel ou l'individualisme méthodologique?", **Sociologie et sociétés**, vol (34) no (1) (2002).

Dahl, Robert A. ***Polyarchy: Participation and Opposition***. New Haven: Yale University Press, 1971.

Diamond, Larry. ***Developing Democracy: Toward Consolidation***. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

Downs, Anthony. ***An Economic Theory of Democracy.*** New York: Harper & Row, 1957.

Hardin, Russell. ***Collective Action.*** Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.

Huntington, Samuel. ***The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.*** Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Levitsky, Steven and Lucan Way. ***Competitive Authoritarianism***. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

M. Lipset, Seymour and Stein Rokkan. ***Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives.*** New York: Free Press, 1967.

Mainwaring, Scott and Timothy Scully. ***Building Democratic Institutions.*** Stanford: Stanford University Press, 1995.

Mueller, Dennis C. ***Public Choice III.*** Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Norris, Pippa. ***Democratic Phoenix: Reinventing Political Activism.*** Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Olson, Mancur. ***The Logic of Collective Action.*** Cambridge: Harvard University Press, 1965.

Putnam, Robert D. ***Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy.*** Princeton: Princeton University Press, 1993.

Riker, William H. and Peter C. Ordeshook. ***An Introduction to Positive Political Theory***. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1973.

Van Dam, Nikolaos. ***The Struggle for Power in Syria.*** London: I.B. Tauris, 2011.

# مراجعات كتب

# Book Reviews

فادي عزّو[1] | Fadi Azzo

# بدأَتْ في دمشق
# كيف أعادت الثورة السورية الطويلة تشكيل عالمنا

# It Started in Damascus
# How the Long Syrian Revolution Reshaped Our World

عنوان الكتاب: ***It Started in Damascus: How the Long Syrian Revolution Reshaped Our World***
المؤلف: ريم علّاف Rime Allaf
لغة الكتاب: الإنجليزية
الناشر: C Hurst & Co Publishers Ltd (London)
تاريخ النشر: 2025
عدد الصفحات: 352

## أولًا. مقدمة

ريم علّاف كاتبة وباحثة سورية جمعَت في نشأتها بين الأصل السوري والتعليم الغربي الذي تلقّته في أوروبا والولايات المتحدة، ثم الإقامة لاحقًا في دمشق. وكان لتعدّد الانتماءات والعيش في كنف أبٍ عمل دبلوماسيًا دور كبير في منحها رؤية مزدوجة، فهي تفهم عقلية العالم الخارجي تجاه سورية، بحكم اختصاصها وعملها خبيرة في الشؤون الشرق أوسطية، وتشعر في الوقت ذاته بنبض الشارع السوري وآلامه، لكونها مواطنة سورية تتوق -كباقي السوريين- إلى حياة حرّة وكريمة لوطنها. هذه الخلفية تجعل من تأليفها كتابًا عن سورية وثيقةً فريدةً، ولا سيما إن كان الكتاب يُؤرخ لحَدث هو الأهمّ في تاريخ سورية الحديث.

من الصعوبة بمكان تصنيف الكتاب ضمن أحد الأجناس الأدبية، فهو يجمع بين جمالية السّرد وحميمية السيرة الذاتية للكاتبة، فهي جزء من سيرة وسردية الشعب السوري في مسيرته نحو الحرية. هذا البعد

(1) باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. fadi.azzo@hotmail.com

الذاتي يتقاطع بطريقة سلسلة مع الوصف والتحليل الموضوعي للواقع الاجتماعي والسياسي المحلي والإقليمي والدولي المرافق للحدث السوري. يحتوي الكتاب على خمسة عشر فصلًا موزعة على ثلاثة أقسام. القسم الأول: يوثق العقود الثلاثة التي سبقت عام 2000، وكيفية ترسيخ حكم حافظ الأسد عبر أدوات القمع الأيديولوجي والأمني. القسم الثاني: يتناول مرحلة بشار الأسد الأولى (2000 - 2010)، بدءًا من آمال "ربيع دمشق" التي وئِدت سريعًا، وصولًا إلى العزلة الدولية التي تسببت فيها سياساته الإقليمية. القسم الثالث: يفكك الجدول الزمني للثورة السورية منذ عام 2011، ويوضح كيف تحولت الأحلام المشروعة بالكرامة إلى حرب شاملة أنتجت أكبر أزمة نزوح شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

يذهب الفيلسوف الألماني هيغل، في كتابه **فينومينولوجيا الروح**، إلى أن الدافع الرئيس المحرك للبشر، أفرادًا وجماعات، هو البحث عن الاعتراف. هذا الدافع يظهر بوضوح -بحسب هيغل- في رحلة الروح البشرية وتجلياتها المتنوعة عبر التاريخ. هذه النظرية هي الناظم الجوهري الكامن في قلب كتابنا هذا، وتتجلى بقوة في كل صفحاته. فالكاتبة تبحث عن اعتراف الجمهور بثورة السوريين، ثورة شعبها الذي تنتمي اليه. وفي الكتاب صرخة غضب وتأريخ للتجاهل والإنكار الذي تعرضت له الثورة السورية عبر سنواتها. يمكننا القول إن البحث عن الاعتراف هو الدافع وراء كتابة هذا الكتاب، إذ إن نظرية الاعتراف هي الأساس الذي استخدمته الكاتبة أيضًا لتفسير الحدث السوري الأهم، لأن الدافع وراء الثورة السورية -بحسب الكاتبة- هو بحث السوريين عن الكرامة، والاعتراف بكينونتهم ككائنات بشرية تستحقّ الاحترام. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الهتاف الأشهر للمتظاهرين، حين بدأت ثورتهم: "الشعب السوري ما بينذل" (ص205).

البعد الآخر الطاغي في الكتاب هو الطابع السرديّ، فالكتاب أشبه ما يكون بسيرة أدبية ذاتية ووطنية. والسّرد يمنح الموضوعَ المطروح بُعدًا إنسانيًا يصل المبدعَ بالمتلقي، ويرى الفيلسوف الفرنسي بول ريكور أن ماهية الإنسان الأساسية تتجلى في قدرته على السَّرد. فعبر السّرد، تتعرف الذات البشرية إلى نفسها، ومن خلال السرد تتحول الأحداث المتناثرة الى وحدة سردية موضوعية، تمثل لاحقًا بُعدًا أساسًا من هوية الذات الساردة. هذا بالضبط ما قامت به الكاتبة في هذا الكتاب، فقد قامت بجمع قصص وأحداث متناثرة عايشتها وقرأت عنها، لتؤلف بينها في كتابها الذي يحكي لنا قصة الثورة السورية. فالذات البشرية ليست جوهرًا قائمًا منعزلًا بذاته، بل هي كيان يُبنى ويُحكى، ومن هنا ندرك أهمية البعد السردي في هذا الكتاب.

قد يرى بعض القراء أن التركيز على السّرد الذاتي يضعف من القيمة الموضوعية للكتاب، ويُحوّله إلى سيرة ذاتية وتأملات شخصية، ويُبعده من أن يكون تحليلًا سياسيًا واجتماعيًا في أسباب الثورة، إلا أن الأمر على العكس من ذلك تمامًا، فالكتاب يقترب من ماهية الحدث السوري وجوهره من خلال السّرد، عبر وصف الحياة اليومية للناس، الذين هم جوهر الثورة وأساسها. بل إن هذا ما يميز الكتاب عن كتب أخرى حاولت تفسير التاريخ السوري من خلال تحليل التوازنات الدولية، كما في مقاربة باتريك سيل الكلاسيكية بشأن ما دعاه بـ **الصراع على سورية**، إذ عدّ أحداث الثورة السورية صراعًا بين محاور إقليمية ودولية، نافيًا فاعلية الشعب السوري، ومحوّلًا إياه إلى شاهد مُسْتَلَب الإرادة. لحسن الحظ، بات كثير من العلماء والباحثين في العلاقات الدولية وشؤون الشرق الأوسط يدركون أهمية هذا المنهج في البحث السياسي، ويُعدّ الباحث الإيراني آصف بيات من رواد هذا المنهج، من خلال تركيزه على حياة الناس العادية.

## ثانيًا. حافظ الأسد والإرث الأبوي

يبدأ الفصل الأول بمشهد عابر، وهو أشبه ما يكون بصفحة هاربة من إحدى روايات الروائي السوري فواز حداد، الذي اتّخذ السّرد سبيلًا لتوثيق تاريخ سورية المعاصر. فالكاتبة تبدأ سردها بيوم من أيام حزيران/ يونيو عام 2000، يومَ تلقّت خبر موت حافظ الأسد، إذ هتف أحد العاملين في صالون الحلاقة الذي كانت ترتاده: "المعلّم مات" (ص3)، ما أفسد عليها تسريحة شعرها. كانت الكاتبة شاهد عيان لحالة الترقب والحذر التي سادت بعد انتشار خبر الوفاة، فالأسواق مغلقة، وعناصر الأمن في كل مكان. ولم تنس الكاتبة أيضًا صوت المذيع في التلفزيون السوري مروان شيخو صاحب "الشّارب البعثي" (ص10)، بصوته الحزين المرتعش وهو ينعى الأسد. تصف الكاتبة لنا أيضًا تداعي أعضاء مجلس الشعب للاجتماع على عجل، ليُظهروا حزنهم وليغيّروا الدستور السوري في دقائق معدودة، ممهّدين الطريق لتنصيب بشار الأسد وارثًا لأبيه في رئاسة سورية، ومحوّلين سورية الى جمهورية وراثية، أو ما اصطلح عليه لاحقًا بـ"الجملوكية"، وقد أصبح شعار المرحلة "الله، سورية، بشار وبس" (ص27).

في الفصل الثاني من القسم الأول، تعود بنا الكاتبة لمرحلة وصول حافظ الأسد للسلطة في العام 1970 والتأسيس للحقبة الأسدية. فقد كان لزيارة الأسد لكلٍّ من رومانيا تحت حكم نيكولاي تشاوشيسكو، ثم إلى كوريا الشمالية تحت قيادة كيم إيل سونغ، الدور الأكبر في تبني فكرة القائد الخالد والأيديولوجية الأسدية، بحسب الكاتبة. فكرة الأبدية الأسديّة والحضور الروحي السرمدي الخالد أخذا يتجليان ماديًا في كل مكان في سورية حينها، فبات لدينا "مكتبة الأسد"، "بحيرة الأسد"، وباتت صور الأسد وتماثيله تغزو الفضاء العام في سورية، تعبيرًا عن وجوده السرمدي المطلق والدائم. وعلى الرغم من أهمية هاتين الزيارتين، فقد أغفلت الكاتبة حقيقة أن عبادة القائد الفرد كانت موجودة في الفضاء العربي قبل حافظ الأسد.

تصف الكاتبة لاحقًا أوّل صِدام بين قوات الأسد والمجتمع الدمشقي المحافظ، في ما بات يعرف لاحقًا بحوادث نزع الحجاب، إبان اشتداد الصراع بين نظام الأسد البعثي من جهة والإخوان المسلمين من جهة أخرى. ففي أيلول/ سبتمبر1981، قامت وحدات من قوات المظليّات التابعة لسرايا الدفاع (التي يقودها رفعت الأسد شقيق حافظ الأسد)، باستفزاز المحجّبات وإهانتهن في شوارع دمشق ونزع حجابهن عنوة، إذ ادعت القوات أنهن جئن لتعليم الدمشقيات أصول الحضارة، كما تنقل الكاتبة، فأدى ذلك الفعل إلى احتقان آذن بانفجار وشيك. وأدرك حافظ الأسد حينها مدى خطورة هذا الصدام، فحاول احتواء الموقف بسرعة.

ترى الكاتبة في تحليلها، من خلال دراستها لأسلوب عمل النظام لاحقًا، أن الأسد لم يكن مستاءً من تصرّف أخيه رفعت حينها، وترى أن الاستفزاز كان مدروسًا بعناية ومقصودًا. فعبر لعب دور الشرطي الجيد الذي هو حافظ الأسد، مقابل الشرطي السيء الذي يمثله شقيقه رفعت، استطاع تقديم نفسه بوصفه صمام الأمان للشعب السوري، في مواجهة أخيه المتطرف رفعت. بعد ذلك بعام، في شباط/ فبراير 1982، هاجمت قوات النظام مدينة حماة لترتكب مجزرة أودت بحياة نحو 40 ألف إنسان، بحجة محاربة تنظيم الإخوان المسلمين. وكان لهذه المجزرة الدور الأكبر في إخضاع السوريين لنظام الأسد لعقود ثلاثة أخرى قادمة، بحسب الكاتبة، ما يجمع عليه تقريبًا معظم المراقبين للشأن السوري.

على الرغم من إدراك الكاتبة لمحورية مجزرة حماة، في حبس السوريين ضمن قوقعة من الخوف والرعب الشديدين، فإن المساحة المخصصة لهذا الحدث في الكتاب كانت صغيرة وفقيرة نظريًا. فبالمقارنة مثلًا بما فعله الصحفي توماس فريدمان الذي أدرك

مبكرًا فرادة هذا الحدث، محوّلًا إيّاه إلى نظرية تفسيرية تشرح كيفية استخدام العنف لقهر وإخضاع الشعوب عبر صياغة مصطلحه الشهير "قواعد حماة (Hama Rules)". مجزرة حماة أقرب ما تكون الى باراديغم سياسي ووجودي مؤسس وشارح للمرحلة الإبادية الأسدية، في عهدي الأب والابن، أكثر من كونها حدثًا عابرًا، أو "أحداثًا" كما اعتاد على تسميتها السوريون.

## ثالثًا. بشار الأسد وعقده المضطرب

في القسم الثاني من الكتاب، تصف الكاتبة فترة حكم بشار الأسد الممتدة منذ استلامه السلطة عام 2000 إلى عشيه اندلاع الثورة السورية 2011. فقد بدأ باكرًا تسويق بشار بوصفه "الأمل" الذي سينقل سورية إلى الانفتاح والحداثة. وتسرد لنا الكاتبة القصصَ التي انتشرت آنذاك عن "الدكتور"، كما كان يُوصف بشار الأسد، وبأنه كان يتجول في شوارع دمشق بلا مرافقة، ويدخل إلى المحال التجارية ليشتري كأي مواطن عادي، وبأنه يعمل بلا كلل، وينام أربع ساعات فقط في الليل. وتذكر الكاتبة أن الناس أرادوا فعلًا تصديق هذه القصص، وظنوا أن هناك أملًا. وكان هذا الأمل الدافعَ وراء ما بات يعرف بـ "ربيع دمشق"، الذي أطلق شرارته مثقفون ونشطاء سوريون في بيان الـ 99، في أيلول/ سبتمبر 2000، وأتبعوه ببيان الـ1000 مثقف، مطالبين فيه بإلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح بالتعددية الحزبية. ظهرت أيضًا في تلك الفترة صالونات ومنتديات سياسية، إلا أن ربيع دمشق لم يدم طويلًا، وكان ردّ بشار حينها في بداية عهده في صيف العام 2000 بأننا لا نستطيع تطبيق تجارب الآخرين في الديمقراطية على أنفسنا (ص104). هذه العبارة هي المُفضّلة لدى المستبدين العرب، فنحن نستورد من الغرب كلّ شيء تقريبًا إلا أهمّ ما يملكه وهو نظامه السياسي، وعندها يحلو للمستبد العربي الحديث عن خصوصية وهمية.

من السمات الأساسية لعهد بشار الأسد في المجال الاقتصادي، "رمرمة" الاقتصاد السوري (ص117)، أي جعله خاضعًا لسيطرة رامي مخلوف ابن خاله. وتحكي الكاتبة قصة عن أحد معارفها، إذ أخبرها أنه قابل بشار ليعرض عليه خططًا استثمارية جديدة، معتقدًا بأنه سيحيله على أحد الوزراء المختصين لمتابعة الموضوع، فكانت المفاجأة أن أجابه بـ "تكلّم مع رامي" (ص118). هنا، تشرح الكاتبة أن صعود رأسمالية المحاسيب (Crony Capitalism) المبنية على القرابة والولاء الشخصي في عهد بشار عزّز التفاوت الطبقي، ومهّد الطريق للانفجار في عام 2011.

## رابعًا. ثورة الكرامة

في القسم الثالث، تصف الكاتبة الأجواء مع بدايات الربيع العربي، إذ النظام كان واثقًا بأنه في مأمن من هذا الحراك، خصوصًا بعد عقود من إرهاب السوريين، ويقين النظام بأن الشعب السوري لن ينسى "دروس حماة" (ص213). الثورة الحقيقة للسوريين، كما تصفها الكاتبة، كانت عندما تحدّى السوريون حالة الشلل النفسي التي حكمتهم لعقود وتجاوزا عقدة الخوف من مصير مشابه لحماة في العام 1982. مع انطلاق الثورة السورية، كان التقييم الأولي للكاتبة حينها بأن نموذج ميدان التحرير الذي حصل في مصرَ مستبعدٌ في سورية، فالنظام لن يُغادر بصورة طوعية، وقد كانت محقة في ذلك. الشيء الذي لم تكن تتخيل حدوثه، كما تنقل لنا أن النظام لن يعيد سيناريو حماة مرة أخرى، لأن العالم يشاهد الآن. طبعًا تبيّن لها ولنا جميعًا أن ذلك كان محض تخمين ساذج. فالأسد أعاد سيرة والده، وأعاد تطبيق "قواعد حماة" على كلّ الجغرافية السورية، وأعاد تفعيل الباراديغم الناظم لحكم عائلة الأسد وجوهر هويته الإبادية، معلنًا معركة صفرية ضد الشعب السوري، شعارها: "الأسد أو نحرق البلد" (ص219).

الحدث المفصليّ الأهمّ في الثورة السورية كان استخدام الأسد السلاح الكيمياوي لأول مرة، وقد أعلن الرئيس الأميركي حينذاك باراك أوباما، في 20 من آب/ أغسطس 2012، خطوطه الحمراء، محذرًا بشار، بصورة غير مباشرة، بأنه لا رغبة لديه في التدخل راجيًا ألّا يضطره إلى فعل ذلك. هكذا أوّلت الكاتبة طريقة أوباما في التحذير. لكن بشار سيُعيد الكَرّة بعد عام بالضبط، في مجزرة الغوطة التي أدّت إلى مقتل أكثر من 1400 مواطن خلال دقائق وإصابة أكثر من 10000 آخرين. وتصف الكاتبة بمرارة تفاصيل ردود الفعل المتخاذلة تجاه هذا الحدث الأليم، فلم يحدث رد فعل عسكري ضد النظام وآلته العسكرية، ولا منطقة حظر طيران، ولا حتى السماح للجيش السوري الحرّ بالحصول على مضادات طيران من النوع الفردي المحمول على الكتف. البيت الأبيض -بحسب الكاتبة- لم يكن مهتمًا بسورية، بل بإبرام صفقة مع إيران. وكانت صور مجزرة الكيمياوي تجتاح الفضاء الإعلامي والرقمي، كحدث لا مثيل له، تحت مرأى ومسمع الجميع، بدون أي عواقب.

يذكرنا هذا الحدث ومرارة الوصف المرافق له عبر كلمات الكاتبة، بنظرية الفيلسوف الإيطالي جورجيو أجامبين عن "الحياة العارية" و"حالة الاستثناء". الشّعب السوري كان مثالًا حيًّا لشعب منبوذ يحيا حياة عارية، معرّض للقتل بصورة وحشية ممنهجة لسنوات من دون أي رادع، في ظل حالة استثناء استباح فيها نظام الأسد كل القوانين والأعراف الدولية. وقد كانت الكاتبة محقّة في حنقها وغضبها تجاه استثنائية حالة اللامبالاة العالمية تجاه إبادة الشعب السوري، فلم يسبق أن تجاهل العالم مأساةً حيّةً تبثّ يوميًا على الشاشات لشعبٍ يباد بهذه الصورة. فعلى سبيل المثال، عندما استشعر المجتمع الدولي أن هناك خطرًا يهدد الأقلية الكردية في العراق، تدخلت الولايات المتحدة حينها وفرضت منطقة حظر طيران في شمال العراق طيلة 12 عامًا (1991-2013)، على الرغم من التكلفة الباهظة، في حين أن الشعب السوري لم يحصل على حماية ليوم واحد.

من أهم فصول الكتاب، وهو الفصل الثالث عشر، حيث عرّت فيه الكاتبة آليات التلاعب الإعلامي المحلي والعالمي، وتواطؤه في تسويق سردية النظام/ وأكّدت أنّه خلال سنوات الثورة هيمن على الساحة الغربية خطاب إعلامي متعال يفترض سلفًا، بصورة عنصرية، أن بشار الأسد، الذي درس في الغرب والمتزوج من سيّدة وُلدت ونشأت في بريطانيا، لا يمكن أن يرتكب فظائع كهذه. في الوقت نفسه، وصف ذلك الخطاب الثوارَ والمعارضة بصورة سلبية، فالمعارضة مشرذمة ومنقسمة، كما وصف الثورة السورية بأنها حرب أهلية، وصراع طائفي سنّي-علوي، ما خدم النظام كثيرًا. وتصف الكاتبة إدراك السوريين، خلال سنوات الثورة، بأن صراعهم لم يكن سياسيًا وعسكريًا ضدّ نظام الأسد فحسب، بل رافق ذلك صراع آخر أكثر صعوبة، خصوصًا في ظل نقص الخبرة لديهم، وهو صراعهم "ليكون صوتهم مسموعًا" (ص268).

حتى الأمم المتحدة تواطأت ضد الشعب السوري، بحسب الكاتبة، خصوصًا عندما قررت بصورة مفاجئة إيقاف عد ضحايا الحرب في وقت مبكّر في العام 2014، بل إن الأمم المتحدة ذهبت أبعد من ذلك، عندما تواطأت مع نظام الأسد عبر منح مقرّبين منه وظائف لديها، وتمكين نظام الأسد من التحكم في المساعدات، مما عزز قوة النظام وقدرته على البقاء. ولم يسلم نشطاء حقوق الإنسان واليسار العالمي من نقد الكاتبة، إذ رأت أنهم أيضًا متواطئون مع نظام الأسد، عبر تبنيهم نظرية المؤامرة التي تزعم أن النظام السوري مستهدف من قبل الإمبريالية العالمية، وبأن الثوار السوريين وكيل للمشروع الغربي.

كان الخطاب الغربي، بحسب الكاتبة، محكومًا بنظرة عدائية وتحيّز مسبق ضدّ الغالبية، ومتعاطفًا مع الأقليات، وإن كان المستهدَف من الأقليات، فإن الجميع

يسعى لإنقاذه، وإن كان من الغالبية، فإن الاهتمام يتضاءل. كلام الكاتبة يذكرنا بنظرية الفيلسوفة جوديث بتلر عن تسييس الحِداد، وعن الخطاب السياسي وكيفية تقسيم البشر بين من يستحقون الحداد ومن هم أقلّ قيمة ولا يستحقونه، بين بشر يُحزَن عليهم وبشر لا يستحقون أن يُحزَن عليهم. في السياق السوري، كان السوريون المنتمون للغالبية أرواحًا غير مستحقة للحداد عالميًا، وهذا ما شعر به السوريون، وما أكدته الكاتبة بكلمات تصرخ بمرارة. فلم يتظاهر أحد من أجل السوريين، ولم يطالب أحد بمعاقبة روسيا أو إيران من أجل السوريين، ولم يكن هناك حملات دعم عبر وسائل التواصل الاجتماعي لدعم السوريين، ولم يتبنّ أي من المشاهير القضية السورية، بعبارة أخرى: كان السوريون يُعدّون بشرًا منبوذين بلا قيمة، وكان موتهم لا يستحق الحداد، وكانت ثورتهم يتيمة بلا سند.

على الرغم من أن عنوان الكتاب اشتمل على العبارة "كيف أعادت الثورة السورية الطويلة تشكيل عالمنا"، فإن على القارئ أن ينتظر حتى الفصل ما قبل الأخير، ليقرأ عن التداعيات العالمية للثورة السورية، حيث تذهب الكاتبة إلى أن التساهل العالمي مع الأسد، والسلوك الروسي في سورية، شجّعا الرئيس الروسي بوتين على المضيّ قدمًا في غزو أوكرانيا. وترى الكاتبة أن موجة اللجوء التي أعقبت الثورة السورية، وباتت تُعرف في الخطاب السياسي العالمي بـ"أزمة اللجوء"، قد غيّرت المشهد السياسي الغربي بصورة جذرية. فأَمْنَنَة قضية اللاجئين، مع ربطهم بالتطرف والإرهاب، أدّت إلى صعود اليمين المتطرف وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما رأت أن الحرب على غزّة واليمن وجرائم الحرب المرتكبة هناك كانت أيضًا من تداعيات التساهل مع نظام الأسد، وقد شاهد الجميع أنّه بالإمكان ارتكاب أفظع أنواع جرائم الحرب، مع ثقة بأن إعادة التطبيع مع المجتمع الدولي ممكنة.

في الفصل الأخير، تصف لنا الكاتبة سعيها لبيع منزل عائلتها في دمشق، كعلامة على فقدان الأمل بسقوط النظام، فحتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، لم يكن سيناريو سقوط الاسد واردًا بالمطلق. إلا أن أبناء المخيمات والمُهجّرين والثوار والفصائل المعارضة المتمركزة في إدلب كانت لهم نظرة أخرى. فانهيار حلفاء الأسد، خصوصًا قوات حزب الله، والتغيير في التوازنات الدولية، شجّع الثوار على اغتنام الفرصة عبر تحرّك عسكري سريع وخاطف، ما أدى في النهاية الى سقوط نظام الأسد، واستيلاء قوات المعارضة على السلطة في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024. وتؤكد الكاتبة أن النظام لم يسقط خلال 10 أيام، بل نتيجة ثورة استمرت طيلة 5000 يوم (ص305).

## خامسًا. خاتمة

يمثل الكتاب (**بدأَت في دمشق**) أكثر من وثيقة تاريخية، فهو بيان سياسي وأخلاقي يستعيد حق السوريين في امتلاك سرديتهم الخاصة، عبر منح كفاحهم الأولوية التفسيرية في معادلة فهم الواقع السوري. نجحت الكاتبة في تحويل الحياة العارية الاستثنائية التي عاشها السوريون تحت وطأة البراميل والأسلحة الكيماوية، إلى صرخة وجودية تطلب الاعتراف بهم، مبرهنةً على أن الثورة السورية لم تكن حدثًا محليًا عابرًا، بل كانت عاملًا تفسيريًا مهمًّا لفهم التغييرات في المستوى العالمي المعاصر. وعلى الرغم من افتقار الكِتاب إلى بعد نظري صارم، فإن قوته تكمن في انحيازه إلى الإنسان العادي، الإنسان الذي صرخ يومًا: "الشعب السوري ما بينذل".

يبقى الدرس الأهم المستفاد من الكتاب متعلّقًا بصورة أكبر باستشرافنا لمستقبل سورية، فبعد قراءة الكتاب يحق لنا أن نتساءل: هل ستتمكن سورية المحررة من تحويل إرادة الاعتراف هذه إلى عقد

اجتماعي جديد، من شأنه أن يحمي المواطن من العودة إلى "حالة الاستثناء" والحكم الاستبدادي؟ هل سيحيا السوري في وطنه، بعد سقوط نظام الأسد، مواطنًا حرًّا في ظل نظام سياسي ديمقراطي يمثله ويخدمه، أم إنه سيبقى محكومًا بمفهوم الرعية التي تحيا على أُعطيات الحاكم، ضمن اقتصاد محكوم برأسمالية الأقارب والأتباع؟ هل سيُعاد وسم الديمقراطية بأنها لا تراعي "خصوصية" الوضع السوري؟ وهل ستُقتل السياسة مرة أخرى في سورية عبر فرض حالة استثناء جديدة، بحجة خطر خارجي وداخلي داهم؟ الإجابة عن هذه الأسئلة المستنبطة من قراءة الكتاب ستحدّد مصير الثورة السورية: هل حققت غايتها، أم سيظلّ الإنسان السوري رهن اعتراف لم يأت بعد؟

حكمات خضر العبد الرحمن[1]| Hikmat Khidr ALabdulrahman

# عندما حكمت البرلمانات الشرق الأوسط
# العراق وسورية 1946-1963

# When Parliaments Ruled the Middle East
# Iraq and Syria 1946 -1963

عنوان الكتاب: ***When Parliaments Ruled the Middle East: Iraq and Syria 1946-1963***

تأليف: ماثيو ري Matthieu Rey

لغة الكتاب: إنجليزية

الناشر: The American University in Cairo Press

تاريخ النشر: 2022

عدد الصفحات: 326

## أولًا. مقدمة

يندرج الكتاب ضمن حقل الدراسات التاريخية، ويحمل أهمية في مجال علم الاجتماع السياسي. على الرغم من ابتعاد الكتاب عن تفسير التأثيرات الاقتصادية، ولا سيّما الانقسامات بين الريف والمدينة، حيث أتى إلى ذكرها لأنها من عوامل زعزعة الاستقرار، فإنّه يُعدّ جديدًا في مجاله وتخصصه، الأمر الذي يفتح المجال أمام المختصين في تاريخ البلدين. يمكننا الإشارة إلى ميزتين انفرد بهما الكتاب، وزادا من أهميته وقيمته العلمية: الأولى أن الكتاب لا يقدّم دراسة تاريخية وصفية بحد ذاتها، كما هو حال كثير من الكتابات، بل يتعدى هذه الحالة إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة للمسارات البرلمانية في البلدين الجارين (سورية والعراق)، ويقدّم تسلسلًا تاريخيًا للأحداث التاريخية، ولا سيما البرلمانية والسياسية، في كلّ من سورية والعراق، خلال مرحلة تاريخية مهمة ومفصلية. والميزة الثانية أنه يقدم دراسة (جديدة) عن الحياة البرلمانية السورية والعراقية، قبل دخول البلدين في نظام الحكم السلطوي الذي اعتمد نظام حكم الحزب الواحد. ولعل من أهم القضايا التي يطرحها الكتاب -وهو طرح مستمرّ- التساؤل حول فشل النخب (الزعامات) والقيادات التقليدية في كلا البلدين في المحافظة على ديمومة

(1) أكاديمي وباحث سوري. أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة دمشق. alabdulrahman.hikmat@yahoo.fr

الحياة البرلمانية وطبيعة الحرية السياسية التي سادت قبل عام 1969.

من خلال التركيز على الفترة الممتدة بين عامي 1958 و1963، يسلّط الكتاب الضوءَ على المعاني الجديدة التي أُضيفت إلى الديمقراطية والليبرالية، وأشارت إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن السيادة الحقيقية، وإلى كيفية فهم التحوّل الذي حدث في الهيمنات السياسية، إذ دفعت قيمٌ مُعيّنة القادة إلى تبنّي مسارات عمل مُحددة. وتُحدّد المرحلة الأخيرة من النظام البرلماني كيف برزت الاختلافات بين المسارين اللذين سلكهما كلّ من العراق وسورية؛ فبينما شهد كلا البلدين في عام 1946 أحداثًا مُتشابهة، مثّل عام 1963 نقطة تحوّل غيّرت مساريهما الوطنيين. يحدد ماثيو ري الفترة (1958-1963) بأنها المرحلة التي شهدت تلاشي النظام البرلماني، بعد أن دخل في فترة موت سريري منذ عام 1954. ويعلل ذلك بثلاثة أسباب رئيسة. السبب الأول سعي السياسيين إلى ترسيخ نظام برلماني-دستوري من خلال اعتماد النهج الثوري؛ والسبب الثاني التحديات التي واجهتها الدول المستقلة حديثًا: حرب 1948 وتداعيات فترة الحرب الباردة. أما السبب الثالث فهو تحول النظامين في العراق وسورية إلى نظامين استبداديين، من خلال مجموعة من الإجراءات الاستخباراتية والأمنية. هذه العوامل الثلاث كانت نفسها أيضًا سببًا في انقلاب عام 1963 الذي أعلن نهاية النظام البرلماني، ما عكس تحولًا نحو السلطة المطلقة على حساب أفكار الليبرالية والدستورية.

يركز الكتاب -وهذا ما يزيد الكتابَ أهمية- على التجربة البرلمانية لكل من سورية والعراق، بوصفها جزءًا من تاريخهما السياسي، وعلى الفاعلين الأساسيين لهذه التجربة. وهذا ما يجعل الكتاب فرصة مهمة لكل باحث ومهتم لفهم كيفية عمل النظامين البرلمانيين، في كل من سورية والعراق، بين عامي 1948- 1963، والبرامج التي طرحها البرلمانيون بهدف إحداث تغيير في بلادهم. يتتبع ماثيو ري الجذور الأولى للتجربة البرلمانية في دولتين عربيتين، بين عامي 1946 و1969، إذ عملت النخب السورية والعراقية على إعادة تشكيل موقف مؤسساتي سياسي، من أجل المحافظة على التجربة البرلمانية. وقد ظهر نوعان من الصراع داخل المؤسسة البرلمانية في البلدين: الأول ضرورة النظر إلى عملية المساواة بين المدينة والريف، حيث يُعيد ري هذا الأمر إلى نهاية السيطرة العثمانية، ولا سيما فترة الإصلاحات التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر. أما الثاني فهو الصراع الأيديولوجي بين الأحزاب التي تكونت منها البرلمانات، ولا سيما إن أخذنا في الحسبان تجاذبات الحرب الباردة، وما خلفته من تأثيرات أفضت، في النهاية، إلى انتصار تيّار البعث على حساب الأحزاب القومية الأخرى، وهي حزب الاستقلال في سورية والحزب الشيوعي في العراق.

يعزو الكاتب وجود النظام البرلماني في البلدين إلى عاملين أساسين: الإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، ويسمّيها مرحلة "إعادة تنظيم الإمبراطورية العثمانية". والعامل الثاني التأثيرات الأوروبية التي حدثت خلال مرحلة الانتداب؛ أي إنها مزيج من المحلي والمستورد. ما يذكر بتجارب بلدان أخرى ناجحة كاليابان (1868-1945)، وفاشلة في الصين الإمبراطورية (إصلاحات المئة يوم) في نهاية القرن التاسع عشر التي أفشلها نظام الحكم الصيني نفسه.

## ثانيًا. الكتاب

يتكون الكتاب من خمسة فصول، ويتضمّن كل فصل مجموعة متنوعة من العناوين الفرعية المهمة ذات الصلة. ويحاول الكاتب تحديد نمط زمني متسلسل ومختلف لتاريخ العراق وسورية، معتمدًا في ذلك على التركيز على المسارات المضطربة التي اتبعتها أنظمة

البرلمان في كلّ منهما. ويحدد خمس محطات تاريخية مهمة تمثل مفاصل تاريخية للتطور البرلماني في البلدين. المحطة الأولى تمتد من منتصف القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، والمحطة الثانية في عام 1946 حين حصلت سورية على استقلالها. والمحطة الثالثة بعد الهزيمة في حرب فلسطين (1947- 1949). والمحطة الرابعة في عام 1954 عندما واجه كلا البلدين مطالب بإجراء انتخابات حرة. أما المحطة الخامسة، فهي في عام 1958.

يركز الفصل الأول (ص17-51) على الفترة العثمانية، ويحاول استكشاف تأثير العلاقة بين الإصلاحات العثمانية والأنظمة الدستورية الأوروبية، ويوضح شكل الأنظمة السياسية، ومواقف الزعامات[2] في كلا البلدين السياسية والعسكرية والتجارية والدينية، من هذه الأنظمة. ويركّز الفصل الثاني (ص53-97) على الفترة بين عامي 1946 و1949، ويوضّح دور النخب في تشكيل السّيادة الوطنية، إذ تراجع دور صناديق الانتخابات في مراقبة هذه النخب ومحاكمتها؛ وكانت العلاقة بين النخب وصناديق الاقتراع اعتمادية متبادلة: الزعامات هي من شكّلت تلك البرلمانات بحسب رغبتها. لقد مثّلت المجالس البرلمانية ساحةً انبثقت منها السيادة من خلال المناقشات وتطبيق القوانين. ففي الوقت الذي وضع فيه العثمانيون والقوى الغربية الإطارَ الدستوري، شيدت الممارسات الفعلية للحكومة والبرلمان سياسةً جديدة. يشير الكاتب إلى أن من أولويات السلطات المستقلة في هذه المرحلة العمل على ترسيخ "سيادة حقيقية وكاملة"،ما يعني استعادة السيطرة على الأنشطة الاقتصادية والأدوات الدبلوماسية، ومحو ما تبقى من آثار الحكم الاستعماري. ركّز الباحث على انتخابات عام 1947، وعدّها مرحلة حاسمة، لأنها كشفت موقف مؤسسات الدولة من القضايا الرئيسة، إذ قوّضت نتائجها التي شابتها بعض عمليات التزوير، والأزمات الكبرى التي شهدها عام 1948. ثم حمل عام 1949 تجربة برلمانية جديدة في محاولة لحل مشكلة كيفية الخروج من حرب فلسطين وتداعياتها.

يتناول الفصل الثالث (ص99-141) عملية تطور النظام البرلماني في سورية والعراق، وهي عملية أسهمت إلى حد كبير في تعزيز سلطة النظام الحاكم، وأدّت إلى ظهور ممارسات جديدة داخل بعض المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل السياسيين يؤمنون "بالديمقراطية الحقيقية"، وبضرورة أن يكون للطيفين السياسي والاجتماعي دورٌ فاعلٌ في الانتخابات. يؤكد الفصل الرابع (ص143-190) أهمية انتخابات 1954 ونتائجها في تنظيم العمل السياسي. ويركز على أن الديناميات الداخلية أبرزت أكثر من أي وقت مضى التناقضَ بين مجموعة القواعد والممارسات التي يفرضها الدستور وتطلعات الشعب نحو الديمقراطية. فقد بدأت المجموعات السياسية بتطويع القضايا الخارجية لتعزيز موقفها الداخلي. ويؤكد ري أن الأصوات أثّرت في تكوين البرلمانات، وفي قدرة الحكومة على الحكم، إذ رأى أن المرحلة التي تلت الانتخابات أدّت دورًا رئيسًا في هذه العملية، إذ أتاحت التفاوض بين أعضاء المؤسسات المختلفة. ويتساءل الكاتب هنا عن الأثر الحقيقي للنظام البرلماني: هل يمكن للانتخابات الحرّة أن تُعرقل النظام من خلال تقسيم القوى السياسية ومنعها من التوصل إلى تسوية؟

في الفصل الخامس والأخير (ص 191- 219)، يرى الكاتب أن الفترة بين عامي 1958 و1963 كانت فترة منفصلة، وأنها مثلّت مقدمة للأنظمة الاستبدادية اللاحقة. وقد قدم النهج الذي اعتمده سرديات دقيقة، مسلّطًا الضوء على الفاعلين الرئيسين الجدد وممارسات تلك الحقبة، مع التركيز على الأحزاب السياسية الجديدة والإجراءات الجديدة. وأكد أن عزل

(2) استخدم ري مصطلح "زعامة" في الخطاب السياسي لوصف النخبة. من هذا المنظور، وميز الشكل الخاص للمؤسسة البرلمانية في سورية والعراق، حيث أُلفت من أعضاء متساوين، إلا أنها أديرت من زعيم مميز، مُستمدًا زعامته من مساهمته في تأسيس المؤسسة نفسها أو أنه أستند إلى إرث تاريخي.

هذه الفترة وتجاربها حال دون إبراز أوجه الاستمرارية مع الفترات، سواء أكانت تلك التي سبقتها أم التي جاءت بعدها. يرى ري أن الفترة ما بين عامي 1958 و1963 هي الخطوة الأخيرة، في مسار طويل بدأ في مرحلة حكم الإمبراطورية العثمانية، وترسّخ عام 1946 كشكل مميز وفريد، وتراجع في الستينيات، ما مثّل نهاية حقبة ما بعد العثمانية، وهي الفترة التي شهد فيها البلدان نظامًا برلمانيًا. إن تحليل هذه الفترة يعني كتابة سرديتين متميزتين، ولكنهما مترابطتين، لفهم السياقات والأسباب التي دفعت مجموعة جديدة من النخب إلى إصلاح الأنظمة البرلمانية، وفهم العوامل التي أدت إلى انهيار هذه الأنظمة في النهاية كما حدث في الستينيات، وأدّت إلى فشل التجربة البرلمانية.

يقدم الباحث، في خاتمة كتابه المركزة والمختصرة (ص221-224)، رؤى حول انهيار الأنظمة البرلمانية في كلا البلدين؛ إذ قادت الإصلاحات الجذرية إلى تفكيك مؤسسات ممارسة السلطة، وظهور الشارع كالميدان السياسي الرئيس، وتعزيز دور الفاعلين الجدد، خصوصًا أجهزة الاستخبارات والجيش. كان هناك نظام جديد يظهر من المقدّر له أن يدمّر تعبير النظام الليبرالي. ويُظهر الباحث أخيرًا الحالة التي وصل إليها البلدان، من ناحية الابتعاد عن النظام الليبرالي ورفضه. فعندما خرج البلدان سورية والعراق من الحرب العالمية الثانية، كانت الأنظمة البرلمانية قائمة بالفعل في كلا البلدين منذ عقود. يُعدّ هذا الكتاب نتيجة جاءت بعد دراسة وتحقيق في كيفية اكتساب مفهوم التمثيل السياسي معنًى جديدًا في العصر الحديث (منذ مطلع القرن التاسع عشر)، من خلال دوره في جهود إصلاح الإمبراطورية العثمانية، ومن خلال ترسيخ ممارسات سلطة تمحورت حول التفاوض على الموارد والمناصب؛ إذ أعيدت صياغة مفهوم التمثيل كممارسة سياسية وخطاب، في مطلع القرن التاسع عشر، وأدت هذه العملية إلى إعادة تنظيم بنية السلطة، خلال العصر العثماني وفترة الانتدابين الفرنسي في سورية والبريطاني في العراق. وكان هذا التغيير في مفهوم البرلمانات جزءًا من تاريخ أوسع لظهور نظام ليبرالي وعملية إصلاحية أثرت في معظم الدول غير العربية.

## ثالثًا. مقاربة موضوعية ومقارنة تاريخية

المقارنة عند ماثيو ري بدأت في وقت مبكر في مقدمة كتابه، إذ يجري مقارنة بين حدثين رمزيين: الأول في سورية، حيث وقف الرئيس السوري شكري القوتلي في السابع عشر من نيسان/ أبريل 1946 على شرفة مقر إقامته في دمشق، وهو يرتدي معطفًا طويلًا ويضع طربوشًا (ملابس تشير إلى أنه ممثل للشعب السوري ومنافح عن نهضة سورية الحديثة التي تحتفل بخروج آخر جندي فرنسي من الأراضي السورية). والثاني في الجانب العراقي، قبل سورية بفترة زمنية قليلة (25 شباط/ فبراير 1946)، حيث ظهر توفيق السويدي يرتدي بدلة وربطة عنق ونظارة صغيرة، وذلك قبل أيام من تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء، معلنًا رغبته في تعديل قانون الطوارئ وإعادة إرساء النظام البرلماني الدستوري.

يمكننا القول إن الباحث وُفّق مرّتين: في اختيار العراق وسورية للمقارنة كإطار تاريخي، وفي اختياره موضوع المقارنة، بسبب وجود كثير من الأسس والمعايير التاريخية والعلمية التي يمكن الاعتماد عليها لإنجاح تلك المقارنة. فالبلدان خارجان من نظام استعماري، ويبحثان عن نظام سياسي تمثيلي مستقل وليبرالي. وهما في الوقت نفسه جرّبا الحياة الحزبية والانقلابات العسكرية، بالإضافة إلى تأثير تجاذبات الحرب الباردة عليهما، بصورة واضحة. وقد عاش البلدان ظواهر تاريخية ومجتمعية متشابهة: التفاوت بين المجموعات الاجتماعية والعرقية المتنوعة التي كرّسها التفاوت الاقتصادي، ووجود قوانين الطوارئ، ووجود هامش كبير لحرية التعبير، وتمتّع الصحافة

بالحرّية التي سمح بها النظام الحاكم وطبيعة المرحلة التاريخية، وظهور موجة من الأحزاب ذات التوجهات المختلفة (القاسم المشترك بينهما هو التوجه القومي)، والانقلابات العسكرية المتواترة.

كانت ملامح الليبرالية القومية العربية بدأت بالتشكل منذ أوائل القرن العشرين، متأثرة بصعود القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر. وتشكّلت الكتلة الوطنية وأحزاب الاستقلال من الطبقة الإقطاعية، ومن عائلات حضرية وريفية وارستقراطية من طوائف متعددة، إضافة إلى الطلاب الذين درسوا في إسطنبول وباريس. وقد ظهرت التشكيلات الحزبية المبكرة خلال فترة الحكومة العربية (1918-1920)، وكانت تدعو في أغلبها إلى القومية العربية الجامعة. يمكننا أن نَعُدّ هذه الفترة مرحلة انتعاش لنظام برلماني حرّ، لكنه لم يُنتج نظامًا برلمانيًا مؤسساتيًا أو نظامًا دكتاتوريًا مطلقًا، بقدر ما أنتج نظامًا سياسيًا هجينًا خاضعًا لسيطرة حكم حزب واحد تشاركه في السلطة أحزاب أخرى، وهي مشاركة صورية ذات فاعلية شبه معدومة، أو مدروسة من الحزب الحاكم.

## رابعًا. مصادر الكتاب ومراجعه العلمية

الكتاب غنيّ بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الوثائق من أرشيفات دول مختلفة وبلغات عديدة. ويمكن تقسيم المراجع العلمية التي اعتمدها الباحث إلى ستّ مجموعات. المجموعة الأولى تتمثل بالوثائق العربية الموجودة في أرشيفات كلّ من سورية والعراق، وهي تتألف في المقام الأول من تقارير موجهة إلى الوزراء والمحكمة ووثائق خاصة، في أرشيفات المكتبة الوطنية العراقية وأرشيف بغداد، وتتضمن مصدرين أساسين: أولهما ملفات البلاط الملكي وملفات وزارة الداخلية. وثانيهما الأرشيف السوري، وهو مُقسّم إلى ثلاثة أقسام: القسم الخاص وقسم الدولة وقسم الصحافة.

المجموعة الثانية تتألف من تحليل المناقشات البرلمانية تحليلًا دقيقًا، الأمر الذي يسمح بتسليط الضوء على الأجندات والبراهين السياسية، فضلًا عن المخاطر المترتبة على الصراع السياسي. وتشمل هذه المجموعة أوراق المجلس النيابي، ومجلس الوزراء، ووزارة المالية، مجلس الأعيان، وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع وغيرها. المجموعة الثالثة استندت إلى مجموعة واسعة من السّير الذاتية السياسية، مثل سيرة أكرم الحوراني (1911- 1996) في سورية، وعبد الكريم الأزري في العراق. وتُعدّ هذه السير، فضلًا عن أهميتها في فهم تاريخ تلك المرحلة، مصدرًا لا غنى عنه من أجل تقديم فهم أفضل لدور النخب وأهميتها في الحياة البرلمانية للبلدين. فكتاب الأزري يوثق لفترة الحكم الملكي في العراق، ويغطي جوانب سياسية واجتماعية مهمة من خلال التجارب والمناصب التي شغلها الأزري، في حين وثقت مذكرات أكرم الحوراني التي ظهرت في عدة مجلدات لتاريخ سورية السياسي.

المجموعة الرابعة تضمّنت مجموعة كبيرة من الصحف السورية والعراقية المحفوظة في بغداد وبيروت ودمشق ولندن وباريس وواشنطن. وتأتي أهمية هذه الصحف من كونها مرآة يومية للأحداث. ومن أهم هذه الصحف في سورية: الأبطال (1956-1958)، وألف باء (1946-975)، والأنوار (1945-1946)، والسما (1955)، وسوا سورية (1954-1955) وغيرها. وفي بغداد: الزمان (1947-1949)، وتحرير (1960-1961)، ويضاف إليها صحف المكتبة الوطنية في باريس، ومكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، وغيرها. المجموعة الخامسة هي الوثائق الدبلوماسية الأميركية والبريطانية والفرنسية، وكان لها دور مهم في تسليط الضوء على بعض الجوانب الأخرى للحياة السياسية. يعدّ الباحث أن هذه الوثائق على درجة كبيرة من الأهمية، لكونها أسهمت في تصحيح النقاط المهمة في تاريخ سورية والعراق، وفي كتابة أول تاريخ سردي لبرلماناتهما، وتقديم حجج مقنعة حول تطوّر النظامين العراقي والسوري:

كيف كان فوضويًا جدًا ولماذا؟ أما المجموعة السادسة، فهي قائمة كبيرة من الكتب والمقالات (ص 290-320).

## خامسًا. خاتمة

تُجسّد حالتا العراق وسورية ظواهر عالمية أوسع نطاقًا، تستدعي مزيدًا من البحث واستنطاقًا للوثائق والأرشيفات المتنوعة الموزعة على عدد من الدول. ذلك أن معظم النخب المستقلة غير الغربية تبنّت تدرجيًّا المعايير الدستورية، خلال القرن التاسع عشر، كدليل على الحداثة ووسيلة لتعزيز الدولة في وجه الغزو الأجنبي، كما حدث في اليابان عام 1868، وهاواي عام 1840، ثم حذت الإمبراطورية العثمانية حذوها في القرن التاسع عشر. وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ذروة الهيمنة الأوروبية، وبدا أن القوى الأوروبية تُصدّر المعايير الغربية، في حين كان جهاز مؤسسي جديد يتشكل، في كثير من الأحيان، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة المحلية والاستعمارية. ويُبيّن هذا الكتاب كيف انعكس هذا التاريخ العالمي في العراق وسورية، وكيف تُساعد هذه الدراسة في فهم أفضل لتاريخ البرلمانات العالمية. على الرغم من الفترة الذهبية التي شهدها البلدان (سورية والعراق) برلمانيًا، وحددها ري بعد عام 1954، فإن هذه الفترة لم تستمر في الازدهار تحت ضغط ظروف الحرب الباردة، وصعود نجم عبد الناصر (التيار الناصري)، وتأثير ذلك في المزاج الشعبي والمجتمعي، ولا سيما في سورية، ما أنتج ثقافة تمثيل وحكم برلماني ضعيف، في مواجهة قوة سلطة الولاءات البدائية والعقلية الإقليمية الراسخة في البلدين (الزعامات).

في الوقت ذاته كان العراق يشهد فيه صراعًا حزبيًا بين الحزب الشيوعي المدعوم سوفيتيًا، وحزب البعث المدعوم من قبل وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA). وبحلول عام 1958، كان البلدان قد خضعا لحكم أنظمة ثورية عسكرية. يقدم ري في نهاية كتابه ما يُشبه النصيحة أو التوصية، إذ يُشير إلى أهمية العودة إلى تجربة الفترة (1946-1963)، وضرورة إعادة قراءتها وعدّها تجربة رائدة في كلا البلدين، من أجل الاستفادة في رسم مسار جديد للشرق الأوسط في ظل الاضطرابات التي يمرّ بها ويعيشها. وعلى الرغم من المحاولات التي شهدتها البلاد العربية الشرق أوسطية، فإن فشلها راكم مجموعة من الإرهاصات والأسباب التي مهّدت لثورات الربيع العربي، ومن ضمنها سورية التي انتفضت على نظام حكم استبدادي مارس سلطته من خلال حزب البعث منذ عام 1970. كانت غاية تلك الثورات إحياء الآمال القديمة، من خلال إرساء نظام حكم برلماني دستوري واقعي ومستدام، على الرغم من المعوّقات الكبيرة التي تقف عائقًا أمام تحقيق هذا الهدف، وهي معوقات أوجدها النظام السابق الذي غذى التناقضات الاجتماعية والإقليمية، وكرّس الطائفية.

# سوريون في جامعات العالم

# Syrians in Worldwide Universities

أنس ناصر ناصر[1]| Anas Naser Naser

# الإسلاموفوبيا وتمثلات المسلمين في الدراما السورية في ظل نظام الأسد
# مسلسل "ما ملكت أيمانكم" نموذجًا

# Islamophobia and Muslim Representation in Syrian Drama under the Assad Regime

## A Textual Analysis of Ma Malakat Aymanukum

## ملخص

تتناول هذه الدراسة تمثّلات المسلمين، في المسلسل السوري "ما ملَكَتْ أَيمانُكم"، ضمن السياق السياسي والإعلامي لسورية، في حقبة حكم حزب البعث في ظل نظام الأسد. وتنطلق الدراسة من نظرية التمثيل لستيوارت هول، لتحليل الكيفية التي يُبنى بها المعنى داخل النص الدرامي. وبالاستناد إلى منهج التحليل النصّي، ترصد الدراسة أن المسلسل يؤسّس تقابلًا قيميًا، بين مجتمع مسلم محافظ، وآخر علماني أو غير ديني. وقد بيّن التحليل أن الشخصيات المتديّنة ظاهريًا تُربط بسرديات العنف والتطرّف والقسوة والنفاق الأخلاقي والاجتماعي، في حين تُمنح الشخصيات العلمانية موقعًا أكثر شرعية وتوازنًا داخل البناء الدرامي. ومن جانب آخر، تُصوَّر النساء المحجّبات بوصفهن خاضعات أو مقيّدات اجتماعيًا، مقابل نساء غير محجّبات يُقدَّمن على أنهنّ متعلّمات ومستقلات وأكثر تحررًا. وفي ضوء مفهومي الإسلاموفوبيا والإسلاموفوبيا الداخلية، تخلص الدراسة إلى أن هذه الأنماط لا تقتصر على نقد التطرّف، بل تعيد إنتاج ثنائية "المسلم الجيد"، مقابل "المسلم السيّئ"، وترميز التديّن الظاهر بوصفه قابلًا للانزلاق نحو التهديد والتطرّف، بما يرسّخ قوالب نمطية عن المسلمين داخل سياق سلطوي.

**كلمات مفتاحية**

سورية، إسلاموفوبيا، إسلاموفوبيا داخلية، دراما سورية، نظام الأسد، "ما ملكت أيمانكم"

(1) كاتب وباحث في الدراسات الثقافية. حاصل على درجة الماجستير (معهد الدوحة للدراسات العليا). Anas.Nasser@arabica.org

## Abstract

This study employs textual analysis, drawing on representation theory to examine the Syrian television series *Ma Malakat Aymanukum* within the political and media structures of Ba'ath-era Syria under the Assad regime. The findings indicate that the series constructs conservative Muslim characters through recurring associations with violence, extremism, hypocrisy, social rigidity, and intolerance, primarily through a sustained strategy of contrast between a religiously conservative milieu and a secular space. Veiled women are depicted as oppressed, naïve, or socially constrained, whereas unveiled women are represented as educated, autonomous, and civilized. Interpreted through the lens of Islamophobia and internalized Islamophobia, these representational patterns reproduce familiar tropes that conflate visible religiosity with aggression, coercion, and hostility toward difference, thereby rearticulating Islamophobic stereotypes within a Muslim-majority authoritarian context.

**Keywords**

Islamophobia; internalized Islamophobia; Syrian drama; Assad regime; *Ma Malakat Aymanukum*

## أولًا. مقدمة

أحكم حزب البعث سيطرته على الدولة السورية، منذ ستينيات القرن الماضي، وأدرك مبكرًا الأهمية الاستراتيجية للهيمنة على المجال الإعلامي[2]، وعلى مدى ما يقارب ستة عقود من الحكم، في ظل إطار سياسي يقدّم نفسه كعلماني، ظلّت المؤسسات الإعلامية في سورية خاضعةً لرقابة حكومية صارمة. وبقي التلفزيون والإذاعة يعملان تحت إشراف مباشر من النظام، في عهدي حافظ وبشار الأسد.[3]

ارتبط التحول إلى دولة أمنية مركزية بوصول حافظ الأسد إلى الحكم عام 1970. وتكرّس في عهده الطابع الأمني للدولة السورية، واتّسع نفوذ الأجهزة الأمنية في مختلف نواحي الحياة السياسية والثقافية والإعلامية، وأُعيد تنظيم المجال العام ضمن منظومة رقابية مُحكَمَة شملت مجالات شتّى[4]. وقد بلغ الصراع بين النظام وبعض التنظيمات الإسلامية ذروته في مجزرة حماة عام 1982، التي مثّلت منعطفًا في التاريخ السوري المعاصر[5]. وأعقبت تلك الأحداث مرحلة رسّخت مقاربة رسمية تعدّ "الإسلام السياسي" مصدرَ تهديد للنظام، وترافق ذلك مع إحكام القبضة الأمنية على المجال الديني، من خلال ضبط مؤسساته الرسمية وإدماجها في بنية الدولة، مع استمرار الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام.[6]

ومع انتقال الحكم إلى بشار الأسد عام 2000، لم يطرأ على هذا النهج أي تحوّل جوهري، بل استمر الإرث الأمني ذاته في السيطرة على المجالين الديني والإعلامي، مع إنتاج آليات وأدوات رقابية. وفي هذا الإطار، تشكّلت الدراما السورية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، ضمن بيئة سياسية أمنية تضبط المجال الثقافي وترسم حدود المسموح في التعبير.

في ظل هذا المناخ، برزت الدراما التلفزيونية بوصفها واحدةً من أهم الأدوات الثقافية القادرة على طرح قضايا اجتماعية حسّاسة، وإن بقيت تتحرّك ضمن حدود يفرضها السياق السياسي العام، سواء أكانت عبر الرقابة المباشرة أم من خلال شبكات إنتاج مرتبطة بمراكز نفوذ داخل السلطة. لقد شهدت المسلسلات السورية ازدهارًا ملحوظًا قُبيلَ عام 2011، واسْتَقطَبت اهتمامَ قنوات فضائية عربية واسعة، لا سيّما في شهر رمضان الذي يُعدّ موسم الذروة للإنتاج الدرامي وارتفاع نسب المشاهدة[7]. وفي هذا السياق، لم تعد الدراما مجرّدَ وسيلة ترفيهية، بل غدَت وسيطًا ثقافيًا يُعاد من خلاله تمثيل الواقع الاجتماعي وتشكيل التوترات الأيديولوجية والسياسية.

ضمن هذا الإطار، عُرض مسلسل "ما ملكت أيمانكم"، في شهر رمضان عام 2010، وأثار جدلًا منذ حلقاته الأولى، بسبب عنوانه المستمدّ من نص قرآني، وبسبب الموضوعات التي تناولها، وفي مقدمتها التطرّف الديني، والتحرش الجنسي، والعلاقات خارج إطار الزوجية، إضافةً إلى تناوله موضوع الإرهاب. كتب العمل هالة دياب، وأخرجه نجدت أنزور، وامتدّ على ثلاثين حلقة عُرضت على التلفزيون الرسمي السوري آنذاك.[8]

(2) Hinnebusch, Raymond. "Modern Syrian Politics", **History Compass**, vol (6) no (1) (2007).

(3) أحمد حاج حمدو، "الصحافة السورية المستقلة: من الثورة إلى سقوط الأسد"، **معهد الجزيرة للإعلام** (2024/12/13) شوهد في (2026/2/27): https://url-shortener.me/ETFV

(4) لينا خطيب ولينا سنجاب، "دولة المقايضات في سورية: كيف غيّر الصراع أسلوب ممارسة الدولة السورية للسلطة"، **تشاتام هاوس**/ برنامج الشرط الأوسط وشمال أفريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر، 2018)، ص3، 6.

(5) Quiades Ismael, "The Hamah Massacre - February 1982", **Mass Violence and Resistance - Research Network**, (2009 /12/22(Accessed on 27/2/2026) at: https://url-shortener.me/ETM5

(6) Raymond Hinnebusch, ***Syria***: ***Revolution from Above*** (London: Routledge, 2001), pp.98-103.

(7) Christa Salamandra, "Creative compromise: Syrian television makers between Secularism and Islamism", **Contemporary Islam**, vol (2) no (3) (2008).

(8) "Taboo-breaking Syrian soap causes Ramadan stir", **The Independent**, (9/9/2010) accessed on (27/2/2026) at: https://url-shortener.me/ETQ5

قوبل العمل بانتقادات حادة من شخصيات دينية بارزة آنذاك، وفي مقدمتها الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، الذي دعا إلى مقاطعة المسلسل، واتهمه بارتكاب "أخطاء جسيمة"، وباختيار عنوان يسيء إلى النص القرآني، ورأى فيه سخريةً من الدّين والمتدينين، محذّرًا من "غضب" إلهي في حال استمرار عرضه. في المقابل، رأى آخرون أن المسلسل يعكس واقعًا اجتماعيًا قائمًا، ويكشف عن مظاهر نفاق أو تناقض داخل بعض الأوساط الدينية[9].

لم يقتصر الجدل على المجال الديني فحسب، إذ أشارت تقارير وشهادات متداولة إلى تدخّلات ضمن دوائر النظام، لاحتواء التوتر بين المخرج أنزور والشيخ البوطي. وقد نُسب إلى آصف شوكت (نائب رئيس هيئة أركان النظام آنذاك وصهر بشار الأسد) دورٌ في إدارة هذا الخلاف، ما يوحي أن القضية تجاوزت حدود السّجال الثقافي إلى نطاق ذي حساسية سياسية ضمن الوسط الأمني. وتشير هذه الجزئية إلى طبيعة العلاقة المركبة بين المؤسسة الدينية الرسمية والأجهزة الأمنية، وتطرح احتمالًا يفيد أن عرض العمل جرى ضمن توازنات السلطة لا بمعزل عنها.

ويكتسب هذا البعد أهمية؛ لأن النظام كان يتبنّى خطابًا داعمًا لبعض الحركات الإسلامية (كحزب الله) خارج حدوده، في حين كان يرسّخ في الداخل نموذجًا صارمًا من العلمانية السياسية، وصل في بعض المراحل إلى فرض قيود على ارتداء النقاب في الأوساط التعليمية[10]. وقد كشف هذا التناقض عن تعقيد العلاقة بين الدين والدولة في المجال العام السوري، وهي علاقة أُعيدت صياغتها وتمثيلها عبر الوسائط الثقافية، وفي مقدمتها الدراما التلفزيونية.

ومن الجدير بالذكر أن مخرج العمل، وهو نجدت أنزور، ارتبط بعد عام 2011 بمواقف علنية داعمة للنظام السوري، فضلًا عن إخراجه عددًا من الأعمال السينمائية التي تناولت الحرب في سورية، من منظور انسجم مع سرديته في ما يتعلق بـ "الدولة" و"مكافحة الإرهاب". ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلسلة من أعماله الدرامية اللاحقة التي روّجت لتلك الرواية، ومنها فيلم "ملك الرّمال"، وفيلم "فانية وتتبدد"، وفيلم "دم النّخل". وقد تعزز هذا الارتباط بانخراطه لاحقًا في الحياة السياسية الرسمية عبر عضويته في مجلس الشعب، ما يساعد في فهم خلفيته وموقعه ضمن المنظومة التي تَشَكّل فيها العمل الدرامي موضوع الدراسة.

تورد مذكرات الشيخ سارية الرفاعي أن مسلسل "ما ملكت أيمانكم" جاء بتوجيه من آصف شوكت ذاته، وأن العمل كان موجّهًا بصورة غير مباشرة إلى الشيخ البوطي[11]، فشخصية "أبو توفيق" في المسلسل هي إشارة إلى لقب البوطي الذي يُكنّى به في الواقع، ولا سيما أن شارة الافتتاح تضمّنت مشاهد لجامع الإيمان الذي يقع في منطقة المزرعة بالعاصمة دمشق، حيث كان الشيخ البوطي يلقي دروسه، وهو أيضًا الجامع نفسه الذي اغْتِيلَ فيه عام 2013. وتضيف المذكرات أن شوكت جمع أنزور والبوطي، وأجبر الأخير على الاعتذار إلى المخرج.

اكتسبت دراسة هذا العمل أهمية إضافية، بالنظر إلى توقيت عرضه في رمضان عام 2010، أي قبيل أشهر قليلة من اندلاع الثورة السورية عام 2011؛ إذ جاء المسلسل في لحظة سياسية واجتماعية مشحونة، سبقت التحول الجذري في المجال العام السوري، فمنَحه ذلك قيمةً تحليليةً خاصّة بوصفه نصًّا دراميًا يتناول قضايا حساسة سبقت الانفجار السياسي. ومن

(9) عساف عبود، "ما ملكت أيمانكم مسلسل تلفزيوني يثير جدلًا في سورية"، **بي بي سي عربي**، (2010/8/18) شوهد في (2026/2/27): https://url-shortener.me/ETQH

(10) "Syria relaxes veil ban for teachers", **The Guardian** (06/04/2011) accessed on (28/2/2026: https://url-shortener.me/EW75

(11) أنس أزرق، "مذكرات سارية الرفاعي في زمن الثورة السورية"، **العربي الجديد**، (2020/9/26) شوهد في (2026/2/27): https://url-shortener.me/ETTE. يُنظر أيضًا: سارية عبد الكريم الرفاعي، **مذكرات في زمن الثورة** ج1 (إسطنبول: مكتبة الأسرة العربية، 2020).

ثمّ، لا يُقرأ العمل بوصفه إنتاجًا ثقافيًا معزولًا، بل بوصفه مؤشرًا رمزيًا على طبيعة العلاقة بين النظام والمجتمع المتديّن، في مرحلة ما قبل الاحتجاجات، وعلى الكيفية التي جرى من خلالها تأطير قضايا التدين والتّطرف ضمن الخطاب العام في تلك المرحلة.

ضمن هذا الإطار، تتناول الدراسة مسلسل "ما ملكت أيمانكم"، بوصفه نصًا دراميًا يعرض صورة المسلم المحافظ ضمن سياق سياسي وأمني محدد، وتسعى إلى تحليل الكيفية التي تُبنى بها هذه الصورة داخل العمل، واستقراء أنماط التمثيل المرتبطة بها، واحتمال تقاطعها مع خطاب الإسلاموفوبيا. وتتقصّى الدراسة هذا البناء التمثيلي، للوقوف على ما قد يكشفه عن تصوّرات أوسع إزاء المجتمع المتدين المحافظ وموقعه في ظل النظام الأمني.

## ثانيًا. الشخصيات الرئيسة وبناء الدلالات السردية

يروي المسلسل قصّة سبعِ فتيات يلتقينَ في معهد لتعليم اللغة الإنجليزية، ويتتبع تحولاتهن العاطفية والنفسية والاجتماعية. غير أن الخط السرديّ الأبرز يتمحور حول شخصية "توفيق"، الأخ المتشدّد لـ"ليلى" إحدى الشخصيات الرئيسة، إذ يتحوّل تدريجيًا إلى قائد مجموعة جهادية تمارس العنف. ومع تطوّر هذا الخط، ينتقل التركيز من تجارب فردية إلى بناءِ صورة أوسع وأشمل لجماعة دينية محافظة تُربط بالتشدد والعنف.

تتمحور البنية السردية للمسلسل حول مجموعة من الشخصيات التي تُؤدي وظائف درامية، تحمل دلالات وأنماطًا اجتماعية ودينية متباينة. وتتقدم شخصية "توفيق" هذا البناء، بوصفها أكثر الشخصيات حضورًا وتأثيرًا في سير الأحداث. يبدأ مسار توفيق شابًا متشدّدًا دينيًا، ثم يتطور إلى قائد لمجموعة جهادية تنخرط في عمليات تفجير وسرقة وقتل. ويُبنى الخط السردي على تناقضات حادة؛ إذ يفرض توفيق على محيطه معاييرَ صارمة باسم الالتزام الديني، وفي الوقت نفسه ينخرط في علاقات غير شرعية ويمارس الابتزاز والعنف والترهيب. ولا يُقدَّم هذا التناقض بوصفه انحرافًا فرديًا معزولًا، بل يُدرج ضمن صورة أوسع لتيار ديني محافظ، ما يجعل أفعاله قابلة للقراءة بوصفها امتدادًا لنمط ديني محدد.

في المقابل، تُقدَّم شخصية "ليلى" بوصفها نموذجًا للصراع الذاتي، بين الانتماء إلى بيئة محافظة والرغبة في التحرّر والاستقلال الفردي. وتظهر ليلى مرتديةً الحِجاب ثم ترتدي النّقاب لاحقًا، وتتعرض لتعنيف جسدي ولفظي من قبل أخيها (توفيق) الذي يمثّل السلطة الذكورية داخل الأسرة. ويتطوّر خطّها السردي نحو الانفصال التدريجي عن هذا الفضاء (المنغلق)، وصولًا إلى خلع الحجاب، واتخاذ مسار حياة مختلف كلّيًا.

أما شخصية "علياء"، فتُمثل بعدًا اجتماعيًا آخر يرتبط بالفقر والهشاشة الاقتصادية؛ إذ تدفعها ظروفها إلى بيع جسدها لإعالة أسرتها، فتَدْخُل في دائرة من الخوف والشعور بالذنب حتى تصل إلى محاولة الانتحار. ومن خلال هذا الخط، يتناول المسلسل مفاهيم العُذرية والشّرف والوصم الاجتماعي، في سياق يربط بين القيم التقليدية والضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عنها.

تتكامل هذه الشخصيات مع نماذج أخرى تُستخدم لتعزيز ثنائية مركزية، تقوم على التقابل بين مجتمع ديني محافظ يُصوَّر بوصفه مغلقًا ومتوترًا، وآخر أكثر انفتاحًا يُقدَّم على أنه عقلانيّ ومتحرر. ومن خلال هذا البناء، تتحوّل الشخصيات إلى أدوات لإنتاج المعنى وإبراز انقسام قِيَمي، يمهّد لتحليل أنماط التمثيل التي يعتمدها المسلسل في مقاربته للتدين المحافظ.

## ثالثًا. مراجعة الأدبيات

### الإسلاموفوبيا وتمثيل المسلمين في الإعلام

تعدّ الإسلاموفوبيا من المفاهيم المركزية في الدراسات المعاصرة التي تتناول صورة الإسلام والمسلمين في الخطاب الإعلامي والثقافي. وقد ظهر المصطلح في الأدبيات الغربية، خلال ثمانينيات القرن الماضي، حين أشار إدوارد سعيد إلى تداخل العداء للإسلام مع أنماط من التفكير العنصري، منتقدًا الخطابات التي ترفض الاعتراف بعدائها الضمني تجاه المسلمين[12]. وأسهم تقرير صادر عام 1997 في ترسيخ المصطلح ضمن الخطاب الأكاديمي، إذ عُرّف بوصفه خوفًا أو كراهية تجاه الإسلام والمسلمين، ما تجلى في مواقف وممارسات وتمثيلات عدائية وتمييزية في المستويين الاجتماعي والسياسي[13].

تُجمع الأدبيات على أن الإسلاموفوبيا تقوم على تعميمات نمطية، تُصوّر الإسلام كيانًا أحاديًا جامدًا ومعاديًا للقيم الحديثة، مع تقديم المسلمين بوصفهم جماعة متجانسة تميل إلى العنف والتعصّب[14]. وفي المجال الإعلامي، تتكرّس هذه الصور عبر الربط المتكرر بين الإسلام والإرهاب[15]، وبين الهوية الدينية والممارسات المتطرفة، ويسهم ذلك في إنتاج مناخ من الخوف والارتياب تجاه المسلمين[16].

في إطار تحليل تمثيلات الإسلام، يُعَدّ عمل إدوارد سعيد حول الاستشراق من المراجع الأساسية لفهم كيفية بناء صورة "الآخر" المسلم في الخطاب الغربي. فقد بيّن سعيد أن الشرق، ومن ضمنه العالم الإسلامي، صُوِّر تاريخيًا بوصفه فضاءً متخلفًا ولاعقلاني، في مقابل فضاء غربيّ يُقدَّم على أنه عقلاني ومتفوق[17].

وتشير دراسات لاحقة إلى أن أنماط الإسلاموفوبيا لا تقتصر على السياقات الغربية، بل يمكن أن تُعاد صياغتها داخل مجتمعات ذات أغلبية مسلمة، من خلال إعادة إنتاج صور نمطية مشابهة في سياقات محلية. ففي بعض الأعمال الدرامية العربية، يُقدَّم المتديّن المحافظ في صورة المتشدّد العنيف أو المنافق، مقابل شخصية "معتدلة" أو "ليبرالية"، تُجسّد قيم الحداثة والعقلانية والانفتاح[18]. ويكشف هذا النمط من التمثيل عن إمكانية تشكّل خطاب نقدي داخلي، يتقاطع مع تصوّرات وأنماط خارجية سائدة في الخطاب الغربي حول الإسلام[19].

### الإسلاموفوبيا الداخلية (Internalized Islamophobia)

لا يُختزل مفهوم الإسلاموفوبيا في كونه خطابًا موجّهًا من خارج المجتمعات المسلمة، بل قد يتخذ أشكالًا داخلية تتجلى في إعادة إنتاج تصوّرات سلبية عن الإسلام، أو عن أنماط محددة من التدين داخل السياق الثقافي ذاته. ويشير بعض الباحثين إلى هذا النمط بوصفه "إسلاموفوبيا داخلية"، وفيه تُعاد صياغة صور نمطية حول المسلمين المحافظين من

(12)Edward Said, "Orientalism reconsidered", **Race & Class**, vol (27) no (2) (1985).

(13) Gordon Conway, ***Islamophobia***: ***a challenge for us all*** (London: Runnymede Trust, 1997), p.4.

(14) José P. Zúquete, "The European extreme-right and Islam: New directions?", **Journal of Political Ideologies**, vol (13) no (3) (2008), p.323.

(15) Muniba Saleem and Craig A. Anderson, "Arabs as terrorists: Effects of stereotypes within violent contexts on attitudes, perceptions, and affect", **Psychology of Violence**, vol (3) no (1) (2013).

(16) Jack G. Shaheen, ***Reel Bad Arabs***: ***How Hollywood Vilifies a People*** (Interlink Publishing Group, 2001).

(17) Edward Said, **Orientalism** (New York: Pantheon, 1978), p.22.

(18) Sahar Y. El Zahed, Internalized Islamophobia: The Discursive Construction of Islam and Observant Muslims in the Egyptian Public Discourse, PhD dissertation (University of California, 2019).

(19) Al-Mokhtar Ahmed, "Egyptian TV Dramas and Self-Orientalism", **Politics Today**, (19/08/2021) accessed on (01/06/2022): https://url-shortener.me/EWCS

داخل البنية الاجتماعية والثقافية نفسها. وفي هذا السياق، لا يُقدَّم الإسلام على أنه دينٌ فحسب[20]، بل يُقدّم أحيانًا بوصفه عائقًا أمام الحداثة أو التقدّم، وتُقرأ الممارسات الدينية المحافظة كدلالات على التخلف أو الانغلاق[21].

وقد بيّن محمود ممداني (2002) أن الخطاب المعاصر، خصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كرّس ثنائية "المسلم الجيّد" و"المسلم السيئ"، إذ يُمنح الأول شرعية القبول إنْ تماهى مع قيم الحداثة، في حين يُربط الثاني بالعنف والتطرف. ولا يظهر هذا التقسيم داخل الخطاب الغربي وحده، بل قد يُعاد إنتاجه في سياقات أخرى، عبر وسائل إعلام محليّة تُعيد ترتيب الفضاء الديني وفق معايير محددة[22].

وتشير دراسات أخرى إلى أن التجارب الشخصية السلبية داخل بعض الأطر الدينية قد تُسهم في تعميم نظرة نقدية حادّة تجاه التدين المحافظ عمومًا، بما يفضي إلى تبنّي تصورات اختزالية سلبية عن الممارسات الدينية[23]. وفي هذا السياق، يصبح التمثيل الإعلامي مجالًا لإعادة تعريف العلاقة بين الهوية الدينية والحداثة، عبر إبراز نماذج بعينها تُقدّم بوصفها أكثر "عقلانية" و "تحضّرًا"، في مقابل نماذج أخرى تُحَمّل دلالات العنف أو القمع.

## تمثيل المسلمين في الدراما الغربية

إنّ التمثيل السلبي للهوية الإسلامية في السينما، وما يقترن به من ربط المسلمين بالهمجية والشرّ وغياب الحرية، يُعَدّ مؤشرًا معاصرًا على تفاقم الإسلاموفوبيا[24]. وفي هذا الصدد، ترى منيبة سليم وكريج أندرسون أنّ الصور النمطية السلبية عن المسلمين في وسائل الإعلام تشجّع السياسات التمييزية ضدّ المجتمعات المسلمة في الغرب[25]. في السّياق نفسه، توصّل جاك شاهين، في دراسته التحليلية لأكثر من ألف فيلم هوليوودي أُنتج بين عامي 1896 و2000، إلى أنّ شخصيّة العربي (الذّكر) صُوِّرت غالبًا، بوصفها نماذج نمطية لأشرار ساذجين، يميلون إلى العنف، ويُقدَّمون على أنهم مُهووسون بالجنس، ويختزلون النساء في موضوعات للهيمنة أو التشيء.

## المسلمون في الدراما العربية

تناولت دراسات عدة صورة الإسلام والمسلمين في الدراما العربية، مشيرةً إلى توظيف الرموز الدينية في سياقات سياسية وأيديولوجية، إذ قدّمت بعض الإنتاجات العربية رجل الدين الملتحي الذي يرتدي ثوبًا قصيرًا بوصفه شخصية درامية متحوّلة، كمتسوّل، أو متطرّف، أو زوج عنيف يمارس نفاقًا بين المجالين الخاص والعام، قبل أن تُسند إليه أدوار إرهابية تحت شعار "الدولة الإسلامية". ومن هذه الأعمال، مسلسل "الحُور العِين" (2005) لنجدت أنزور، الذي تناول الإرهاب والجماعات الإسلامية، لكنه تجنّب مناقشة القمع السياسي وغياب الديمقراطية بوصفهما من أسباب الظاهرة. وتشير سلامندرا إلى أنّ أنزور أثار اهتمام الإعلام الغربي بأعماله التي تناولت التفجيرات الانتحارية[26]. وفي مصر، حيث يمثّل شهر رمضان

(20) El Zahed, ibid, p.170.

(21) Deepa Kumar, ***Islamophobia and the Politics of Empire***: ***The Cultural Logic of Empire*** (Chicago: Haymarket Books, 2012), pp.25-29.

(22) Mahmood Mamdani, "Good Muslim, Bad Muslim: A Political Perspective on Culture and Terrorism", **American Anthropologist**, vol (104) no (3) (2002).

(23) Imam O. Suleiman, "Internalized Islamophobia: Exploring the Faith and Identity Crisis of American Muslim youth", **Islamophobia Studies Journal**, vol (4) no (1) (December 2016).

(24) Aditi Bhatia, "Discursive Illusions in the American National Strategy for Combating Terrorism", **Journal of Language and Politics**, vol (7) no (2) (2008).

(25) Muniba Saleem and Craig A. Anderson, "Arabs as Terrorists: Effects of Stereotypes within Violent Contexts on Attitudes, Perceptions, and Affect", **Psychology of Violence**, vol (3) no (1) (2013).

(26) Christa Salamandra, "Creative compromise: Syrian television makers between Secularism and Islamism", **Contemporary Islam**, vol (2) no (3) (2008).

موسم الذروة الدرامي، تناولت أعمال مثل "الإرهابي" و"طيور الظلام" و"عمارة يعقوبيان" و"الجماعة" موضوعات الإسلام السياسي والإرهاب.

يرى أرمبروست أنّ الرقابة حدّت من إنتاج أعمال مؤيدة للمسلمين، وأن ذلك عزّز الخطاب المناهض لهم[27]. ويشير المختار أحمد إلى أنّ هذه الأعمال أعادت إنتاج صورة نمطية أقرب إلى "الاستشراق الذاتي"[28]. وتشير دراسة أخرى إلى أنّ السينما المصرية استخدمت الإسلام أحيانًا لتبرير سياسات الدولة، عبر تصوير الإسلاميين مصدرًا لتهديد المجتمع[29].

## رابعًا. إطار نظري ومفاهيمي

### نظرية التمثيل

تعتمد هذه الدراسة على نظرية التمثيل، بوصفها مدخلًا تحليليًا لفهم بناء المعنى داخل النصوص الإعلامية. فالتمثيل لا يقتصر على عكس الواقع أو نقله كما هو، بل يتّصل بكيفية تشكيله وإضفاء الدلالة عليه عبر اللغة والصورة والسرد ضمن سياقات اجتماعية وثقافية محددة. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الوسائط الإعلامية لا تعكس العالم، بل "تعيد تقديمه" عبر أنظمة دلالية تُنتج معاني مخصوصة[30].

يرى ستيوارت هول أن التمثيل ممارسة مركزية في إنتاج الثقافة، إذ تُصاغ من خلاله معان محددة حول الأشخاص والجماعات والهويات. ومن هذا المنظور، لا يُفهم المعنى بوصفه خاصية ثابتة كامنة في الأشياء، بل نتيجة لعملية بنائية تُنتَج عبرها اللغة والرموز داخل سياق اجتماعي[31]. ويؤكِّد هول في مقاربته البنائيّة أن الأفراد لا يكتفون بعكس المعنى، بل يشاركون في بنائه، من خلال منظومات مفاهيمية مشتركة تُترجم إلى تمثيلات لغوية وبصرية.

ترتبط عملية التمثيل بعلاقات القوة؛ فالمعاني المهيمنة ليست محايدة، بل غالبًا ما تخدم مصالح أو تصورات سائدة داخل المجتمع. ويُعدّ تحليل التمثيل أداةً للكشف عن كيفية بناء صور جماعات محددة، وكيف يمكن لهذه الصور أن تُنتج أنماطًا من القبول أو الرفض، والإدماج أو الإقصاء[32].

يبيّن مفهوما "الترميز" و "فك الترميز" اللَّذَين طرحهما هول أن النصوص الإعلامية تُنتَج ضمن أُطَر أيديولوجية معيّنة، ويظلّ تلقيها مفتوحًا على تأويلات متعددة[33]. غير أن الدراسة الحالية تركّز على مستوى بناء المعنى ذاته، أي على الاستراتيجيات السرديّة والبصرية واللغوية التي تُستخدم لإنتاج دلالات محددة حول المسلمين داخل المسلسل.

انطلاقًا من ذلك، يُعدّ تحليل التمثيل في المسلسل موضوع الدراسة مَدخلًا للتعرّف على الكيفية التي تُبنى بها صورة "المسلم المتدين/ المحافظ"، في مقابل صورة "العلماني المتحرر"، وكيف تُوظَّف عناصر مثل اللباس، والمكان، واللغة، والموسيقى التصويرية، وتسلسل الأحداث، في تثبيت دلالات معينة. فالمعنى هنا لا يُنتج عبر خطاب مباشر فحسب؛ بل عبر شبكة من الرموز والعلامات التي تتضافر لإعادة صياغة الواقع داخل النص الدرامي.

(27) Walter Armbrust, "Islamists in Egyptian Cinema", **American Anthropologist**, vol. (104) no. (3) (2002), pp.924-925.

(28) Ahmad, ibid.

(29) El Zahed, Ibid.

(30) Thomas Griffiths, "Media representation theory", accessed on (01/02/2022): https://url-shortener.me/EXN0

(31) Stuart Hall and others (eds.), ***Culture, Media, Language*** (London: Routledge, 2014), pp.128-138.

(32) Christopher Cambpell, ***The Routledge companion to media and race*** (UK: Taylor & Francis, 2016).

(33) Hall, Ibid, pp.128-138.

على ذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما السمات السردية والبصرية واللغوية التي تُبنى من خلالها صورة المسلم المحافظ في مسلسل "ما ملكت أيمانكم"؟
- كيف يتقاطع هذا التمثيل مع سياق النظام الأمني الذي أُنتج فيه العمل؟
- إلى أي مدًى يُنتج هذا البناء التمثيلي أنماطًا دلالية، يمكن مقاربتها في ضوء خطاب الإسلاموفوبيا؟

## خامسًا. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة منهج التحليل النصّي (Textual Analysis) الذي يتيح تحليل البنية السردية واللغوية والبصرية للنص، والكشف عن الروابط بين الخطاب والممارسات الثقافية والاجتماعية التي يُنتَج ضمنها. ولا يقتصر التحليل النصي على وصف المحتوى الظاهر، بل يستكشف الدلالات الكامنة والافتراضات الضمنية التي تساعد في بناء المعنى[34].

وينطلق التحليل من فرضية أن النصّ الإعلامي، وفقًا لهول، ليس كيانًا معزولًا، بل بنية دلالية تُنتَج داخل سياق تاريخي وثقافي وسياسي محدد[35]. فالمعنى يتشكل من خلال التفاعل بين النص والسياق، ويخضع لعمليات تأويل متعددة[36].

### اختيار العيّنة

تكوّن مجتمع الدراسة من ثلاثين حلقة تمثل المسلسل كاملًا. وقد شوهد العمل أكثر من مرة، بهدف الإحاطة العامة بالبنية السردية والموضوعات الرئيسة، ثم جرى اختيار أربع حلقات بطريقة منظمة لضمان توزيعها عبر المسار الدرامي كاملًا، وهي الحلقات: الأولى، والتاسعة، والسابعة عشرة، والخامسة والعشرون. واعتمد هذا الاختيار على تقسيم الحلقات إلى أربع مراحل زمنية، واختيار حلقة من كل مرحلة، إذ يتيح ذلك تتبع تطور الشخصيات والموضوعات عبر الخط الدرامي.

### أدوات التحليل

اعتمدت الدراسة مجموعة من التقنيات التحليلية المنسجمة مع طبيعة التحليل النّصي[37]، للإجابة عن الأسئلة البحثية:

- تكرار المفردات: رُصد تكرار كلمات محددة مثل كلمة "حرام"، وتحليل سياقات استخدامها بوصفها مؤشرات على أنماط سلطوية أو دلالات قيمية داخل النص.
- المقارنة والتضاد: حُلّلَت الاستراتيجية السردية القائمة على إبراز الفروق بين شخصيات أو فضاءات اجتماعية متقابلة، لرصد أنماط التقابل الثنائي.
- تحليل المكان والرموز البصرية: جرى تتبع العلاقة بين المكان والملابس وحركة الكاميرا والموسيقى ودورها في إنتاج معنى محدد.

(34) Linda A. Wood and Rolf O. Kroger, ***Doing Discourse Analysis***: ***Methods for Studying Action in Talk and Text*** (California, London and New Delhi: Sage Publications, 2000), p.19; Norman Fairclough, ***Media Discourse*** (London: Hodder Arnold, 1995), p.17.

(35) Stuart Hall, "Introduction", in ***Paper Voices***: ***The popular press and social change*** 1935-1965, A. C. H. Smith (ed.) (London: Chatto & Windus, 1975).

(36) Richard Johnson, "What Is Cultural Studies Anyway?", **Social Text**, no (16) (1986), p.33.

(37) Gery W. Ryan and H. R. Bernard, "Techniques to Identify Themes", **Field Methods**, vol (15) no (1) (2003).

- الأسئلة الاجتماعية: استُخدمت أسئلة تحليلية موجَّهة لاستكشاف القضايا المرتبطة بالسلطة والنوع الاجتماعي والهوية والعلاقات داخل النص.
- وفي المرحلة الأخيرة، صُنّفت الأنماط المتكررة وربطت بالأدبيات السابقة حول تمثيل المسلمين في الدراما، ولا سيما ما يتعلق بربط التدين المحافظ بالعنف أو التطرف.

## خامسًا. تحليل

### بناء التقابل القيمي بين فضاءين اجتماعيين

يعتمد المسلسل في إنتاج معناه على استراتيجية سردية قائمة على التقابل الثنائي (الثنائية الضدّية)، بين فضاءين اجتماعيين متمايزين: الأول يرتبط بالتدين المحافظ، والثاني يُقدَّم بوصفه أكثر انفتاحًا وعقلانية. ولا يُصرَّح بهذا التقابل بصورة مباشرة، بل يتشكل تدريجيًا عبر شبكة من العلامات البصرية واللغوية والسلوكية التي تنتظم داخل النص.

### الملابس

تستخدم الملابس كأحد أهم المؤشرات البصرية في بناء هذا التقابل؛ فشخصية توفيق تظهر مرتديةً الجلباب الطويل والقلنسوة، ثم العمامة لاحقًا، مع لحية كثيفة وملامح صارمة متجهّمة، بما يمنحه هيئة الجماعات الجهادية. ولا يقتصر هذا النمط على توفيق وحده، بل يمتد إلى والده وأعضاء مجموعته ومرتادي الحلقات الدينية، فيغدو المظهر الخارجي علامةً على الانتماء إلى فضاء ديني متشدد.

في المقابل، تُصوَّر الشخصيات المنتمية إلى المجتمع المقابل بملابس عصرية وألوان زاهية، وتظهر في أماكن حديثة ومفتوحة. وتُقدَّم شخصية "نادين" ووالدتها بوصفهما مثالين على هذا النموذج؛ فهما لا ترتديان الحجاب، وتعيشان في شقة حديثة، وتبدوان أكثر ثباتًا ووضوحًا ولباقة في السلوك.

أما شخصية ليلى، فتمثل نقطة تقاطع بين الفضاءين؛ إذ تبدأ مرتدية الحجاب ثم يُفرض عليها النقاب، ويقترن حضورها بالحزن والاضطراب النفسي داخل المنزل المحافظ. غير أن خلعها الحجاب لاحقًا يتزامن مع تحوّل في مسارها الشخصي نحو الدراسة والاندماج في فضاء أكثر انفتاحًا، فيتحوّل الحجاب من زيّ ديني إلى رمز للقيود النفسية والاجتماعية داخل البناء الدرامي.

### المكان

لا يقتصر التقابل على اللباس، بل يمتد إلى الفضاء المكاني. فالحيّ القديم الذي تسكنه عائلة "توفيق" يُصوَّر بوصفه مكانًا مغلقًا ومظلمًا نسبيًا، وتكثر فيه الزوايا الضيقة والمساحات المحدودة. في المقابل، تُعرض المشاهد المرتبطة بالفضاء الآخر في حدائق عامة ومطاعم وأماكن مضاءة، بما يعزز ثنائية الانغلاق مقابل الانفتاح. وتظهر هذه الثنائية منذ الحلقة الأولى، إذ تترافق لقطات من دمشق القديمة (المآذن، المحال التقليدية، الفتيات المحجبات) مع موسيقى تصويرية ذات طابع توتّري، قبل الانتقال إلى مشهد الصف الدراسي الحديث. ولا يكتفي هذا الانتقال بوصف اختلاف مكاني، بل يربط المكان القديم بالتوتر والانغلاق والحديث بالانفتاح والتحرر.

### اللغة

تلعب اللغة دورًا محوريًا في تثبيت هذه الثنائية. فكلمة "حرام" تتكرر في سياقات متعددة،

وغالبًا بوصفها أداة لمنع الرغبة أو قمع التعبير العاطفي. ففي أحد المشاهد تُمنع "ليلى" من الحديث عن الحبّ، بوصفه "حرامًا"، ويُربط الشعور العاطفي بالخطيئة. ويتكرر هذا الاستعمال في مواقف أخرى من قبل "توفيق" لتبرير سلوكه السلطوي تجاه شقيقته. في المقابل، تُقدَّم الحوارات في الفضاء المقابل "غير المتدين" بلغة أهدأ، تقوم على المناقشة والإقناع بدلًا من الأمر والنهي.

### الموسيقا

تُستخدم الموسيقى التصويرية لتوجيه المتلقي عاطفيًا نحو قراءة معينة. فالمشاهد المرتبطة بالحلقات الدينية أو بالشخصيات المحافظة غالبًا ما تترافق مع موسيقى توحي بالخطر أو التهديد، في حين تخلو المشاهد في الفضاء المقابل من هذا التأطير المقلق. وكذلك يرتبط صوت الأناشيد الجهادية بمشاهد العنف التي ينفذها "توفيق".

### تجريم التديّن وتجسيد "الشرير" الديني

إنْ كان المحور السابق قد كشف عن بناء ثنائية قيمية، بين فضاءين اجتماعيين، فإن هذا المحور يتناول الكيفية التي يتحول فيها التدين الظاهر إلى علامة سردية على الخطر والتهديد، عبر تجسيده في شخصية (توفيق) بوصفه "الشرير" المركزي في العمل.

### شخصية توفيق "مصدر الشر"

تُبنى شخصية "توفيق" تدريجيًا كمصدر رئيس للعنف والاضطراب داخل العمل. فهو الأخ المتشدد، والابن المنتمي إلى عائلة دينية محافظة، وقائد المجموعة الجهادية لاحقًا. غير أن العنصر الأهمّ في بنائه السردي هو الجمع بين المظهر الديني الصارم والسلوك العنيف والمتناقض أخلاقيًا.

يمارس "توفيق" سلطته باسم الدِّين، مستعملًا مفردات دينية لتبرير أفعاله، سواء أكان في فرض النقاب على شقيقته، أم في تعنيفها جسديًا ولفظيًا، أم في تغطية علاقاته الجنسية غير المشروعة. ولا يُقدَّم هذا التناقض بوصفه حالة فردية فحسب، بل يُربط ضمنيًا بنمط ديني محافظ، ما يجعل التديّن ذاته عرضة للريبة داخل النص. وتتجلى ذروة هذا البناء في تحوله إلى قائد لمجموعة مسلحة تنفذ عمليات سرقة وتفجير. فالمسلسل لا يفصل بين تديّن "توفيق" الظاهري وانخراطه في العنف، بل ينسج بينهما علاقة سببية ضمنية، فيبدو التطرف امتدادًا طبيعيًا لمسار التدين.

يُعدّ مشهد عقوبة الجَلْد الذي نفّذه "توفيق" بحق أخته "ليلى" أحد أكثر المشاهد الصادمة في العمل، ويمثّل لحظة مفصلية في ترسيخ صورة التديّن بوصفه سلوكًا قاسيًا وغير رحيم. فمع أن ليلى تُثبت براءتها، يُصرّ توفيق على تنفيذ العقوبة إستنادًا إلى نصّ قرآني. ويُقدَّم المشهد في سياق بصري وسمعي مكثّف: صراخ وبكاء وتوتر، مع غياب أي صوت معارض قادر على إيقاف الحدث. ويزداد أثر المشهد، لأن النص الديني يُستدعى خارج سياقه الفقهي أو التاريخي، ويُطبَّق بصورة فورية داخل إطار عائلي، ما يعزز الربط بين النص المقدس والممارسة العنيفة. ولا يتيح العمل تفسيرًا بديلًا أو قراءة فقهية أخرى، فتبدو العقوبة وكأنها تمثيل مباشر وجامد للتعاليم الدينية.

يتكرر هذا النمط في مشهد قتل "نادية"، وهي الأرملة المنقبة، التي استغلّها توفيق جنسيًا، فحملت منه، فقرّر إعدامها للتخلّص منها، بتهمة الزنا، استنادًا إلى اتهامات غير مثبتة. ويُنفّذ الإعدام ميدانيًا على يد مجموعته الجهادية، في مشهد جماعي يعمّق الإحساس بأن العنف ليس فعلًا فرديًا، بل ممارسة جماعية تُدار باسم الدين.

### الربط بين الجهاد والإرهاب

يربط المسلسل بين مفهوم "الجهاد" وعمليات التفجير والسرقة، عبر مشاهد تُظهر أفراد المجموعة وهم يشاهدون مقاطع لانفجارات ويتفاعلون معها بحماسة. وتُستخدم الأناشيد الجهادية في خلفية مشَاهد العنف، فيترسخ الربط بين الخطاب الديني والممارسة الإرهابية. ولا يقدّم النص تمييزًا واضحًا بين مفاهيم الجهاد المختلفة أو التأويلات المتباينة، فيُختزل المفهوم في صور التفجير والدمار.

### غياب نموذج ديني بديل متوازن

يقدّم العمل شخصيتين توصفان بالاعتدال، مثل "الشيخ عمار" و"محمود"، إلا أن حضورهما يظل محدودًا، مقارنة بثقل شخصية "توفيق". ولا يُقدَّم "محمود" الزوج المتفهم، بوصفه نموذجًا دينيًا تقليديًا، بل أقرب إلى متدين متصالح مع قيم ليبرالية. ويؤدي هذا التوزيع السردي إلى ترسيخ انطباع بأن النموذج المحافظ الأكثر حضورًا هو النموذج العنيف.

### نموذج "المسلم الجيد" مقابل "المسلم السيئ"

إلى جانب تجريم التديّن، يعتمد المسلسل على استراتيجية أكثر تركيبًا، تتمثل في بناء ثنائية ضمنية بين نموذجين من المسلمين: نموذج يُقدَّم بوصفه معتدلًا ومتوافقًا مع قيم الحداثة، وآخر يُصوَّر بوصفه متطرفًا وخطرًا. ولا يعمل هذا التقابل في مستوى السلوك فحسب، بل يمتد إلى تمثيل أنماط التدين ذاتها.

### "المسلم السيئ": التدين بوصفه تهديدًا

تتجسد صورة "المسلم السّيئ" بصورة أساسية في شخصية (توفيق) ومجموعته. فهذا النموذج يتّسم بالتشدد في المظهر والفظاظة في الخطاب واحتكار الحقيقة الدينية. ويُقدَّم على أنه سلطة قمعية، داخل الأسرة والمجتمع، تستخدم النصوص الدينية لتبرير الإقصاء والعنف، وتعيش صدامًا دائمًا مع المجتمع عبر فرض القيود على النساء أو الانخراط في أنشطة مسلّحة. ويتكرر هذا النمط بصورة متسقة، فيرسّخ صورة نمطية للتدين المحافظ، بوصفه أرضية خصبة للتطرف.

### "المسلم الجيد": التديّن المتصالح مع الحداثة

في المقابل، تُقدَّم شخصية "محمود" كنموذج مختلف للتدين. فهو متزوج من ليلى "أخت توفيق"، ويتعامل معها بلغة هادئة قائمة على الحوار، ولا يفرض عليها مظهرًا أو سلوكًا محددًا. يظهر محمود ملتزمًا دينيًا، لكنه لا يجسّد المظهر التقليدي المتشدد، ولا يجعل الدينَ أداة للهيمنة، فلا يمانع أن تخلع ليلى الحجاب في النهاية، بل لا يعترض على ارتيادها الحانات ومرافقة الرجال.

من خلال هذا البناء، يُعاد تعريف القبول الاجتماعي للتديّن ضمن معايير محددة: التدين المقبول هو الذي ينسجم مع حرية المرأة والحوار والانفتاح، ولا يتخذ من النصوص الدينية مرجعية ملزمة في الحياة اليومية داخل النص الدرامي. أما التديّن الذي يتمسك بالمظاهر والطقوس، فيُقدَّم بوصفه قابلًا للانزلاق نحو التطرف.

تؤدي هذه الثنائية وظيفة مزدوجة: تمنح العمل مساحة دفاعية تُقدّمه ناقدًا للتطرف لا للدين، لكنها في الوقت نفسه تعيد إنتاج تقسيم معياري يحاكم التدين المحافظ، وفق معايير مفترضة أكثر "عقلانية" و"حداثة". وبهذا تُشرعن شخصية بعينها بوصفها "مسلمًا جيدًا"، وتُحمّل شخصية أخرى عبء الصورة السلبية، أي "المسلم السيئ".

## سادسًا. مناقشة

تُظهر نتائج التحليل ثلاثة أنماط تمثيلية أساسية:

- بناء ثنائية قيمية بين فضاء حديث منفتح وغير متدين، في مقابل فضاء ديني محافظ.
- تحويل التدين الظاهر إلى دلالة للخطر عبر تجسيده في شخصية "توفيق" وجماعته.
- ترسيخ تقسيم "المسلم الجيد" و "المسلم السيئ"، بوصفه معيارًا للقبول داخل النص.

تنطلق المناقشة من هذه النتائج لقراءتها ضمن سياق النظام الأمني في ظل حكم الأسد، وتبيّن أن مسلسل "ما ملكت أيمانكم" لا يُقدّم تمثيلات معزولة عن السياق الذي أُنتج فيه، بل يعيد بناء صورة "المسلم المحافظ"، ضمن إطار دلالي يتقاطع مع بنية النظام الأمني. فالتمثيل هنا لا يُعدّ انعكاسًا اجتماعيًا فحسب، بل يعد إنتاجًا للمعنى داخل منظومة سياسية تتحكّم في المجال الرمزي والإعلامي.

في هذا السياق، يعيد المسلسل إنتاج ثنائية "المسلم الجيد" و"المسلم السيئ"، وهي ثنائية لا تنفصل عن خطاب سياسي أوسع يميّز بين التدين المقبول رسميًا، والتديّن الذي يُصوَّر بوصفه تهديدًا. فالمسلم المحافظ في العمل لا يظهر بوصفه متشددًا فحسب، بل بوصفه عنيفًا ومتناقضًا أخلاقيًا ومعاديًا للمجتمع أيضًا. وتُثبَّت هذه الصورة عبر عناصر متضافرة، مثل اللباس التقليدي، واللغة الآمرة والمتشنجة، والموسيقى التصويرية التحذيرية، والأمكنة المظلمة أو القديمة.

في المقابل، تُقدَّم الشخصيات ذات النزعة الليبرالية أو العلمانية أو اللادينية ضمن فضاءات منفتحة وحديثة، مع لغة هادئة وموسيقى غير تصادمية. ولا يقتصر هذا التقابل على مستوى السّرد فحسب، بل ينتج نظامًا من الدلالات يُحمّل التدين المحافظ معاني العنف والرجعية، ويربط التحرر الديني بالتمدّن والتقدم.

يصعب فصل هذا البناء الدلالي عن طبيعة الدولة الأمنية التي سيطرت على المجال العام، منذ عهد حافظ الأسد، ثم أعادت إنتاج أدواتها في عهد بشار الأسد. فالدراما السورية، على الرغم من مساحتها الإبداعية، ظلت ضمن منظومة إنتاج تخضع للترخيص والرقابة، ما يجعل تمرير سردية تربط التديّن المحافظ بالعنف متقاطعًا مع خطاب رسمي طويل الأمد يربط الاستقرار بمحاربة "التطرف".

وتكتسب مسألة الخلاف بين المخرج أنزور والشيخ البوطي دلالةً إضافيةً ضمن هذا الإطار؛ فعلى الرغم من أن الشيخ البوطي، المعروف بموقفه الداعم للنظام، مثّل نموذجًا للتديّن الرسمي المندمج في بنية الدولة، فقد أثار المسلسل اعتراضه العلني، ما أفضى إلى تدخلات داخل دوائر السلطة لاحتواء الأزمة، مع الإشارة إلى دور آصف شوكت في إدارة هذا التوتر. ويعكس هذا الأمر أن النزاع لم يكن جدلًا ثقافيًا صرفًا، بل ارتبط بحساسية العلاقة بين المؤسسة الدينية والأجهزة الأمنية داخل النظام. وينعكس هذا التداخل بين السلطة السياسية والفضاء الديني في بنية التمثيل داخل المسلسل؛ إذ تُقدَّم الشخصيات الدينية غير الرسمية بوصفها مصدر تهديد، ويُهمّش نموذج التدين التقليدي غير المسيّس، أو يُعاد تشكيله، ليغدو مقبولًا حين يتماهى مع أنماط سلوك أقرب إلى الليبرالية الاجتماعية.

في ضوء نظرية التمثيل، لا يكتفي المسلسل بعرض ظاهرة التطرّف، بل يعيد ترميز التدين المحافظ ضمن شبكة من العلامات التي تحمّله دلالات سلبية. وهنا تتقاطع هذه التمثيلات مع أنماط معروفة في أدبيات الإسلاموفوبيا، ولا سيما ربط الإسلام بالعنف،

وربط المرأة بالاضطهاد، واختزال الممارسات الدينية في صور قاسية أو صادمة. غير أن خصوصية الحالة السورية تكمن في أن هذه التمثيلات لا تُنتج داخل سياق غربي خارجي، بل داخل دولة ذات أغلبية مسلمة، وكانت تحكمها سلطة أقلويّة ذات جهاز أمني صارم. ومن ثم يمكن قراءة العمل بوصفه نموذجًا لإعادة إنتاج صور نمطية عن "الذات"، ضمن خطاب داخلي يتحرك داخل توازنات سياسية قائمة. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود توجيه مباشر، بقدر ما يشير إلى أن التمثيل الإعلامي يتحرك داخل حدود المسموح سياسيًا.

## سابعًا. خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن مسلسل "ما ملكت أيمانكم" لا يُقدّم تمثيلًا محايدًا للتديّن المحافظ، بل يبني منظومة دلالية متكاملة تربطه بالعنف والانغلاق والتهديد الاجتماعي. ومن خلال تحليل اللغة والمكان والرموز البصرية وبنية الشخصيات، تبيّن أن العمل يعتمد تقابلات حادة، بين فضاء ديني تقليدي يُصوَّر بوصفه قمعيًا ومأزومًا، وآخر يُقدَّم على أنه عقلاني ومتحرر. أظهر تحليل عناصر العمل أن هذا البناء التمثيلي يتقاطع مع السياق السياسي الذي أُنتج فيه العمل. فالإرث الأمني الذي ترسّخ في عهد حافظ الأسد (خصوصًا بعد أحداث حماة عام 1982) أسّس لخطاب رسمي يربط الإسلام السياسي بالعنف، واستمر هذا الإرث في عهد بشار الأسد، ضمن منظومة رقابية تُخضع المجالين الديني والإعلامي لتوازنات السلطة.

تسهم هذه الدراسة في توسيع المناقشة حول تمثيل المسلمين في الإعلام العربي، عبر إبراز الكيفية التي تتقاطع فيها التمثيلات الثقافية مع السياقات السياسية والأمنية، وتشير إلى أن تحليل الإسلاموفوبيا لا ينبغي أن يقتصر على السياقات الغربية، إذ قد يظهر بأشكال مختلفة داخل مجتمعات مسلمة، عندما يُعاد تأطير التدين المحافظ بوصفه مشكلة أمنية أو اجتماعية. مع ذلك، تبقى لهذه الدراسة حدودها؛ إذ اقتصر التحليل على عمل درامي واحد دون مقارنة منهجية مع أعمال أخرى من الحقبة ذاتها، ولم تتناول الدراسة استقبال الجمهور أو أثر العمل في المتلقين. ويمكن لأبحاث لاحقة أن تتوسع في تحليل تمثيلات الدين في الدراما السورية، قبل عام 2011 وبعده، أو أن تقارن بين الإنتاج الرسمي والإنتاج المستقل، أو أن تستكشف استجابات الجمهور لهذه الصور التمثيلية.

في ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة أن الدراما التلفزيونية، في سياق دولة ذات بنية أمنية مركزية، لا تعمل وسيطًا ثقافيًا محايدًا، بل تشارك في إعادة إنتاج المعنى ضمن توازنات السلطة. ومن هنا، فإن تحليل تمثيل المسلمين في هذا العمل لا يكشف عن صورة درامية فحسب، بل عن آليات أوسع تعيد تشكيل العلاقة بين الدين والدولة.

## المراجع

### العربية

خطيب، لينا ولينا سنجاب. "دولة المقايضات في سورية: كيف غيّر الصراع أسلوب ممارسة الدولة السورية للسلطة"، **تشاتام هاوس**/ برنامج الشرط الأوسط وشمال أفريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر، 2018).

الرفاعي، سارية عبد الكريم. **مذكرات في زمن الثورة** ج1. إسطنبول: مكتبة الأسرة العربية، 2020).

### الأجنبية

Armbrust, Walter. "Islamists in Egyptian Cinema", **American Anthropologist,** vol (104) no (3) (2002).

Ryan, Gery W. and H. R. Bernard, "Techniques to Identify Themes", **Field Methods**, vol (15) no (1) (2003).

Said, Edward. "Orientalism reconsidered", **Race & Class, vol** (27) no (2) (1985).

Said, Edward. ***Orientalism***. New York: Pantheon, 1978.

Salamandra, Christa. "Creative compromise: Syrian television makers between Secularism and Islamism," **Contemporary Islam**, vol (2) no (3) (2008).

Salamandra, Christa. "Creative compromise: Syrian television makers between Secularism and Islamism", **Contemporary Islam,** vol (2) no (3) (2008).

Saleem, Muniba and Craig A. Anderson, "Arabs as Terrorists: Effects of Stereotypes within Violent Contexts on Attitudes, Perceptions, and Affect", **Psychology of Violence**, vol (3) no (1) (2013).

Saleem, Muniba and Craig A. Anderson, "Arabs as terrorists: Effects of stereotypes within violent contexts on attitudes, perceptions, and affect", **Psychology of Violence, vol** (3) no (1) (2013).

Shaheen, Jack G. *Reel Bad Arabs:* ***How Hollywood Vilifies a People.*** Interlink Publishing Group, 2001.

Smith, A. C. H. (ed.), ***Paper voices: The popular press and social change 1935-1965.*** London: Chatto & Windus, 1975.

Suleiman, Imam O., "Internalized Islamophobia: Exploring the Faith and Identity Crisis of American Muslim youth", **Islamophobia Studies Journal,** vol (4) no (1) (December 2016).

Wood, Linda A. and Rolf O. Kroger, ***Doing Discourse Analysis: Methods for Studying Action in Talk and Text.*** California, London and New Delhi: Sage Pub-

Bhatia, Aditi. "Discursive Illusions in the American National Strategy for Combating Terrorism," **Journal of Language and Politics** vol (7) no (2) (2008).

Cambpell, Christopher. ***The Routledge companion to media and race.*** UK: Taylor & Francis, 2016.

Conway, Gordon. ***Islamophobia: a challenge for us all.*** London: Runnymede Trust, 1997.

El Zahed, Sahar Y., Internalized Islamophobia: The Discursive Construction of Islam and Observant Muslims in the Egyptian Public Discourse, PhD dissertation (University of California, 2019).

Ellinas, Antonis A., ***The Media and the Far Right in Western Europe.*** Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Fairclough, Norman. ***Media Discourse.*** London: Hodder Arnold, 1995.

Hall, Stuart and others (eds.), ***Culture, Media, Language.*** London: Routledge, 2014.

Hinnebusch, Raymond. "Modern Syrian Politics", **History Compass**, vol (6) no (1) (2007).

Hinnebusch, Raymond. ***Syria: Revolution from Above.*** London: Routledge, 2001.

Johnson, Richard. "What are Cultural Studies Anyway?", **Social Text**, no (16) (1986).

Kumar, Deepa. ***Islamophobia and the Politics of Empire: The Cultural Logic of Empire.*** Chicago: Haymarket Books, 2012.

Mamdani, Mahmood. "Good Muslim, Bad Muslim: A Political Perspective on Culture and Terrorism", **American Anthropologist**, vol (104) no (3) (2002).

lications, 2000.

Zúquete, José P. "The European extreme-right and Islam: New directions?", **Journal of Political Ideologies,** vol (13) no (3) (2008).

# عروض كتب

# Book Précis

هيئة التحرير| Board Editorial

# استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية وفشل المجتمع الدولي

## The Assad Regime's Use of Chemical Weapons and International Community's Failure

الكتاب: **استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية وفشل المجتمع الدولي**

تأليف: فضل عبد الغني

تقديم: كينيث روث

الناشر: دار الفكر (دمشق)

عام النشر: 2026

عدد الصفحات: 232

يوفّر الكتاب قراءة قانونية وتحليلية معمّقة لواحدة من أخطر ظواهر النزاع السوري منذ عام 2011، وهي الاستخدام الممنهج للأسلحة الكيميائية، بوصفه تحديًا مباشرًا لأكثر المحظورات رسوخًا في القانون الدولي الحديث. ويمتاز الكتاب بوضع مسألة الأسلحة الكيميائية ضمن سياق انتهاكات أوسع، مع إبراز مدى قصور المجتمع الدولي في التعامل معها ومع صور الانتهاكات بالأسلحة التقليدية. ويسلّط الكتاب الضوء على الطبيعة الخبيثة لهذه الأسلحة، ولا سيما في البيئات المغلقة، من مثل الأقبية، حيث تتضاعف قابلية إيقاع الضرر بالمدنيين، وبالأخص الأطفال. في المستوى المنهجي، يعتمد المؤلف مقاربة مركبة تجمع بين المنهج الوصفي، لاستعراض القواعد والتقارير والقرارات الدولية ذات الصلة، والمنهج التاريخي لتتبع تسلسل الأحداث كما وقعت، والمنهج التحليلي لقراءة التفاعل بين التحقيقات والقرارات والسياقات السياسية. يحدد المؤلف نطاق موضوع الكتاب الزمني بالفترة من آذار/ مارس 2011 إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019، وهي المدة التي شهدت كثافةً عالية في الوقائع والتداعيات المتشابكة قانونيًا وسياسيًا.

السؤال الرئيس في الكتاب هو: لماذا فشل المجتمع الدولي ومجلس الأمن في ردع النظام البائد عن تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، على الرغم من التقارير التي أثبتت تورطه؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى تمس مصداقية مجلس الأمن، وتناقش إمكان استنساخ نموذج حماية، عبر حق النقض، والحاجة إلى آليات ردع أكثر فاعلية. يوثق المؤلف ويحلل، في الفصل الأول، كيفية مساهمة التحقيقات الدولية والمحلية في إثبات استخدام الأسلحة الكيميائية، مع تفكيك أدوار الأمم المتحدة وآلياتها، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتطور أدوات التحقق والإسناد. وفي الفصل الثاني يناقش المؤلف أثر التقاعس الدولي في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، عبر تتبع محطات مفصلية كبرى وتقسيمها زمنيًا، بما يتيح فهم التحولات في الاستجابة الدولية وتداعياتها على تكرار الجريمة. أما في الفصل الثالث، فيقدم المؤلف نقدًا بنيويًا لكيفية إفراغ القانون الدولي من محتواه، عندما يُشلّ مجلس الأمن، ثم يطرح توصيات عملية لتعزيز الردع وآليات الحماية والمساءلة. الكتاب سرد توثيقي، وخلاصة قانونية- سياسية بشأن الاختبار القاسي الذي تعرض له نظام حظر الأسلحة الكيميائية، في الحالة السورية، ما أثبت إخفاقه وقصوره. كذلك، فإن في الكتاب، مطالعة وافية بشأن حدود المنظومة الدولية، حين تتغلب معايير القوة والسياسة على مقتضيات القانون والعدالة. الكتاب مهم للباحثين والحقوقيين وصنّاع السياسات وأصحاب القرار.

هيئة التحرير| Board Editorial

# تقويض استقلال القضاء في سورية

# Undermining Independence of Judiciary in Syria

الكتاب: استقلال القضاء في سورية: في عهد الأسد الأب والابن وسبل الإصلاح

تأليف: فضل عبد الغني

تقديم: نزار صاغية

الناشر: دار الفكر (دمشق)

عام النشر: 6202

عدد الصفحات: 692

ينطلق الكتاب من فكرة محورية مفادها أنّ القضاء في سورية استهدف عبر هندسة قانونية ومؤسسية تراكمت تدريجيًا حتى أفضت إلى تحويل القضاء من سلطةٍ يُفترض أن تحمي الحقوق والحريات إلى جهاز وظيفي يخدم منطق التحكم السياسي ويضعف ضمانات المحاكمة العادلة وسيادة القانون. يرسم الكتاب خطًّا تاريخيًا يوضح كيف مثّلت حالة الطوارئ الممتدة، وما رافقها من تشريعات استثنائية وتجريم فضفاض لجرائم أمن الدولة، بيئة مواتية لتوسع نفوذ الأجهزة الأمنية وتهميش الضمانات القضائية. ويتناول أثر البنية الدستورية التي منحت السلطة التنفيذية، وعلى رأسها رئاسة الجمهورية، أدواتٍ مباشرة وغير مباشرة للتحكم بالسلطة القضائية، من خلال إدارة التعيين والترقية والنقل والعزل، وما ترتّب على ذلك من إضعاف الاستقلال المؤسسي للقضاة وترسيخ رقابةٍ غير رسمية على عملهم. يفرد الكتاب مساحةً واسعة لتحليل المحاكم الاستثنائية بوصفها إحدى أهم أدوات تفريغ العدالة من مضمونها، مع إبراز أنّ طبيعتها وإجراءاتها، من تقييد حق الدفاع إلى غياب الضمانات الإجرائية وضعف أو انعدام طرق الطعن، تضعها في تعارضٍ بنيوي مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ويناقش استمرار منطق الاستثناء في مراحل لاحقة، عبر إعادة إنتاجه بأطرٍ جديدة تحت عناوين مختلفة، بما فيها مكافحة الإرهاب، وما يعنيه ذلك من اتساع نطاق الملاحقات ومأسسة الانتهاكات من داخل عملية العدالة نفسها.

لا يكتفي الكتاب بتشخيص أزمة القضاء السوري في ظل نظام الأسد، بل يطرح برنامجًا إصلاحيًا ذا طابع بنيوي قائم على إعادة بناء الضمانات التي تجعل استقلال القضاء حقيقة عملية نافذة. في مقدمة هذه المقترحات، يأتي إصلاح مجلس القضاء الأعلى، وفصل رئاسته ووظيفته عن الهيمنة التنفيذية، وتحصين الجسم القضائي من أدوات الضغط الإداري والسياسي، وإلغاء الاستثناءات القضائية أو تقليصها وفق معايير صارمة، وتطوير القواعد والإجراءات، بما ينسجم مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، بما في ذلك ضمانات حق الدفاع وحظر الاعتداد بالاعترافات المنتزعة تحت التعذيب. يؤكد الكاتب أهمية التدريب والتأهيل المستمر، في سياق مساعي إصلاح القضاء في سورية، والاستفادة من الخبرات المقارنة والدعم الفني الدولي، منتهيًا إلى أن أي مسار جاد للانتقال نحو دولة القانون لا يمكن أن يتجاوز سؤال إصلاح مؤسسة القضاء. كذلك، يربط بين استقلال القضاء، بوصفه قاعدة دستورية، وبين كونه شرطًا لازمًا لمحاسبة المنتهكين، وإنصاف الضحايا، وبناء الثقة العامة بالدولة وضمان عدم تكرار الانتهاكات. عمومًا، يمثل الكتاب مادة معرفية وعملية متكاملة للمهتمين بإصلاح العدالة في سورية، من قضاة ومحامين، وصانعي سياسات وأصحاب قرار، وباحثين في الدراسات القانونية عامةً، والقانون الدستوري وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية خاصةً.

هيئة التحرير| Board Editorial

# صيدنايا
# شهادات من مدونة سجون الأسد

# Saydnaya
# Testimonies from the Assad Prisons Blog

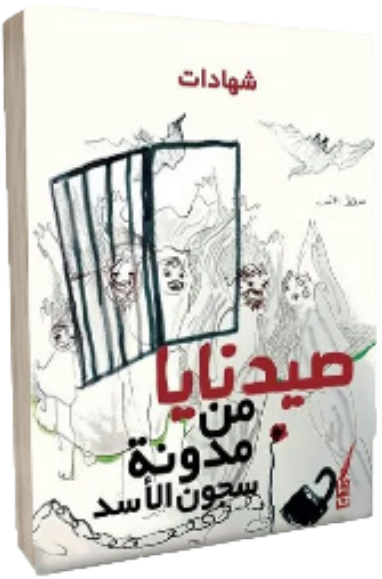


الكتاب: **صيدنايا.. شهادات من مدونة سجون الأسد**

تأليف: مجموعة مؤلفين (شهادات)

تقديم: ماجد كيالي

الناشر: دار كنعان (دمشق)

عام النشر: 2026

عدد الصفحات: 160

الكتاب وثيقة إنسانية وحقوقية مهمة جدًا، إذ يجمع شهادات حية لمعتقلين سياسيين سابقين عايشوا فظائع السجون السورية، في ظل النظام البائد، ولا سيما سجن صيدنايا العسكري المعروف بـ "المسلخ البشري". يكشف الكتاب عقيدة سجون الأسد التي لم تكن سلبًا للحرية فحسب، بل مختبرًا للتعذيب والإبادة النفسية والروحية وجعل الحياة مستحيلة. ويرصد التحولات التي طرأت على سجن صيدنايا، من معتقل سياسي إلى مسلخ شهد عمليات إعدام جماعية وإبادة ممنهجة. ويتميز الكتاب بأن مقدمي الشهادات الحية فيه لهم خلفيات ومشارب متنوعة، من شيوعيين وإسلاميين وليبراليين ومستقلين. تروي أميرة حويجة تجربة اعتقالها عام 1987، والصراعات النفسية والاجتماعية، والضرب حتى فقدان السيطرة على الجسد، وتتحدث عن اختفاء زوجها (مضر الجندي) في المعتقلات حتى وفاته تحت التعذيب. وتستعرض حسيبة عبد الرحمن تجربتها المؤلمة في سجون النظام، ومن ذلك التعذيب باستخدام الكرسي الألماني والصعقات الكهربائية واقتلاع الشعر. وتتحدث عزة أبو ربعية عن تجربتها في الاعتقال عام 2015، ويومياتها المأسوية في الزنزانة المكتظة وانعدام النظافة وأصوات التعذيب، واصفة الحالة النفسية للمعتقلات، إذ يتوقفن عن الإحساس كآلية دفاعية للبقاء. يقدم أنور بدر قراءة تحليلية لعشر سنوات قضاها في صيدنايا (1988-1998)، واصفًا التصميم الهندسي للسجن، ومتحدثًا عن تجربة المعتقلين في تنظيم حياتهم، من خلال لجان اجتماعية وتحويل السجن إلى منتدى ثقافي لتعليم اللغات والآداب، ومحللًا طبيعة العلاقة بالسجانين، ومفرّقًا بين المجرمين وعساكر الخدمة الإلزامية الذين كان بعضهم ضحايا أيضًا.

وتركز شهادة بدر زكريا على الجانب الإبداعي، كأداة للمقاومة النفسية من داخل السجن، فيوثق كيفية تحويل المهاجع إلى خشبة مسرح، وابتكار السجناء أدوات للعرض من مواد بسيطة متاحة، من مثل خيوط البطانيات وبقايا الطعام، لخلق حالة فنية تكسر جمود السجن. وفي شهادته، يقدم محمد إبراهيم سردًا لتجربة اعتقال طويلة، وقد قضى معظمها في صيدنايا، موثقًا تفاصيل الحياة اليومية في السجن، والتحديات التي واجهها المعتقلون السياسيون في مواجهة محاولات النظام كسر إرادتهم. تعد شهادة محمد برو من أقسى الشهادات التي يوفرها الكتاب، إذ كان معتقلًا في سجن تدمر قبل انتقاله إلى صيدنايا، ليقارن بين المسلخين، موضحًا أن التعذيب كان يهدف إلى الإبادة النفسية والروحية، بأساليب إذلال مقززة. وتتناول شهادة كريم عكاري جوانب من الصراع المباشر مع إدارة السجن والتحولات في المعاملة، إذ يوثق لحادثة تعرض فيها للضرب العنيف من قبل مدير السجن، ويصف كيف كانت إدارة السجن تستخدم أساليب القمع المفرط والشتائم التي تمس الكرامة والدين. ويركز علي الكردي، في شهادته، على أهمية التوثيق كفعل قانوني وحقوقي، إذ يرى أن تسجيل هذه الشهادات خطوة أولى للاعتراف بحقوق الضحايا ومنع تكرار المآسي، ومساهمة في بناء ذاكرة جمعية سورية تدين الاستبداد. تشترك هذه الروايات، مع شهادات ومشاركات لآخرين في الكتاب (نصار يحيى، محمود عيسى، بسام جوهر، جورج ميخائيل، حسام الدين كردية، مي بركات، بلال بيلغيلي)، في رسم صورة كاملة لعقيدة السجن الوحشية عند النظام البائد. والكتاب لا يأتي ضمن أدب السجون فحسب، بل بوصفه وثيقة إدانة تأريخية.

هيئة التحرير| Board Editorial

# سورية
# تاريخ حديث

# Syria
# A Modern History

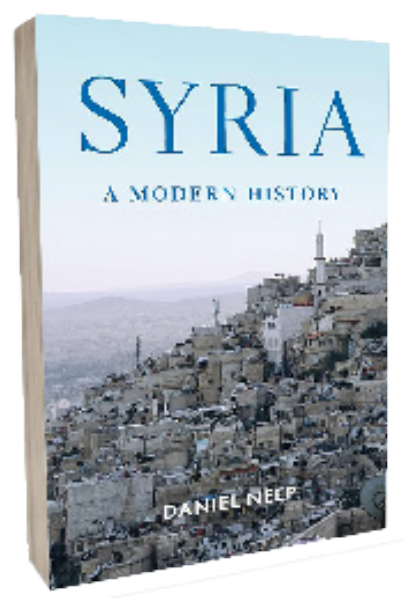


الكتاب: **سورية: تاريخ حديث** *Syria: A Modern History*

تأليف: دانييل نيب Daniel Neep

الناشر: Basic Books (New York)

عام النشر: 2026

عدد الصفحات: 560

يُصحح الكاتب روايات مغلوطة بشأن سورية، ليظهر شعبًا صمد وقاوم القوى التي سعت للهيمنة عليه. ويعود إلى تاريخ سورية التي مر بها المصريون، والسومريون، والحثيون، والبابليون، والفرس، واليونانيون، والرومان، والبيزنطيون، والعرب، والصليبيون، والمغول، والأتراك، والفرنسيون. لقد ترك جميعهم بصمات، فعندما رأى مارك توين دمشق عام 1867، قال: "لقد رأيت عظام ألف إمبراطورية [...] دمشق القديمة تمثل بحق المدينة الخالدة". يقف الكاتب على مرحلة الاستعمار الفرنسي لسورية، ثم تنافس الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي دوليًا، ومصر والعراق الهاشمية عربيًا، على الهيمنة عليها، منتهيًا إلى النزاع عليها حتى اليوم بين تركيا وإسرائيل. يروي الكتاب التاريخ السوري من خلال تفاعل القوى الاجتماعية، بدلًا من سرد متواصل لسلسلة من الحكم والانقلابات العسكرية. وبالاستناد إلى مصادر عربية متنوعة، يعيد صوغ فهمنا للتاريخ السياسي المضطرب في سورية المعاصرة، مع إيلاء اهتمام دقيق للديناميات المحلية والسياق الإقليمي والدولي الأوسع.

كذلك، يبين الكتاب كيفية تشكيل الرواسب السياسية السورية مسار البلاد منذ أواخر العهد العثماني حتى سقوط نظام الأسد، مناقشًا قضايا كثيرة مهمة، من قبيل المجتمع والسياسة والهوية والدولة. الكتاب تأريخي شامل يضع الشعب السوري في صميم سرده، وإلى جانب تناوله عوامل الاستعمار الفرنسي والإمبريالية الأميركية والنفوذ السوفياتي، يلقي نظرة على النشاطات الاقتصادية التي أدت دورًا حاسمًا، على الرغم من أنه دور يُتجاهل غالبًا عند البحث في تشكيل سورية المعاصرة. يبين الكاتب أن سورية شهدت عنفًا وقمعًا واستبدادًا، على مدى القرن الماضي، إلا أن تاريخها ليس حكاية دكتاتوريين وقادة عسكريين فحسب. فمنذ القرن التاسع عشر وحتى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، انخرط الشعب السوري في نضال شجاع من أجل العدالة والمساواة ومستقبلٍ أفضل. سواء أكان ذلك نضالًا من أجل الاستقلال الوطني من الاستعمار الفرنسي، أم صراعًا مع النخب المحلية التي تتقاسم ثروات البلاد، أم ثورة ضد نظام الأسد. يؤكد الكاتب حقيقة تشبث الشعب السوري بحقه في العيش بكرامة، فقصته قصة احتجاج ومثابرة في نضال طويل لإعادة تشكيل مصيره السياسي.

هيئة التحرير| Board Editorial

# نظريات التحوّل الديمقراطي ومؤشرات قياس الديمقراطية

# Theories of Democratic Transition and Democracy Indices

الكتاب: **نظريات التحوّل الديمقراطي ومؤشرات قياس الديمقراطية**

تأليف: رضوان زيادة

الناشر: دار الفكر (دمشق)

عام النشر: 2026

عدد الصفحات: 176

يقدم الكتاب معالجة أكاديمية نقدية تسعى إلى إعادة تنظيم المناقشات النظرية حول الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، مع تركيز خاص على التجربة العربية في أعقاب الربيع العربي، وإضاءة راهنة على السياق السوري. وقد بدأت فكرته لدى الكاتب منذ اندلاع الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن عام 2011، وما رافق ذلك من محاولات انتقال سياسي، وصولًا إلى الثورة السورية، مؤكدًا أن كتابه يأتي اليوم في سياق الحاجة إلى مناقشات علمية رصينة حول إعادة بناء الديمقراطية في سورية الجديدة، بصورة خاصة. يُعنى الكاتب بأبرز النظريات المفسّرة لظواهر التحول الديمقراطي، وفي مقدمتها نظرية التحديث والديمقراطية، ونظرية الاستبداد البيروقراطي، ونظرية المائدة المستديرة، مقدّمًا شرحًا تفصيليًا وتقييمًا نقديًا لكل منها، مع مناقشة مدى قابليتها للتطبيق على الواقع العربي عامة والسوري خاصةً، في ظل التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير. يوجه الكاتب عمله إلى القارئ المتخصص، من دون أن يغفل أهمية بناء وعي سياسي أوسع لدى القارئ العام، عبر تبسيط المفاهيم وشرح السياقات التاريخية المقارنة.

يخصص الكاتب حيّزًا واسعًا لمناقشة مؤشرات قياس الديمقراطية المعتمدة لدى المنظمات الدولية، من مثل حرية التعبير والصحافة، واستقلال القضاء والسلطة التشريعية، وشفافية الانتخابات، بالإضافة إلى قوة المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الحقوقية، وحماية الحقوق الفردية والعامة، مبينًا أن الاستقرار السياسي يرتبط بفعالية المؤسسات لا بالأفراد، وأن بناء المؤسسات يمثل الركيزة الأهم في أي مسار انتقال ديمقراطي مستدام. يفرد الكاتب أيضًا مساحة تحليلية لمفهوم العدالة الانتقالية، بوصفه أحد المفاتيح الحاسمة في نجاح أو تعثّر الانتقال السياسي، مستعرضًا نماذج مقارنة، من بينها تجربة جنوب أفريقيا، في مقابل تجارب أخرى تعثرت بسبب غياب الإرادة السياسية أو انزلاق المسار نحو تصفية حسابات. يبين الكتاب، من بين قضايًا مهمة أخرى، حقيقة تنامي الاهتمام بالوعي السياسي في المنطقة بعد الربيع العربي، موضحًا أن الاطلاع على تجارب أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا يتيح مقارنات ضرورية، لفهم مسارات التحول الديمقراطي وإشكالياتها، والمشاركة بفاعلية في المناقشات العامة. يتمثل الغرض الرئيس من الكتاب بتوفير مناقشة عميقة بشأن التجربة السورية الراهنة، بصورة خاصة، عبر تأكيد أن الاستقرار فيها يتحقق عبر مؤسسات راسخة، وقادرة على ضمان انتقال ديمقراطي متماسك، وبناء نظام سياسي مستقر ومستدام.

هيئة التحرير| Board Editorial

# مدن تتنفس الحرية المؤجلة

# Cities Breathe Deferred Freedom

الكتاب: **مدن تتنفس الحرية المؤجلة: تاريخ يكتبه المهزوم ريثما ينتصر**

تأليف: سليمان منذر الأسعد

الناشر: نرد للنشر والتوزيع (ألمانيا)

عام النشر: 2026

عدد الصفحات: 112

يوفر الكتاب نصوصًا توثيقية وإنسانية تمزج بين السرد الصحفي والوعي النقدي والبعد الأخلاقي، إذ يستند الكاتب إلى تجربة ميدانية مباشرة، ولغة مشحونة بالصدق، فلا تجامل ولا تهادن، ولا تنفصل عن الإنسان السوري، بوصفه مركز الحكاية. يتنقل الكاتب بين مدن سورية مدمرة، لا بوصفها خرائط أو عناوين إخبارية، بل كائنات حيّة، فهي مدن تبكي زيتونها، وتحمي سكانها بالكهوف، وتكتب على جدرانها ما عجز العالم عن سماعه، وتصنع من الألم ذاكرةً جماعية لا تقبل المحو. كُتبت نصوص الكتاب في لحظة اشتباك مباشر مع الواقع، ونُشرت في أكثر من 400 وسيلة إعلامية ناطقة بالإسبانية، قبل أن تجد طريقها إلى القارئ العربي، لتغدو اليوم وثيقة أدبية تاريخية تحفظ سردية الثورة من التزييف، وتعيد القيمة اللائقة لصوت الشاهد لا المراقب. الكتاب موجّه إلى الباحثين عن الحقيقة من خارج الخطاب الدعائي، والمهتمين بالتاريخ الشفوي والذاكرة الجمعية، والقرّاء الذين يؤمنون بأن الكتابة مقاومة، وأن الشهادة فعل أخلاقي، لا حقوقي وتاريخي فحسب.

الكتاب شهادة حيّة عن مآسي مدن سورية واجهت نيران النظام البائد، في مرحلة الثورة، ومنها معاناة ريف إدلب وأجزاء من ريف حلب بين عامي 2013 و2014، في ظل القصف والجوع والتشرد والتهجير، مقدمًا توثيقًا ميدانيًا لتفاصيل الحياة في المناطق المحررة آنذاك. لا يقتصر الكتاب على رصد معاناة السوريين، بل يوثق بطولاتهم وقدرتهم على التكيّف مع أقسى الظروف، ويبث رسالتهم بأن الحرية ثمنها باهظ لكنها تستحق التضحية، إلى جانب رسالة شكرهم لمن وقف إلى جانبهم، ولومهم من تخلّى عنهم، وإدانتهم من دعم إجرام النظام البائد.

هيئة التحرير| Board Editorial

# سورية مفسّرةً
# تاريخ موجز للديكتاتورية والانهيار ولماذا سورية مهمة مرّة أخرى

# Syria Explained
# A Short History of Dictatorship, Collapse, and Why Syria Matters Again

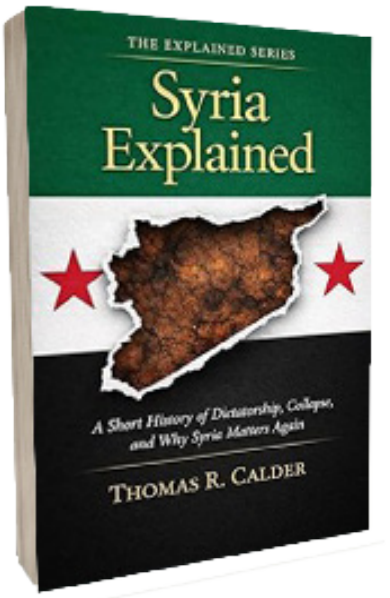


الكتاب: *Syria Explained: A Short History of Dictatorship, Collapse, and Why Syria Matters Again*

**سورية مفسّرةً: تاريخ موجز للديكتاتورية والانهيار ولماذا سورية مهمة مرّة أخرى**

تأليف: توماس كالدر Thomas R. Calder

الناشر: Fort Hill Press (Boston)

عام النشر: 2026

عدد الصفحات: 288

يؤكد الكتاب أن قضايا سورية لم تكن يومًا بسيطة، وقد كانت الحرب التي شهدتها في السنوات الفائتة معقدة ومركبة. فبعد أن بُنيت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، وتأثرت بالحكم الاستعماري الفرنسي، وظلت متماسكة لعقود، حتى في ظل الخوف الذي زرعه النظام السابق لدى الشعب السوري، أصبحت سورية واحدة من أكثر الدول هشاشةً في الشرق الأوسط الحديث. يسلط الكتاب الضوء على حقيقة أنه في عهد حافظ الأسد ثم ابنه بشار، أنشأ النظام ديكتاتورية بدت متينةً من الخارج، ولكنها كانت تتصدع في أعماقها. وعندما اندلعت الاحتجاجات عام 2011، حوّل القمعُ الثورةَ إلى حالة كارثية تنازعت فيها روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة الأميركية وحركات جهادية وقوات كردية وقوى إقليمية. يتتبع الكاتب قصة دولة سورية منذ نشأتها المصطنعة بعد الحرب العالمية الأولى، مرورًا بحكم عائلة الأسد، ثم الثورة وتفكك الدولة وسقوط النظام، وصولًا إلى الكفاح من أجل بناء شيء جديد من تحت الأنقاض. عمومًا، يقدم الكتاب تاريخًا موجزًا للديكتاتورية في سورية وانهيارها، مناقشًا سؤالًا رئيسًا، وهو: لماذا ما تزال سورية مهمة جدًا؟ بأسلوب عميق وواضح.